التيارات السياسية

في

الخليج العربي

تأليف

الدكتور صلاح العقاد

١٩٧٤

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية



محتويات الكتاب

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥ ، ومنذ ذلك الوقت شهدت منطقة الخليج تغيرات هامة ، كان أبرزها انسحاب بريطانيا العسكرى وظهور أربع دول عربية جديدة سنة ١٩٧١ هى البحرين ، وقطر ، ودولة الإمارات المتحدة ، وعمان . وتحاول هذه الدول أن تحتل مكانتها فى العالم العربى ، بل ربما تطلعت أيضاً إلى أداء دور عالمى مقتفية فى ذلك أثر الكويت والسعودية ، ومستعينة بما لدى بعضها من ثروة بترولية ضخمة .

ويرى كثير من المعلقين العرب أن منطقة الخليج قد تصبح فى وقت قريب مجال صراع عالمى فى خضم أزمة الطاقة التى تعانى منها الدول الصناعية الكبرى .

وفى هذه الحالة قد تستخدم الولايات المتحدة كلا من إسرائيل وإيران للضغط على الدول العربية المنتجة للبترول ، وبالتالى ضمان استمرار تدفقه إلى مواقع الاستهلاك فى أوربا وأمريكا .

ومهما يكن من أمر فإن المقصود من هذه الدراسة هو إجراء مسح تاريخى شامل للخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة حتى الوقت الحاضر .

وقد سبق لنا أن طبقنا هذا المنهج على بعض أقاليم الوطن العربى الأخرى ولا سيما أقطار المغرب الثلاث : تونس ، والجزائر ، والمغرب الأقصى . ولقيت التجربة نجاحا كبيراً لدى القراء العرب ، إذ أن هذا المنهج يجمع بين ميزتين . فهو من جهة يفيد التخصص ، إذ يفتح أمامه رءوس موضوعات يمكن له أن يتعمق فيها مستقبلا ، كما يعرفه بأهم المصادر المتعلقة بالموضوع . ومن جهة

أخرى يغدو الكتاب فى متناول المثقف غير المتخصص ، إذ ينأى به عن سرد التفاصيل المملة ويوضح أمامه الخطوط العريضة لتاريخ المنطقة ، ويربطه بمشكلاتها المعاصرة ويساعده على فهمها .

ويرجع اتصالنا بتاريخ الخليج العربى إلى أيام إعداد دراساتى العليا فى فرنسا وترددى على لندن للاطلاع على الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع . وكانت باكورة إنتاجى كتيباً عنوانه « الاستعمار فى الخليج الفارسى » صدر سنة ١٩٥٧ ومنذ أن نشرت الطبعة الاولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥ ، جدت دراسات متنوعة بالعربية والإنجليزية تعالج تاريخ الخليج بصفة عامة ، أو أحد أقسامه السياسية بصفة خاصة . وبعض هذه الدراسات يغرق فى التخصص والتعمق لفترة زمنية محدودة لقطر صغير جداً من أقطار الخليج . وقد أشرفنا على بعض هذه الدراسات التى قدمت لنيل درجات جامعية فى التاريخ والعلوم السياسية .

ومما ساعد على تنوع هذه الدراسات وكثرتها اهتمام الجيل الجديد من أبناء الخليج بدراسة تاريخ بلاده . ومكنتهم حكوماتهم من الاطلاع على الوثائق والمصادر فى مواقعها . بل إن هذه الحكومات الجديدة لم تدخر وسعاً فى استجلاء الوثائق والمصادر النادرة ، وترجمة بعضها إلى اللغة العربية . وهذا شىء يستحق الإعجاب فى حد ذاته ، غير أنه يخشى أن يكون مغزى هذا الاهتمام هو التأكيد على الكيانات الإقليمية المتناثرة على الشاطىء العربى من الخليج .

وقد اتخذنا القرن السادس عشر نقطة بداية لهذه الدراسة ، فهى توا كب مطلع العصور الحديثة بصفة عامة ، كما أنها شهدت أول حركة استعمارية أوروبية تصل إلى منطقة الخليج ، وأعنى بها حركة الاستعمار البرتغالى . ومن حيث المضمون الجغرافى فإن الدراسة ترتكز أصلا على الكيانات العربية الساحلية التى ارتبطت حياتها ارتباطاً وثيقاً بالبحر ، إلا أنه يتعذر عزل هذه الكيانات عن الأقاليم المحيطة بها ، وخاصة خلال القرون الأربعة السابقة حين

كانت تظهر حول سواحل الخليج دول كبيرة كالدولة العثمانية أو الدولة الصفوية فى فارس . وفى ذلك العهد لم ينظر المسلمون إلى هذه الدول على أساس النظرة القومية التى تبدو الآن من خلال الصراع بين العرب والإيرانيين فى الخليج ، بل كانت عوامل المذهب أو القبيلة أو الولاء الشخصى للحاكم هى التى تحدد انتماء الناس لهذه الدولة أو تلك .

وكثير من الدول المحلية التى نشأت فى العصور الوسطى مثل دولة هرمز التى وصفت بأنها من أغنى الدول الإسلامية التجارية فى ذلك العهد ، لم تتخذ طابعاً قومياً واضحاً بمعنى أنها ضمت تحت كنفها عربا وفرساً وجنسيات أخرى .

وفى القرن السابع عشر أخذت الدول العربية الحديثة تنمو وتؤكد صفتها العربية أولا فى عمان على يد أسرة اليعاربة ، ثم توالى ظهور الأسر التى كونت إمارات أخرى فى الكويت والبحرين وساحل عمان . وابتداء من ذلك الوقت فقط يمكن التمييز بين إمارات عربية كالبحرين والكويت وعمان من جهة وبين الدولة الفارسية على الشاطىء الشرقى للخليج من جهة أخرى .

وكما ذكرنا من قبل فنحن نصادف فى هذه الدراسة نوعين من الكيانات السياسية : دولا كبرى تاخمت شواطىء الخليج وكانت لها امتدادات بعيدة عن المنطقة كالدولة العثمانية أو الدول الفارسية فى بعض عصورها . ونوعاً آخر ارتبطت حياته ارتباطا مباشراً بمنطقة الخليج . فحرصنا على أن يدخل هذا النوع الأخير بأكمله فى البحث ، فى حين قصرنا اهتمامنا بالنسبة للدولة العثمانية على ولاية بغداد التى مارست حكومة استانبول من خلالها بعض أوجه النشاط فى الخليج العربى ، وتنطبق تلك الحالة على المملكة العربية السعودية فى الوقت الحاضر ، فهى بلا شك من أهم الدول العربية المطلة على الخليج ، ولكنها تمتد أيضاً إلى شاطىء البحر الأحمر ؛ ولها مجالات متنوعة من الناحية الجغرافية والسياسية ، ولذلك لم نعمد إلى استيعاب تاريخها العام فى هذا الكتاب .

ومن الصعوبات التى تواجه الباحث فى تاريخ الخليج ، اختلاف التشكيل السياسى للمنطقة من عصر إلى آخر . ففى القرن السابع عشر كانت عمان أعظم قوة سياسية فى منطقة الخليج ، ثم تفككت وظهرت إمارات عربية أخرى . وبدت الدولة السعودية فى بعض الأوقات وكأنها أبرز القوى العربية .

وقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً فى تحديد الشكل السياسى الأخير للشاطىء العربى . فهى التى عملت فى الماضى على تحويل الزعماء القبليين إلى رؤساء دول حتى صارت هناك ثلاث عشرة وحدة سياسية منفصلة على الشاطىء العربى منذ بداية هذا القرن . كما أنها هى التى حثت قبيل انسحابها المسئولين فى الإمارات على إقامة دولة اتحادية . وبذا هبط عدد الوحدات إلى ست .

ويحار الباحث أمام المنهج الذى يمكن اتباعه إزاء هذه التغيرات ، وهذا التفكك فى التشكيل السياسى ، مع أنه لا توجد أية فوارق اجتماعية أو حضارية بين هذه الأجـــزاء العربية فى الخليج . هل يقسم الدارس بحثه حسب تلك التقسيمات الاصطناعية ؟ أم يتبع منهجاً زمنياً فيقسم بحثه إلى فترات تاريخية مراعياً الوحدة القومية للقسم العربى ؟

لقد كنا أميل إلى اتباع المنهج الثانى لولا أن التشكيلات السياسية لم تظهر فى وقت واحد . ولذلك عملنا على التوفيق بين المنهجين . وللأسف كان الإنجليز هم أول من وضع سياسة منسقة لمنطقة الخليج كوحدة ، ولذلك فإن الباحث مضطر إلى التأثر بتطور السياسة الإنجليزية سيما وأن معظم المصادر المتعلقة بتاريخ الخليج هى مصادر بريطانية .

وتوجد الوثائق المتعلقة بمنطقة الخليج ابتداء من القرن السابع عشر أولا فى مكتب الهند India Office الذى أصبح يسمى بمكتب علاقات دول الكومنولث Commonwealth Relation Office

وتحتل هذه الوثائق مجلدات ضخمة عديدة وخاصة فى مراسلات حكومة بمباى بحكم الموقع الجغرافى ، ذلك أن الهند قسمت إلى ثلاثة مراكز إدارية فى عهد شركة الهند الشرقية أى حتى سنة ١٨٥٧ وهى بمباى ومدراس وبنغال . وكانت حكومة بمباى هى المختصة بالقسم الغربى من المحيط الهندى بما فى ذلك منطقة الخليج العربى والبحر الأحمر . كما يوجد قسم كبير من هذه الوثائق فى محفوظات وزارة الخارجية سواء ضمن المجلدات الخاصة بإيران أم بتركيا أم بموضوع مكافحة تجارة الرقيق . كذلك رتبت مجلدات خاصة بمسقط ترجع إلى عهد إنشاء قنصلية بالسلطنة سنة ١٨٤٠ ولا تخلو محفوظات وزارتى البحرية والمستعمرات من الوثائق الخاصة بالخليج ، غـــير أنها أقل أهمية بكثير من المصدرين السابقين من حيث الكم والكيف .

هذا بالإضافة إلى كتب الرحلات والدراسات العديدة والرسائل العلمية المختصة بتاريخ الخليج والتى نشرت فى بريطانيا .

وتأتى فى المرتبة الثانية دور الوثائق الفرنسية فتحتوى على بعض المكاتبات والأبحاث المتعلقة بالخليج ، غير أن هذه الوثائق تكاد تقتصر على بعض العصور التى كان لفرنسا فيها اهتمام خاص بالمنطقة كما كان الحال فى عهد الحملة الفرنسية وإبان الأطماع النابليونية فى الشرق ، أو أثناء احتدام التنافس الاستعمارى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

لقد جمعنا مادة هذا الكتاب من هذه المصادر المتنوعة ، وكان علينا بعد ذلك أن نقوم بعملية انتقاء واسعة نظراً إلى أننا تركنا جانبا الأحداث البسيطة التى تتعلق بالمنازعات القبلية مثلا . وحرصنا على أن يكون أسلوب الكتاب تحليليا وأن يقتصر على الأحداث التى كان لها تأثير مستمر فى حياة الخليج .

كما وضعنا نصب أعيننا الأخطاء التي وقع فيها المؤلفون الأجانب في تقييمهم لنشاط العرب في تلك المنطقة . فتجنبنا هذه الأخطاء دون أن نخرج عن هذه النظرة الموضوعية . ونرجو أن نكون قد وفقنا .

مصر الجديدة ، سبتمبر سنة ١٩٧٣

د : صلاح العقاد

الفصل الأول

البرتغاليون

١

الأوضاع الداخلية

كان لظهور البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر أثر بعيد في تاريخ الخليج العربي وأقطاره ، فهو من جهة يمثل بداية عهد الأطماع الأوروبية الاستعمارية . ومن جهة أخرى حول البرتغاليون طرق التجارة عن مجراها التقليدي ، فحرمت منطقة الخليج من مصدر أساسي من مصادر ثروتها ، ذلك المصدر الذي صنع مدناً تجارية مزدهرة كمدينة سيراف ، بل وأقام دولاً عظيمة الثراء كدولة هرمز .

وتعد سيراف من أقدم المراكز التجارية المزدهرة في العصور الوسطى ، وهي تقع على الشاطىء الشرقي عند مدخل الخليج ، وكانت تلعب نفس الدور الذي ستقوم به مسقط في القرن التاسع عشر وهو نقل التجارة بين المدن الكبرى الآهلة بالسكان في العراق وفي فارس خلال العصور الإسلامية الزاهية ، وبين شرق أفريقيا التي هي منطقة تصدير هامة لكثير من المواد الخام ، وكذلك الهند التي كان لها شأن عظيم في نظام التجارة العالمية بين الشرق والغرب .

لقد ظلت سيراف تتمتع بهذه الشهرة أكثر من قرنين ، من القرن العاشر الميلادي حتى القرن الثاني عشر حينما انتقل النشاط التجاري إلى مدينة مجاورة هي هرمز ، ولم تعمر هذه المدينة طويلاً إذ سرعان ما انقض عليها الغزو المغولي ، فلا نكاد نعثر الآن على أطلال هاتين المدينتين الهائلتين ، ولم يبق في مكانهما سوى قرى يسكنها صيادو السمك .

على أن تجار هرمز لم يستسلموا للنزوات المغول المدمرة ، فاعتصموا منها بجزيرة صغيرة تقع في مواجهة المدينة على بعد خمسة أميال منها وأطلقوا عليها نفس الاسم ، واستطاعوا خلال مدة قصيرة أن يؤسسوا دولة من أعظم الدول التي

شاهدتها المنطقة ثراء . ومن ينظر الآن إلى هذه الجزيرة الحالية من السكان يدهش حين يعرف أن سكانها فى ذلك الحين بلغوا أربعين ألفا ، وأنهم كانوا يعيشون على مستوى عال من الرفاهية بالرغم من أنهم كان يحضرون جميع حاجاتهم الأساسية بما فى ذلك مياه الشرب من خارج الجزيرة . ويرجع ذلك الازدهار إلى أن دارة النشاط التجارى اتسعت فى نهاية العصور الوسطى فلم تعد مقصورة على نقل التجارة من الهند وشرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامى ، بل أصبحت هرمز تمثل حلقة هامة فى نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب حينما دخلت البندقية إلى هذا الميدان ، فبعد سقوط بيزنطة استولت هذه الجمهورية الإيطالية على اليونان وأصبح تجارها يترددون بانتظام على موانى الشام ، وازداد الطلب على منتجات الشرق الأقصى فاستفادت من ذلك هرمز كما كانت تستفيد مصر فى عهد المماليك ، وأصبحت مثلا يضرب على الثراء ويعرفها رجل الشارع الأوربى ، يدل على ذلك ورودها فى أشعار ملتون الإنجليزى[(١)] .

وبمضى الوقت استطاعت هذه البيئة التجارية أن تبسط سلطانها السياسى على أجزاء مترامية من شواطىء الخليج وجزره ، فشملت ساحل عمان حتى القطيف شمالا ودخلت جزر البحرين وجزيرة قشم فى تبعيتها كما ضمت قسما كبيراً من الساحل الشرقى . ومن الطبيعى أن تهتم هذه البيئة التجارية باستغلال مصايد اللؤلؤ فتضيف بذلك مصدراً جديداً من مصادر ثروتها ، كما أن هذه الدولة التجارية نظمت الرسوم الجمركية على الموانى التابعة لها ، وقدر دخل الدولة من هذه الرسوم وحدها بستين ألف ريال .

هكذا كان وضع هرمز حينما وصل البرتغاليون إلى الخليج . فكان على هذه الدولة أن تتكفل بحماية الخليج من ذلك الغزو الخارجى الفاجىء . ولا نكاد نلحظ أن الدولة الصفوية الناشئة فى فارس قد تعاونت مع هرمز فى هذه المهمة .

(١) Wilson p. 92-103

ولهذه الملاحظة أهمية خاصة لأنها دليل واضح على عدم تبعية هرمز للدولة الصفوية ، خلافاً لادعاءات بعض الكتاب الإيرانيين المعاصرين[(١)] . وقد تمادى هؤلاء الكتاب فى تطبيق النظرة القومية على ذلك العهد إلى حد أنهم ادعوا بأن نفوذ فارس كان يمتد على طول سواحل شبه الجزيرة العربية إلى عدن . وحقيقة الأمر أن هرمز لم تكن دولة عربية أو فارسية بل كانت تضم مختلف الجنسيات الإسلامية التى تسكن حول شواطىء الخليج . كيف كانت الأوضاع السائدة فى أجزاء منطقة الخليج الأخرى عند وصول البرتغاليين ؟ لقد تصادف ذلك الحادث مع ظهور دولتين عظيمتين : الدولة الصفوية فى الشمال الشرقى ، والدولة العثمانية فى الشمال والغرب ، ولكن أيا من هاتين الدولتين لم تسهم فى مقاومة البرتغاليين قبل منتصف القرن السادس عشر ، بل على العكس من ذلك جرت محاولات لإيجاد تحالف بين الفرس والبرتغاليين ضد العثمانيين . وثمت عدة أسباب تضافرت على إضعاف القوى الوطنية إزاء الغزو البرتغالى .

فبالرغم من أن وصول البرتغاليين تصادف مع وجود أعظم حكام الأسرة الصفوية وهو الشاه إسماعيل ١٤٩٩ — ١٥٢٤ فإن ذلك الشاه كان يركز قوته فى شمال البلاد بعيداً عن منطقة الخليج ، فاتخذ تبريز عاصمة له ، بخلاف الدول الفارسية الأخرى التى كانت ترتكز على الجنوب وخاصة فى شيراز ، وبالإضافة إلى ذلك شغل الشاه بالحرب مع الدولة العثمانية وتعرضت بلاده للغزو العثمانى بعد الكارثة الكبرى التى حلت به فى موقعة شالديران سنة ١٥١٤ وسقطت تبريز فى أيدى العثمانيين فترة من الزمن .

ومن المعروف أن الخلاف الطائفى كان يؤجج الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية ، لأن الشاه إسماعيل هو الذى جعل المذهب الشيعى مذهباً رسمياً للدولة ، ولابد أن يكون سكان الخليج قد تأثروا بهذا الصراع الطائفى الذى كان له شأن

(١) انظر مثلا آدميات فى كتابه عن البحرين Adamiayt p. 14.

كبير فى تلك العصور ، فتطلع الشيعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساما جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التى أضعفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار فى شالديران ، فإن الجنود الانكشارية صادفوا بلادا فقيرة فى شمال غرب فارس ، فألحوا على السلطان سليم فى الانسحاب واتجه التوسع العثمانى بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوربا حتى تحول السلطان سليمان القانونى من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذيوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأمبراطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وسنصادف الدولة الصفوية فى أكثر من مناسبة تبدى استعداداً للتحالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيتين فى العراق بصورة نهائية : هما بغداد والموصل فى سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيوخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاما قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهى المتصرفية التى كانت نقطة انطلاق للعثمانيين فى الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التى عرقلت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامى فى هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالى لتحقيق هذا الدور فى وجه الغزو البرتغالى للمحيط الهندى على نسق الدور الذى لعبتـــه الدولة العثمانية فى وجه الغزو الأسبانى لحوض البحر المتوسط .

وفى هذه الحقبة يبدو الشاطىء العربى للخليج خلواً من أى تنظيم سياسى يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بعيد أكثر ازدحاماً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية . وساعد على هذا التنظيم

النسبى ، وجود المذهب الأباضى الذى اشتهر بنظام الإمامة على أساس القبيلة لا التوارث ، ولو أن الإمامة فى ذلك العصر تحولت إلى ملك أساسه القوة ، ظل الأسرة النبهانية . ويذكر المؤرخون العمانيون[1] أن نفوذ تلك الأسرة امتد أحيانا إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه فى العصر الذى يعنينا تعرضت سواحل عمـــان لغزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز فى بداية القرن السادس عشر .

(١) السالمى ج ١ ص ٣٠٣

٢

الغزو البرتغالى

لقد كان الهدف الأساسى من التوسع البرتغالى هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة فى نقل التجارة ، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة يرأسها نائب للملك . فما الذى حول اهتمام البرتغاليين إلى شواطىء شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم ما يزالون فى دور بناء امبراطوريتهم بالهند ؟ أولا : لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التى نقلها البرتغاليون إلى المحيط الهندى فإنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية فى المحيط الشاسع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت للبحارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية . ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية فى الشرق الأقصى ، لكى يمنعوا التجار العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ذاتها . ثانياً : كان البرتغاليون مدفوعين فى حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح صليبية ، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية . وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو ألبوكيرك ، الذى بدأ حياته فى الجيوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبى المتجدد فى الشرق حينما اشترك فى حملة بحرية إلى المحيط الهندى فى سنة ١٥٠٦ . كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هى أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزيز حامياتها بينما يتخلف البوكيرك « لسد منافذ التجارة التى يستخدمها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربى ، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية فى شرق أفريقيا لإفساد هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

تمثل جزيرة سومطرة موقعاً نموذجياً بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية . فهى تقع فى مواجهة الساحل الجنوبى لشبه جزيرة العرب . وفى منتصف الطريق تماما بين الخليج وبين البحر الأحمر ، لهذا قرر البوكيرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسسكان ، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوى على شىء من مظاهر الحياة كالماء والنبات . ثم اتجه القائد البرتغالى بأسطوله إلى باب المندب ، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدى إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، وقد فكر البرتغاليون فى الاستيلاء على هذه الأماكن إما لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتثبيط همة المقاومة الإسلامية فى الهند . ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المماليك وبين مسلمى الهند ، سيما وأن المماليك استعدوا لمقاومة البرتغاليين فى المحيط الهندى لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وقد تمكن البوكيرك من إحراق جزيرة بريم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول فى عدن فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظه أمام المنفذ الثانى لتجارة المسلمين ، أى فى الخليج العربى .

كانت هرمز والموانى التابعة لها هى أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨ ، وقد طاف البوكيرك بموانى قريات ومسقط فدمرها ، وشهد أهل عمان المسالمون فظاعة الغزو البرتغالى وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع آذان الأسرى للحصول على المكافأة .

ثم شرع البوكيرك فى ضرب الحصار على جزيرة هرمز ، ويذكر الكتاب البرتغاليون القدامى[1] مع شىء من المبالغة أن أربعمائة سفينة ، منها ستون من السفن الكبار اشتركت فى الدفاع عن الجزيرة . وهذا فى حد ذاته دليل على عظم

(١) Faria. Y. Sousa vol 2 نقلا عن الترجمة الانجليزية

كبير فى تلك العصور ، فتطلع الشيعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساما جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التى أضعفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار فى شالديران ، فإن الجنود الانكشارية صادفوا بلادا فقيرة فى شمال غرب فارس ، فألحوا على السلطان سليم فى الانسحاب واتجه التوسع العثمانى بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوربا حتى تحول السلطان سليمان القانونى من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذيوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأمبراطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وسنصادف الدولة الصفوية فى أكثر من مناسبة تبدى استعداداً للتحالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيتين فى العراق بصورة نهائية : هما بغداد والموصل فى سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيوخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاما قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهى المتصرفية التى كانت نقطة انطلاق للعثمانيين فى الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التى عرفت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامى فى هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالى لتحقيق هذا الدور فى وجه الغزو البرتغالى للمحيط الهندى على نسق الدور الذى لعبتـــه الدولة العثمانية فى وجه الغزو الأسبانى لحوض البحر المتوسط .

وفى هذه الحقبة يبدو الشاطىء العربى للخليج خلواً من أى تنظيم سياسى يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بعيد أكثر ازدحاماً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية . وساعد على هذا التنظيم

النسبى ، وجود المذهب الأباضى الذى اشتهر بنظام الإمامة على أساس البيعـــة لا التوارث ، ولو أن الإمامة فى ذلك العصر تحولت إلى ملك أساسه القوة فى ظل الأسرة النبهانية . ويذكر المؤرخون العمانيون(١) أن نفوذ تلك الأسرة امتد أحيانا إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه فى العصر الذى يعنينا تعرضت سواحل عمـــان لغزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز فى بداية القرن السادس عشر .

(١) السالمى ج ١ ص ٣٠٣

٢

الغزو البرتغالى

لقد كان الهدف الأساسى من التوسع البرتغالى هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة فى نقل التجارة ، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة يرأسها نائب الملك . فما الذى حول اهتمام البرتغاليين إلى شواطىء شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم ما يزالون فى دور بناء امبراطوريتهم بالهند ؟ أولا: لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التى نقلها البرتغاليون إلى المحيط الهندى فإنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية فى المحيط الشاسع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت للبحارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية . ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية فى الشرق الأقصى ، لكى يمنعوا التجار العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ذاتها . ثانياً : كان البرتغاليون مدفوعين فى حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح صليبية ، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية . وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو ألبوكيرك ، الذى بدأ حياته فى الجيوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبى المتجدد فى الشرق حينما اشترك فى حملة بحرية إلى المحيط الهندى فى سنة ١٥٠٦ . كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هى أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزيز حامياتها بينما يتخلف البوكيرك « لسد منافذ التجارة التى يستخدمها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربى ، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية فى شرق أفريقيا لإفساد هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

تمثل جزيرة سومطرة موقعاً نموذجياً بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية . فهى تقع فى مواجهة الساحل الجنوبى لشبه جزيرة العرب . وفى منتصف الطريق تماما بين الخليج وبين البحر الأحمر ، لهذا قرر البوكيرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسسكان ، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوى على شىء من مظاهر الحياة كالماء والنبات . ثم اتجه القائد البرتغالى بأسطوله إلى باب المندب ، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدى إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، وقد فكر البرتغاليون فى الاستيلاء على هذه الأماكن إما لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتثبيط همة المقاومة الإسلامية فى الهند . ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المماليك وبين مسلمى الهند ، سيما وأن المماليك استعدوا لمقاومة البرتغاليين فى المحيط الهندى لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وقد تمكن البوكيرك من إحراق جزيرة بريم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول فى عدن فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظه أمام المنفذ الثانى لتجارة المسلمين ، أى فى الخليج العربى .

كانت هرمز والموانى التابعة لها هى أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨ ، وقد طاف البوكيرك بموانى قريات ومسقط فدمرها ، وشهد أهل عمان المسالمون فظاعة الغزو البرتغالى وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع آذان الأسرى للحصول على المكافأة .

ثم شرع البوكيرك فى ضرب الحصار على جزيرة هرمز ، ويذكر الكتاب البرتغاليون القدامى [(١)] مع شىء من المبالغة أن أربعمائة سفينة ، منها ستون من السفن الكبار اشتركت فى الدفاع عن الجزيرة . وهذا فى حد ذاته دليل على عظم

(١) Faria. Y. Sousa vol 2 نقلا عن الترجمة الانجليزية

تلك الدولة التى ستختفى بعد قليل من الوجود . وفى أثناء الحصار واجه البوكيرك حركة عصيان من تلك الحركات التى اشتهرت بها البحرية البرتغالية ، فإن كثيراً من البحارة قطعوا تلك المسافات الشاسعة لكى يحصلوا على الثروة من استغلال بلاد الهند الغنية ، وليس من أجل قضاء الوقت فى مغامرات عسكرية حول بلاد العرب المجدبة ، وقد تمكن البوكيرك من قمع الفتنة وأخذ يفاوض حاكم الجزيرة على أن يقبل حماية البرتغال مع بقائه فى الحكم ودفع جزية سنوية لحكومة لشبونة .

ولم تلبث أن أتت تعليمات من دليدا نائب الملك بالهند تأمر برفع الحصار لأنه مخالف للتعليمات ، فأطاع البوكيرك على مضض وأقسم لينتقمن من هرمز عند أول فرصة تسنح له .

كان فرانشسكو دليدا هو أول من تولى منصب نائب الملك فى الهند ١٥٠٥ — ١٥٠٩ وكان يختلف فى الرأى مع البوكيرك ولا يشاركه نزعته الصليبية المتشددة ، وهو يعتقد بأنه ليس للبرتغال إمكانيات بشرية لإقامة مستعمرات بعيدة عند الهند ، ولذلك يجب الاعتماد على السيطرة البحرية وهذه السيطرة كفيلة بالقضاء على التجارة العربية ، وفى تلك الحالة ستختفى هرمز من تلقاء نفسها دون حاجة إلى احتلال عسكرى .

أما عمانويل ملك البرتغال فكان أميل إلى وجهة نظر البوكيرك ونزعاته ، وقد وقع عليه الاختيار ليخلف دليدا فى سنة ١٥٠٩ وذلك رغم أن الأخير كان قد حقق منذ قليل انتصاراً بحرياً هاماً على المماليك فى معركة ديو الشهيرة . والحق إن السبب الرئيسى فى هذا التغيير هو كره حكومة لشبونة لبقاء أى شخص مدة طويلة فى هذا المنصب الهام والبعيد عن مراقبة الدولة .

بدأ البوكيرك حكمه بأن نقل المقر الرئيسى للبرتغاليين من كنانور على الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الهند إلى جوا على ساحل مليبار المطل على بحر العرب ، فدل

بذلك على أنه ينوى توجيه سياسته التوسعية نحو فارس وبلاد العرب . وأخذ ينظم القرصنة البرتغالية ضد الملاحة التجارية التى يمارسها المسلمون ، كما اتبع سياسة التعاون مع الهندوس ضد المسلمين بالهند . وفى غضون هذه الأشهر الأولى من حكمه بعث البوكيرك برسالة هامة إلى شاه فارس وهى تدل على مدى أطماعه السياسية فى الشرق الإسلامى بأسره . وهذه هى التعليمات التى حملها روى جوميز مبعوث البوكيرك إلى الشاه :

« إنى أقدر لك احترامك للمسيحيين فى بلادك ، وأعرض عليك الأسطول والجند والأسلحة لاستخدامها ضد قلاع الترك فى الهند[1] وإذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو أن تهاجم مكة فستجدنى بجانبك فى البحر الأحمر أمام جدة أو فى عدن أو فى البحرين أو القطيف أو البصرة ، وسيجدنى الشاه بجانبه على امتداد الساحل الفارسى وسأنفذ له كل ما يريد » .

ووصى البوكيرك بعد ذلك مبعوثه بإبراز عظمة البرتغال وما حققته فى إفريقيا والهند ، وبأمره بالتعرف على أحوال المسيحيين . ثم يعرض مشروعاً للتحالف العسكرى مع فارس وهو مشروع غاية فى الطموح ، إذ يقضى بأن تأخذ فارس مصر والبرتغال فلسطين كثمرة لهذا التحالف[2] ولما كان أهل هرمز يتوقعون أن يضحى ببلادهم فى حالة نجاح مهمة المبعوث البرتغالى ، فقد دبروا حيلة لسمه وانقطعت أخبار جوميز بعد ذلك . وقد أعقب هذا الحادث تعرض جوا لهجوم من الدولة المتولية واضطرار البرتغاليين إلى إخلاء سطوه لصعوبة التموين . ثم انشغل البوكيرك بحملة على ملقا لمنع التجار العرب من الوصول إلى الشرق الأقصى . وهذه العوامل كلها صرفت البرتغاليين عدة سنوات عن تجديد مؤامراتهم

(١) من الواضح أنه يستخدم كلمة ترك للدلالة على المسلمين بصفة عامة .
(٢) أخذت هذه التعليمات من مذكرات البوكيرك التى كتبها أحد أبناء القائد البرتغالى ونشرها أحد الباحثين الفرنسيين كتابة عن البرتغاليين فى آسيا C.F. Rolland chap3

حول شبه جزيرة العرب . وفى سنة ١٥١٣ عاود البرتغاليون الكرة بادئين بالبحر الأحمر ولكنهم كانوا يصطدمون دائماً بالبحر المصرية التى تمكنت من الدفاع عن هذا البحر ، لذلك تركزت جهودهم من سنة ١٥١٤ فى الخليج ، وتذكر البوكيرك القسم الذى نطق به منذ سبع سنوات ولم يتردد فى انتهاك أبسط المبادىء الإنسانية حينما كان يحاصر هرمز فأرسل إليه حاكمها يتعرف على شروط الغزاة ، وفى أثناء المحادثات فاجأ القائد البرتغالى الشيخ عطار مستشار الحاكم بطعنة أردته قتيلا ، ولم يجد الحاكم سيف الدين وهو صغير السن مفراً من الاستسلام لشروط البرتغاليين وهى تقضى بدفع جزية سنوية وقبول حماية ملك البرتغال وإقامة حصن على الجزيرة مع ترك الحكم للوطنيين .

ومما يسترعى الانتباه أن الشاه إسماعيل لم يقف من هذا الحادث موقفاً سلبياً فحسب ، بل إنه ارتبط بمحالفة مع البرتغال على أثر استيلائهم على هرمز ، مما يقدم لنا دليلا آخر على عدم تبعية هذه الدولة التجارية للصفويين . ومن الجائز أن نفسر موقف الشاه إسماعيل بأن إخضاع البرتغاليين لهرمز قد جاء فى أعقاب هزيمة شالديران . ونظراً إلى افتقار فارس للقوة البحرية فقد كان أول شرط للمحالفة هو أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاه على بسط سلطته فى البحرين والقطيف[1] وفى مقابل ذلك يسلم الشاه بالحماية البرتغالية لهرمز ، بل ويتنازل عن ميناء جوادر على ساحل بلوشستان . وجاء فى المحالفة أن الدولتين ستتبادلان المساعدة ضد العثمانيين كما نص على فتح جوا للتجار الفرس .

لم ينظر أحد من الطرفين إلى ذلك الاتفاق نظرة جدية ، وسرعان ما أرسل البرتغاليون حملة لغزو البحرين لحسابهم وحدهم ، ولعلهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم كورثة لدولة هرمز التى كانت البحرين من توابعها . وفى سنة ١٥١٥ نزلوا فى مكان قرب المنامة بالجزيرة الرئيسية وأقاموا هناك حصنا ما زال آثاره

(١) كان الشائع حتى ذلك الوقت استخدام كلمة قطيف للدلالة على إقليم الأحساء بأكمله

ظاهرة حتى الآن ، ولقب قائد الحملة أنطونيودى كوربابيطل البحرين . وانتهى عمل البرتغاليين عند هذا الحد ، فلم يفكروا فى استغلال مصايد اللؤلؤ ، بل اكتفوا بتحصيل الجزية من الوطنيين تحت تهديد تلك الحصون المبعثرة هنا وهناك فى شواطىء الخليج وجزره .

ورغم ذلك فقد تألمت شعوب الخليج لوجود هؤلاء الغزاة الذين اتصفوا بالقسوة وبالتعسف فى جمع الأموال دون ضابط . وما كادت أنباءموت البوكيرك تشيع بين سكان الخليج حتى رسمت خطة لثورة عامة تحت قيادة حكام هرمز . ومن الأمور التى تبعث على الدهشة حقا أن يتوصل أهل الخليج فى هذا العهد إلى خطة محكمة على هذا النحو ، فقدا تفقوا على أن تهاجم جميع الحصون البرتغالية فى المنطقة ليلة ٣٠ نوفمبر من عام ١٥٢١ . وأوشكت الخطة على النجاح لولا أن شذ حاكم مسقط الذى كان على خلاف مع هرمز ، واستطاع البرتغاليون أن يرسلوا النجدات فى آخر لحظة إلى تلك الجزيرة التى تزعمت الحركة ، وبدا قضى عليها فى المناطق الأخرى . والنتيجة الطبيعية لهذا الحادث هو إسقاط الإدارة الوطنية من الجزيرة . وعلى أثر ذلك أخذ سكانها يغادرونها إلى جزيرة قشم المجاورة ، ثم تفرقوا فى موانى الخليج الأخرى ، ولم يستطع البرتغاليون أن يديروا الحركة التجارية فى الخليج ، وفى ظل حكمهم العسكرى انتهى ذلك العمران المدهش الذى عاشته هرمز أكثر من مائتى عام .

٣

التدهور

بلغ البرتغاليون ذروة قوتهم فى منتصف القرن السادس عشر ، وكانت أمامهم فرصة للتوغل شمالا حتى البصرة ، ذلك لأن شيخ القبيلة الرئيسية هناك كان يتمتع باستقلال تام فى حكم شط العرب ، فلما قرر العثمانيون تحويل البصرة إلى متسلمية سنة ١٥٤٩ استنجد ذلك الزعيم القبلى بالغزاة البرتغاليين ، وفى نفس الوقت استنجد عرب الأحساء والبحرين بالدولة العثمانية(١) وتميز النصف الثانى من القرن السادس عشر بالصراع بين هاتين القوتين فى الخليج العربى ، غير أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يقوموا بعمل حاسم فى الخليج كما فعلوا فى البحر الأحمر . فقد حلوا محل المماليك فى مصر للذود عن هذا البحر . وفى سنة ١٥٣٨ احتلوا عدن وقفلوا باب المندب فى وجه الغزاة وأرادوا الاتصال بدولة المغول فى الهند ولكنهم عجزوا عن ذلك وبقى أسطولهم ضعيفاً فى المحيط الهندى وفى الخليج العربى ، ويرجع ذلك إلى سببين

أولا : إن قواعـد الأسطول العثمانى كانت مقصورة على حوض المتوسط حيث توجد إمكانيات لبناء السفن .

ولما لم يكن بوسع الأسطول العثمانى أن يصل إلى المحيط الهندى عن طريق رأس الرجا الصالح فقد كان لابد من بناء سفن فى السويس أو البصرة . ويبدو أن العثمانيين وجدوا من الصعوبة بمكان نقل الأخشاب إلى هذا الميناء الأخير .

ثانياً : ترك العثمانيون معظم النشاط البحرى فى منطقة المحيط الهندى لروح المغامرة عنـد بعض الأفراد من البحارة المشهورين مثل بيربك والريس مراد

(١) التيهانى ص ٦٢ .

الذين كانوا يتمتعون بحماية الدولة ، وقد ظهر الأول فى مياه الخليج بين عامى ١٥٥١ ، ١٥٥٣ واستولى على القطيف ومسقط ولكنه لم يحتفظ بهما . وفى سنة ١٥٨١ اشتهر مغامر عثمانى آخر يدعى على بك وأصاب الملاحة البرتغالية بأضرار جسيمة فى المحيط الهندى ، ونزل بمسقط وغيرها من موانى الخليج . ولكن مثل هؤلاء البحارة لا يكلفون أنفسهم عناء الحكم المستقر . وهكذا قيض للدول والشعوب التى هى أكثر التصاقا بمنطقة الخليج أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من الغزو البرتغالى .

وقد بدأت بذلك الدولة الصفوية ثم تبعها عرب عمان مع ملاحظة أن الفرس استعانوا بالإنجليز وبالقبائل العربية النازلة على الشاطىء الشرقى ، بينما اعتمد العرب على أنفسهم فى النضال ضد الغزاة . وقبل أن نستعرض الأحداث التى أدت إلى تحرير الخليج من البرتغاليين نشير إلى الأسباب العامة التى تفسر تدهور القوة البرتغالية فى نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر . من ذلك أن البرتغال فقد استقلاله وضم إلى إسبانيا سنة ١٥٨٠ ولو أن ملوك إسبانيا ظلوا يرعون مصالح الامبراطورية البرتغالية كذلك اتصف البرتغاليون بروح التعصب والقسوة فى معاملة الشعوب الآسيوية الإفريقية ، ولم يكترثوا بتنظيم التجارة مع تلك الشعوب . وكما أشرنا من قبل كانت سياستهم ترمى إلى القهر العسكرى ثم استغلال الشعوب المقهورة فى استخراج المواد الخام . وبالإضافة إلى ذلك اعتمد البرتغاليون اعتماداً كبيراً على العبيد أو المرتزقة من الهنود . وكان اللاباريون مثلا يشكلون نصف حامية هرمز .

ومما أضعف النظام الاستعمارى البرتغالى أن الملك كان يحتكر تجارة السلع المربحة ؛ فلم يترك مجالا للبرجوازية التى كانت أكثر نشاطا فى النظام الهولندى أو البريطانى كما سنرى ،فإن تأسيس البرجوازية للشركات الاحتكارية كان يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الاستعمار . يضاف إلى ذلك كله ما رأيناه من عدم وجود نظام دقيق فى البحرية ، وتكرار حوادث التمرد والخلافات بين كبار الضباط . وأخيراً ظهرت قوتان بحريتان فى المحيط الهندى فى أوائل القرن السابع

عشر ، هما الأسطولان الهولندى والإنجليزى . وتميز هذان المنافسان الاستعماريان بأنهما كانا أكثر ادراكا للمصالح التجارية . وقد استطاعا أن يحظيا بمكانة أفضل عند الدول الآسيوية كما حدث بالنسبة لفارس .

ذلك أنه رغم وقوع محاولات للتحالف بين البرتغاليين والفرس فى أوائل القرن السادس عشر ، فإنه كان من المستحيل على الحكام الصفويين أن يتجاهلوا مبدأ التضامن الإسلامى . وقد فتح الشاه الصفوى طهماسب بلاده لرئيس دولة المنول الإسلامية فى الهند ويدعى هميون وقدم له المساعدات لمحاربة البرتغاليين .

وفى سنة ١٥٨٧ ارتقى عرش فارس حاكم من طراز جديد يدعى الشاه عباس ، وقد تصادف عهده مع تدهور قوة البرتغاليين فى الشرق ، فاستفاد من تلك الظروف لكى يبسط نفوذه على بعض ممتلكاتهم فى الخليج ، مع أن الشاه صرف سنوات عديدة من حكمه فى تدعيم مركزه بالشمال تماما كما فعل الشاه إسماعيل ، مما يدل على أن مركز ثقل الدولة الصفوية كان فى آسيا الوسطى ، بينما أن شواطىء الخليج الشرقية كانت تخضع لقبائل عربية خالصة أو عربية مختلطة بالفرس . ولنجاح الشاه فى أى عمل ضد البرتغاليين كان عليه أولا أن يتمتع بتأييد تلك القبائل .

اتجه الشاه عباس نحو الخليج فى أوائل القرن السابع عشر ، ووقف عاجزاً عن الحصون البرتغالية المترامية على الشاطىء الشرقى ، لذا يجدر بنا أن نتساءل : كيف تمكن الشاه من الاستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٢ بالرغم من أن ذلك يحتاج إلى قوة بحرية هائلة ؟ ومن المعروف أن فارس كانت تفتقد مثل هذه القوة ؟ الراجح أن البرتغاليين كانوا يريدون تخفيف أعبائهم العسكرية فانسحبوا من تلك الجزر مكتفين بالسيطرة على مدخل الخليج ، يدل على ذلك أيضاً أن إسبانيا التى التى كانت مسئولة عن الإمبراطورية البرتغالية كانت ترى فى الدولة العثمانية الخصم الرئيسى لها فى حوض المتوسط ، فربما اعتقدت أنه من الممكن الاستفادة من

الصراع العثمانى الفارسى فى الشرق والتقارب مع الفرس فى نظير تنازلات لا تعنى إسبانيا مباشرة مثل التنازل عن جزر البحرين .

ومما حملنا على هذا الاعتقاد الخطاب الذى أرسله فيليب الثانى إلى نائب الملك بالهند سنة ١٦٠٧ والذى يأمره فيه بمحاولة استرداد البحرين لمنع وقوعها فى يد العثمانيين . نقل هذا الخطاب آدميات المعبر عن وجهة النظر الإيرانية(١) ولم تنقطع المحاولات بعد ذلك للتوفيق بين البرتغاليين والشاه عباس . ومن الغريب أن المغامر الإنجليزى روبرت شارلى هو الذى كان يقوم بدور الوسيط لهذا الغرض . وكانت آخر المحاولات هى وصول مبعوث من ملك إسبانيا إلى فارس سنة ١٦١٨ وقد رحب الشاه بالعروض التجارية التى تشمل إستيراد كميات كبيرة من حرير فارس ، ولكنه اصطدم بمطلب قدمه الإسبان مؤداه أن يتعهد الشاه باحـــترام المراكز البرتغالية فى الخليج .

ولا شك أن الملابسات الجديدة التى أحاطت بفارس سنـــة ١٦١٨ هى التى أغرت الشاه عباس بهذا التشدد ، فمن جهة انتهت مرحلة من مراحل الصراع بينه وبين الدولة العثمانية ، فاستطاع أن يتفرغ للجنوب وأن يحصل على تعاون العرب النازلين فى إقليم لار . ومن جهة أخرى كان الإنجليز قد بدأوا يوثقون صلاتهم التجارية مع فارس ، ووجد الشاه فيهم عملاء أفضل من البرتغاليين وشرع فى منحهم امتيازات تجارية . وتوسع فى منح هذه الامتيازات كما سنرى فى نظير اكتساب تعاونهم معه ضد البرتغاليين . وكان من بين هذه الامتيازات إقامة وكالة تجارية فى جسك الواقعة على خليج عمان ، وذلك تلافياً لمرورهم بمركز هرمز وتعرضهم لغارات البرتغاليين من حصونهم المنيعة فى تلك الجزيرة . ورغم ذلك فإن البرتغاليين صمموا على قطع سبل الملاحة على التجارة البريطانية مع فارس منذ البداية . وهكذا حينما خرجت أول قافلة بريطانية من سورات فى الهند متجهة

(١) Adamigat p. 24.

إلى فارس اعترض البرتغاليون سبيلها . وقد أدى ذلك إلى وقوع اشتباك قرب جسك سنة ١٦٢٠ انتهى لصالح الأسطول البريطانى . وقد جعلت هذه الأحداث من الإنجليز حلفاء طبيعيين للشاه فى نضاله ضد البرتغال . غير أن الإنجليز رفضوا فى بداية الأمر تقديم أى معونة حربية للشاه ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين ، الأول : أن شركة الهند الشرقية المسئولة عن العلاقات مع فارس شركة تجارية يهمها تخفيض النفقات الحربية إلى أقل حد ممكن ، وكان اعتقاد المسئولين فى الخليج أن هرمز محصنة تحصيناً قويا وتحتاج إلى قوات ونفقات هائلة للتغلب عليها . العامل الثانى : أنه كانت توجد حالة سلم بين بريطانيا وإسبانيا فى ذلك الوقت ، ولذلك ستضطر الشركة إلى دفع رشوة للحكومة حينما تنقض هذا السلم وتقرر التعاون مع الفرس للاستيلاء على هرمز . فما الذى حول رأى المسئولين البريطانيين فى الهند للقيام بهذه المغامرة العسكرية . ؟

لقد هدد الشاه بسحب الامتيازات التى حصلت عليها الشركة فى فارس ، وفى نفس الوقت وعد التجار الفرس بتوزيع مكافآت سخية على البحارة الإنجليز الذين سيساهمون فى العمليات . وبناء عليه جرت المفاوضات بين مينكس السفير البريطانى وممثل الشركة فى نفس الوقت ، وبين حكومة الشاه بشأن التعاون فى هرمز ، وتم الاتفاق على الأسس الآتية :

١ – تقسم الغنائم بالتساوى بين فارس وبين شركة الهند الشرقية .

٢ – تسلم القلعة الحالية للانجليز ويسمح للفرس بإقامة قلعة خاصة بهم .

٣ – يسلم الأسرى المسيحيون للانجليز والمسلمون للفرس .

٤ – تقسيم رسوم هرمز بالتساوى بين الشركة وحكومة الشاه .

٥ – تعفى التجارة البريطـــانية من الضرائب فى هرمز والموانى الفارسية القريبة منها .

٦ – يقدم الإنجليز مساعدات بحرية لفارس[١] .

لم تصادف القوات المتحالفة مقاومة عنيدة من جانب البرتغاليين ، فقد بدأت تلك القوات بمهاجمة الحصن البرتغالى فى قشم والذى كان مقاما لتأمين موارد المياه فى تلك الجزيرة . وعلى أثر ذلك سلمت حامية هرمز فى يناير سنة ١٦٢٢ وعدل الشاه الاتفاق بحيث صار للفرس حق إقامة حاميات فى الجزيرة دون قيد . وتطلع بعد ذلك إلى العبور نحو الشاطئ العربى للاستيلاء على مسقط وغيرها من موانى عمان ، ولـكنه لم يوفق إلا للنزول فى خورفكان وصحار مدة قصيرة ، ولم يلبث البرتغاليون أن استردوا مواقعهم واستمرت الحرب البحرية عنيفة بين البرتغاليين من جهة والإنجليز والفرس من جهة أخـــرى ، وتعرض ساحل فارس لهجمات عديدة ، ولـكن سقوط هرمز كان ضربة قاضية على هيبة البرتغاليين فى الخليج .

وفى ذلك العهد كانت عظمة الدول ترتبط بحياة الأشخاص ، وهكذا انتهى دور فارس فى الخليج بمجرد وفاة الشـــاه سنة ١٦٢٩ . على أنه فى السنوات الأخيرة من حكمه تمكن من الاستيلاء على بغداد سنة ١٦٢٣ وتجددت الحرب بينه وبين العثمانيين ، غير أن هؤلاء عادوا إلى حكم العراق فى الثلاثينات . كذلك استغل الشاه سقوط هرمز فبنى فى مواجهتها ميناء جـــديداً محل القرية الصغيرة التى كانت تعرف بجمبرون ، وأطلق عليه اسمه « بندر عباس » وفتح هذا الميناء للتجارة الأوربية ، وسنراه فى مناسبات عدة وقد اكتسب أهمية خاصة فى تاريخ الخليج الحديث .

ومما يسترعى الانتباه أن الشاه عباس لم يحرز هذه الانتصارات على البرتغاليين إلا بعد أن دفع ثمنها غالياً بجلب الامتيازات الأوروبية : الهولندية والإنجليزية إلى إلى بلاده وبالتالى إلى بقية أرجاء الخليج .

(١) أنظر كذلك Wilson p. 145 Hiatory & Peria Sykes

لقد كان سقوط هرمز ضربة قاضية على النفوذ البرتغالى فى الخليج العربى ولكنه لم يضع حداً نهائياً له ، وقد ظل الفرس عاجزين عن تخليص الشاطىء الشرقى من جميع الحصون البرتغالية ، وبقى أحدها قائماً فى جلفار حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً . أما العثمانيون فقد تبدلت سياستهم تماما إزاء البرتغاليين نتيجة الحرب مع فارس ، فحين استولى الشاه على بغداد استعان حاكم البصرة العثمانى بالبرتغاليين وظهرت خمس سفن برتغالية فى شط العرب لتساهم فى الدفاع عن البصرة ، وفى مقابل ذلك حصل البرتغال على امتيازات اقتصادية وسياسية فى جنوب العراق ، وبقيت سفنهم تتردد على شط العرب حتى سنة ١٦٤٠ أما الأديرة التى أقاموها فى هذه الحقبة فقد استمرت بعد ذلك مدة طويلة . وهكذا يمكن القول بأن الدولة العثمانية خرجت عن سياستها التقليدية السابقة والتى كانت تجعل منها حامية للعالم الإسلامى من الغزو الأيبيرى سواء فى المغرب أو فى المشرق ، وقيض لعرب عمان أن يتموا المرحلة النهائية الهامة فى تحرير الخليج من فلول البرتغاليين .

الفصل الثانى

التجارة الأوربية

١

شركات الاحتكار

كان هدف البرتغاليين من التوسع الاستعمارى هو القهر العسكرى واستغلال هذه القوة للحصول على موارد اقتصادية ، وحينما ظهر الهولنديون والانجليز فى أوائل القرن السابع عشر با لمحيط الهندى اتبعوا سياسة جديدة ، فهم يقصدون التجارة أولا ، ثم تأتى بعد ذلك القوة الحربية لحماية تلك التجارة . وقد تكفلت شركات تجارية مساهمة بحركة الاستعمار الهولندى والبريطانى فى آسيا وتأسست الشركتان الهولندية والانجليزية تقريباً فى نفس الوقت (١٥٩٤ — ١٦٠٠ على التوالى) وبمرور الوقت حصلت هذه الشركات على (حقوق ملكية) فكانت الحكومات تتنازل لها عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية أو الأفريقية التى تقع فى مناطق احتكارها .

وبينما تركزت جهود شركة الهند الهولندية فى جزر الهند الشرقية ، انصرفت الشركة البريطانية إلى شبه جزيرة الهند ذاتها ولكن ذلك لم يمنع الشركتين من أن توسعا أعمالها فى جميع السواحل الواقعة على الطريق إلى مناطق امتيازاتهما .

ومن الواضح أن الإنجليز بحكم الموقع الجغرافى كانوا أقرب إلى منطقة الخليج . والحق إن اتصالهم بفارس يرجع إلى عهد سابق على تأسيس شركة الهند الشرقية بكثير ، ففى سنة ١٥٥٩ نزل جنكنسن مندوب الشركة المسكوفية نهر الفولجا ووصل إلى فارس عن طريق بحر قزوين ، وفى سنة ١٥٨٣ وصل إلى تبريز أربعة من المغامرين الإنجليز واشتهر من بينهم الأخوان أنطونى وروبرت شيرلى اللذان احتلا مكانا مرموقا فى بلاط الشاه عباس . وإذن فقد جرت الاتصالات الأولى بين بريطانيا وفارس عن طريق بعيد عن الخليج العربى ، وحتى بعد تأسيس شركة الهند الشرقية وضعت العراقيل أمام الشركة لكى يحال دون يلفت النظر إلى طريق الخليج . وكان لا بد من انتظار نشاط شركة الهند الشرقية التى أرسلت فى سنة ١٦١٥ أول مبعوث لدراسة الإمكانيات التجارية فى المنطقة .

استطاع ستيل مندوب الشركة أن يطوف بموانى الخليج الشرقية ، وأن يقابل الشاه ويحصل منه على فرمان يأمر فيه رعاياه بحسن استقبال الإنجليز فى أى مكان يختارونه . و قترح ستيل أن تتخذ الشركة ميناء جسك كمركز للتعامل مع فارس ، ويرجع هذا الاختيار إلى أن الميناء يقع على خليج عمان فلا يحتاج الأمر إلى المرور بمضيق هرمز الذى يسيطر عليه البرتغاليون .

كان توماس رو يمثل حكومته لدى الدولة المغولية الحاكمة فى الهند ، وكثيراً ما كان يتدخل فى أعمال الشركة ، وهكذا اعترض على مقترحات ستيل مستنداً إلى الأسباب الآتية : وجود مفاوضات بين فارس وإسبانيا على أساس أن تتعهد الأخيرة بشراء جميع صادرات فارس ، وبأن تزودها بجميع حاجياتها من منتجات الشرق الأقصى ، وفى مقابل ذلك تمنح ميناء على شاطىء الخليج ، فإذا نجحت هذه المفاوضات فلن يكون هناك مجال للتجارة البريطانية . ومن جهة أخرى يقع ميناء جسك بعيداً عن مراكز العمران فى فارس ، ويمكن تعرض الملاحة على أى حال

لاعتداءات البرتغاليين ، وبالتالى فإن الشركة ستتحمل أعباء هائلة لحماية تجارتها . ومن المعروف أن وجه الاعتراض الأول قد انتهى فى سنة ١٦١٨ بفشل وساطة شيرلى بين إسبانيا وفارس .

وحتى من قبل أن يحدث ذلك تغاضت الشركة عن اعتراضات رو ، وأرسلت مندوبا عنها يدعى كانوك إلى أصفهان حيث حصل من الشاه على امتيازات أكثر تفصيلا فى سنة ١٦١٧ ، ومن بين هذه الامتيازات تعهد الشاه بحماية التجارة الإنجليزية ، وإعفاء نسبة كبيرة منها من الرسوم . وحصل الرعايا الإنجليز على حق حمل السلاح فى فارس وحرية إقامة الشعائر الدينية ، وعدم التبعية للقضاء الوطنى (١) . ويعد هذا الشرط الأخير مقدمة لنظام الامتيازات القضائية الذى كان سائداً فى الدولة العثمانية ، والذى لم يستقر فى فارس إلا فى القرن الثامن عشر . ومما يسترعى الانتباه بهذا الصدد أن هذه الامتيازات أدخلت إلى الدولة العثمانية وإلى فارس كذلك فى عهد حكام أقوياء مثل سليمان القانونى والشاه عباس ، والظاهر أنهم لم يقدروا النتائج الوخيمة التى ستؤدى إليها هذه الامتيازات حينما يدب الضعف إلى بلادهم .

أنهى الإنجليز خلافاتهم بأن جعلوا العلاقات مع فارس من اختصاص شركة الهند الشرقية ، وذلك منذ سنة ١٦٢٠ وابتداء من هذا العام سيقيم سفراء إنجلترا ولو بصورة متقطعة فى أصفهان وهى العاصمة الجديدة التى نقل إليها الشاه عباس مقر حكمه ، فصارت أقرب إلى الخليج من العاصمة القديمة تبريز . وفى نفس هذا العام جرت المحادثات الخاصة بالتعاون العسكرى ضد البرتغاليين فانتهزت الشركة هذه الفرصة وحصلت على امتياز جديد هو احتكار تجارة الحرير المصدر من فارس على أن يتم نقله من موانى الخليج مباشرة دون المرور بالأراضى العثمانية . وخلاصة القول إن سياسة الشاه عباس تعد مسئولة إلى حد كبير عن فتح منطقة الخليج لشركات الاستعمار الاحتكارية

---

(١) أنظر الوثائق التى نشرها Saldanba وهى مختارات من أوراق حكومة بمباى .

٢

التنافس الإنجليزى الهولندى

فى أثناء التحالف الإنجليزى الفارسى ضد البرتغاليين قدم الهولنديون مساعدات حربية للحلفاء فى مناسبات عدة ، وقد دفعهم إلى ذلك الاتحاد مع الإنجليز فى العقيدة البروتستنتية خلافا للبرتغال الكاثوليك . وعلى أثر طرد البرتغاليين من هرمز شرع الإنجليز فى إقامة وكالة لشركة الهند الشرقية بالميناء الجديد – بندر عباس سنة ١٦٢٣ ولو أن الشاه لم يسمح لهم بإقامة حصن لحماية الوكالة خلافاً لما كانوا يرجونه .

وسرعان ما لحق التجار الهولنديون بالإنجليز ، وتغلبت المصالح التجارية «على الإخوة البروتستنتية » وتعثرت التجارة الإنجليزية فى تلك السنوات الأولى منذ إقامة الوكالة فى بندر عباس ، فلم تزد فى المتوسط عن ألف وستمائة جنيه سنويا . . وبحثت الشركة احتمال تصفية أعمالها وجرت المناقشات حول ذلك الأمر بين الجهات المسئولة فى لندن وفى سورات ، مقر الشركة حينذاك بالهند . واحتج أنصار التصفية بأن الإنجليز قد قدموا تضحيات هائلة لمساعدة الفرس ضد البرتغاليين ، والآن يتمتع الهولنديون وحدهم بإعفاءات تامة من الرسوم . نعم إن الإنجليز يدفعون رسوماً مخفضة ولكن تفضيل الهولنديين أدى إلى سيطرتهم على تجارة الحرير . وتساءل المختصون : هل يجب استخدام القوة لإجبار فارس على تغيير سياستهـا ؟ وهل يمكن فى هذه الحالة إرسال حملة برية ، أم يكتفى بحصار بحرى . وكان الرأى السائد هو أن تجارة فارس لا تساوى شيئاً من تلك الأعباء . وأخيراً ألح وكيل الشركة فى

بندر عباس على ضرورة البقاء خوفاً من تحول الهولنديين من التفوق التجارى إلى السيطرة السياسية على منطقة الخليج(١) .

وفى أثناء تبادل الرأى حول تلك المشكلة وقع نزاع شخصى بين روبرت شيرلى وبين مبعوث الشاه فى لندن ، فرأى الملك شارل الأول أن يبعث بمندوب خاص إلى الشاه عباس سنة ١٦٢٧ ووقع اختياره على السير ديدمور كتن لهذه المهمة ولم تسفر هذه البعثة الملكية عن نتيجة تذكر ، واستمرت التجارة الهولندية فى فارس فى نمو مطرد .

وقد يكون ذلك راجعاً إلى ما يشتهر به الهولنديون من تخفيض أسعار البيع ولكن يجب ألا ننسى أنهم استخدموا القوة العسكرية أيضاً لانتزاع الامتيازات المتنوعة من الدول الآسيوية والإفريقية التى تعاملوا معها . وبالنسبة لفارس أرسل الهولنديون حملة بحرية إلى الخليج سنة ١٦٤٥ بقيادة الكومودور بلك ، وقد هددت الحملة بضرب ميناء بندر عباس بحجة أن الحكومة الفارسية حصلت على رسوم جمركية لا حق لها فيها ، كما حاول بلك الاستيلاء على جزيرة قشم دون جدوى ، ورغم ذلك الفشل فقد أذعن الشاه لتهديد الهولنديين وقابل القائد الهولنـــدى فى أصفهان ومنح الهولنديين إعفاء تاماً من الرسوم على استيراد الحرير .

بلغت التجارة الهولندية ذروة ازدهارها فى الخمسينات من القرن السابع عشر أى فى عهد حكومة كرمويل بإنجلترا ، تلك الحكومة التى دخلت فى شبه حرب مستديمة مع هولندا وتحملت البحرية البريطانية أثناءها هزائم عدة ، وقد تردد صدى تلك الأحداث فى الخليج فغادرت الوكالة البريطانية بندر عباس وعملت شركة الهند الشرقية على إقامة وكالة أخرى بالخليج واختارت ميناء البصرة التابع للدولة العثمانية . ولم يمنع ذلك الهولنديين من أن يتتبعوا خصومهم إلى شط العرب ، وفى تلك الأثناء كان متوسط سفن الهولنديين التى تتردد على بندر عباس عشراً سنوياً .

(١) أنظر هذه المناقشات فى تاريخ بروس لشركة الهند الشرقية Bruce I, p. 4/6

ويبدو أن علاقة فارس بالهولنديين ازدادت سوءاً فيما بعد بدليل أن وكالة بندر عباس أقفلت فى سنة ١٧٣٠ أى فى بداية ظهور سلطة نادر شاه الأفشارى ، ونقل الهولنديون وكالتهم إلى البصرة ولم يعودوا إلى فارس إلا بعد نهاية حكم هذا الشاه المغامر ، ولـكنهم لم يستقروا فأقاموا فترة فى بو شهر ولم تعش وكالتهم الثانية فى بندر عباس إلا فترة قصيرة بين عامى ١٧٥٢، ١٧٥٩ والظاهر أن ممثلى الشركة فى منطقة الخليج هم الذين ألحوا على التشبث بالنفوذ المتداعى . ومن بين هؤلاء البارون نيهاوزن الذى تولى وكالة البصرة ما بين عامى ١٧٣٠ ، ١٧٥٣ فحينما ضيق عليه الخناق سواء من السلطات المحلية أم من الدول الأوروبية التى حسدت الهولنديين ، قرر نقل الوكالات من الموانى الخاضعة لفـارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة حيث يستطيع الهولنديون أن يستقلوا بالعمل ، وهكذا أخلى وكالتى بوشهر والبصرة وانتقل إلى جزيرة صغيرة قرب بوشهر تسمى جزيرة خراج .

كانت هذه الجزيرة مثل معظم جزر الخليج تابعة لحكام من العرب الذين تشتهر أسرهم بامتلاك السفن والمهارة فى شئون الملاحة ، وكان حاكم خراج يدعى الشيخ نصر ، وقد قبل التنازل عنها للهولنديين مقابل إتاوة سنوية . غير أن الهولنديين ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم ، فقد حاولوا أن يمارسوا الغوص على اللؤلؤ سراً ، فاكتشف العرب أمرهم، ثم عمدوا إلى جلب المستوطنين فذكر وود الوكيل البريطانى فى بندر عباس الذى زار الجزيرة فى ذلك الحين أن الهولنديين جلبوا ثمانين عائلة وأخذوا يطردون سكانها العرب[1] لذلك أخذ الشيخ مهنا بن نصر يوجه ضرباته إلى الهولنديين من جزيرة أخرى تابعة له تدعى ريج وكان نيهاوزن قد غادرها فى سنة ١٧٦٠ وتحرج مركز الهولنديين بعد ذلك ، ورأت الشركة أنه من العبث الإنفاق على هذه الجزيرة النائية ، لذلك تقرر

---

(١) نشرت المجلة الآسيوية بحثاً قيماً عن هذه الجزيرة بمناسبة احتلال الإنجليز لها ١٨٣٨
Asistic Journal, september 1838

إخلاؤها فى سنة ١٧٦٥ وعادت إلى حكامها العرب . وقد سبق ذلك كما رأينا إخلاء البصرة وبوشهر وأخيراً بندر عباس فى سنة ١٧٥٩ .

٣

بدء التفوق البريطانى

يلاحظ مما سبق أن الهولنديين نقلوا نشاطهم فى أواسط القرن الثامن عشر إلى القسم الشمالى من الخليج ، ويبدو أن ذلك كان اتجاها عاما للدول الأوروبية التى كان لها نشاط فى الخليج العربى فى النصف الأخير من هذا القرن .

وربما يكون السبب فى ذلك هو الرغبة فى تحقيق مصلحة جديدة بخلاف التجارة مع أقطار الخليج ، وأعنى بها نقل بريد الهند وربما البضائع الخفيفة أيضاً من الخليج إلى حوض المتوسط عبر العراق والشام ، أى العودة إلى أحد الطرق المشهورة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح . فقد كشفت حرب السنوات السبع عن الأضرار التى تترتب بسبب تأخر نقل الأخبار عن طريق الرأس ، إذ كانت أسرع رحلة عن هذا الطريق بين أوربا والهند تستغرق أحد عشر شهرا ، بينما أن نقل الأخبار عبر الخليج فصحراء الشام فحوض المتوسط قد يتم فى خمسة أشهر . وقد ظلت السلطات البريطانية والفرنسية تجهل أخبار الحرب فى أوروبا بعد قيامها بسنة كاملة . وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أسست بريطانيا وكالة فى البصرة . ومن المعروف أن تلك الحرب التى نشبت بين انجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٦٣ لم تقتصر على القارة الأوروبية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها . وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر فى هذا الميدان . فقد تنازلت فرنسا لانجلترا بمقتضى معاهدة الصلح الموقعة فى باريس فى فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها فى شبه الجزيرة الهندية ، وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها لبسط نفوذها حول المناطق المتاخمة للمحيط الهندى .

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بمباى تمهيدا لاستخدام الخليج طريقا للمواصلات ، هى إنشاء قنصلية فى البصرة الواقعة فى نهاية خط الملاحة فى الخليج ، وصدر بذلك فرمان عثمانى سنة ١٧٦٤ . وكانت الخطة المرسومة لسير البريد هى أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحرى إلى طريق القوافل الذى يسير غرب الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، وينتهى إلى حلب . وهناك تتولى الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق المتوسط نقله بسفنها إلى الجزر البريطانية . فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها وعلى صلة منتظمة بأوروبا .

وهناك سؤال لابد أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا اتجه تفكير الإنجليز إلى الخليج دون البحر الأحمر مع أن المسافة التى يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والإسكندرونة ميناء حلب ، أى أن طريق البحر الأحمر أقصر من الخليج ؟

الجواب هو أنه فضلا عن عدم وجود أى تمثيل تجارى أو سياسى لبريطانيا فى المدن المصرية كما هو الحال فى حلب فى ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوروبية فى البحر الأحمر ما بين المخا والسويس بقصد المحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة بالحجاز من الدول المسيحية .

نعم نقض هذا المبدأ أكثر من مرة فى منتصف القرن الثامن عشر ، ولكن الدولة العثمانية عادت فأكدته فى ١٧٧٩ ولم يفتح البحر الأحمر للملاحة الأوروبية إلا بعد مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وبقى الخليج هو السبيل الوحيد الذى يمكن اتباعه لنقل البريد . وقد نقض مبدأ حظر الملاحة على الأوروبيين فى البحر الأحمر بمناسبتين :

الأولى : حينما لاحظ أشراف مكة الفوائد المادية التى ستعود عليهم بفتح ميناء جدة للملاحة الأوروبية ، وما سيؤدى إليه ذلك من تنشيط التجارة وتحصيل الرسوم الجمركية عنها .

والمناسبة الثانية : حينما نزع على بك الكبير إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فعقد مع بروس مندوب شركة الهند الشرقية اتفاقاً فى سنة ١٧٧١ يقضى بحماية التجارة الإنجليزية عبر مصر وتحديد الرسوم الجمركية بـ ٨ ٪ وقد أكد محمد أبو الذهب هذا الاتفاق فيما بعد، غير أن الدولة العثمانية ألغت الاتفاق بعد استرداد شىء من سلطتها فى مصر (١) .

وكما أن استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر فقد تطلبت الملاحة فى الخليج إقامة علاقات ودية بين الهند وولاة بغداد العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه مستقلة من المماليك الكرج ، فإنها كانت تلتزم فى علاقاتها الخارجية مظاهر السيادة العثمانية . وعلى ذلك كان ولاة بغداد ينفذون نظام الامتيازات الأوروبية المعمول به فى بقية أنحاء الدولة ، مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق ، كما أن ولاة بغداد كانوا يستوردون الأسلحة من الهند . وحينما هاجم الفرس البصرة فى عهد كريم خان الزندى اضطرت السلطات البريطانية فى الهند إلى تقديم بعض المساعدة إلى ولاة بغداد . ولم يكن الإنجليز بحاجة إلى كسب ود الولاة فحسب ، بل كان لابد من الاتصال برؤساء العشائر المسيطرين على جنوب العراق وبادية الشام مثل عشائر كعب والمنتفق . وفى أثناء حصار البصرة اتصل الإنجليز بالطرف الشمالى لشبه الجزيرة العربية حينما نقلوا الوكالة إلى الكويت وسيعودون إليها فى مناسبة أخرى حينما تسوء العلاقات بينهم وبين داود باشا والى بغداد سنة ١٨٢١ .

أشرنا إلى أن الإنجليز كانوا يبغون هدفين من وراء نشاطهم فى الخليج خلال هذه الحقبة : استخدام الطريق البرى لنقل البريد، وتوسيع النشاط التجارى بعد أن ثبتوا أقدامهم فى الهند . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير يلاحظ أن شركة الهند الشرقية مارست نشاطها فى العراق وفارس . وكانت تجد فى العراق أمنا

---

(١) Charle Roux, au Tour d'une Route

نسبياً إذا ماقيس بالاضطرابات والغرامات التى تعرضت لها التجارة الأوروبية فى مصر . وللأسف لم تكن الحكومات الشرقية تلتفت إلى خطورة الامتيازات الممنوحة للرعايا الأوروبيين ، ففى العراق كان الإنجليز يدفعون ثلاثة فى المائة على الواردات ويعفون إعفاء تاماً من الرســـوم على الصادرات . بينما كان الرعايا العثمانيون يدفعون ٧ ٪ مما جعل التجار الوطنيين يقفون عاجزين أمام المنافسة الأجنبية .

وقد كتب قنصل فرنسا فى البصرة بيردريو يوجه نظر حكومته إلى أهمية التجارة الإنجليزية وحضها على مسايرة انجلترا فى هذا الميدان فيقول « ترسل حكومة الهند فى كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستا محملة بالمنسوجات الصوفية والقطنية والتيلية والسكر والتوابل ، وتوزع بعد ذلك فى العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج » .

وفى فارس تصادفت نهاية حرب السنوات السبع مع كسب هام حققته شركة الهند الشرقية حينما عقدت مع حاكم بوشهر سعدون بن آل نصر فى ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ اتفاقاً هاماً وضع للامتيازات البريطانية فى فارس شكلها النهائى فقد جاء فيه:

١ ـ إعفاء البضائع الإنجليزية المصدرة أو المستوردة من الضرائب الجمركية مع الاقتصار على ٣ ٪ تحصل من التجار الفرس الذين يتعاملون مع الإنجليز .

٢ ـ يكون للتجار الإنجليز حق احتكار تجارة الصوف ويجوز لهم الاستيلاء عليه إن ثبت مجيئه من مصدر آخر .

٣ ـ لا يجوز لأى دولة أوروبية أخرى إقامة وكالة فى بوشهر طالما بقيت الوكالة البريطانية .

٤ ـ يتمتع الوطنيون المشتغلون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التى يتمتع بها البريطانيون أنفسهم .

ويسمح الاتفاق بإقامة حرس خاص لحماية الوكالة فى بوشهر .

ولهذا الاتفاق أهمية خاصة لسببين :

أولا : إنه إذا كان قد عقد فى بداية الأمر مع حاكم محلى ، فإن كريم خان الزندى الذى استولى على السلطة فى فارس بين عامى ١٧٥٧ ، ١٧٨٠ عمم الامتيازات الإنجليزية بالنسبة لجميع الموانى الأخرى . ومما جاء فى فرمان الشاه الجديد « إن وليم أندرو برايس حاكم الأمة الإنجليزية فى الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية فى بوشهر ، أرسل إلينا توماس درنفورد وقرنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها فى الاتفاق مع شيخ بوشهر ، وجعله سارياً على جميع السواحل التابعة لنا » .

ثانياً : إنه ابتداء من عقد هذا الاتفاق أصبحت بوشهر أهم مركز للنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج العربى واتخذت بعد ذلك مقراً للمقيم العام الذى أدار السياسة البريطانية فى الخليج إلى أن انتقل للبحرين فى سنة ١٩٤٦ ،

صدر هذا الفرمان حينما كانت العلاقات طيبة بين كريم خان والإنجليز ، يدل على ذلك أنهم عاونوا الحاكم الفارسى على انتزاع جزيرة خراج من مهنا بن نصر الحاكم العربى الذى رأبناه من قبل يحرر الجزيرة من الهولنديين ، غير أن تلك العلاقات أخذت تسوء فى السبعينات ، ويبدو أن كريم خان نفسه أسف على الامتيازات التى منحها للبريطانيين ، لذلك توقفت أعمال وكالة بوشهر فترة من الزمن بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٠ سيما وأن الفرس شرعوا خلال تلك المدة فى حصار البصرة ، ولم تكن بريطانيا تؤيد هذا العمل الفارسى . أما الأضرار الاقتصادية التى لحقت بفارس فردها إلى أن الميزان التجارى فى منطقة الخليج كان دائماً لصالح شركة الهند الشرقية ، فهى تبيع من البضائع أكثر مما تشترى ، وأدى هذا النظام إلى خروج كميات كبيرة من العملات المعدنية من البلاد . ولنفس السبب تسرب لؤلؤ البحرين إلى يد المستعمرين فى الهند . فأصدر كريم خان

فرماناً فى سنة ١٧٦٩ يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها فى التجارة مع الأجانب . كذلك كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد فهى تصدر كميات محدودة من التمر بينما كانت تستورد سلعاً متعددة من شركة الهند الشرقية وخاصة المنسوجات والأدوات الكمالية والأسلحة والأرز . وفى سنة ١٨٠٠ قدر أحد المختصين الإنجليز فى شئون الخليج نسبة مبيعات الشركة بـ ٩٠ ٪ من مجموع التبادل التجارى مع أقطار الخليج ، وبعبارة أخرى كان الميزان التجارى دائماً لصالح الشركة .

وحينما لاحظ المختصون عجز التجار الوطنيين عن تحمل أعباء التجارة على هذا النحو ؛ اقترح مانستى وكيل الشركة فى العراق سنه ١٧٩٧ عدة تسهيلات لتشجيع التجار الوطنيين على الاستمرار فى التعامل . مثل : منح ائتمانات للتجار المحليين ، وقبول مبدأ المقايضة ، وإقامة وكالة جديدة فى مسقط .

هكذا أصبحت بريطانيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدون منافس أوروبى على الأقل من الناحية الاقتصادية . أما فى ميدان السياسة فقد ظهر نشاط للفرنسيين فى نفس الوقت تقريبا الذى اختفى فيه الهولنديون . والواقع إن تجارة فرنسا فى الشرق ارتكزت على الشام ، ولذلك كانت مشروعاتها لفتح ميدان جديد للتجارة مع فارس ترسم على أساس استخدام الطريق البرى عبر العراق . وقد جرت فى نهاية عهد لويس الرابع عشر اتصالات مباشرة بين فارس وفرنسا ، وأرسل الشاه أحد مبعوثيه إلى باريس سنة ١٧٠٨ وفى العودة صحبه تاجر فرنسى من مرسيليا يدعى بادرى ، ومع أن هذا الشخص كان يمثل غرفة مارسيليا التجارية إلا أنه تجاوز الأهداف الاقتصادية المحضة حينما اقترح التعاون مع فارس ضد قوة عمان النامية . وعندما تأسست شركة فرنسية للهند سنة ١٧١٧ ظهر اهتمام طارىء بمنطقة الخليج وتقرر إنشاء قنصلية فى شيراز ، وجدد بادرى اقتراحه السابق داعياً فى هذه المرة إلى إقامة وكالة محصنة فى مسقط[1] .

(١) Masson Paul, histoire du Commerce Fransais au Levent, au XVIII Siécle Marsailles 1896.

وربما دفعته إلى ذلك ذكرى الاحتلال البرتغالى ، ولم يقيض للقنصل الفرنسى أن يتسلم أعماله فى شيراز ؛ إذ أنه وصل فى نفس الوقت الذى شرع فيه الأفغان فى الاستيلاء على فارس . وانتهت تلك المشروعات الفرنسية الخيالية بسقوط دولة الصفويين عملياً سنة ١٧٢٣ .

وفى القرن الثامن عشر تدعم مركز فرنسا فى المحيط الهندى بإقامة مستعمرة مزدهرة فى جزيرة موريشيس والجزيرة الصغيرة المجاورة لها والتى تسمى الآن ريونيون[1] ، ومع أن هاتين الجزيرتين تقعان بعيداً عن منطقة الخليج فى الركن الجنوبى الغربى من المحيط الهندى قرب سواحل موزمبيق ، فقد نشأت بينهما وبين عمان علاقات تجارية هامة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وفيما عدا ذلك كان نشاط الفرنسيين فى الخليج مقصوراً على تتبع الخصوم البريطانيين بمناسبة الحروب التى تكررت بين الدولتين فى القرن الثامن عشر ، فبمناسبة حرب السنوات السبع ظهر أسطول فرنسى أمام بندر عباس ودمر الوكالتين الإنجليزية والهولندية فى تلك المدينة ، وقد أخرج الفرنسيون بعد تلك الحرب من الهند ، ومع ذلك حاولوا أن يستعيضوا عن خسارتهم بإنشاء شركة احتكارية للتجارة مع الشرق . واتصل مندوب هذه الشركة بكريم خان الزندى سنة ١٧٦٦ وتفاوض معه على أساس التنازل عن جزيرة خراج ، إلا أن هذه الشركة لم تكن أطول عمراً من سابقاتها .

وحينما تجددت الحرب بين فرنسا وبريطانيا ١٧٧٨ — ١٧٨٣ بمناسبة الثورة الأمريكية تردد صدى تلك الحرب أيضاً فى المحيط الهندى . وفيما يخص أقطار الخليج أثيرت قضية هامة للمرة الأولى وهى تتعلق بحياد سفن عمان التى كانت تتردد على مستعمرات الدولتين المتحاربتين . فقد كتب القنصل الانجليزى لاتوش سنة ١٧٨٢ يستنكر لدى حكومة بمباى انتهاك فرنسا لحياد

(١) كان الفرنسيون يطلقون على موريشيس أثناء حكمهم لها حتى سنة ١٨١٠ اسم ile iLE France أما جزيرة ريونيون فكانت تسمى فى ذلك العهد بوربون .

عمان ، وذلك باعتدائها سواء على السفن العربية أم الانجليزية الراسية فى مسقط[1]. فإذا استثنينا هذه الحوادث التى تطرأ أثناء الحروب العامة فإن علاقات عمان مع مستعمرة موريشيس الفرنسية أخذت تزداد بعد نهـــاية الحرب ، خاصة وأن الفرنسيين استردوا أيضاً خمس محطات بحرية كانوا يمتلكونها على سواحل الهند، وذلك طبقاً لاتفاق فرساى المعقود سنة ١٧٨٣ وعلى خلاف ما كان يحدث بين شركة الهند الشرقية وأقطار الخليج الأخرى ، كانت التجارة العمانية مع المستعمرات الفرنسية تحقق مصالح أكبر للعمانيين ، إما لأنهم كانوا يتولون بأنفسهم نقل التجارة إلى تلك المستعمرات ، أو لأن الفرنسيين كانوا يستوردون حاجياتهم من المؤن بواسطة السفن العربية . وهذا مافد يفسر لنا تغاضى سلطان مسقط عن اعتداءات القراصنة الفرنسيين واستعداده لإقامة وكالة فرنسية ، بينما رفض فى نفس الوقت عرضاً بريطانيا بهذا المعنى[2] .

لم يكن لفرنسا فى ذلك الوقت تمثيل فى الاقطار المحيطة بالخليج باستثناء قنصلية بغداد ، وكانت الحكومة تعهد بها فى الغالب إلى أحد رجال الدين الذى كان يدعى أسقف بابل ، ويصرف معظم وقته فى الاهتمام بمصالح الجالية الكاثوليكية الصغيرة . ولكن فى نهاية القرن الثامن عشر تولى قنصل مدنى نشط يدعى جان باتست روسو تمثيل بلاده فى بغداد ، وأظهر تحمسا لزيادة النشاط التجارى فى منطقة الخليج . فدعا إلى إقامة وكالتين إحداهما فى مسقط والأخرى فى البصرة ، وقال إنها أكثر نفعاً من بغداد لوقوعها على نهاية خط ملاحة الخليج . والظاهر أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لتلك الأفكار ، واكتفت بتحسين علاقتها مع عمان ، وذلك برد جزء من المسلوبات التى استولى عليها القراصنة الفرنسيون .

---

(١) I·O. Home Miscellaneous Vol. 160 Mars 1782.

(٢) يدل على ذلك الخطابات المتبادلة بين سلطان مسقط فى ذلك العهد حمد البوسعيدى وبين القنصل روسو ؛ وهذه الرسائل محفوظة فى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بمجلد خاص لمسقط ، وقد ذكر مايلز القنصل البريطانى بمسقط فى نهاية القرن التاسع عشر أن فرنسا طلبت إقامة وكالة هناك سنة ١٧٨٠ ولكن الإمام هو الذى رفض .Miles, vol. 2 p 286

وظلت فرنسا أميل إلى استخدام طريق البحر الأحمر لأنه أقرب بالنسبة لجزيرة موريشيس من جهة ، ولأنها أكثر معرفة بشئون مصر وسياستها بخلاف ولاية بغداد . وحينما تتجدد الحرب مع إنجلترا بمناسبة وقوع الثورة الفرنسية سيكتسب الاهتمام بالخليج العربى شكلا آخر غير التنافس التجارى وسيصبح خطا من خطوط الدفاع عن الهند عند مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر .

لقد كان هدف البرتغاليين فى الخليج العربى هو القهر العسكرى ، ولذا شملت أعمالهم كلا الشاطئين . أما الانجليز والهولنديون فكانوا يبنون أصلا التوسع فى الأعمال التجارية ، ولذا اقتصر نشاطهم على الأقطار التى ينتشر فيها العمران : العراق وفارس ، أما الشاطىء الممتد بمحاذاة شبه جزيرة العرب فكان يخضع غالبا لحياة قبلية ولا يحقق شيئا من مصالح الشركات الاحتكارية ، إلا أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نشأت فيه قوى وطنية هامة ، تجعل محور تاريخ الخليج ينتقل بالضرورة من الجانب الفارسى إلى الشواطىء العربية .



الفصل الثالث

تصاعد القوى العربية

ظل النظام القبلى سائداً فى شبه جزيرة العرب ، ولذا بعد قيام دول أو حتى إمارات صغيرة حدثاً هاماً فى تاريخ الخليج الحديث . ومن المعروف أن القبيلة كوحدة اجتماعية لم تختف فى ظل هذه الدول أو الإمارات . والفرق الهام هو أن الوحدات الجديدة تستند إلى مفهوم إقليمى وتصبح لها حدود جغرافية وإن كانت هذه الحدود غير دقيقة فى معظم الأحيان ، إذ أن المفهوم الإقليمى لا يتشكل حسب حواجز طبيعية أو قومية ، بل هو عبارة عن تجمع عدد من المراعى والديارات التى اعتادت هذه القبائل التجوال فيها ، وذلك نتيجة خضوع هذه القبائل لزعامة سياسية واحدة . وقد بدأ هذا التكوين السياسى فى عمان فى القرن السابع عشر واستمرت العملية خلال القرنين التاليين ، إذ أن مولد بعض الإمارات الحالية تأخر حتى منتصف القرن التاسع عشر . ويرجع سبق عمان فى هذا الميدان إلى التقاليد الدينية التى سادت فيها منذ عهد بعيد ، وإلى أنها بدأت فى القرن السابع عشر حركة الجهاد ضد البرتغاليين .

اليعـــاربة

اشتهرت عمان منذ العهد الأموى بأنها معقل المذهب الأباضى ، ويعتبر بعض المؤرخين هذا المذهب فرقة من فرق الخوارج ، غير أن الأباضية ينفون عن أنفسهم ذلك . وربما كان وجه الشبه هو أن الإمام يختار بواسطة أهل الحل والعقد دون أن يكون للوراثة تأثير فى ذلك ، وهو مبدأ تفاخرت به الإمامة أثناء صراعها مع السلطنة فى مسقط حتى إنها ذهبت إلى حد التشبه بالنظام الجمهورى . ولا شك أن الفرق شاسع بين النظامين ، فليس هناك تحديد ثابت لأهل الحل والعقد ، وهم على كل حال كانوا يمثلون فئة محدودة جداً . وبالتالى فلا صلة بين هذا المفهوم وبين مبدأ الاقتراع العام أو الاستفتاء الشعبى الذى نعرفه فى عصرنا .

وفى الفترة التى ندرسها اقتصر اختيار الأئمة على أسرة واحدة ، هى أسرة اليعاربة . وهذا لا ينفى حقيقة هامة وهى أن تلك الأسرة كتبت صفحة ناصعة فى تاريخ العرب الحديث . وفى عهدها تحولت عمان إلى أكبر قوة بحرية وطنية لا فى الخليج العربى فحسب، بل فى منطقة المحيط الهندى بأسرها . وللأسف[1] لم تلق العناية الكافية من مؤرخى ذلك العهد أو من المؤرخين المعاصرين ، ربما لوقوع عمان فى أطراف العالم العربى[2] .

وقبل أن يشرع العرب فى تحرير عمان من الحاميات البرتغالية ، كانوا قد ساهموا مع الشاه عباس فى الحملة التى استولت على هرمز سنة ١٦٢٢ وقد أشرنا إلى أن الشاه حاول أن يتتبع البرتغاليين على الساحل العمانى ولكنه عجز عن ذلك .

وكانت الحاميات البرتغالية منتشرة على ساحل عمان ابتداء من صور فى الجنوب حتى جلفار التى تقابل تقريباً رأس الخيمة على الساحل المهادن . واتخذ البرتغاليون من هذه الحاميات أداة لإذلال القبائل القريبة وإجبارها على دفع الجزية . وحينما سقطت هرمز بنيت الخطط الجديدة على أساس الارتكاز على مسقط . وكانت الظروف الدولية قد تحسنت بالنسبة للبرتغاليين ، فالانجليز الذين ساعدوا الشاه عباس فى هرمز عقدوا هدنة مع البرتغال سنة ١٦٣٤ اقتصرت فى بداية الأمر على إعادة العلاقات بين مستعمرات الدولتين . ولم تلبث أن تحولت إلى صداقة متينة بين الطرفين حينما استرد البرتغال استقلاله سنة ١٦٤٠ .

ناضل العرب إذن فى ظروف أشد قسوة من تلك التى واجهها الشاه عباس ، ولكنهم كانوا قد تغلبوا على المشكلة التى مكنت البرتغاليين من الاحتفاظ بحامياتهم ألا وهى مشكلة التفكك السياسى . وفى ذلك الحين كان الحافز الدينى يلعب نفس الدور الذى تؤديه المشاعر الوطنية فى عصرنا الحديث ، ومن ثم لم

(١) اشترك معنا فى هذه الملاحظة المؤرخ العمانى السالمى وهو يفسر ذلك بأن أهل عمان انشغلوا بعلوم الفقه والدين وانصرفوا عن التاريخ، وقد نمى فى نفس الوقت انتماء فرقة الأباضية إلى الخوارج قائلا إنهم لا يتصفون بالتعصب خلافاً للخوارج .

(٢) تحت الطبع رسالة عنوانها « دولة اليعاربة فى عمان وشرق افريقيا » أعدتها تحت إشرافنا عائشة على السيار .

يمكن بوسع زعيم أن يحقق الوحدة إلا على أساس دعوة دينية ، وهكذا ارتبط قيام أسرة اليعاربة بإحياء نظام الإمامة ، كما نسبت إلى ناصر بن مرشد مؤسس الدولة الجديدة الكرامات والأمور الخارقة[1] التى كانت فى ذلك الحين هى التى تحفز الناس إلى الالتفاف حوله .

تمت البيعة لناصر بن مرشد اليعربى سنة ١٦٢٤ وقد أمضى السنوات الأولى فى توحيد البلاد ، ولم يركز جهوده ضد الحاميات البرتغالية إلا فى الأربعينات . وتمكن من الاستيلاء على عدة موان هى : جلفار ، وصور ، وصحار . أما الحامية الرئيسية فى مسقط فقد قاومت حصاراً طويلا فاضطر الإمام إلى عقد اتفاق يحقق له بعض الأهداف ، وهو ضمان حرية الملاحة للعرب وإخضاع البرتغاليين لنظام الجزية . واعتبر البرتغاليون هذا الشرط مذلا لهم ، ولذلك جاءت التعليمات من جوا باستئناف الحرب ، وأرسلت التعزيزات وتصادف ذلك مع وفاة ابن مرشد وتولى أحد أبناء عمومته ويدعى سلطان بن سيف منصب الإمامة .

وقد افتتح هذا الأخير حكمه بنصر حاسم على البرتغال إذ استولى على حصن مسقط حوالى سنة ١٦٥٠ وشرع فى تتبع البرتغاليين فى الهند وفى شرق أفريقيا مستجيبا فى ذلك لاستنجاد المسلمين الذين تربطهم بالعمانيين وشائج متينة منذ القدم[2] .

إن أهم شخصية أتت بعد ذلك فى تاريخ اليعاربة هى شخصية سيف بن سلطان (١٦٩٢ — ١٧١١) فى عهده استولى العمانيون على ممبسة وكانت شبه عاصمة لشرق أفريقيا البرتغالية . وبالنسبة لعمان ذاتها اهتم بتنمية الزراعة وشق القنوات ولو أنه كان يمتلك ثلث النخيل ملكية خاصة ، ويبدو أنه كان يحتجز نسبة كبيرة من غنائم الحروب ، وهذا هو ما مكنه من امتلاك الأراضى وبناء

(١) السالمى ص ١٥ ، ١٦ ج ٢
(٢) أنظر الفصل الثالث من كتابنا « زنجبار » :

الحصون . وقدر السالمى أسطول عمان فى عهده بـ ٢٨ سفينة كبيرة يحمل بعضها ثمانين مدفعاً وهذا دليل على مدى تقدم عمان ، لا فى فن الملاحة فحسب بل وفى طرق تسليح السفن . هذا ويجب أن نلاحظ أنه لا يدخل فى التقدير المراكب التجارية التى كانت تعد بالمئات والتى يمتلكها الأفراد فى الغالب من سكان الموانى[1] ويلاحظ أن اليعاربة رغم نشاطهم البحرى كانوا يتخذون مقرهم فى المدن الداخلية ، فاتخذ سلطان بن سيف نزوى مقراً له ، أما سيف بن سلطان فقد اختار رستاق وكانت العاصمة تتغير غالباً بتغير الأئمة .

ويمكن القول بأن سيف بن سلطان كان آخر شخصية قوية فى تاريخ اليعاربة فإن سلطان بن سيف الثانى الذى خلفه سنة ١٧١١ لم يعمر طويلا وانقسمت البلاد بعده بين شخصيات متنافسة من الأسرة ومن خارجها على الحكم . وبهذه المناسبة نذكر أن البيعة وإن كانت محصورة فى أسرة اليعاربة إلا أنها لم تأخذ بمبدأ اختيار الابن ليخلف الأب ، بل كانت تنصرف إلى أى فرد من أفراد الأسرة الكبيرة . وسنلاحظ انتشار هذا النظام لدى كثير من الأسر الحاكمة فى الخليج .

وفى أثناء هذا الصراع على الحكم وقع انقسام أشد خطورة بين العمانيين أنفسهم ، إذا ظهر تكتلان قبليان ، أحدهما يسمى نفسه بالنافرية ، وينتسب إلى العرب الشماليين أو العدنانيين الذين أتوا من نجد . والآخر يسمى نفسه بالهناوية وينتسب إلى العرب الجنوبيين أو القحطانية . وهذا الانقسام قديم يرجع إلى العهد السابق على الإسلام . ومن المستحيل أن تكون القبائل العربية قد حافظت على هذا التفريع دون أن تتداخل على مر العصور ، ولذلك فإننا نعتقد بأن أساس الانقسام فى العصر الحديث إنما هو التحزب إلى فئات سياسية متصارعة يتخذ كل منها شعاراً فى الحروب الأهلية . فكان النافريون يتخذون العلم الأبيض ، والهناويون

(١) السالمى ص ٩٨ ومابعدها ج ٢ .

العلم الأحمر . ويلاحظ أن هذا الانقسام إلى قيسية ويمنية كان شائعا بين القبائل العربية فى الشام فى نفس ذلك العهد ، وسيزداد هذا الانقسام حدة فى عمان حينما يطعم بالنزاع الطائفى ، فتصبح الغافرية فى الغالب من أهل السنة ومن أتباع المذهب السلفى بعد ظهور الحركة الوهابية ، بينما يسود المـــذهب الأباضى طائفة الهناوية .

أدى هذا الانقسام إلى حروب أهلية عنيفة ومقتل عدد كبير من زعماء الطائفتين ، ففضل أهل عمان الالتفاف من جديد حول سيف بن سلطان الثانى وبايعوه بالإمامة سنة ١٧٢٨ ولم يلبث أن ظهر له منافس فى إقليم الظاهرة ، هو بلعرب بن حمير فتجددت الحرب الأهلية واتجه سيف بن سلطان إلى نادر شاه فى سنة ١٧٣٧ يطلب معونته وكان ذلك خطأ فاحشاً لأن نادر شاه الذى اغتصب الحكم فى فارس سنة ١٧٣٠ أعلن نفسه حاكما شرعياً فى سنة ١٧٣٦ وأظهر طموحاً لا حد له للتوسع والسيطرة على الشعوب المجاورة .

تلقف الشاه هذه الفرصة لـكى يبسط سلطته على عمان ولـكنه كان يفتقد مثل حـكام الفرس السابقين القوة البحرية ، فطلب من شركتى هولندا وانجلترا الشرقيتين أن تمداه بالسفن ، ورفض الطلب ، فبعث إلى سورات يأمر ببناء بعض السفن لحسابه كما اشترى البعض الآخر وبذا تـكون له أسطول من نحو ثلاثين سفينة .

تمـكن نادر شاه من نقل قوات كبيرة إلى عمان سنة ١٧٣٩ وتوغلت تلك القوات فى المدن الداخلية وارتـكبت فظائع شديدة خاصة فى مدينة نزوى ، وعظم استياء الناس . ومن جهة أخرى أدرك سيف بن سلطان الثانى أن الفرس لا يعملون لحسابه بل لتحقيق أطماع الشاه فندم على تصرفه السابق وعمل على التفاهم مع منافسه بلعرب بن حمير ، وتم الاتفاق على أن يتنازل الأخير ، وبدت الوحدة قريبة من جديد وتمـكن العرب فعلا من تحرير معظم عمان باستثناء صحار

التى كان يديرها شخص طموح هو أحمد بن سعيد الذى سنعود إلى ذكره بعد قليل . وفى تلك الأثناء ظهر منافس جديد يدعى سلطان بن مرشد وادعى الإمامة لنفسه ، فلما نجح فى الاستيلاء على معظم عمان استنجد سيف بن سلطان مرة ثانية بالفرس على أساس أن يضموا صحار التى استعصت عليه مقابل أن يضمنوا له الإمامة والسلطة فى عمان . ومرة ثانية نـكث الفرس بوعودهم لسيف بن سلطان على أثر استيلائهم على مسقط إلا أن سيفا لم يعمر طويلا بعد هذ الحادث ، كما قتل منافسه سلطان بن مرشد فى الحرب ضد الفرس ، وخلا الميدان لأحمد بن سعيد حاكم صحار[1]

٢

قيام أسرة البوسعيد

اكتشف سلطان بن سيف الثانى شخصية أحمد بن سعيد اللامعة ، ورغم أنه كان يشتغل بالتجارة فقد عينه آخر حـكام عمان من اليعاربة مستشاراً له ، ثم عهد إليه بإدارة ميناء صحار الهام ، ومنذ ذلك الوقت صمم أحمد بن سعيد على أن يعمل لحسابه الخاص ، فتعاون مع الفرس ضد الفئات المتنازعة فى عمان ولما شعر بضعف هذه الفئات تحول إلى محاربة الفرس ، ونجح فى قيادة مقاومة عنيدة ضدهم حتى يئس الغزاة من الحرب ، فنصح القواد الشاه بضرورة إخلاء عمان واقترحوا عليه أن يسلم السلطة عند الانسحاب لأحد أفراد الأسرة السابقة ، وهو ماجد بن سلطان . وبذا يتركون البلاد عرضة لفوضى الحرب الأهلية .

تحايل أحمد بن سعيد فأرسل مبعوثيه إلى مسقط وتظاهروا أنهم أتوا من طرف ماجد بن سلطان وتسلموا المدينة وسارعوا إلى إغراق المراكب الفارسية

(١) انظر جمال زكريا : دولة البوسعيد فى عمان وشرق افريقيا.

فاضطر الفرس إلى الاستسلام ، وهكذا استطاع أحمد بن سعيد أن ينسب فضل تحرير عمان لنفسه ، وبناء عليه أخذ البيعة بالإمامة فى سنة ١٧٤١ وبذا وضع الأساس لأسرة حاكمة جديدة ؛ هى أسرة البوسعيد التى ما زالت حتى الوقت الحاضر تحكم فى مسقط .

وكما استخدم أحمد بن سعيد الحيلة فى الاستيلاء على السلطة ، فكذلك ستخدمها خلال حكمه الطويل الذى امتد إلى سنة ١٧٨٣ فكان يعالج بواسطتها شئون القبائل المتناحرة ، وكذلك حركات العصيان العديدة التي قام بها أبناؤه فى حياته . وبفضل بحرية عمان القوية واصل أحمد بن سعيد سياسة أسلافه اليعاربة فى تنمية العلاقات بالدول الإسلامية ، وإذا كان قد فقد ولاء الإمارات الواقعة على ساحل أفريقيا الشرق فإنه قد وثق علاقاته مع الدولة العثمانية بصفة خاصة ، وأتيحت له فرصة طيبة حينما حاصر الفرس البصرة فأرسل الطراد الرحمانى الذى تمكن من كسر سلسلة وضعها الفرس لعرقلة الملاحة فى شط العرب . ومنذ ذلك الوقت خصصت الدولة العثمانية مكافأة سنوية لحكام عمان نظير قيامهم بحماية الشواطىء الجنوبية والغربية لولاية بغداد فى وقت كان الأسطول العثمانى يكاد يكون منعدما من مياه الخليج .

وبحكم موقعها الجغرافى كانت عمان حلقة اتصال بين الوطن العربى وبين الهند بصفة عامة والإمارات الإسلامية هناك بصفة خاصة . وقد عاصر أحمد بن سعيد حاكم حيدر أباد المشهور المدعو نظام الملك . ومن المعروف أن هذه الدولة الإسلامية الهندية قامت بدور فعال فى مقاومة الاستعمار البريطانى ، وكانت السفن العمانية تتردد على موانى الهند لكى تحمل الأرز اللازم لحاجات سكان الخليج العربى بأسرهم بما فى ذلك أهل العراق . وقد أشرنا إلى أن السفن العمانية نقلت حاجيات التموين أيضاً إلى المستعمرات الفرنسية بالمحيط الهندى ، وقد استدعت هذه الحركة الملاحية النشطة تطهير ساحل ملبار من القراصنة الذين

ينتمون إلى مختلف الجنسيات الآسيوية والأوربية . وهكذا سبق العمانيون الإنجليز إلى تلك السياسة التى تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية فى المحيط الهندى .

تعرضت عمان بعد وفاة مؤسس الأسرة إلى خطر الحرب الأهلية من جديد ، وذلك نتيجة المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وقد آزرت الأغلبية سعيداً أحد أبناء الإمام السابق فبويع بالإمامة واتخذ مقره فى الرستاق بالداخل ، وكان ذلك خطأ سياسياً ، إذ أن مركز الثقل فى دولة عمان البحرية كان يستند إلى الموانى عامة وإلى مسقط بصفة خاصة . يضاف إلى ذلك أن الحاكم الجديد أراد أن يحتكر شئون التجارة والملاحة للدولة .

فلم يتقبل المجتمع التجارى ذو النفوذ فى الموانى هذه السياسة(١) ومن ثم كان من السهل على أحد أبناء سعيد ويدعى حمد أن يستقل بالساحل ، وهذا الاستقلال هو أصل ازدواج السلطة فى عمان . فهناك سلطنة مسقط الساحلية وإمامة عمان السائدة فى الداخل . ولو أن هذا الازدواج لم يؤد فى بداية الأمر إلى صراع بين السلطتين ، خلافا لما سيحدث فى القرن العشرين . ويبدو أنه طوال حياة الإمام سعيد كان هناك شبه تسليم ضمنى بأن حاكم مسقط يدير المنطقة الساحلية بينما تستقل القبائل الداخلية بشئونها الخاصة تحت الزعامة الروحية للإمام . ولم يكترث أحد لتجديد انتخاب إمام بعد وفاة سعيد ، وأصبح هذا اللقب يطلق أحيانا على حكام مسقط وإن كانت المصادر الأجنبية هى التى تفعل ذلك فى معظم الأحيان بخلاف المصادر العربية . فهذه الأخيرة استخدمت لقب السلطان أحيانا والسيد فى معظم الأحايين للدلالة على حكام مسقط ، وهذا اللقب الأخير لا يخلو من صفة دينية فى بعض أقطار شبه الجزيرة وخاصة فى حضرموت .

---

(١) قد يتساءل القارىء عن الفرق بين الاحتكار والتأميم الذى نعرفه فى عصرنا . والفرق واضح وهو أن التأميم الحالى يهدف إلى توسيع الخدمات العامة ولم تكن الدول تقوم بهذه الخدمات فى العصر الذى ندرسه .

حاول الإمام سعيد أن يسترجع سلطته فى الساحل بعد وفاة ابنه حمد سنة ١٧٩٢ غير أنه اصطدم بمقاومة عنيدة وتمكن أحد إخوته — سلطان بن حمد بن سعيد من الاستيلاء على السلطة فى مسقط واقتصر نفوذه على ساحل الباطنة .

ذلك أنه منذ قيام حكم البوسعيد انفصل القسم الشمالى من ساحل عمان عن التبعية لمسقط وأخذت نواة قوى قبلية جديدة تظهر هناك مثل بنى ياس والقواسم . أما فى عهد اليعاربة فكان من المتعارف عليه أن عمان تمتد من إقليم ظفار التاخم لحضرموت حتى قطر فى وسط الخليج العربى .

غير أن البوسعيد إذا كانوا قد رأوا ممتلكاتهم تنحسر داخل شبه الجزيرة فإنهم قد عوضوا عن ذلك بالتوسع فيما وراء البحار ، وبدأ حمد بن سعيد هذه السياسة بالاستيلاء على جزيرة زنجبار سنة ١٧٨٤ ولو أن هذا الحدث قد تم صدفة دون تعمد ، وذلك بسبب تتبع حمد لأحد أعمامه الذين ثاروا على حكمه .

أما سلطان بن أحمد (١٧٩٢ — ١٨٠٤) فقد جعل من التوسع الخارجى سياسة ثابتة له ، وبدأ بالجزر المواجهة لساحل عمان : قشم وهرمز ، ثم بسط سلطته على الموانى الهامة فى ساحل مكران . واستولى على ميناءى شهبار وجوادور . وبواسطة هذين الميناءين توثقت الصلات بين بلوخستان وبين عمان . وأخذ البلوش يهاجرون إليها بأعداد كبيرة . ومع أن سلطانا عاصر قيام الأسرة القاجارية سنة ١٧٩٤ وهى أعظم الأسر الفارسية فى العصر الحديث فإن ذلك لم يقف حائلا دون استيلاء عمان على ميناء بندر عباس بفضل بحريتها القوية ، وهكذا صارت دولة عمان فى عهد سلطان بن أحمد تتكون من شريط ساحلى ضيق فى شبه جزيرة العرب يضاف إليه عدة جزر وموان حتى حدود باكستان الحالية علاوة على جزيرة زنجبار .

ويقال بأن جزر البحرين خضعت له عدة سنوات[1] ومن الواضح أن هذا التكوين الجغرافى للدولة العمانية يتطلب أسطولا قوياً ، ويبدو أن السفن التجارية كانت تستعمل أيضاً لأغراض الدفاع . وعلى هذا النحو قدر أسطول مسقط فى عهد سلطان بن أحمد بـ٥٠٠ سفينة تتراوح حمولتها بين ٢٥٠و١٠٠٠ طن عدا ١٠٠ سفينة أخرى يمتلكها أهل صور . أما السفن الكبيرة المخصصة للحرب فلم تزد عن ثلاث ، ومن الطبيعى أيضاً فى مثل هذه الظروف أن تنمو العلاقات بين مسقط وبين العالم الخارجى أكثر من غيرها من الإمارات العربية الناشئة .

٣

العتوب

كان القسم الشمالى الغربى من الخليج يخضع اسمياً للدولة العثمانية ، ومن حين إلى آخر ترسل مبعوثين للتعرف على أحوال القبائل فى الأحساء . وقد ورد اسم هذا الإقليم فى قانون نامه الذى يعدد ولايات الدولة ، ولكن السياسة التقليدية للدولة العثمانية فى شبه جزيرة العرب هى عدم التدخل فى شئون القبائل ، وهكذا سيطرت قبيلة بنو خالد القوية على إقليم الأحساء منذ القرن السابع عشر . وفى نفس هذا القرن كانت السلطة العثمانية ضعيفة فى البصرة ذاتها حتى توارثت حكمها أسرة فارسية هى أسرة الافراسياب — ويعزى إلى أحد زعماء بنى خالد ويدعى محمد بن عرير تأسيس حصن فى الكويت فى منتصف القرن السابع عشر . ومن أوائل القرن الثامن عشر أخذت قبيلة العتوب تحل بالتدريج محل بنى خالد فى السيطرة على سواحل الأحساء .

(١) انفرد بهذا القول مؤرخ عربى من أنصار آل خليفة هو محمد النبهانى ، وهذا يدعو إلى الدهشة لأن أحداً من المؤرخين لم يتفق معه على ذلك — أنظر النبهانى ص ٨٣ .

وقد جاء العتوب من الأفلاج فى جنوب نجد ، ويلاحظ أن نجداً كانت مصدراً لهجرات قبلية عديدة أثرت على تاريخ العراق والخليج العربى معاً . فنها خرجت قبيلة شمر التى كان لها تأثير فى حياة العراق ، بل وكذلك قبيلة كعب التى سادت إقليم عربستان فى القرن التاسع عشر وهو إقليم يقع الآن داخل الأراضى الإيرانية . ويرجح أن تكون العتوب أو عتبة اتحاداً قبلياً وهى تنتمى إلى مجموعة كبيرة من القبائل تسمى نفسها بقبائل عنزة ، وسجل ظهور العتوب على سواحل الخليج للمرة الأولى سنة ١٧١٦[١] ويبدو أن القبيلة نزلت أولاً فى صبية وأم القصر قرب البصرة ، غير أن السلطات العثمانية أجلتها عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والأحساء . وفى مثل هذه الظروف تحدث أعنف الحروب القبلية والتى تنتهى عادة باستقرار أقوى القبائل فى أفضل المراعى والواحات والمدن التجارية . وعلى هذا النحو استقر فرع من العتوب فى ميناء الكويت تحت زعامة أسرة الصباح ، وفرع آخر فى الزبارة المواجهة للبحرين تحت زعامة آل خليفة ، بينما كان الفرع الثالث المسمى بالجلاهمة أسوأ حظاً إذ سكن قطر المجدبة .

والظاهر أن الكويت كان ميناء مزدهراً بعض الشىء حتى من قبل استقرار العتوب فيه ، فقد أشرنا إلى بناء حصن هناك ويقال إن كلمة كوت التى تعنى قلعة هى أصل الإسم الذى اشتهر به الميناء وإن كنا نرجح أنها تعنى مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لخزن البضائع ، إذ أن هذا هو المعنى الشائع لكلمة كوت عند أهل المنطقة .

وتساعد العوامل الطبيعية على ازدهار الميناء فهو يقع فى جوف خليج عميق

---

(١) أنظر الدراسة القيمة التى نشرها واردن ، خبير بريطانى لشئون الخليج فى أوائل القرن التاسع عشر وهى منشورة فى مختارات حكومة بمباى S.B R. p. 361 - 425

يصلح لرسو السفن الكبيرة وقد ذكر نيبور الرحالة الدانيماركى[١] الذى زار تلك البلاد سنة ١٧٦٥ أن أهل الكويت يمتلكون ٨٠٠ قارب وأنهم مهرة فى بناء السفن ويستوردون الأخشاب لذلك من الهند

ولا يعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة آل الصباح ، وإنما المعروف هو أن مؤسسها صباح الأول مات سنة ١٧٧٦ وخلفه ابنه عبد الله الصباح الأول الذى امتد حكمه إلى سنة ١٨١٣ وقد اتخذت الكويت فى عهده شكل إمارة واضحة المعالم ، لها أسرة حاكمة . كما تطور سكان المدينة إلى مجتمع حضرى يشتغل بالتجارة والغوص على اللؤلؤ وصناعة بناء السفن . ويمتد نفوذ الأسرة الحاكمة أحيانا على بعض القبائل القريبة من المدينة . وبمناسبة وصول الغزوات السعودية إلى منطقة الخليج بنى عبد الله الصباح سورا من الطين حول الميناء وبذا ساعد على تطور المجتمع المستقر .

إذا كانت مدينة الزبارة قد اختفت من الوجود فإنها كانت فى نهاية القرن الثامن عشر أكثر موانى قطر ازدهاراً وذلك بعد أن استقر فيها آل خليفة فترة من الزمن واشتغلوا بصناعة الغوص على اللؤلؤ بحكم وقوع هذا الميناء فى مواجهة البحرين . ذلك أن المغاصات تمتد من الكويت حتى ساحل عمان ولكن أفضلها هو الموجود حول جزر البحرين . ويفسر البعض ذلك بوجود ينابيع مياه عذبة تحت سطح البحر . وبفضل هذه الصناعة تحول آل خليفة من مجتمع بدوى إلى مجتمع رأسمالى دفعة واحدة حتى إنهم أصبحوا يقرضون أصحاب السفن التى تشتغل بالغوص نظير احتجاز نسبة من اللؤلؤ ، وتفوقوا فى هذا الميدان على ممثلى حكام الفرس فى البحرين وهم آل مذكور ، فكان ذلك من أسباب النزاع التى انتهت باستيلاء آل خليفة على تلك الجزر . ويضيف النبهانى[٢] الذى يعتبر كتابه

---

(١) Niebuhr vol 2, p. 160 S. Q وقد ذكر الرحالة أن العتوب يسيطرون على الكويت مما يدل على أن زعامة أسرة الصباح لم تكن قد ظهرت بعد فى سنة ١٧٦٥ .

(٢) النبهانى ص ٧٠

إشادة بأسرة آل خليفة سببا آخر هو تعصب الحكام الفرس للشيعة واستنجاد أهل السنة فى البحرين بحكام الزبارة . أما الكاتب الإيرانى آدميات فيصور الظروف التى أدت إلى استيلاء آل خليفة على البحرين على النحو التالى : وهى أن محمد بن خليفة اتفق مع حاكم بوشهر الفارسى على أن يدير باسمه البلاد ولكنه اختلف معه حول مسائل مالية فنادرها سنة ١٧٧٧ وحينما تسلم السلطة أحمد بن خليفة فى سنة ١٧٨٣ أثناء غياب أبيه فى الحجة التى مات فيها ، كانت فارس قد تعرضت لفترة جديدة من الفوضى ، فانتهز هذه الفرصة وهاجم البحرين وانتزعها من آل مذكور . وهو يريد أن يخلص من ذلك إلى أن آل خليفة منذ البداية قبلوا التبعية لفارس ، وهى حجة تاريخية من الحجج التى كانت تقدمها إيران أيام ادعائها حق السيادة فى تلك الجزر العربية .

والحق إن حكم الصفويين منذ أن امتد إلى البحرين سنة ١٦٠٢ لم يستقربها ، فيذكر أن زعيما من زعماء الأحساء يدعى الجبرى استولى عليها وظلت بحوزة العرب حتى جاء نادرشاه إلى الحكم . فشملت أطماعه التوسعية جزر البحرين ، ولم يكد يرسل قواته إليها حتى تمكن سيف بن سلطان من انتزاعها منه ، فقيل إن ذلك كان من أسباب غزو الفرس لعمان سنة ١٧٣٩ ونادرشاه هو الذى عين أول حاكم للبحرين من آل مذكور . ومن الواضح أن توارث هذه الأسرة لحكم البحرين إنما كان تعبيراً عن عصيانهم لحكام فارس . ويستنتج من رواية آدميات كيف أن السواحل نفسها كانت كثيراً ما ترفض الولاء للحكومات الفارسية المركزية .

لا شك أن جزر البحرين كانت أعظم من الوطن الأصلى لآل خليفة وهى مدينة الزبارة ، سواء من حيث امتداد العمران أم من حيث الثروة الاقتصادية . فبالإضافة إلى مصايد اللؤلؤ توجد مساحات كبيرة صالحة للزراعة فى تلك الجزر ، ومن ثم لقب أحمد آل خليفة بأحمد الفاتح . ورغم ذلك فإن الأسرة لم تنقل مقرها

نهائيا إلى البحرين إلا فى سنة ١٧٩٤ فى عهد سلمان بن خليفة ، ولم يتخذ هذا القرار إلا نتيجة وصول الأطماع السعودية إلى ساحل الخليج . ومنذ ذلك الوقت تعرض آل خليفة فى البحرين لأطماع جميع القوى السياسية التى ظهرت حول شواطىء الخليج ، وبعضها قوى قبلية مثل رحمة بن جابر زعيم الجلاهمة الذى ساهم فى فتح البحرين مع آل خليفة ، وظل يحقد عليهم أنهم حرموه من نصيبه من الغنيمة . وقد قاد قبيلته الفقيرة بعد ذلك فى أعمال القرصنة . وبعضها الآخر كانت قوى سياسية كبيرة نسبيا مثل فارس تحت الأسرة القاجارية . يضاف إلى ذلك سلاطين مسقط والدول السعودية المتعاقبة . ووسط هذه الأخطار المحدقة من كل جانب تمكن آل خليفة من المحافظة على ملكهم متخذين سبيل الدهاء أحيانا أو إعلان التبعية لهذه الدولة أو تلك مقابل مبلغ من المال أحيانا أخرى ، ولكنهم كانوا عاجزين فى معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة .



٤
ظهور الدولة السعودية

نشأت الحركة الوهابية السعودية أصلا فى نجد ، أى فى وسط شبه الجزيرة ، غير أنها أخذت تؤثر على أوضاع الخليج منذ أن امتد نفوذها إلى الأحساء سنة ١٧٨٧ وقد استغرقت عملية توحيد نجد نحو أربعين عاماً من ١٧٤٧ — ١٧٨٦ وأمضى مؤسس الدولة محمد بن سعود سنى حكمه دون أن يتمكن من تحقيق هذه الوحدة . وما أن تمكن خلفه عبد العزيز بن محمد بن سعود من القضاء على جميع عناصر المقاومة فى نجد حتى تطلع إلى الأحساء وإلى غيرها من أقطار الخليج .

وإذا أردنا ان نحكم على الحركة الوهابية السعودية بمقياس عصرها فلاشك أنها أسدت خيراً إلى إقليم نجد فأنقذته من حالة الفوضى التى كان يرزح تحتها . ويمكن القول بأن هذه الحركة أصبحت تعبيراً عن شعور وطنى مجدى غامض .

أما فى أقطار الخليج فإن تقدرها يختلف باختلاف البيئات ، ففى المدن والإمارات التجارية مثل الزبارة والكويت والبحرين ساد روح الاستياء من هذه الدولة العسكرية التى ترهق السكان بالضرائب والمكوس المختلفة باسم الجهاد .

وإذا قرأنا المؤرخين الوهابيين أنفسهم نلاحظ أنهم يتحدثون عن الغارات السعودية على المدن الغنية فى الخليج أو فى العراق وعن الغنائم الوفيرة التى كانت تعود بها تلك الغارات بروح من التفاخر قد لا يوافق عليها المؤرخ المعاصر . كذلك كون الشيعة المنتشرون فى ساحل الخليج وبعض مدنه مثل القطيف بيئة ثانية من بيئات المعارضة للحكم السعودى الوهابى . فالحركة السلفية من حيث العقيدة على طرف نقيض مع المبادىء الشيعية ، وكانت غالبية قبيلة بنى خالد فى الأحساء تعتنق المذهب الشيعى ولو أن البدو لا يكترثون عادة بالمبادىء الدينية وهكذا سيكون موقفهم من الحركة السلفية[1] .

وحسب المؤرخ النجدى عثمان بن بشر ظهر للدعوة السلفية أنصار فى أقطار الخليج حتى من قبل أن تخضع للحكم السعودى . فأهل قطر هم الذين استدعوا ممثلين عن حكومة الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى وذلك منذ سنة ١٧٩٢ كما أن قبائل البريمى فى عمان رحبت لنفس السبب بإبراهيم بن سليمان بن عفيصان الذى تقدم إلى تلك الواحات فى سنة ١٧٩٥ . ويلاحظ أن الدولة السعودية قد عهدت إلى هذا الشخص بقيادة معظم الحملات التى خرجت إلى منطقة الخليج وشنراه بعد ذلك يواصل مغامراته حتى البحرين .

لقد تدعمت السلطة السعودية فى الأحساء بعد أن نجحت فى صد هجوم عثمانى

(١) يوجد مخطوط بالمتحف البريطانى بعنوان « لمع الشهاب فى سيرة محمد بن عبد الوهاب » وخلافاً لما يدل عليه العنوان يتحدث المؤلف وهو مجهول عن أعمال الدولة السعودية فى الخليج ويبدو أنه يعبر عن وجهة نظر البيئات الشيعية بالمنطقة ويمكن مقارنته بكتاب « عنوان المجد فى تاريخ نجد» لابن بشر المؤيد للدعوة الوهابية وخاصة الصفحات من ١٠٢ ـ ١٠٥ .

قام به وكيل والى بغداد على كتخدا سنة ١٧٩٦ كما حرصت الدولة السعودية على إنشاء حصن ثابت فى البريمى سنة ١٨٠٠ ليكون قاعدة تنطلق منه القوات السعودية إلى عمان وما يسمى الآن بالساحل المهادن ، ولكن الدولة السعودية الأولى لم تهتم بتدعيم سلطتها فى الأطراف فى معظم الأحوال الأخرى فكانت تكتفى بإعلان التبعية بواسطة الحكام المحليين أو بواسطة زعماء القبائل . ومظهر هذه التبعية الوحيد هو تقديم الزكاة أو نسبة من غنائم الحروب مع ترك جميع الشئون الأخرى بيد الحكام السابقين . وعلى هذا النحو دخلت قبيلة القواسم القوية فى تبعية الدولة السعودية سنة ١٨٠٢ وأحدث هذا الارتباط بين القواسم وبين حكومة الدرعية أثراً بعيداً فى تاريخ الخليج كما سنرى ذلك فى الفصل الخاص بالملاحة .

الفصل الرابع

التنافس الإنجليزى الفرنسى فى عهد الثورة ونابليون

١

تبينا كيف أن النشاط الأوربى هدف أصلا إلى فتح أسواق تجارية فى أقطار الخليج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولكن ما أن نشبت الحرب الطويلة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بمناسبة قيام الثورة الفرنسية حتى تسابق الفريقان المتحاربان إلى اكتساب نفوذ سياسى وعسكرى فى بعض هذه الأقطار ، واتضح هذا الاتجاه بصفة خاصة عند غزو الفرنسيين لمصر . ومنذ ذلك الوقت اعتبرت بريطانيا الخليج العربى أحد الخطوط الأمامية للدفاع عن مستعمراتها بالهند، وحتى بعد أن زال الخطر الفرنسى بسقوط جزيرة موريشس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ استمرت الاستراتيجية البريطانية متمسكة بهذا المبدأ ولم تتحول عنه حتى بعد استقلال الهند لظهور مصالح جديدة فى منطقة الخليج كما سنرى ذلك فيما بعد ، ومع ذلك فإن عهد الصراع الإنجليزى الفرنسى من سنة ١٧٩٣ — ١٨٠٩ يعد فترة هامة فى تاريخ الخليج العربى .

وقد ارتكز هذا الصراع الدبلوماسى على ثلاث مناطق : مسقط ، وفارس ، وولاية بغداد . وكانت أمام فرنسا فرص أعظم لتوثيق صلاتها بحكومة مسقط نظراً للعلاقات التجارية بين ملاحى عمان وبين مستعمرة موريشس . وقد ألح حاكم هذه المستعمرة مثل القنصل الفرنسى فى بغداد على ضرورة الاستفادة من موقع مسقط حتى من قبل وقوع الحرب مع إنجلترا . وبينت التقارير المرسلة من هذين الموظفين الفوائد التى ستعود على بلادهما على النحو التالى : إنه يمكن إتخاذ

مسقط نقطة للتجسس على الإنجليز فى الهند ، سيما أنه يقيم بها وكيل لحيدر على حاكم حيدر أباد ، المشهور بعدائه للانجليز. وفى حالة وقوع الحرب ستعتمد مستعمرة موريشس فى تموينها على ما يحمله إليها البحارة العرب . وليس صحيحاً أن هؤلاء البحارة لا يستطيعون الملاحة إلا بقرب الشواطىء كما يشاع ، وعلى الأقل فإن عرب عمان بلغوا من المهارة فى الملاحة بحيث لا ينطبق عليهم هذا الوصف . لذلك نصحت هذه التقارير بإقامة قنصليتين إحداهما فى البصرة التى قد تكون أكثر نفعاً من بغداد ، والأخرى فى مسقط وبإزالة أسباب الاستياء التى ترتبت على تعدى القراصنة الفرنسيين على السفن العربية وذلك بدفع تعويض عنها .

ولم تكن حكومة باريس متحمسة لهذه الفكرة غير أن توارد تلك الرسائل جعلها تقرر فى مارس سنة ١٧٨٨ إنشاء القنصليتين واختيار موظفين ثانويين لهما، ومما جاء فى خطاب وزير الخارجية إلى روسو القنصل الفرنسى فى بغداد « إن تلهف أمير مسقط على اعتماد وكيل لديه وملاحظتكم عن الفوائد التى ستعود على رعايا صاحب الجلالة فى الملاحة والتجارة وعن تسهيل الاتصال بالهند ، كل ذلك جعلنا نقرر إقامة وكالة فى مسقط[1] » .

ولعل هذا الخطاب يشير إلى الرحلة التى قام بها ضابط فرنسى يدعى روزيللى فى الخليج سنة ١٧٨٥ والتى مر خلالها بمسقط حيث اتصل بحاكمها فطلب إليه تعيين وكيل فرنسى . وهى تقطع على كل حال التشكك الذى يثيره الكتاب الإنجليز حول موقف سلطان مسقط من هذه القضية .

وفى هذه الأثناء وقعت الثورة الفرنسية وفى غمرة الأحداث اسدل على موضوع وكالة مسقط ستار من النسيان ، ولم تكن الحكومة الفرنسية قد سوت بعد موضوع التعويضات ، ويبدو أنها لم تثق بالتقديرات التى ذكرها الملاحون العرب بحجة أن السفن العربية ليست سوى قوارب صغيرة ، أو لأن هذه السفن لا تحمل

---

(١) خطاب من وزير الخارجية إلى روسو بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٧٨٨ .
A.A E. Muocde vol .I.

الوثائق التى تدل على جنسيتها كما ذكرت محكمة الغنائم فى مرسيليا . وتجددت أعمال القرصنة بصورة أعظم بعد نشوب الحرب الثانية ١٧٩٣ وكما حدث من قبل ، لم يحترم الفرنسيون حياد مسقط . وكانت أعمال القرصنة فى المحيط الهندى تكاد تكون شبه رسمية بل إن الفرنسيين تفاخروا بتفوق قراصنتهم على الإنجليز والبرتغاليين. وتكشف لنا هذه الرسالة عن الأضرار التى لحقت بمسقط من جراء القرصنة الأوروبية ، فقد أبلغ وكيل الإمام فى بغداد القنصل روسو بأن القراصنة الفرنسيين قد أخذوا السفينة المسماة الفتح وقتلوا بحارتها واستولوا على حمولتها من البضائع وهى تقدر بـ ١٤ ألف روبيه ، بل حدث ما هو أكثر من ذلك « ففى العام الماضى (سنة ١٢٠٨ هـ) وصل مركبان تجاريان من بندر موريس (جزيرة موريشس) وبلغت بهما الجرأة أن تعديا على إحدى السفن العمانية الآتية من بنغال محملة بالبضائع ، مع أننا كنا قد زودنا هذين المركبين بحاجياتهما من المؤن[1] » . وخلاصة القول إن الأوروبيين سبقوا العرب إلى ممارسة القرصنة فى الخليج العربى ، ولا يستبعد أن يكون هؤلاء حينما شرعوا فى ممارسة القرصنة قد فعلوا ذلك تقليداً للأوروبيين .

تجددت الحاجة إلى إنشاء مراكز اتصال بالشرق عند نشوب الحرب العامة ولذلك بادرت حكومة الإدارة إلى اتخاذ خطوتين بخصوص منطقة الخليج .

الأولى : تعيين قنصل فى مسقط ، واختير لهذا المنصب أحد الجغرافيين الذين سبق لهم الاتصال بالعالم العربى ، ويدعى بوشان . والخطوة الثانية : إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند . وقد صدرت التعليمات إلى بوشان بالتوجه إلى مسقط فى أوائل سنة ١٧٩٦ ومما جاء فى هذه التعليمات « إن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركة الإنجليز فى الهند بدراسة الأحوال الداخلية فى

(١) نفس المصدر السابق ، خطاب من روسو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ فندميير سنة ٣ .

هذه البـــلاد ، وكذلك دراسة الطرق التى يمكن أن يستخدمها غزو فرنسى للشرق » ولم يقدر لبوشان أن يصل إلى مقر عمله الجديد .

فقد كانت التعليمات تقضى بأن يطوف أولا بالبحر الأسود والشام ومصر لدراسة الطرق المؤدية للهند . وكان عليه أن يتصل بالسفير الفرنسى بالآستانة ليحمل توصيات من الباب العالى إلى حاكم مسقط ، ربما لأن الحكومة الفرنسية تصورت وجود تبعية ما ، تربط حكومة مسقط بالدولة العثمانية[1] وحينما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر كان بوشان لا يزال بالقاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب إلى مسقط . والظاهر أنه لم يكن واثقاً من نجاح مهمته لأن لجنة الشئون الخارجية لم تأخذ باقتراحه عقد معاهدة سياسية مع حاكم مسقط قبل إنشاء الوكالة . وهذا ما سيفعله الإنجليز فى سنة ١٧٩٨ ، ومن جهة أخرى لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لصرف التعويضات المناسبة عن أعمال القرصنة . لذلك ما إن وقع الغزو الفرنسى لمصر ، حتى وجد بوشان مبرراً قويا للاعتذار عن عدم أداء مهمته، وهو أن تلك الحملة قد أثارت شعوراً قويا معاديا لفرنسا فى جميع الأقطار الإسلامية . وقد ساد شعور لدى العرب « بأننا نريد غزو بلادهم أيضاً » ، أما البعثة المرسلة إلى فارس فقد تمكنت من الوصول إلى هدفها قبل مجىء الحملة الفرنسية بمدة طويلة ، وكانت تتألف من عالمين نباتيين هما أوليفيية وبروجيير . وهذا لا يعنى أنها كانت مجردة عن الأهداف السياسية ، والظاهر أن اختيار عالمين إنما كان المقصود به تغطية أهداف البعثة الحقيقية وذلك بإعطائها صورة مهمة علمية . غير أن التعليمات كانت صريحة بأن يعمل المبعوثان على اجتذاب كل من الدولة العثمانية وفارس إلى محالفة فرنسا على أساس اتفاق المصالح ، فإن روسيا فى ذلك الحين كانت تعتبر الخصم التقليدى لهاتين الدولتين الإسلاميتين ، وهى فى نفس الوقت عضو فى الحلف الأول الذى تكون ضد الثورة الفرنسية .

(١) انظر هذه التعليمات فى المصدر السابق بتاريخ ٣٠ بريريال سنة ٣ وكذلك .
Caseyrondence de berne vol. 8

لم تسفر البعثة عن نتيجة تذكر من الناحية السياسية ، غير أن المبعوثين الفرنسيين انتهزا هذه الفرصة لتقديم اقتراحاتهما فى المسائل التجارية والعسكرية . فقد كتب أوليفيية يوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتها إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل ممثليها من بغداد إلى البصرة للاشراف على هذه العمليات التجارية . وهو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقا رائجة بفارس لاعتدال ثمنها بالنسبة للأصواف الإنجليزية التى تحتكر السوق . ومن الناحية الحربية نصح أوليفيية بعدم اتخاذ أية خطوة لإقامة حامية فرنسية فى جزيرة خارج وهى الجزيرة التى كان كريم خان قد منحها للفرنسيين سنة ١٧٦٩ وقال إن مثل هذه الحامية لا تفيد شيئاً لعزلتها وإنما تصبح ضرورية فقط إذا نفذ مشروع غزو مصر .

لقد تتبعت بريطانيا باهتمام نشاط هذه البعثات الفرنسية ، وطلبت إلى سلطان مسقط تسليم المبعوثين الفرنسيين الثلاثة ، ولعلها اعتقدت بأن بعثة فارس كان ترافق بوشان فى مهمته ، وعرضت على سلطان بن أحمد ٨٠٠٠ جنيه مقابل ذلك كما أن السلطات البريطانية فى الهند طلبت أيضاً إلى والى بغداد تسليم اوليفية وبروجيير عندما عرف هدفهما الحقيقى ، غير أن هذه السلطات لم تتخذ إجراءات حاسمة إلا بعد أن عرف أمر حملة مصر .

٢

صدى حملة مصر

قبل أن يتحقق الغزو الفرنسى لمصر كانت جميع الشواهد تنذر البريطانيين بأن خصومهم يتحولون إلى خطة الهجوم عليهم فى الشرق ، لذلك شرعت السلطات البريطانية فى الهند فى اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تعرف أنباء حملة مصر بضعة أشهر .

وبالإضافة إلى البعثات الفرنسية المشار إليها ، كان مالارتيك حاكم جزيرة موريشس يريد أن يرسم خطة لمهاجمة الإنجليز فى الهند بالتعاون مع تيبو صاحب أمير ميسور ، وأحد أبطال المقاومة المعروفين للاستعمار البريطانى ، وكان من المتوقع أن يتم الاتصال بين تيبو والفرنسيين فى موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب سميث وكيل شركة الهند فى بوشهر « إن مسقط ستصبح مما قريب وكرا للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خمساً أو ست سفن عربية تقوم بنقل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل مليبار ، ولا شك أن نقل الأنباء سيكون مورد ربح للبحارة العرب »[1] ، لذلك اتخذت إدارة الشركة فى لندن تدابير منذ شهر يوليو سنة ١٧٩٨ لتأمين المنافذ المؤدية إلى المستعمرة الكبرى . فتمها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الأميرال بلانكيت ، وتعيين ممثل سياسى فى بغداد ، أى عدم الاكتفاء بوكيل الشركة التجارى فى البصرة ، ومهمة هذا الوكيل هى الإشراف على حركة سير البريد عبر العراق الذى قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين الممر الوحيد للبريد بين أوروبا والهند . وأخيراً عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب إلى الخليج .

وعندما عرف فى بومباى فى شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت فى مصر ، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بعثة إلى جدة لتكون حلقة بين بريطانيا وشريف مكة .

والذى يعنينا هو أن بريطانيا غيرت سياستها تجاه نحو الدول الثلاث المحيطة بالخليج : مسقط ، ولاية بغداد ، وفارس . ومما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانستى ممثل الشركة بالبصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط فى اتفاق عسكرى للتعاون ضد قراصنة العرب فى الخليج ، وذلك على أثر ظهور نشاط البحارة العرب ضد الملاحة البريطانية ، وهو أمر يختلف تماما عن فكرة التدخل فى الخليج لمواجهة الخطر الفرنسى . وعلى كل فقد كانت السياسة

(١) B.P.C. رسالة من سميث إلى حكومة بمباى بتاريخ ٣٤ — ٥ — ١٧٩٨ .

البريطانية فى الهند حتى ذلك الوقت ترمى إلى عدم التوسع أو التدخل الحربى ما أمكن حتى لا تتكلف الشركة نفقات لا تعود عليها بربح مؤكد إذا مازادت نفقات الحرب على الفوائد التى تعود عليها من التوسع الإقليمى . وهذه السياسة التى كانت عليها إدارة الشركة بلندن ، تغيرت عندما وصل إلى كلكتا حاكم عام جديد هو المركيز ولزلى فى أبريل سنة ١٧٩٨ وكان ولزلى من دعاة سياسة التوسع وعدم التقيد بالاعتبارات المالية البحتة . وفى ظل هذه الظروف الجديدة رسمت حكومة بومباى سياستها فى الخليج .

ففى مسقط أوفدت أحد موظفى الشركة من الفرس وهو مهدى على خان للتفاوض مع السلطان فى عقد اتفاق معه . فقد جاء فى التعليمات الخاصة بمهمته أن حكومة بومباى ترغب فى إقامة وكالة تجارية فى مسقط وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد وإحلال أحد الأطباء الأنجليز بدل الفرنسيين الذين يعملون فى خدمة السلطان[1] .

وصل مهدى على خان إلى مسقط فى ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ وبعد مقاومة استمرت عشرة أيام وقع فى الثانى عشر منه أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطنة مسقط وبين بريطانيا . ويلاحظ أنها تعتبر فى نفس الوقت أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا فى العصر الحديث . ومن الطريف أن نورد هنا النص العربى للاتفاقية كما هو محفوظ فى دور الوثائق البريطانية لأنه نموذج على أسلوب هذه المنطقة فى ذلك العصر[2] .

وثيقة اتفاق عن ولاية عمان تحت إشراف الإمام المدبر سيد سلطان دام أمره إلى الشركة السامية المقتدرة ، دامت عظمتها ، متضمنة فى المواد التالية :

(١) كان الاعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية أن هناك طريقتين من أسلم الطرق لبسط النفوذ على الحكام فى الشرق وهما الطب والتجارة .

(١) بالنسبة للنص الانجليزى أنظر Aitchison Vol. 7. p. 87.

مادة ١ :

من وقت وصول كتاب ميرزا مهدى على خان بهادور جونج ، لا يجوز الانحراف عن هذه القدلنامة « المعاهدة » .

مادة ٢ :

من وقت قراءة الكتاب المذكور أخذ قلبى يميل إلى توثيق الصداقة مع تلك الدولة ، ومنذ هذا اليوم سيصبح صديق أحدنا صديق الآخر وعدوه عدوه .

مادة ٣ .

ونظراً إلى طلبات مختلفة قدمت ولا تزال تقدم من قبل الفرنسيين والهولنديين لإقامة مصنع[2] أو بعبارة أخرى ليركزوا أنفسهم ؛ إما فى مسقط أو جونبرون أو فى الموانى الأخرى لهذا السركار « الحكومة » ، فقد كتبت على نفسى أنه طالما الحرب مستمرة بين الشركة الإنجليزية وبينهم فلن أعطى لهم مكاناً فى أراضى رعاية منى لصداقة الشركة ، ولن يجدوا لأنفسهم فيها موضعاً لقدم .

مادة ٤ :

وبما أن هناك شخصاً فرنسيا ظل السنوات العديدة الماضية يعمل فى خدمتى ، وقد ذهب الآن على رأس إحدى سفنى إلى جزائر الموريشيوس فإننى سأفصله من خدمتى بمجرد عودته وأطرده من بلدى .

مادة ٥ :

فى حالة دخول إحدى السفن الفرنسية مياه مسقط ، فلن يسمح لها بالدخول إلى المرفأ الذى يسمح للقوارب الإنكليزية بدخوله ، بل تبقى خارجة ، وفى حالة وقوع اعتداء فى هذه الجهة بين السفن الفرنسية والسفن الانجليزية فإن قوة هذه الولاية

(١) من الواضح أنها ترجمة لكلمة Factory التى اصطلحنا على تسميتها بوكالة .

فى البر والبحر وكذلك شعبى سيشتركون فيه إلى جانب الإنجليز ، فأما فى البحار المكشوفة فإنى لا أتدخل .

مادة ٦ :

فى حالة غرق سفينة أو سفن تابعة للانجليز فإنها تلقى حتما المساعدة اللازمة وتتوفر لها وسائل الراحة من جانب هذه الحكومة كما أن ما عليها من متاع لا يغتصب ولا يستولى عليه .

مادة ٧ :

إذا رغب الإنجليز فى أى وقت فى إنشاء مصنع بميناء بندر عباس « جونبرون » فلا اعتراض لى على تحصينهم لهذا الميناء ووضع المدافع بقدر ما يتراءى لهم . ولا اعتراض على إقامة أربعين أو خمسين رجلا إنجليزيا هناك ومعهم سبعمائة أو ثمانمائة من الهنود . أما فيما عدا ذلك فإن الرسوم التى تجبى على البضائع عند البيع أو الشراء ستكون فى نفس المستوى المعمول به فى البصرة وأبو شهر .

حرر فى أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣ هـ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ .

أخرجت هذه المعاهدة مسقط عن حيادها التقليدى فى الحروب السابقة وجعلت منها حليفاً للسلطات البريطانية فى الهند . وقد خصصت ثلاث من المواد لبيان الإجراءات التى يجب اتخاذها ضد الفرنسيين والهولنديين الذين كانوا يدورون فى فلكهم حينذاك . وذهب سلطان بن أحمد فى استسلامه للانجليز إلى حد وضع حامية بريطانية فى ميناء بندر عباس التابع له . ولا شك أن بعض حكام الشرق فى ذلك الوقت لم يقدروا مغزى الاحتلال كما نفهمه فى عصرنا .

أما الإنجليز فقد أدركوا مدى المكاسب التى حققوها من وراء هذه الاتفاقية، إذ كتب دنكان حاكم بومباى إلى وزلى حاكم الهند العام يقول[1] : « إن مهدى على

---

(١) B. P. C. Vel 6. رسالة من دنكان إلى وزلى بتاريخ نوفمبر سنة ١٧٩٨

خان قد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله » ومما يسترعى الانتباه أن بريطانيا لم تعمل على إقامة وكالة فى مسقط مباشرة كما نصت عليه الاتفاقية . والظاهر أن سلطان بن أحمد استطاع إقناع السلطات البريطانية بالتخلى عن هذه الفكرة بأن بين لها أن إقامة مثل هذه الوكالة سيؤدى إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز، ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارفض إجابة طلبهم، وهو لا قبل له بحرب الفرنسيين.

ويجدر بنا أن نتساءل : ماهى الدوافع التى جعلت سلطان بن أحمد يتحول هكذا بسرعة وبدون تردد عن الصداقة السابقة مع فرنسا إلى التحالف البريطانى؟ يمكن الرد على ذلك من عدة وجوه : اعتماد عمان على الهند فى مؤونتها من الأرز، وهو الغذاء الأساسى لمعظم شبه جزيرة العرب . تكرر اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية. وأخيراً: قلق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر مما دعا شريف مكة إلى حسن استقبال ويلسون الممثل البريطانى فى جدة ، بل وتسليمه إياه الرسائل التى بعث بها بونابرت إلى كل من سلطان بن أحمد وتبو صاحب . وقد أدرك بوشان نفسه هذه الحقيقة فذكر لبونابرت على أثر وصوله إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ عدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة فى مسقط لأن الإنجليز قد أقفلوا مداخل المحيط الهندى ، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بحذر بالغ[1] .

تأثرت ولاية بغداد مثل غيرها من الأقطار الإسلامية للعدوان الفرنسى على مصر . وكان على رأسها فى ذلك الحين شخصية من أعظم شخصيات المماليك الكرج هو سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ — ١٨٠٢) ومع أنه كان يتمتع بقدر

---

(١) A. A. E. muscate رسالة من بوشان إلى بونابرت بتاريخ ١٨/١٠/١٧٩٨

كبير من الاستقلال إزاء الباب العالى ، إلا أنه لم يفكر فى الخروج عن سياسة الدولة العثمانية حينما أعلنت الحرب على فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٨ فقبض على القنصل الفرنسى وأحسن استقبال المبعوث البريطانى الجديد هارفورد جونز .

والحق إن الظروف كانت تعمل من جميع الجهات على تقارب سليمان باشا من الإنجليز ، فهو قد لاحظ تفوقهم البحرى على الأقطار الأوربية الأخرى فى الخليج ، غير أنه تجاوز الحد حينما أراد أن يتخذ منهم وسطاء لإقامة حلف بينه وبين مختلف الحكام العرب فى الخليج بقصد مواجهة نمو الدولة السعودية الأولى . وهذا السبب نفسه هو الذى جعل والى بغداد أشد حاجة من أى وقت مضى لاستيراد الأسلحة البريطانية من الهند .

وما كاد عام ١٧٩٨ يقترب من نهايته حتى كانت الصدمة التى أحدثتها الحملة الفرنسية فى الهند قد أخذت تزول ولو أنها ستتجدد حينما يتجه بونابرت شرقاً لغزو الشام فى أوائل العام التالى . وقد ذكر دنكان هذه الحقيقة حينما بعث إلى وكيل الشركة فى بوشهر يطمئنه إلى أن الأسطول البريطانى يسيطر على مدخل البحر الأحمر فى باب المندب ، كما أن أسطولا آخر يقف أمام سواحل الهند لمواجهة أى احتمال(١) .

وفى بريطانيا نفسها ظهرت أبحاث عديدة شككت فى إمكان غزو الهند بواسطة حملة تمر عبر بلدان الشرق الأوسط . وأكدت للرأى العام أن مثل هذه المشروعات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة . ومن أشهر هذه الأبحاث كتيب

(١) B. P. C. V ol. 6. رسالة من دنكان إلى مهدى على خان بتاريخ ١٧٩٨/١١/٣٠

أصدره اروين(١) أحد ضباط شركة الهند العارفين بالشرق ، قارن فيها بين الطرق الثلاث التى يمكن التفكير فيها لهذا الغزو . وهى : البحر الأحمر ، والخليج العربى ، والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان وانتهى إلى أن استخدام الخليج هو أكثر الطرق بعداً عن تحقيق الغزو . فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة ، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر . وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أيسر فى البصرة منه فى السويس فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف الملاحة فى الخليج عند مضيق هرمز الذى هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدها فى بمباى . ثم إن السير على الساحل الفارسى فى الخليج يكاد يكون مستحيلا لطبيعته الجبلية ولوقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بمباى فى بعثتها الأولى إلى فارس فى أواخر عام ١٧٩٨ بالتنبيه على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج ، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها . وحجتها فى ذلك أن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكى وضد الأديان . ويبدو أن هذه الحجة قد صادفت نجاحاً كبيراً لدى الشاه فأصدر فرماناً بإرسال ألفى جندى لحراسة سواحل الخليج .

على أنه بعد تحطيم الأسطول الفرنسى فى أبو قير أصبح نشاط نابليون محصوراً فى مناماته الشرقية ، ولعل هذا هو الذى وجهه إلى حملة الشام فى أوائل سنة ١٧٩٩ ، ومذكرات نابليون التى أمليت فى سانت هيلانة هى التى أوحت بأن هدف تلك الحملة كان متابعة السير لضرب الإنجليز فى الهند . ومن المعروف أن الخيال سيطر على الإمبراطور الأسير فى هذه الحقبة الأخيرة من حياته . ومن الأرجح أن يكون هدف تلك الحملة هو القسطنطينية التى رفضت أن تعترف باحتلال مصر . ومع ذلك فقد كان من الضرورى أن تمر حملة الشام مزيداً من

(٢) صدر هذا الكتيب فى لندن نهاية ١٧٩٨ بعنوان An Inquiry inte the Fesibiltty of the Supposed Expedition of Bonaparte to TFE East. By Eyles irwin.

لمخاوف السلطات البريطانية فى الهند وأن تجدد نشاطها سواء فى منطقة الخليج أم فى ولاية بغداد .

وإذا لم يكن هدف حملة الشام واضحاً ، فمن المؤكد أن بونابرت رسم مشروعاً بزحف تدريجى نحو الهند مستنداً إلى التعاون مع الحكام المحليين فى الشرق الأوسط وفى إطار هذا المشروع حاول الاتصال بشريف مكة وبزعيم الحركة الوهابية الذى لم يتعرف على اسمه بالضبط حينذاك ، وبتيبو صاحب أمير ميسور فى الهند، وأخيراً بسلطان مسقط الذى كتب إليه هذه الرسالة فى ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ « أ كتب إليكم هذا الكتاب لأبلغكم ما لاشك فى أنكم قد علمتموه فعلا ، وهو وصول الجيش الفرنسى إلى مصر . ولما كنتم دائماً أصدقاء لنا ،فعليكم أن تقتنعوا برغبتى فى حماية جميع سفن دولتكم ، وعليكم أن تقوموا بإرسالها إلى السويس حيث تجد حماية لتجارتها[1] »

ويتضح من هذه الرســالة أن بونابرت لم يطلب أكثر من توثيق الروابط التجارية . وقد رأى بنفسه حينما زار السويس بعض السفن العمانية تتردد على هذا الميناء . وهذا الطلب لا يتناسب مع الأهداف الكبرى التى تنسب إلى بونابرت من أنه كان يمهد الطريق لغزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الأحمر .

ورغم الصعوبات التى لقيها بونابرت فى مصر وفشله فى حملة الشام ، فإنه طالما بقى الفرنسيون يحتلون مصر فإن السلطات البريطانية فى الهند لم تكف عن أخذ الإحتياطات فى جميع أقطار الشرق الأوسط الواقعة بين مستعمرتهم الكبرى وبين حوض المتوسط[2] من ذلك مثلا احتلال جزيرة بريم فى مدخل البحر الأحمر بضعة أشهر من ١٧٩٩ وإرسال بعثة إلى فارس بقيادة الضـابط وليم مالكولم الذى

(١) Correspondence de Napol eon 1 Tom. 5, p. 361

(٢) أنظر بحثاً فيا فى هذا الموضوع للكاتب الفرنسى Charle Roux بعنوان «انجلترا وحملة مصر» .

سيوجه السياسة البريطانية فى الخليج بضع سنوات . وقد تقرر إرسال هذه البعثة فى أغسطس سنة ١٧٩٩ فى وقت لم تكن الأنباء الخاصة بفشل بونابرت فى حصار عكا قد وصلت بعد إلى الهند . ومما جاء فى تعليمات والى الحاكم العام إلى مالكولم .

« إنه يجب إقناع الشاه بفكرة التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذى احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية فى الهند[1] وعدم السماح للفرنسيين بالدخول فى أراضى فارس أو لسفنهم بالرسو على سواحلها ، وتنشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس » ولكن حدث ما عاق مالكولم عن السفر عند تقرير بعثته ولم يغادر بومباى إلا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وكانت ترافقه فى مهمته سفينتان حربيتان . ورغم أنه وصل بوشهر فى فبراير سنة ١٨٠٠ فإن الشاه لم يستقبله إلا فى نوفمبر من ذلك العام .ولكن مالكولم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر فقد استغل هــذا الوقت فى دراسة حوض الخليج من النواحى التجارية والسياسية والحربية ، وانتهى إلى تكوين رأى ظل يدافع عنه طول حياته وهو أنه من الضرورى للدولة المسيطرة على الهند أن تكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية فى الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات فى طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر فى الخليج العنصر الأساسى فى محادثاته ، بينما أصبح الهدف الأساسى من بعثته فى الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتغير الظروف . ففيما يختص بزمان شاه اضطرته الظروف الداخلية فى أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسى فقد أصبح منتهياً تماما بالنسبة إلى فارس . بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون فى ذلك الوقت للخروج من مصر .

وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهدة سياسية مع فارس . وهى تقضى بالتحالف ضد أية قوة ثالثة تغزو الهند ، وبتقديم الأسلحة إلى فارس فى حالة الاعتداء عليها من أى طرف آخر .

(١) Kaye V. 1. page 88-89.

أما مطلب مالكولم بالتنازل عن ثلاث جزر فى الخليج وهى هنجام وقشم وخارج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس ، ولم يفلح مالكولم بالرشاوى أو التحايل فى إقناع مرزاشفى الصدر الأعظم فى ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن ألحقه بمشروع المعاهدة التجارية لا السياسية ، كما كان يقضى المنطق . ولكن مرزاشفى أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ؛ بأن ذكر مالكولم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل ، والآن أين ذهبت إمبراطورية المغول ؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع المعاهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى مالكولم تغطية لفشله فى هذا المسعى أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهراً حتى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حينما يتخلى هو عن مطلبه هذا . ولكن تصرفاته فى المستقبل تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسائله إلى بومباى وإلى الحاكم العام منوهة بأهمية إقامة حامية بريطانية فى الخليج . وقد كتب مثلا عن أهمية قشم يقول « إن إقامة حامية بها أمر ضرورى من الناحية العسكرية ، لأنها تقف خط دفاع أول عن بومباى ، ومن الناحية السياسية ، فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا ، ولا تجعلها تتردد فى اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية . وأخيراً من الناحية التجارية فإنها تعيد رخاء سيراف وهرمز الذى نعرفه فى عهد إقامة البرتغاليين هناك » ومما يؤكد تمسك مالكولم بفكرته أنه لم يغادر فارس إلا بعد أن حصل على وعد بإرسال سفير إلى بومباى للتفاوض فى هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة لجزيرة خارج فى طريق عودته إلى الهند . ومما أضعف موقف مالكولم أن السلطات فى كلكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حامية بالخليج ، إذ أن الحاكم العام ولزلى ، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود فى شبه الجزيرة دون التوسع فى جزر نائية تحتاج إلى مجهود طائل وتكاليف باهظة لتموين حامياتها . ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن تجربة

مماثلة إذ قررت الانسحاب من جزيرة بريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب عدن ، وكانت قد احتلت فى مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائى ضد الفرنسيين فى مصر ولكنها سرعان ما أخليت فى سبتمبر وقطعت المفاوضات مع سلطان لحج بشأن التنازل عن محطة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه المحطة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى لقى مشروع مالكولم معارضة شديدة من ممثل بريطانى آخر فى المنطقة ، هو هارفرد جونز الذى وصف آراء مالكولم بالجنون . وأخيراً يمكن القول بأن بعثة مالكولم سنة ١٨٠٠ — ١٨٠١ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، فإن كلتا المعاهدتين الخاصتين بفارس لم توقعا فى كلكتا .

كان ملكولم من الأوائل الذين دعوا إلى اتباع سياسة توسعية فى الخليج . أما زميله هارفورد جونز فى بغداد فإن أهدافه كانت محدودة بمعارضة الاحتلال الفرنسى لمصر ، ولهذا الغرض اقترح خطة فريدة من نوعها لمهاجمة الفرنسيين وهى إرسال حملة عبر الخليج إلى البصرة ، ومن ثم تعبر صحراء الشام وتتجه غرباً لغزو مصر بالتعاون مع الجيش العثمانى (١) ويستخلص من ذلك كله أن الحملة الفرنسية فى مصر هى التى دفعت بالإنجليز الى اتباع سياسة جديدة فى منطقة الخليج تهدف إلى اكتساب نفوذ سياسى أو عسكرى ، وأن هذه السياسة لم تنته بخروج الفرنسيين من مصر .

٣

مسقط بين الحياد والانحياز

لم تصل رسالة بونابرت إلى حاكم مسقط لأن الأنجليز اعترضوا سبيلها ، وحتى لو قدر لها أن تصل فإنها ما كانت ستحدث أثرا يذكر ، فإن شريف مكة

---

(١) Roux p. 190. S.Q.

مثلا الذى تلقى رسالة بونابرت لم يهملها فحسب ، بل إنه شارك فى الشعور العام الذى ساد العالم الإسلامى ضد الفرنسيين ، وحاول أن يساهم بقدر المستطاع فى الجهود الرامية إلى إخراجهم من مصر .

ومع ذلك فإن حاكم مسقط وأهل عمان كانت لديهم اعتبارات اقتصادية أخرى تؤثر على موقفهم السياسى ، فلهم تجارة نشطة مع كل من الهند وجزيرة موريشس ، ومن الأفضل لهم أن يحافظوا على صلاتهم بالفريقين المتحاربين : بريطانيا وفرنسا . لذلك لم تضع معاهـــدة سنة ١٧٩٨ نهاية لتردد مسقط فى سياستها الخارجية، والحق إن المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ فى كثير من شروطها فلم تؤسس الوكالة البريطانية فى بندر عباس لعدم تحمس السلطات فى الهند لتنفيذ هذا المشروع ، كما أن حاكم مسقط لم يقطع علاقاته التجارية بجزيرة موريشس ولم يكن بوسعه إن أراد أن يمنع أصحاب السفن العمانيين من ذلك . وإذا ماراجعنا أرشيف حكومة بومباى لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبودل بين دنكان حاكم بومباى وبين سلطان بن أحمد — فالأول يوجه اللوم ، والثانى يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز ،مما يشعر بأن سياسة حكام مسقط بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لخص دنكان فى إحدى هذه الرسائل مآخذ السلطات البريطانية على السلطان فى النقط الآتية :

أولا : عـــدم تسليم أملاك تبو صاحب الموجودة فى عمان ، وذلك بعد ضم بريطانيا لإمارته فى مايو سنة ١٧٩٩ .

ثانياً : سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنجبار ، إحدى توابع السلطنة فى طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة

شراء السفن البريطانية التى استولى عليها القراصنة الفرنسيون (١) وإذا كان سلطان بن أحمـــد قد حاول إرضاء الإنجليز باقالة حاكم زنجبار، إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بأن قطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه . لهذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين ، وعلى ذلك قررت أن يمر ملكولم بمسقط فى طريقه إلى فارس . وفى يناير سنة ١٨٠٠ تمكن من اللحاق بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة قشم . ويظهر من طريقة تتبعه للسلطان أن هذا الأخير لم يكن راغباً فى ارتباط جديد مع بريطانيا ، والدليل على ذلك أن ملكولم اضطر إلى استعمال أسلوب عنيف ليقنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للمعاهدة ، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند ، وينوه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول . ويهدده بإقفال موانى الهند فى وجه سفن أهل عمان حتى ظفر أخيراً بالتوقيع (١)

والنتيجة الهامة التى ترتبت على زيارة ملكولم لمسقط هى قبول ممثل سياسى بريطانى فى عاصمة عمان للمرة الأولى ، وبناء عليه عين ملكولم أحد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل لشغل هذه الوظيفة .

ويدعى بوجل أنه استطاع أن يحدث انقلابا فى سياسة سلطان بن أحمد نحو الفرنسيين وذلك بعـــد شهر ونصف من إقامته بمسقط . ولم تكن إقامة بوجل طويلة فى هذه البلاد حيث قضى نحبه فى نهاية سنة ١٨٠٠ .

وفى عهـد خلفه الكابتن سيتون ازداد النفوذ البريطانى فى مسقط فبالرغم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام عند وصوله فقد نجح فى أثناء السنوات الثمان التى أقامها فى مسقط فى التقريب بين سلطات الهند والسلطنة .

(*) ذكر موريزى Maurizi الطبيب الخاص للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة التابعة للسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

(١) Kaye Val. 1. p. 105

وفي سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل فى شئون شبه جزيرة العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتمرنين على استخدام المدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استدعاءهم للاستعانة بهم ضد الوهابيين . ومما زاد فى حنق السلطان ، إلغاء الامتيازات التى كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع معاهدة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالمؤن فى الهند وإعفاء الملح من الضرائب الجمركية . هـذا ممادعا سلطان بن أحمد إلى التردد فى استقبال سيتون عند نزوله بمدينة مسقط ولـكنه سرعان ما كسب نفوذا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة سيتون هى منع اعتماد ممثل فرنسى أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقد كانت فرنسا تريد انتهاز فرصة صلح إميان المعقود بينها وبين إنجلترا فى مارس سنة ١٨٠٢ وما قـد يترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندى ، فقررت فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٠٢ تعيين ممثل لها فى مسقط واختارت لذلك أحد النواب فى عهد الثورة وهو كافنياك . ومن المعروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التى كانت تسود كلتا الدولتين : إنجلترا وفرنسا وخاصة فى مستعمراتهما . لذلك ظل سيتون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية ، ومن ذلك مثلا أنه كشف عن سفارة عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد المحاربين القدامى فى جيش تيو صاحب ، وهو بالتالى عـدو للانجليز وصديق للفرنسيين ، ويدعى الشيخ على ، ولـكن السلطان برر موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التى سلبها القراصنة الفرنسيون . والذى يعنينا هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسى إلى مسقط .

وعندما وصل كافنياك إلى مقر عمله فى أكتوبر سنة ١٨٠٣ كان القتال قد تجدد بين فرنسا وانجلترا ، وعلم الخبر فى مسقط فلم تجد السلطات البريطانية للسلطان عذرا لقبول إقامة قنصلية فرنسية . ورغم التهديدات التى سمعها من قائد السفينة الحربية المقلة للوفد الفرنسى ؛ علل السلطان موقفه أمام الفرنسيين بوجود ثلاثين أو أربعين سفينة عمانية فى موانى الهند ، وأن قوى الدولتين غير متعادلة فى المحيط الهندى .

ويستنتج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهند كانت أشد اتساعاً وألزم لحياة السلطنة . على أن فشل بعثة كافنياك لم يحدث استياء ما لدى السلطات الفرنسية فى جزيرة موريشس . وقد كان رأى حاكم الجزيرة الجديد الجنرال ديـكان أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوى المشاق التى تلزم لضمان احترام الممثل الفرنسى فى سلطنة عمان . وكان تقرير كافنياك الذى كتبه عند عودته مؤيداً لوجهة النظر هذه . فقد جاء فى هذا التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية . ولا يزيد السلطان عن أن يـكون شيخاً من مشايخ البدو . والفائدة الوحيدة التى قد تجنيها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تتعدى إيجاد محطة للبريد بين المحيط الهندى وأوربا . وحتى هذه لا يمكن تحقيقها طالما بقى الإنجليز يسيطرون على الملاحة فى الخليج[1] » .

ولـكن بعد إقامة طويلة بلغت ثلاث سنوات كحاكم لموريشس أخذ ديـكان يدرك خطأ موقفه السابق حيال السلطنة العربية . ولذلك انتهز أول فرصة أتيحت له ، فاقترح على السيد سعيد حاكم عمان الجديد الدخول فى معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديـكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة فى باريس لأن المعاهدة التى اقترحها لا تتفق والحصار القارى الذى ضربته فرنسا على إنجلترا ومستعمراتها فى ذلك الوقت . وفى تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التى

(١) تقرير كافنياك بتاريخ ٥ فريمير سنة ٩ A. C. 4 V ol 118

تبرر ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما يلي :

أولا : بعد دخول الدانمرك في الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكز تموينها في الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن العمانية وسيلة من وسائل الاتصال(١) .

ثانياً : إن تشجيع أسطول عمان يضر بمصالح الأسطول التجارى البريطانى الذى يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثاً : إن مسقط بما لديها من ممتلكات فى أفريقيا الشرقية تستطيع توريد عدد كبير من الرقيق اللازم لرخاء المستعمرة خاصة بعد أن أقفلت السوق البرتغالية فى موزمبيق أمام الفرنسيين .

ولعل الظروف التى هيأت قيام مفاوضات بين السلطات العمانية والفرنسية لإتمام اتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن القراصنة الفرنسيين الراسية فى ميناء مسقط فى يولية سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولى السيد سعيد الحكم فى مسقط ، بإرسال اعتذار إلى الجنرال ديكان وكان يحتوى على عبارات تدل على الاحترام الشديد إلى حد القول « إننى أنظر إلى بلادى كأنها تابعة لسيادتكم(٢) » . وبعد ثلاثة أشهر من التردد احتجز أثناءها ديكان البحارة العرب الذين حملوا رسالة السيد سعيد ، أجاب ديكان برسالة يعرض فيها مشروع إنشاء علاقة ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سيد سعيد أحد وجهاء عمان : ماجد بن خلفان ، ومنحه تفويضاً كاملا لتوقيع أى إتفاق يتوصل إليه مع الفرنسيين .

(١) A. C. 129 تقرير من ديكان بتاريخ ١٨٠٦/٨/١ .

(٢) A. C. 129 رسالة من السيد سعيد إلى ديكان بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ ويلاحظ أن الحكام الشرقين كانوا أحيانا يبالغون بمثل هذه العبارات دون أن يقصدوا معناها الحقيقى وإنما يعتبرونها من المبالغة اللازمة لأسلوب الرسائل .

كانت المشكلة أمام ديكان هى كيف يعترف رسمياً باستمرار الملاحة والتجارة بين سلطنة عمان وبين الموانى الهندية التابعة لدولة معادية ، بينما تحرم التشريعات الفرنسية الخاصة بالحصار القارى على المحايدين وحلفاء فرنسا معاً الاتجار مع العدو. ومن المعروف أن هذا التشريع يبنى على قانونين صدر أولهما بتاريخ ١٨٠٦/١١/٢١ ويقضى على الدول المحايدة بتحريم الاتجار مع الإنجليز وإلا تعرضت سفنها للمصادرة . وصدر الثانى بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقضى بتجريد كل سفينة تدخل الموانى المعادية من جنسيتها .

وحتى يلتقى ديكان مع هذا التشريع بقدر الإمكان ، اتفق على حل وسط فهو لا يمنع التجارة بين عمان والموانى الإنجليزية بتاتاً ، ولكنه يضع عليها قيوداً ، وذلك فى مشروع المعاهدة الذى اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحاكم الفرنسى ووكيل السيد سعيد . فتقضى المادة السادسة من مشروع المعاهدة على أن السفن العمانية تستطيع الرسو فى إحدى موانى الهند ولكن بشرط أن تخرج منها وتتجه مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الاتجار بالأسلحة مع الإنجليز ، ولكنها تستثنى الخيل ، لأنها من أهم الصادرات العمانية . وترخص المعاهدة للسفن الفرنسية بتفتيش السفن العمانية ، كما تنظم عدة مواد الوسائل التى يمكن بواسطتها التعرف على شخصيات السفن العربية ، فتلزمها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى جهات تحركاتها ، وعلى قائمة بأسماء التجارة والركاب . وبينما تقيد المعاهدة التجارة مع الإنجليز ، تنص فى نفس الوقت على الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط وتوابعها ، وبين المستعمرات الفرنسية مما يترتب عليه رجحان كفة فرنسا على بريطانيا فى السلطنة . وبالرغم من هذا رفضت الحكومة فى باريس توقيع المعاهدة أو مجرد النظر فيها ، تمسكاً بمبدأ الحصار الاقتصادى المفروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت فى تطبيقه فى أوروبا ، وكان من باب أولى فشلها فى المحيط الهندى ؛ حيث لا تتعادل قوى الدولتين المتحاربتين ، إذ لم يكن

الصراع قائماً فى الحقيقة بين فرنسا وإنجلترا كما هو الحال فى أوروبا . بل كان يمثلها فيه مستعمراتها فى المحيط الهندى — وفرق شاسع بين جزيرتى موريشس وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن دىكان كان يقدر هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك قبل أن يصله رفض باريس وافق فى العام التالى على تعديل لهذه المعاهدة حسبما يطلبه السيد سعيد . ويخفف هذا التعديل من القيود على الملاحة العمانية فى الهند[1] فيبيح لها الانتقال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى الخليج بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر للاتفاقية الأصلية أو المعدلة أن توضع موضع التنفيذ .

كيف تمت هذه الاتصالات بين عمان ومستعمرة موريشس الفرنسية بينما كان الأسطول البريطانى يملك التفوق التام فى المحيط الهندى ، وبينما كان سيتون مقيما فى مسقط ممثلا لحكومة الهند البريطانية ؟ الحق إن الصلات بين بريطانيا وبين مسقط كانت قد توثقت من جديد بعض الشىء منذ فشل بعثة كافنياك حتى تولى السيد سعيد الحكم ، وقد نجح سيتون فى سنة ١٨٠٥ فى إقناع حكومة الهند بإرسال بعض الأسلحة التى استخدمها بدر بن سيف حاكم مسقط حينذاك ضد خصومه من القبائل العربية النازلة فى جزر هرمز وقشم — أما السيد سعيد الذى تسلم السلطة فى سنة ١٨٠٦ فقد صادف فى بداية عهده صعوبات شديدة لتثبيت سلطته فى الداخل أو مواجهة الزحف السعودى القادم من نجد . فبنى خطته على الاستعانة بإحدى الدول الأوروبية ، ولعله فكر فى الفرنسيين أولا نظراً لأن حكومة الهند سبق لها أن رفضت التورط فى المنازعات الداخلية بشبه جزيرة العرب ، إلا أنه سرعان ما تبين له خطأ اختيار الحليف وقد أشرنا إلى أن سفارته الأولى احتجزت

(١) انظر مشروع الاتفاقية وتعديلها بتاريخ يونيو ١٨٠٧ .

فى موريشس — سبتمبر سنة ١٨٠٦ وعلى أثر ذلك بعث برسالة هامة إلى دنكان حاكم بمباى يعرض فيها وضع السلطنة تحت حماية الإنجليز[1] ويتضح من هذه الرسالة أن السيد سعيد كان أكثر صراحة فى رغبته فى الاعتماد على التأييد البريطانى للمحافظة على مركزه فى عمان . وكانت حكومة بمباى مستعدة لقبول تلك الفكرة غير أن حاكم عام الهند جورج بارلو رفضها معللا ذلك بعدة أسباب ، منها ازدياد الأعباء على البحرية البريطانية لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن المتوقع أن وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية قد يعرضها لهجمات الفرنسيين ، كما أنه يترتب على هذه الحماية كفالة السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجر حكومة الهند إلى التورط فى المنازعات الداخلية فى شبه جزيرة العرب ، وهو مبدأ تعارضه السلطات البريطانية بشدة فى ذلك الوقت . ومنها أن حياد مسقط يحميها من السفن الفرنسية ، وهو لا يعنى بالضرورة السماح بإقامة وكالة فرنسية بها مادامت معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية[2] وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن الحماية البريطانية ستقتصر على السفن القائمة بالملاحة بين عمان والهند، وأنه لا يخشى فى الوقت الحاضر أى اعتداء فرنسى على السلطنة . والظاهر أن هذا الرد خيب أمل سعيد فاستأنف المفاوضات مع فرنسا خلال عام سنة ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨ ولكن الظروف أخذت تتحول بسرعة نحو تأكيد التفوق البريطانى فى المحيط الهندى . ولم يكن السيد سعيد بحاجة إلى أن ينتظر رفض حكومة باريس توقيع الاتفاق لكى يحاول من جديد توثيق علاقاته مع الإنجليز ، ففى سنة ١٨٠٨ شرع الأسطول البريطانى فى حصار جزيرة موريشس كما أن البعثة الفرنسية التى أرسلت إلى فارس كانت فى طريق عودتها الى فرنسا دون أن توفق فى اجتذاب الشاه إلى التحالف معها .

(١) B. P. C. رسالة من السيد سعيد الى دنكان بتاريخ نوفمبر ١٨٠٦ .

(٢) Bengal poitical secret Consultations رسالة من الحاكم العام إلى حكومة بمباى بتاريخ أبريل ١٨٠٧ .

٤

مغامرة طارئة فى فارس

من المعروف أن إقامة إمبراطورية فى الشرق كانت من الآمال التى لازمت نابليون طوال عهده بالحكم ، وكانت هذه الأطماع تتخذ شكلا جديدا كلما فشلت فرنسا فى غزو الجزر البريطانية ، حدث ذلك فى سنة ١٧٩٨ وتكرر فى سنة ١٨٠٠ . وفى ذلك الحين كانت العلاقات قد عادت إلى مجراها الطبيعى بين فرنسا والدولة العثمانية فأرسلت سبستيانى فى مهمة سرية على الأرجح لدراسة مشروع غزو للشرق ، كما بعثت فكرة غزو مصر سنة ١٨٠٨ ووسط هـذه المشروعات احتلت فارس ومنطقة الخليج مكاناً مرموقا باعتبارها حلقة هامة من حلقات الطريق إلى الهند . وقد تولى قنصلان نشطان مراقبة أحوال فارس منذ سنة ١٨٠٥ وهما كورانسيز القنصل الفرنسى فى حلب ، وروسو زميله فى البصرة . وكورانسيز هو صاحب اقتراح البعثة السياسية التى أرسلت إلى فارس فى سنة ١٨٠٦ .

وقد بنى اقتراحه على تعداد الفوائد التى ستعود على بلاده من توثيق صلاتها بفارس وهى تتلخص فى الفكرة التقليدية من أن تلك البلاد يمكن أن تستخدم يوما ما لغزو الهند ، ولكنه يضيف نقاطاً أخرى جديدة مثل فكرة اتخاذ فارس مأوى للقراصنة الفرنسيين الذين امتد نشاطهم إلى الخليج العربى منذ سنة ١٨٠٥ وكذلك مساهمة الفرنسيين فى استغلال اللؤلؤ ، مع ملاحظة أن العرب وليسوا الفرس هم الذين كانوا يتولون هـذا اللون من النشاط الاقتصادى . كذلك أوصى كورانسيز باتخاذ فارس قاعدة لتموين جزيرة موريشس وللضغط على ولاة بغداد كى يمنعوا استخدام الطريق البرى لنقل البريد البريطانى[1] .

---

(١) A.A.E.Correspendence de perse رسالة من كورانسيز إلى تاليران بتاريخ ١٨٠٦/٥/٥ .

لذلك كله تقرر إرسال جوبير فى سنة ١٨٠٦ وهو يحمل مشروعا طموحاً باجتذاب فارس إلى محالفة فرنسا سيما وأن الحرب كانت قائمة فى ذلك الوقت بينها وبين روسيا ، أى أن مصالح البلدين عادت متفقة كما كانت عنـد إرسال بعثة أوليفييه فى ١٧٩٦ — ١٧٩٧ .

كان يحكم فارس فى ذلك الوقت فتح على شاه الذى يعد المؤسس الحقيقى للأسرة القاجارية . وقد تقبل اقتراح التحالف بكثير من الترحيب حتى أنه أرفق المبعوث الفرنسى فى عودته بسفير فارسى لكى يقابل الإمبراطور ويعقد معه التحالف المطلوب والتقى به فعلا فى فينسكين اشتاين ببولاندا حيث كان يقيم معسكره بعد تحقيق عدة انتصارات على روسيا . وبعد مفاوضات قصيرة تم توقيع معاهدة التحالف فى ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧[1] ، تحتوى هذه المعاهدة على قسمين متميزين ويتضمن القسم الأول تعهد فرنسا بمساعدة فارس على استرجاع أقاليمها الشمالية التى فقدتها بسبب الاعتداءات الروسية .

أما القسم الثانى فيتضمن التسهيلات التى يجب على فارس أن تمنحها للقوات الفرنسية توطئة لغزو الهند . وتحتل هذه التسهيلات القسم الأكبر من المعاهدة . كان تنفيذ التحالف أمراً ممكناً عند عقده فى مايو سنة ١٨٠٧ ولكن سرعان ما تغيرت ظروف فرنسا السياسية فالإمبراطور قابل القيصر فى تلست فى ٧ يوليو ١٨٠٧ وعقد معه الصلح المشهور باسم هذه البلدة . إلا أن عقد هذا الصلح لم يمنع نابليون من المضى فى مشروع التحالف الفارسى ، ولذلك عين وفداً كبيراً تحت رئاسة الجنرال جاردان للذهاب إلى فارس فوصل إليها فى نوفمبر سنة ١٨٠٧ .

غير أن مهمة جاردان أصبحت شاقة إلى حد كبير ، إذ أنه من الطبيعى بعد صلح تلست أن تتوانى فرنسا فى الضغط على روسيا . وفى نفس الوقت لم يخفف جاردان

---

(١) انظر نص المعاهدة فى Declerc Recueil des traites de la France T. 1. p. 201-203

سبق أن رفض أصلا مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ بالنسبة لانجلترا . ويمكن تعليل هذا التشدد بأن فرنسا ليست لها بجوار فارس قوات مثل ما لبريطانيا فلا يخشى منها تهديد لاستقلال بلاده .

ويبـــدو أن الشاه كان يعلق على وساطة فرنسا لدى روسيا آمالا تزيد على إمكانياتها فى الواقع . ولعل هذا مادعاه إلى ترك الضباط الفرنسيين يجوبون أنحاء البلاد المختلفة بحرية تامة ومماهو جدير بالذكر أن دراسة منطقــة الخليج قد أثارت قلقاً خاصاً عند السلطات البريطانية فى الهند . وقد وقعت مهمة دراسة هذه المنطقة على الضابطين ترزيل ودوبريه (١) . فما كادت بومباى تعلم بظهورهما فى جزر قشم وهرمز فى فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوفدت سيتون وكيلها فى سفينة حربية لتتبعهما ، ولـكنه لم يظفر بهما إذ أنهما وصلا إلى بوشهر قبل الضابط الإنجليزى ببضعة أيام . ولم تؤد زيارة الضابطين الفرنسيين لمنطقة الخليج إلى نتيجة إيجابية بل اقتصرت على تبصير الحكومة الفرنسية بحقيقة معروفة ، وهى أن النفوذ البريطـانى قد بلغ فى هذه المنطقة حداً لا يمكن معه المنافسة ، ولذلك قررا عدم صلاحية الخليج كطريق أساسى لحملة الهند . ومن المقطوع به أن النفوذ الفرنسى عندما بلغ ذروته فى فارس أوائل سنة ١٨٠٨ لم يقترب إلى منطقة الخليج ، فقد كانت المنطقــة الساحلية فى فارس يحكمها رؤساء قبائل عربية مستقلون بالنسبة للسلطة المركزية فى طهران ، وكان هؤلاء المشايخ وخاصة حاكم منطقة بوشهر من آل نصر يستفيـدون من حركة التجارة النشيطة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر كان يحصل بمقتضى معاهدة سنة ١٧٦٣ على ٣ ٪ من جميع العمليات التجارية من التجـار المحليين ، وفى نظير هذا الامتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع لطهران مبلغـاً سنوياً قدره بتسعة آلاف جنيه ، مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان فى استطاعته أن يقدم هدايا ثمينة إلى رجالات البلاط فى طهران . وهـذا مايفسر لنا استمرار الوكالة البريطانية فى بوشهر ، رغم إلحاح جاردان على الشاه

(١) كتب دوبريه Dupre قصة رحلته ونشرها سنة ١٨٠٨

من إلحاحه على الشاه فى تنفيذ القسم الخاص بالتزامات فارس التى نصت عليها معاهدة التحالف . على أن الشاه لم يفقد الأمل رغم تغـير الظروف فى استمرار التحالف على أساس أن تستخدم فرنسا الوساطة لدى القيصر، وعلى ذلك استمرت البعثة فى مزاولة نشاطها حتى خريف سنة ١٨٠٨ .

كانت تعليمات جاردان تنم عن رغبة فرنسا فى القيام بنشاط واسـع المدى فى المنطقة . وأهم هذه التعليمات ما كان يتصل بدراسة الطرق التى يمكن استخدامها عبر فارس للسير إلى الهند (١) . ومنها ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض فى إعداد حملة بحرية فى الخليج ، وتوخى الاتصال بالوهابيين فى بلاد العرب لمعرفة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند ، وأخيراً تقضى هذه التعليمات بالبحث عن أنسب جزيرة فى الخليج لإقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفرنسا قد أثير أولا عند وضـــع مشروع معاهدة فينكنشتاين . ولـكن مندوب الشاه طلب تأجيل بحثه حتى وصول البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائيًا على أن يكون التنازل مشروطا فنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التى وقعت بين فرنسا وفارس فى ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفرنسا يتم بعد إعادة إقليم جورجيـا إلى فارس بمساعدة فرنسا ، وذلك عن طريق وساطتها لدى روسيا . فلاغرو وأن رفضت باريس توقيع المعاهدة التجارية (٢) علماً منها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة . وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على إنجلترا فلم تنجح ، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ هذا الوعد الخاص بإعادة أملاكه التى سلبتها روسيا أولا . ومهما يكن هناك من شروط للتنازل عن جزر فى الخليج فمن الواضح أن موقف الشاه فى هذا الموضوع كان أقل صلابة بالنسبة لفرنسا لأنه

(١) نشر أحد أحفاد الجنرال الوثائق المتعلقة بمهمته ، أنظر Gardane p. 81

(٢) Al A. E. C. Perse TOME 9, 4/12/ 1807

لطردها ، بل على العكس ذكر أن بروس المقيم البريطانى فى هذه الآونة ، منح « كسوة شرف » خلعها عليه حاكم شيراز بفضل توسط حاكم بوشهر (٢) .

وقد جاء فى تقرير تريزيل أن نحو مائتى سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنويا إلى بوشهر حاملة منتجات الهند وأوربا ، ومنها الأرز والمعادن والأدوات الصناعية الثمينة وخاصة الصوف . ثم تعود محملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخيل ونبيذ شيراز والقطن والفواكه المجففة . وباعتراف أحد المختصين الفرنسيين لم يكن فى وسع فرنسا مجرد التفكير فى التنافس التجارى مع إنجلترا ، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحة منظمة بين فرنسا وفارس . فعلاوة على طول المسافة لا بد أن تخضع هذه الملاحة لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستضطر التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مسقط فى النقل البحرى . وينتهى التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحتة (٢) .

ولعل هذا مادعا ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين أسندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس فى أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء على اعتقاده هذا لم يصطحب ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندى بينما كانت تعليمات منتو الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسى . لذلك كانت دهشة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر فى ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن فتح على شاه راعى فى نفس الوقت مركز بريطانيا فى الخليج فأحاله على حاكم شيراز المختص بشئون المنطقة للمفاوضة . ولكن ملكولم رأى فى هذا الإجراء إهانة عظمى . وترك البلاد متوعداً بالعودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . ومما يذكر

---

(٢) انظر G. P. G. p. 927.

(٢) هذا التقرير كتبه اسكالون أحد التجار الفرنسيين بالأستانة سنة ١٨٠٦

أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يولية كان يستمتع بالترحيب الفائق من حاكم المنطقة وتجارها .

وقد اتخذ ملكولم من هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد منتو بنظريته القديمة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية فى الخليج ، وكان نظره فى ذلك الوقت موجهاً نحو جزيرة « خاراج » دون قشم ، وهى الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر ، فاقترح ملكولم نقل وكالة بوشهر إلى هذه الجزيرة التى ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن بينما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباى ، نرى منافسه هارفورد جونس فى فارس أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها ممثلا للبلاط الملكى رأساً ، وليس مندوباً عن حكومة الهند التى كانت تتولى فى العادة شئون العلاقات بين بريطانيا والدول المتاخمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد منتو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج . فكتب إلى جونس يأمره بالعودة وإفساح الطريق لحملة الهند العسكرية المعدة ضد فارس . ولما لم يكن جونس تابعاً لحكومة الهند استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار فى التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماما عن ملكولم إزاء هذه المشكلة ، فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونس وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية ضماناً لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونس لا يمكن نسبته إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول فى هذا النجاح هو يأس الشاه من فرنسا ووعودها بالمساعدة ، خاصة بعد أن صرح جودوفتش القائد الروسى الذى تولى قيادة الحملة الروسية فى شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه ، وهكذا استأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

وفى نوفمبر بذل الشاه آخر محاولة للحصول على تدخل فعلى من الإمبراطور وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائى ، ولما لم يصل أى نبأ من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة قرر الشاه استقبال جونس فى طهران وتم ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٨٠٩ . ولم يلق بالا لاعتراضات جاردان الذى انسحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المعادية . كانت الظروف إذن مهيأة أمام هارفورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطانى فى تلك البلاد . وفعلا لم ينقض شهر على إقامته حتى وقع فى ١٥ مارس اتفاقاً تمهيدياً ألغى بواسطته جميع المعـاهدات التى تمت بين فارس والدول الأوربية الأخرى [١] ، بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية . وأصبحت الدولة الوحيدة التى يمكن طلب وساطتها فى النزاع بين فارس وجيرانها . وفيما يخص منقطة الخليج ، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانى فارس وجزرها فى حالة الاعتداء عليها ، ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لايعنى تملكها إياها . وعلى أثر النجاح الذى أحرزه جونس أصبحت حملة ملكولم غير ذات موضوع . وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جنـــدى وأوشك على الإبحار إلى الخليج ، فجاءت أنباء جونس مخيبة لمشروعه المأثور .

وقد فتح الاتفاق التمهيدى لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعـاهدات بين بريطانيا وفارس . فضمنت الأولى نفوذاً سياسياً واقتصاديا فى الجزء الجنوبى من البلاد على الأقل . وخلافاً للسياسة الروسية كانت تعطى للامتيازات الاقتصادية الدرجة الأولى من الأهمية . وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئاً حيويا بالنسبة لشركة الهند الشرقية . ولكن ما كادت تستقر لها الأمور فى فارس حتى ظهرت على الشاطىء الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة فى الخليج .

---

(١) A. A. E. Perse—memeoire et Documents Vol. 7

الفصل الخامس

العرب والملاحة

سيطر العرب على أوجه النشاط المختلفة فى الخليج خلال القرن الثامن عشر فهم الذين يديرون حركة الملاحة التجارية بين موانى الخليج المختلفة من جهة وبينها وبين الهند وشرق أفريقيا من جهة أخرى . وفى بعض الأحيان يواصلون السير إلى جزر الهند الشرقية ، ولو أن عرب حضر موت هم الذين اشتهروا أكثر من عرب الخليج بمزاولة النشاط الاقتصادى فى جنوب شرق آسيا . كذلك اشتغل العرب بصناعة بناء السفن وبالغوص على اللؤلؤ ، ومن ثم صارت لهم السيطرة التامة على جزر الخليج وعلى أجزاء مختلفة من الشاطىء الشرقى أيضاً .

وفى نهاية القرن الثامن عشر اتجهت بعض القبائل العربية إلى القيام بمغامرات بحرية للاستيلاء على السفن التجارية التى تمر بمياه الخليج ، وهذه المغامرات هى التى تحدث المؤرخون الانجليز عنها كثيرا باسم القرصنة . ونسبوا إلى مواطنيهم فضل القضاء عليها .

ومن الصعب التمييز بين القرصنة وبين الحروب البحرية . وقد رأينا كيف أن الأوربيين باختلاف جنسياتهم مارسوا القرصنة فى منطقة المحيط الهندى منذ ظهور البرتغاليين بها فى القرن السادس عشر . وفى العصر الذى نحن بصدده الآن كانت فرنسا ترخص لبعض بحارتها المشهورين بالجرأة أن يهاجموا سفن الأعداء وأن يحصلوا الغنائم التى تنتج عن ذلك لحسابهم الخاص ، ولعل هذا هو أهم فرق بين القرصنة وبين الحروب الرسمية أى أنه إذا تم الاستيلاء على السفن لحساب الدولة فإن ذلك يكون من أمور الحرب المتعارف عليها ، وإذا استولى عليها أفراد لحسابهم الخاص أصبحت قرصنة . وقد اهتمت بريطانيا بهذا الموضوع بعد

انتهاء الحروب النابوليونية فحملت مؤتمر فيينا على اتخاذ قرار بمكافحة القرصنة فى مختلف بحار العالم .

ويجدر بنا أن نتساءل عن وضع المغامرات البحرية التى اشتهر بها العرب على ضوء القياس الذى أشرنا إليه ، والأرجح أن هذه المغامرات كانت صورة مكررة لما يقع بين القبائل من مشاحنات فى البر ، وإذن فهى تتم لحساب القبيلة أو لحساب رئيس العشيرة فى معظم الأحيان .

ومن القبائل التى اشتهرت بتلك المغامرات البحرية بنو كعب فى شمال الخليج ثم بنوياس وبو على والقواسم جنوب قطر ، وهذه القبيلة الأخيرة هى التى أحرزت فى ميدان المغامرات البحرية شهرة لا تضارعها فيه أيه قوة عربية فى العصر الحديث .

وتنزل هذه القبائل البحرية على الشاطىء الممتد من خور العديد شمالا حتى رأس مسندم جنوبا ، أى فى مسافة طولها نحو ثلاثمائة كيلومتر ، وهى كثيرة التعاريج ومن ثم يسهل على القوارب الصغيرة السريعة أن تتخذ منها ملجأ من تتبع السفن الكبيرة . وكان هذا القسم من الساحل تابعاً لسلاطين عمان فى عهد اليعارية وفى بداية عصر البورسعيد ، وفى سنة ١٨٦٥ فصم راشد بن مطر عرى التبعية لأحمد ابن سعيد واتخذ من رأس الخيمة مقراً له كزعيم لقبيلة قوية هى قبيلة القواسم . وفى حوالى هذا الوقت تقريباً أخذ دياب بن عيسى من أسرة البوفلاح يجمع حوله قبيلة بنى ياس ويتخذ من جزيرة صغيرة تدعى أبوظبى مقراً لمشيخته القبلية الجديدة . وهكذا ظهر إلى الوجود قسم متميز من ساحل الخليج الغربى أطلق عليه الانجليز اسم ساحل القرصنة ، وهو الذى سيتطور فيما بعد إلى ساحل الهدنة ثم إلى المشيخات السبع فى الوقت الحاضر (١) .

ومن الخطأ الظن بأن القبائل التى تنزل بهذا الساحل كانت تكرس جميع

(١) تفيض وثائق بمباى باخبار القواسم ومغامراتها البحرية ، ويمكن الرجوع إلى تقرير مطول فى مختارات بمباى المنشورة S.R.B. P 290—359 أما عن نشأة أبو ظبى فيمكن الرجوع إلى مؤلف معاصر أنظر تحت المراجع MANN

طاقاتها للمشاحنات البحرية ، فإنها كانت تساهم بقسط وافر مع أهل البحرين وقطر والكويت فى أعمال الغوص على اللؤلؤ ، كما تساهم مع العمانيين فى نقل التجارة من شرق أفريقيا والهند ولكن يبدو أنه بعد الانفصال عن التبعية لسلاطين عمان وجد كثير من بحارة القواسم أنه من الأيسر تحقيق الربح بالسطو على سفن التجار العمانيين الخاضعين للبوسعيد . وقد بلغت القواسم من القوة فى نهاية القرن الثامن عشر إلى حد أنها انتزعت جزيرة قشم من سلطان بن أحمد وانتقل أحد فروعها إلى لنجة على الشاطىء الشرقى من الخليج حيث تأسست مشيخة عربية تابعة لرأس الخيمة . وعندما وصل نفوذ الدولة السعوديه الأولى إلى جنوب شرق شبه الجزيرة رحب سلطان بن صقر زعيم القواسم بإعلان تبعيته لحكومة الدرعية طالما أن هذه الحكومة لا تغير من وضعه كزعيم للقبيلة بل على العكس أصبحت قبيلة القواسم تستند إلى مؤازرة دولة قوية لكى تمارس مغامراتها البحرية على نطاق أوسع . ففى سنة ١٧٩٧ هاجمت إحدى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية واستولت عليها ، لذلك يظن بعض الكتاب الانجليز (١) أن هذا العام يوافق دخول القواسم فى تبعية الدولة السعودية الأولى . والأرجح أن ذلك لم يتفق بصورة نهائية إلا فى سنة ١٨٠٢ أى بعد أن أقام الوهابيون حصناً ثابتاً فى البوريمى فى العام السابق وانتشر نفوذهم المعنوى فى إقليم الظاهرة (٢) .

اعتبرت القواسم بعد الانضمام إلى الدولة السعودية مغامراتها البحرية جزءاً من حركة الجهاد وبالتالى فإن الأسلاب تعد غنائم حرب ويجب تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعى أى رئيس الدولة السعودية ، وذلك حسب ما تقضى به الشريعة الإسلامية فى أحوال الجهاد . ولا نعرف بالضبط مدى التزام القواسم بهذا المبدأ وعلى كل فقد انصب هذا « الجهاد » فى الغالب على السفن العمانية . فإذا أضفنا إلى ذلك احتلال السعوديين للبوريمى وضغطهم على كثير من قبائل الظاهرة ؛ تبينا

(١) S.R.B.P. 248

(٢) ابن بشر ص ١٤٥ .

مدى الخطر الذى تعرض له سلطان بن أحمد فى نهاية عهده ، لذلك ذهب يبحث عن حلفاء ليعاونوه ضد الوهابيين . ورحل إلى مكة ليستعين بشريفها . وحينما وصل إليها سنة ١٨٠٣ كان الوهابيون فى سبيلهم للاستيلاء عليها . وفى العام التالى توجه حاكم مسقط إلى الدولة العثمانية فقام بزيارة لعلى باشا والى بغداد باعتباره حليفاً طبيعياً ضد الوهابيين ، وربما تم فى بغداد رسم خطة لمواجهة قوة السعوديين الصاعدة ، إلا أنه لم تتح الفرصة لتنفيذ شىء منها لأن القواسم تربصت بحاكم مسقط وتمكنت من قتله فى طريق العودة . وعلى أثر ذلك اضطربت أحوال عمان وأوشكت أن تقع فى يد السعوديين خاصة حينما انتقل حكم مسقط إلى بدر بن سيف صديق الوهابيين خلال فترة قصيرة (١٨٠٥ — ١٨٠٦) ولا غرو أن تشجع هذه الأحداث القواسم على توسيع نشاطهم ، فبعد أن كانوا يتجنبون السفن البريطانية أصبحوا لا يخشون من اعتراض سبيلها حتى لا تستأثر وحدها بتجارة الخليج .

ذلك أنه من الشائع أن البريطانيين اصطدموا بالقواسم فى إطار مكافحة القرصنة ، ولكن إذا دققنا النظر فى الوثائق البريطانية نلاحظ أن ممثلى شركة الهند الشرقية فى الخليج كانوا يشكون من منافسة التجار العرب لهم ، لذلك انتهزت الشركة هذه الفرصة فخصصت بعض الحملات العسكرية لتحطيم الملاحة العربية باسم مكافحة القرصنة أحياناً ومكافحة تجارة الرقيق أحياناً أخرى ، وتحالفت مع الحكام العرب الذين اتفقت مصلحتهم مع الإنجليز للاحتماء من امتداد الدولة السعودية الأولى إلى منطقة الخليج .

لم تكن حكومة الدرعية مسئولة بصورة مباشرة عن منطقة الخليج ومن باب أولى عن نشاط القواسم فى البحر ، وذلك إلى أن اتخذ سعود قراراً فى سنة ١٨١٠ بتعيين ممثل له رئيساً للقواسم وإضافة إقليم إدارى يعرف بإقليم القطيف يضم الأحساء والبحرين وقطر ، وحتى ذلك الحين لم تتخذ حكومة الهند البريطانية

موقفاً عدداً من الدولة السعودية الوهابية . ويبدو أنها مالت فى بداية الأمر إلى اجتذاب ودها ، ففى سنة ١٧٩٩ أرسل مانستى القنصل الإنجليزى بالبصرة مبعوثاً منه إلى الدرعية يدعى رينو ولو صحت هذه الحقيقة لكان هو الأوروبى الوحيد الذى زار عاصمة الدولة السعودية الأولى[1] .

وهدف مهمته هو الحصول على وعد من زعيم الوهابيين بتأمين البريد البريطانى الذى يمر بالطريق الصحراوى من البصرة إلى حلب حيث تقيم بعض القبائل التى تتبع الدولة السعودية . ويقال إن عبد العزيز بن سعود اشترط إقامة صلح مع والى بغداد قبل إصدار أى وعد . لذلك لم تسفر البعثة البريطانية عن شىء ، فلما عظم شأن القواسم وتأكد ارتباطها بالوهابيين أخذت السلطات البريطانية فى الهند تنظر بروح العداء نحو القوة العربية الجديدة ، ومن ثم توسط الإنجليز فى مشروع التحالف بين سلطان بن أحمد وبين والى بغداد[1] ، ذلك المشروع الذى لم يوضع موضع التنفيذ فاضطرت بريطانيا إلى العمل منفردة فى وجه القواسم بأن أرسلت دافيد سيتون وكيلها فى مسقط سنة ١٨٠٥ وبصحبته بعض السفن الحربية لتخويف القواسم . وفعلا استطاع أن يحصل على تعهد[2] باحترام السفن البريطانية وبدفع غرامة للتعويض عن السفن الهندية التى استولت عليها القواسم . وفى حالة التفكير فى الخروج على هذا الاتفاق تنفذ القواسم السلطات البريطانية فى مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وهذا الشرط الأخير غريب من نوعه ولا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد ، لذلك لم يكن أحد ليتوقع أن تنفذ القواسم بريطانيا باستئناف مغامراتها البحرية سنة ١٨٠٨ ففى ذلك العام أسرت

---

(١) ورد ذكر هذه البعثة فى مؤلف روسو القنصل الفرنسى المشار إليه سابقا Rousseau p. 30 وكذلك فى مؤلف بريدجز Brydges القنصل الإنجليزى فى بغداد ، ولكن لم نعثر على ذكر تلك البعثة فى الوثائق .

(٢) Miles Vol. S. p. 298

(٣) جاء هذا التدخل نتيجة لاقتراحات ما نستى القنصل البريطانى فى البصرة ، انظر رسالته بتاريخ ١٨٠٥/١/٢ P. B. C. 3 / 1 / 1805

السفينة البريطانية ميرفا وهى تفوق كثيراً حجم تلك السفينة التى استولت عليها القواسم منذ عشرة أعوام ، كما حطم طراد إنجليزى صغير كان رافق بعثة مالـكولم إلى فارس .

وكان مالـكولم قد نجح فى ربط فارس إلى محالفة بريطانيا ، وفى نفس الوقت انتهت المفاوضات بين السيد سعيد وبين الفرنسيين ، ولذلك حينما قرر الإنجليز التدخل رسموا خطتهم على أساس وجود حلفاء لهم بين القوى المحلية فى الخليج العربى . وجاء فى التعليمات التى زود بها ليونيل سميث قائد الحملة . أن يقوم بتدمير مراكز القرصنة والسفن الراسية فيها مع ملاحظة عدم الاصطدام بالوهابيين ، بل تشير هذه التعليمات إلى أن بريطانيا كانت تود بإخلاص الإبقاء على « علاقات المودة » معهم ومع الدول الأخرى فى جزيرة العرب[1] ، كما تقضى بالتعاون مع السلطات الفارسية على الساحل الشرقى إذا تطلب الأمر تتبع القراصنة هناك ، والمساعدة على تدعيم سلطة الشاه فى هذا الشاطىء . ولعل التعليمات البريطانية كانت تقصد رد مشيخة لنجة التى استولى عليها القواسم إلى حلفائهم الفرس .

خرجت الحملة من بومباى فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط أخذت تهاجم مراكز القواسم ونزلت فى رأس الخيمة لمدة يوم واحد وألحقت أضراراً جسيمة بالميناء .

ومما يلفت النظر أن لوريمار « المؤرخ الرسمى للخليج من قبل حكومة الهند » قد اعترف بأن كثيراً من بحارة هذه الحملة عادوا بثروة كبيرة من

(١) S. R.B. 433

السلوبات التى استولوا عليها . وإذن فإن الإنجليز لم يكونوا يختلفون عن القواسم فى عدم مراعاة تقاليد الحروب[1] .

وقد حاول السيد سعيد أن يقنع الانجليز بالتعاون معه ضد الوهابيين فى البحر غير أن ذلك يتناقض وتعليمات حكومة الهند البريطانية ، ومع ذلك فقد تجاوز الـكولونيل سميث عن هذه التعليمات قليلا حينما هاجم حامية سعودية فى ميناء شناص فى يناير سنة ١٨١٠ وتمكن من تسليمه للسيد سعيد .

فى هذه الأثناء خفت القوات السعودية لنجدة القواسم وأرسل مطرق بن محمد المطيرى الى عمان حيث استمر خمس سنوات يلعب دوراً كبيراً فى اجتذاب قبائل جديدة نحو تبعية الدولة السعودية . وكان من المتوقع أن يتعرض السيد سعيد لانتقام الوهابيين بعد أن انسحب حلفاؤه الإنجليز ، لذلك بادر إلى الاستنجاد بالشاه الذى لم يكن بوسعه أن يفعل شيئاً . وواجه حاكم مسقط فترة من أحرج أيامه ، كما ذكر طبيبه الإيطالى ويدعى فان سوزو موريزى الذى كان يقيم لديه[2] ، ويبدو أن السلطات البريطانية فى الهند أرادت أن تفسر موقفها بعد هذا التدخل الحربى لدى حاكم الدرعية . ويتضح من رد سعود على هذا الخطاب أنه استجاب لرغبات الانجليز بمنع حلفائه من الاشتباك معهم فى الخليج . ومما جاء فى خطابه « . . إن سبب الخصومات المستمرة بينى وبين من يسمون أنفسهم مسلمين انحرافهم عن كتاب الخالق ورفضهم الامتثال لنبيهم محمد . فلست إذن أشن حربا على من ينتمون إلى فرقة أخرى ، ولست أتدخل فى عملياتهم المعادية ، ولست أساعدهم ضد أحد . فما دمت تحت سلطة العلى القدير فقد سموت على جميع أعدائى وفى هذه الظروف رأيت من الضرورى ان أبلغكم أننى لن أدنو من شواطئكم ، وأننى منعت أتباع عقيدة محمد وسفنهم من أن يقوموا بأى تشكيل

(١) G..P. G. vol. 1, p 647

(٢) Mauziz p. 80

بسفنكم . فإذا ما ظهر أحد من تجاركم فى موانى أو رغب فى المجىء إليها فسيكون آمناً . . فلا يزدهيكم إذن احتراق عدد من السفن لأنه ليس لها قيمة فى رأى ولا فى رأى أصحابها أو أهل بلادها . والحقيقة إذن هى أن الحرب مرة ولا يخوضها إلا أحمق كما قال أحد الشعراء » .

يدل هذا الخطاب إن صح[1] على ضعف إدراك سعود للأوضاع الخارجية ، ولا غرو فإن أهل الدرعية كانوا يتساءلون بمناسبة هذه الأحداث عن عقيدة الانجليز . وبعد بحث تبين ابن بشر أنهم « من النصارى » ويمكن الربط بين هذه الرغبة فى مسالمة الإنجليز بالخليج وبين استدعاء سعود سنة ١٨١٠ لسلطان ابن صقر زعيم القواسم واحتجازه بالدرعية وتعيين موظف فى هذا الجزء من الساحل يتبع للدرعية تبعية مباشرة . وبناء على ذلك توقف نشاط القواسم نحو ثلاثة أعوام .

(١) عرض المملكة العربية السعودية ج ١ س ١٢٩ نقلا عن أحد الرحالة المعاصرين .

٢
الحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ ونتائجها

فى الوقت الذى أخذت فيه الدولة السعودية ترزح تحت وطأة الحملة المصرية العثمانية (١٨١١ — ١٨١٨) جددت القواسم نشاطها فى البحر وبدأت سنة ١٨١٢ بالتعرض لمراكب الإمارات العربية الأخرى ، ثم وسعت من نطاق مغامراتها فشملت السفن البريطانية وذهبت تتبعها فى المحيط الهندى وإلى مسافة لا تبعد أكثر من ستين ميلا عن بومباى . وتدل هذه الأحداث على أن قوة القواسم لم تكن تستمد حيويتها من وجود الدولة السعودية ، وإنما كان ارتباطها بها معنوياً فى الغالب .

وقد قدر أسطول القواسم سنة ١٨١٨ بـ ٦٢ سفينة كبيرة و ٨٠٠ من القوارب الصغيرة[1] ، ومن الغريب أنه فى هذه الحقبة التى بلغت فيها القواسم ذروة قوتها البحرية تفككك الاتحاد القبلى إلى إمارات صغيرة . والظاهر أن ذلك جاء نتيجة تدخل السعوديين فى شئونها ، ففى سنة ١٨١٦ تمكن سلطان بن صقر من الفرار من الدرعية ، وحينما عاد إلى موطن قبيلته لم يستطع أن يسترد زعامته عليها وانحصر نفوذه فى الشارقة ، بينما استقلت فروع القبيلة بموانى رأس الخيمة وأم القوين ، وهكذا ولدت مشيخات جديدة على الساحل المهادن تحمل أسماء جغرافية بعد أن كانت تعرف باسم القبيلة أو بفروعها . ووسط هذه المشيخات المتفرعة عن دولة القواسم الأصلية إن صح التعبير ظهرت مشيخة صغيرة رابعة هى العجمان .

وإلى الشمال من ذلك استقرت أسرة البوفلاح فى جزيرة أبوظبى منذ سنة ١٧٦١ حينما اكتشفت وجود المياه فيها . وهذه الجزيرة تقع على مسافة قليلة من الساحل بحيث يمكن وصلها بالأرض عندما تثرى المشيخة من عوائد النفط . وفى عهد

(١) Miles p. 314

شخبوط بن دياب (١٧٩٣ — ١٨١٦) تأكدت زعامة البوفلاح على قبيلة بنى ياس . وقد وقف فى بداية الأمر موقف الحياد من التوسع السعودى ، ولكن منذ أن استأنفت القواسم نشاطها فى البحر سنة ١٨١٢ أخذ يميل إلى حكام مسقط ، واحتدم النزاع بين بنى ياس والقواسم خاصة حينما تعرضت مشيخة أبو ظبى سنة ١٨١٦ لاضطرابات نشأت عن الصراع الأسرى على الحكم ، ذلك الصراع الذى سيجعل من تاريخ المشيخة سلسلة من حوادث القتل والاغتيال ، فقد أقصى أحد أبناء شخبوط ويدعى محمداً أباه عن الحكم فى سنة ١٨١٦ ثم تمكن أخوه طحنون من إعادة الأب سنة ١٨١٨ فلجأ محمد إلى القواسم وازدادت الاشتباكات البحرية نتيجة هذه الأحداث التى ستترك آثارها فى تاريخ المشيخات حتى وقتنا الحاضر . فقد اصبح أمراً تقليديا أن تتحالف مشيخة أبوظبى مع سلطنة مسقط ويتمتع هذا الحلف بتأييد بريطانيا بينما تقترب الإمارات المتفرعة عن القواسم من الدول السعودية المتعاقبة ، وسيتجدد هذا الصراع حول الحدود فى وقتنا الحاضر نتيجة التنقيب عن النفط .

لا شك أن تلك المنازعات الداخلية هى التى أضعفت من القوى العربية المناوئة للنفوذ البريطانى وجعلتها تستسلم للسياسة التى فرضتها بريطانيا عليها بعد حملة سنة ١٨٢٠ . وكان وليم بروس المقيم العام فى الخليج العربى آنداك يحاول أن يسوى خلافاته مع القوى العربية البحرية عن طريق المفاوضات ، وأمضى فى تلك المحاولات عامى ١٨١٥ ، ١٨١٦ وكان ممثل الدولة السعودية أكثر استعداداً من المشيخات البحرية للتفاهم مع الإنجليز ، فقد ذكر أن حكومته توافق على أن توقف القتال ضد السفن الإنجليزية فى البحر ، أما المشركون (ويعنى بهم الإمارات العربية التى لم تعترف بسيادة الدولة السعودية) فلا يمكن التقصير فى الجهاد ضدهم[1] .

وفى سنة ١٨١٨ تواترت الآراء الداعية لاستخدام القوة من مختلف الجهات

(١) كان القائمون بالدولة السعودية الأولى يربطون بين التبعية السياسية لهم وبين اعتناق المبادىء الوهابية أو السلفية .

البريطانية المعنية بالأمر ، فهناك بروس المقيم العام الذى كتب مذكرة بهذا المعنى إلى حكومة بومباى[1] وأيد هذا الرأى ديلوك السفير البريطانى فى طهران ، ولو أنه كان يأخذ فى الاعتبار مسألة أخرى بالإضافة إلى موضوع مكافحة القرصنة وهى تزايد النفوذ الروسى فى شمال فارس وخاصة بعد اتفاقية جولستان سنة ١٨١٣ التى أدت إلى انتزاع أقاليم جديدة لصالح روسيا . وفى رأيه أنه لا بد من أن يقابل ذلك مظاهر جديدة للنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج ، وكأننا نلمس فى هذا الاقتراح بوادر سياسة تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ ، تلك السياسة التى ستأخذ شكلها النهائى فى أوائل القرن العشرين .

وشارك فى هذه الدعوة إلى إستخدام القوة وليم هيد ، وهو ضابط فى البحرية البريطانية قام برحلة إلى العراق والخليج سنة ١٨١٦ ونشر انطباعاته عن تلك الرحلة فى ١٨١٩ ومما جاء فيها قوله : إنه مما يخدش الكرامة الوطنية حقاً التفاوض مع مثل هؤلاء القراصنة الذين لا يعرفون القوانين والذين أصبحوا يشكلون خطراً على الملاحة البريطانية أكثر مما كان يفعله عـــدو الوطن الأساسى « يعنى الفرنسيين »[2] .

كانت ظروف السلطات البريطانية فى الهند مهيأة فى سنة ١٨١٩ أكثر من أى وقت مضى لتدخل عسكرى واسع النطاق فى الخليج العربى ، فقد انتهت الحرب العامة فى أوربا وخرجت منها بريطانيا بممتلكات أكثر اتساعاً فى الشرق ، وبالتالى فقد أصبحت أكثر اهتماما بتأكيد سيطرتها البحرية على الطرق المؤدية إلى المحيط الهندى ، وفى داخل الهند تغلب الإنجليز على مقاومة المهراتا العنيدة ، تلك المقاومة التى كانت تؤثر على حكومة بومباى بصفة خاصة . وفى عام ١٨١٠ كانت السلطات البريطانية[3] تتجاهل إلحاح السيد سعيد حاكم مسقط لحمايته من ضغط الوهابيين ،

(١) F.R.P. vol. 32 مذكرة من بروس بتاريخ ١٨١٨/٦/١٠ .
(٢) Heude, p. 60
(٣) كوبلاند P. 146

على أن النتيجة الأساسية لحملة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية فى معاهدات مختلفة جعلت من بريطانيا حكماً فى شئون جنوب شرق بلاد العرب .

وقد عمد جرانت كير أولا إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة فى المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان . وتتناول هذه المعاهدات الإجراءات العملية المناسبة لكل مشيخة من هذه المشيخات . ففى المعاهدة المعقودة مع صالح بن صقر شيخ القواسم وضع القائد البريطانى الشروط الآتية[1] :

(ا) يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة فى رأس الخيمة أو فى الشارقة أو فى أبوظبى ، ويحتفظ فقط بمراكب الصيد .

(ب) يتعهد الإنجليز بألا يدخلوا أحياء القبائل بنية تخريبها .

(ح) رد العرب ما لديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين .

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم فى معاهدة الصلح العامة كبقية القبائل العربية المسالمة . وهذان الشرطان الأخيران نجدهما فى جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين ، ولكن بينما يتعهد الإنجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم يشترطون فى المعاهدة الثانية المعقودة مع حسن بن رحمة شيخ الجلاهمة احتلال الحصون التى كان قد شيدها . ولما لم يكن لهذا الشيخ إقليم يحكمه بصفة رسمية فقد نصت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة فى موانى المشيخات الأخرى .

وقعت معاهدات مشابهة مع مشيخات أبو ظبى ، وأم القوين والعجمان

(١) أنظر نص الاتفاقات فى مجموعة معاهدات الهند والأقطار المجاورة .
Ajchison, vol. 7, P. 54, S. P.

والشارقة ورأس الخيمة . ويسترعى الانتباه ورود مادة فى المعاهدة المعقودة مع شيخ أبو ظبى إذ تقول « يمتنع الإنجليز عن الدخول لساحل المشيخة أو تحطيم أى حصن أو برج بها » وذلك احتراما للسيد سعيد حاكم مسقط . ويستنتج من هذا أن شيخ أبوظبى كان يعترف بسيادة عمان .

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادى عشر من يناير عام ١٨٢٠ وفى الحادى والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على المشايخ الخمس تاركا الباب مفتوحاً لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادىء العامة التى تحتويها ، ويتعلق معظمها بتنظيم قواعد الملاحة . ولا يعدو بعضها أن يكون مبادىء أولية فى القانون البحرى . ونظراً لأهمية تلك المعاهدة فى تاريخ الإمارات العربية بالخليج ، ندرج فيما يلى موادها مرتبة مع حذف قليل من التفاصيل .

المادة رقم ١ : تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة فى البر والبحر بصفة دائمة .

المادة رقم ٢ : كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذى يرتكب بصفة فردية يعتبر ضاراً بالإنسانية مادامت لا توجد أى حرب رسمية بين الحكومات .

المادة رقم ٣ : تلتزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر .

المادة رقم ٤ : تسوى القبائل المسالمة علاقاتها الداخلية فيما بينها .

المادة رقم ٥ : يجب على السفن العربية من الآن فصاعداً أن تكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها ويسجل فيها اسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة ، ويعين فيها الميناء الذى أبحرت منه وميناء الوصول . وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب .

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب فى إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم البريطانى فى الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تسهيلا لدخول سفنهم إلى الموانى البريطانية ولعمليات التفتيش ، ويشترط عرض السجلات على المقيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض فى عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية فى التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملا من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملا من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقا لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ، ولا يكف القتال إلا بعد تسليم المذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقى لأفريقيا ونقلهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملا من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التى تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى الموانى البريطانية . وكذلك موانى حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بشكل حرية وإذا هوجمت إحدى السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الاعتبار .

المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة معاهدة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التى انضم بها الموقعون .

لم تتقبل حكومة بومباى إجراءات كير الدبلوماسية بعين الرضى لأنها كانت ترغب فى انتهاج وسيلة أعنف مع المنهزمين . ومن أهم الاعتراضات التى وجهت إلى تصرفات القائد جرانت كير هو أنه أفرج عن المرضى من الذين وقعوا فى الأسر كما ترك بعضهم فى مناصبهم كرؤساء قبائل ، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة ،

ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التى يجب فرضها على المخالفين لمبادىء الملاحة الجديدة كحمل الوثائق أو غيرها . وكذلك لم تحدد عدد السفن التى يجوز لكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذى لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بومباى تساهل كير فى عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بومباى رغبتها فى إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أخشاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بتجارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كير عن معاهدته ببراعة فائقة ، واستطاع بعد وصوله إلى بومباى فى مارس إقناع الحكومة بتوقيعها حتى لا تظهره على الأقل بمظهر غير الموثوق به فى كلمته أمام العرب . ومما استخدمه من حجج لتفنيد اعتراضات بومباى نستطيع اختيار النقط الآتية على سبيل التمثيل فقد ذكر كير(١) :

أولا : إن القبض على جميع الرؤساء المسئولين كان يتطلب تتبعهم فى داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التعليمات الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقه الساحلية ، بينما كان العفو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

ثانياً : إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة فى الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التى تكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلا عن المقصود بالشروط الإنسانية فى المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادىء العامة لقوانين الملاحة الدولية ، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التى يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد

---

(١) S.R.B.P. 65. S. Q

بشىء لأنه من الأفضل ترك المقدار اللازم من السفن الذى تحمى به كل قبيلة نفسها وليس أكبر السفن هو أصلحها للقرصنة .

رابعاً : من الأقرب إلى المنطق أن تقوم الهند بمنع تصدير الأخشاب للعرب، لا أن تنص المعاهدة على أن يلتزم العرب أنفسهم بالامتناع عن استيرادها . وقد ثبت فيما بعد أن آراء كير كانت أدعى لنجاح السياسة البريطانية وأصبحت هذه المعاهدة الموضوعة لمنع القرصنة دعامة لنفوذ البريطانى فى منطقة جنوب الخليج .

٣
اتفاقات الهدنة

ترتب على حملة سنة ١٨٢٠ إقامة حامية بريطانية ثابتة فى باسادور بجزيرة قشم، وذلك بعد أن ثبت عدم ملاءمة رأس الخيمة من الناحية الصحية لإقامة الجند الذين كانت غالبيتهم من الهنود ، ولكن تحت قيادة ضباط من الإنجليز كذلك فإن تلك الجزيرة تكسب الحامية فعالية أكبر لمراقبة شئون الملاحة .

على أن الاحتلال البريطانى لم يستمر دون أن يحدث معارضة من جانب فارس التى ادعت السيادة على تلك الجزيرة بينما الإنجليز كانوا قد رابطوا فيها بإذن من حاكم مسقط . وكان من الطبيعى اعتبارها جزأ من الدولة العربية التى تسيطر على الشاطئين المحيطين بالجزيرة : ميناء بندر عباس فى الشرق وأرض عمان فى الغرب . ولم تشأ بريطانيا فى هذه الحقبة المبكرة أن تصطدم بفارس فقررت الانسحاب وبررت ذلك حكومة بومباى أمام الحاكم العام بقولها : « إن الانسحاب من جزيرة قشم وإن سبب ضرراً محدداً وهو تخفيف الإشراف على ملاحة الخليج وما قد يترتب عليه من ظهور القرصنة من جديد فإنه يجنبنا ضرراً أشد وهو الوقوع فى نزاع مسلح مع فارس[1] » .

---

(١) F.R.P. Vol.34 رسالة من واردن .
أمين عام حكومة بمباى إلى هاستنجز الحاكم العام بتاريخ ١٨٢٢/٣/١٣ .

ويبدو أن السلطات البريطانية فضلت أسلوبا آخر لمراقبة الملاحة فى الخليج ، ألا وهو تخصيص ست سفن حربية للقيـــام بدوريات مستمرة . وعلى كل فإن انسحاب بريطانيا من قشم عام ١٨٢٣ لم يقلل قط من رغبتها فى تشديد رقابتها على المشيخات الخمس العربية .

فعند تعيين مقيم عام جديد هو ماك لويد خلفاً لوليم بروس ، كلف بالقيـام بزيارة استطلاعية للمنطقة . وكان عليه أن يخبر الرؤساء البحريين أثناء تلك الزيارة بأن انسحاب بريطانيا إنما يرجع إلى ثقتها بأنهم ينوون احترام التعهدات السابقة . وكان عليه أن يفهمهم أيضاً بأن بريطانيا تلتزم الحياد التام فى أمر علاقاتهم فيما بينهم وكان على المقيم العام أن يدرس الموضوعات الآتية :

الوضع السياسى لكل من هؤلاء الرؤساء كمعرفة ما إذا كانوا يخضعون لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة فى فارس أو عمان أو السلطة السعودية فى نجد ، وكذلك البحث عن موارد البلاد الاقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفيته ، وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تكلف نفقات كبيرة . وتشعر هذه التعليمات بنوايا بريطانيا المستقبلة لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك بالدول الأخرى المجاورة .

قام ماك لويد بالطواف بجميع البلدان الوارد ذكرها بالتعليمات أثناء شهر فبراير عام ١٨٢٣ وعندما عاد إلى مقر عمله فى بوشهر كتب تقريراً مفصلا عن هذه الزيارة ، لعله أصبح مرشداً لحكومة بومباى فى سياستها نحو الرؤساء البحريين خلال مدة طويلة ، فهو الذى أوحى بفكرة حظر المنازعات البحرية فيما بين الرؤساء العرب تحت ضمان بريطانيا ، تلك الفكرة التى ستطبق بعد أثنى عشر عاماً . ومما جاء فى التقرير : ليس من المتوقع أن يتحدى الرؤساء العرب قواتنا البحرية من جديد ، ولكنه لا يمكن الآن منعهم من مهاجمة السفن التجارية التابعة لجيرانهم . فإذا أردنا محاولة تغيير هذه العادات فيجب علينا أولا تشجيعهم

على استخدام سفنهم للنقل البحرى لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئاً إلى الخارج، وأن تمنحهم كل ما نستطيعه من حماية لمراكبهم ، وذلك بتحريم النزاع فيما بينهم فوق البحر ، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لاتثير غضبهم .

ترتب على توصيات القيم العام إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة وهى الثانية فى المنطقة العربية بعد وكالة مسقط ، وكانت هذه الوكالة الأخيرة قد عهد بها منذ وفاة سيتون عام ١٨١٠ إلى أحد الرعايا البريطانيين من الهنود ، ولذا كان طبيعياً ان يعهد بوكالة الشارقة أيضاً إلى شخص من غير الإنجليز وظل الحال هكذا إلى عهد قريب .

أما لماذا اختيرت الشارقة دون غيرها من المشيخات ، فقد يكون ذلك راجعاً إلى أنها أكبر المشيخات التى تخلفت عن دولة القواسم الكبيرة ، وإلى أن صداقة بريطانيا مع أبو ظبى لم تكن قد اتضحت بعد .

من الواضح أن معاهدات سنة ١٨٢٠ كانت تمنع اشتباك العرب بالسفن البريطانية ، ولم تقصد منع الاشتباكات بين القوى العربية المختلفة . وقد تميزت الفترة ما بين سنة ١٨٢٠ إلى ١٨٣٢ بالنسبة لساحل الهدنة بالتنافس بين مشيختى الشارقة التى تعتبر نفسها وريثة لدولة القواسم وتتطلع من حين إلى آخر إلى إعادة تكوينها تحت زعامتها ؛ وبين مشيخة أبو ظبى التى تتزعم قبيلة بنى ياس وتعترف لها المناصير أيضاً بالتبعية[1] وكان يؤجج ذلك الصراع انتماء القواسم إلى الغافرية ، وبنى ياس إلى الهناوية ، أى ذلك التكتلين المتخاصمين فى عمان . وقد ظهرت آثار ذلك الصراع فى عدة مناسبات ، فمثلا حاول حاكم الشارقة بسط نفوذه إلى واحات البوريمى سنة ١٨٢٦ فاصطدم بالسيد سعيد حاكم مسقط

---

(١) زار وايت لوك أحد موظفى شركة الهند الشرقية ساحل الهدنة فى سنة ١٨٢٤ ونشر عن تلك الرحلة دراسة مفيدة أنظر .
Trrnsctions of the Bombay Geograqhcial Soeiety—1823 P.63.SA.

وبحلفائه من أبو ظبى واستنجد الحلفاء ببريطانيا التى استخدمت نفوذها لانسحاب ممثل الشارقة من تلك الواحات . وحينما حاول السيد سعيد غزو البحرين سنة ١٨٢٨ طلب مساعدة حلفائه من بنى ياس وأراد الفرس أن يقوموا بعمل مماثل فطلبوا إلى شيخ الشارقة إمدادهم ببعض السفن ، وفى ذلك الحين لم يكن الشعور القومى واضحاً فأبدى شيخ الشارقة استعداداً لتلبية الطلب الفارسى ، وكان الإنجليز هم الذين استخدموا الضغط مرة ثانيـــة لأنهم كانوا فى ذلك الوقت يعارضون فى ضم البحرين لفارس .

وفى سنة ١٨٣٣ حدثت اضطرابات داخلية فى مشيخة أبو ظبى فأثر ذلك فى حالة الملاحة فى ساحل الهدنة بأكمله ومع ذلك فإن الشيخة كانت ضئيلة الشأن حسب وصف المعاصرين فقدر سكانها بـ ١٤٠٠ نسمة معظمهم من قبيلة المناصير ولم يكن اسم المشيخة قد استقر بعد فتعرف أحياناً بالاسم القبلى : بنى ياس وأحياناً أخرى بالاسم الجغرافى أبو ظبى .

وقد نشأت تلك الاضطرابات عن اغتيال الحاكم طحنون وتنازع أخويه خليفة وسلطان على السلطة . ووسط تلك الاضطرابات لجأ أصحاب السفن من قبيلة بنى ياس إلى أعمال القرصنة على نطاق لم يعهدوه من قبل . وقد حاول حاكم لنجة الذى كان يتمتع بهيبة بين الرؤساء العرب أن يتوسط لإعادة السلام إلى الملاحة مما يدل على أن العرب كانوا حريصين قبل تدخل الإنجليز لتأمين ملاحة الخليج . ولهذا السبب قرر الشيخ العربى غرامة على مشيخة أبو ظبى ورفضت قبيلة بوفلاسة أن تدفع نصيبها من تلك الغرامة وانسحبت إلى دبى وشرعت فى تأسيس مشيخة جديدة . وكانت دبى حتى ذلك الحين تعد من توابع أبو ظبى ، ويسكنها عدد كبير من أسرة البوفلاح .

وقد أدت هذه الأحداث إلى تفاقم الصراع إذ اتفقت بوفلاسة مع الشارقة على شن حرب رسمية ضد أبو ظبى ، وضربت حول الجزيرة حصاراً من

سبتمبر سنة ١٨٣٣ حتى أبريل سنه ١٨٣٤ وخلافاً للسياسة السعودية السابقة أيدت حكومة الرياض أبو ظبي فى تلك المناسبة ، بينما تخلت مسقط عنها كرد على تخاذل بنى ياس أثناء محاولة غزو البحرين سنه ١٨٢٨ . ويبدو أن حكام أبو ظبي فى فترة الاضطرابات هذه اضطروا إلى دفع الجزية لحكومة الرياض(١) .

والذى يعنينا من ذلك كله هو ان اضطراب الملاحة مدة سنتين ، كان له أبعد الأثر فى حياة القواسم وبنى ياس أكبر قبيلتين بحريتين فى ساحل الهدنة ، فقد توقفت أعمال الغوص على اللؤلؤ ، ولما كان السكان يشترون حاجياتهم من الخارج بنتاج الغوص فقد ساءت أحوالهم المعيشية إلى حد كبير ، وهذا هو العامل الرئيسى الذى مهد لعقد أول هدنة بحرية فى ٢١ مايو سنة ١٨٣٥ .

ففى ذلك التاريخ اجتمع الرؤساء البحريون عند هنل المقيم العام البريطانى وتعهدوا بعدم اللجوء إلى الاشتباكات البحرية فيما بينهم أثناء موسم الغوص بين شهرى نوفمبر ومايو ، وقد طبق نظام الهدنة للمرة الأولى فى نهاية عام ١٨٣٥ وأوائل عام ١٨٣٦ وجدد فى العام التالى ، وفى سنة ١٨٣٧ أخذ حاكم الشارقة زمام المبادرة باقتراح جعل الهدنة سنة كاملة دون الاقتصار على موسم الغوص .

وقد ظلت هـذه التعهدات تجدد سنوياً بالاتفاق مع المقيم العام حتى سنة ١٨٤٢ وفى ذلك العام أرسلت حكومة بومباى اقتراحاً بجعل نظام الهدنة دائماً .

ما هى الدوافع التى جعلت بومباى مستعدة لتحمل مسئوليات عسكرية هائلة فى الخليج ؟ الواقع أن نظام الهدنة البحرية كان أداة من أدوات النفوذ البريطانى فالتعهد باحترام أمن الملاحة يقدم للمقيم العام . ويقبل الرؤساء العرب بمقتضى هذا النظام الأحكام التى تصدرها بريطانيا فى حالة نقض الهدنة . والظاهر أن بريطانيا

---

(١) انظر هذه التفصيلات فى كتاب خصص لتاريخ أبو ظبى .
Mann p.35, S.P

كانت بحاجة إلى استرداد هيبتها فى الخليج سنة ١٨٤٢ فقد قررت فى ذلك العام الانسحاب من جزيرة خراج بعد أن احتلتها أربع سنوات متوالية ، كما أنها أرادت أن تمحو أثر ظهور المصريين وامتداد نفوذهم إلى ساحل الهدنة سنة ١٨٤٠ وقد تبين عند إرسال سعد بن مطلق مندوبا عن الإدارة المصرية فى نجد إلى منطقة المشيخات أن غالبيتها العظمى مالت إلى نداء هذا المبعوث العربى بما فى ذلك مشيخة أبو ظبى التى كانت تعتبر دائماً معادية للحكم السعودى وبالتالى للحكم المصرى الذى حل محله فى نجد .

وقد ظهر رد فعل بريطانى سريع على أثر ظهور المصريين فى منطقة الخليج . وسنتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد . ويكفى أن نشير هنا إلى أن بريطانيا رأت أن نظام الهدنة الدائمة سيرد هيبتها فى المنطقة ، ولذا لم تستمع إلى اعتراضات هنل على هذا النظام . وكانت هذه الاعتراضات تنبنى على فكرتين ، الأولى : أنه لا توجد قوة بريطانية كافية لوضع نظام الهدنة موضع التنفيذ ، ولذلك فمن الأفضل الاحتفاظ بنظام الهدنة المؤقتة لأن عدم تنفيذ الهدنة الدائمة يهدد بسقوط النظام بأكمله . الثانية : أنه من الصعب التمييز بين الحروب الرسمية وبين القرصنة . ونظراً لهذا الخلاف فى الرأى استقر الأمر على حل وسط وهو جعل الهدنة البحرية لمدة عشر سنوات .

وقد جاء فى مقدمة الاتفاق أن الرؤساء البحريين العرب يقدرون فوائد السلم ويتعهدون عن أنفسهم وعن حلفائهم بأنه إذا وقع اعتداء على سفنهم فلا يلجأون إلى الانتقام إلا بعد أن يخبروا المقيم العام البريطانى(١) أو قائد حامية باسادور فى جزيرة قشم .

---

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات فى مجموعة المعاهدات التى جمعها aitchson وقد رجعنا إلى الجزء السابع الخاص بالخليج حسب الطبعة الأولى ، أما الطبعة الأخيرة بتاريخ ١٩٣٣ فقد خصص الجزء الحادى عشر منها لدول الخليج .

وكما مدت الهدنة البحرية إلى عشر سنوات فى أعقاب ظهور المصريين بالخليج ، فكذلك تم وضع نظام الهدنة البحرية الدائمة سنة ١٨٥٣ نتيجة لتحد نشاط السعوديين المعادى آنذاك للنفوذ البريطانى . وبعد اتفاق سنه ١٨٥٣ بدأ عهد فى تاريخ الساحل الجنوبى للخليج العربى ، فإن هذا الاتفاق لم يمنع فقط الاشتباكات البحرية ، بل ساعد على بقاء الوضع الراهن بالرغم من أن بعض المشيخات يبلغ من الصغر حداً يصعب معه الاستمرار فى البقاء كوحدة سياسية قائمة بذاتها . ومن جهة أخرى مكن هذا الاتفاق بريطانيا من أن تصبح حكماً مستبداً تفرض الغرامات على المشيخات التى تهاجم سفنها سفن أية دولة أو مشيخة أخرى . تفرض أيضاً هـــذه الغرامات إذا لم يرق لها تصرف إحدى المشيخات فى الأمور السياسية البحتة . وقد أدى الاتفاق إلى انعدام الاشتباكات البحرية تقريباً وأصبح ساحل الهدنة يسمى بحق ساحل السلام أو الساحل المتصالح حسب التسمية الإنجليزية .

أما المنازعات الداخلية فى البر فلم تنقطع وإن كانت قلت . ومع أن اتفاق سنة ١٨٥٣ لا يعطى لبريطانيا حق التدخل إلا فى الاشتباكات البحرية ، فإنها كانت تتجاوز اختصاصاتها فى كثير من الأحيان وتفرض وساطتها فى مشكلات تتعلق بالمناطق الداخلية كما حـــدث مثلا ١٨٣٦ بمناسبة واحات البوريمى .

وحسب اتفاق سنة ١٨٤٣ كان على الرؤساء البحريين أن يجتمعوا بعد انتهاء أجله للاتفاق على نظام الهدنة الدائم ، ويشبه هذا الاتفاق فى صياغته من عدة وجوه الاتفاق السابق ، فهو يندد فى المقدمة بالمساوىء التى تترتب على القرصنة خصوصاً فى مواسم صيد اللؤلؤ ومما جاء فيه « . . . أن ينقطع الحرب والجدال فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجمع منا ومن بعقبنا صلح تام فى البحر على الدوام » .

ومما يسترعى الانتباه أن الاتفاقات السابقة كان يوقعها المقيم العام البريطانى فى الخليج ، أما هذه الاتفاقية فنظراً لأهميتها وقعها الحاكم العام البريطانى فى الهند . ويعد هذا الاتفاق سارى المفعول حتى الوقت الحاضر من الناحية النظرية رغم تغير الظروف التى عقد فيها تغيراً تاماً .

وكان من الممكن أن تحول المشيخات نشاطها البحرى إلى التجارة لولا أن الاتفاقات عقدت فى نفس الوقت الذى أخذت فيه الملاحة البخارية الأوربية تنتشر بمنطقة المحيط الهندى ، فلم يكن بوسع المراكب الشراعية منافستها . وبما أن حياة المشيخات ترتبط بالبحر فقد تدهورت أحوالها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وصارت بحاجة مستمرة إلى المساعدات الخارجية واستغلت بريطانيا تلك الفرصة لكى تخضعها لنفوذها .

الفصل السادس

عهد السيد سعيد ونتائجه

١ — مشكلات السلطة

إن سعيد بن سلطان بن أحمد هو بلا شك أبرز الشخصيات فى أسرة البوسعيد، بل يجوز لنا بدون مبالغة أن نقول إنه من الشخصيات الهامة فى تاريخ العرب الحديث ، وإن لم يحظ باهتمام كاف من المؤرخين العرب ، وربما كان ذلك راجعاً إلى تطرف بلاده والمناطق التى زاول فيها نشاطه ، أو لأن الكتاب المعاصرين الآن قد يقللون من تقديره باعتبار أنه استسلم للسياسة البريطانية وكان فى بعض الأحيان أداة لتقوية نفوذها ، وهذا لا يمنع من أن السيد سعيد قام بتجربة فريدة من نوعها وهى إنشاء دولة عربية إفريقية فى شرق إفريقيا .

وعلى العكس من ذلك كثرت المؤلفات عن السيد سعيد وأعماله بالإنجليزية والفرنسية ، وساهم فى ذلك الرحالة المعاصرون له وبعض المؤرخين المحدثين (١) وقد انصب اهتمام هؤلاء على منجزات الحاكم العربى فى شرق إفريقيا ، وذلك لأن الأوربيين استفادوا من تمهيد العرب لتلك المنطقة وفتحها للتجارة العالمية . أما الجانب الذى يعنينا الآن من حياة السيد سعيد فهو حكمه فى مسقط وعمان والمحاولات التى قام بها فى النصف الأول من حياته للتوسع فى منطقة الخليج العربى . وقد

---

(١) من أهم كتب الرحالة عن السيد سعيد المؤلف الضخم الذى وضعه القائد البحرى جيان Guillain عن شرق إفريقيا ، كما يوجد بحثان تفصيليان عن السيد سعيد بالانجليزية ، أحدهما لكوبلاند Coupland والثانى لروتيه Rueteوهو ابن أحد الضباط الألمان وحفيد السيد سعيد عن طريق أمه .

ورث سعيد بندر عباس وعدة جزر كانت تابعة لمسقط من قبل ولكن بما أن الرجل كان أكثر اهتماما بتنمية ثروته فقد تطلع إلى جزر البحرين الغنية وكان يذكر دائماً أنه تاجر قبل أن يكون سلطاناً .

وقد سبق لأسلافه أن قاموا بمحاولات مشابهة على جزر البحرين واستولوا عليها لفترات قصيرة . أما أول محاولة فى عهد السيد سعيد فقد وقعت فى سنة ١٨١٦ وفى سنة ١٨٣٦ أرسل أسطولا لمهاجمة البصرة لأن الدولة العثمانية امتنعت عن دفع المخصص السنوى الذى اعتادت أن تقدمه لحكام مسقط منذ عهد أحمد ابن سعيد مؤسس الأسرة .

وبهذه المناسبة تجددت أطماعه فى البحرين فقام بمحاولة أخيرة للاستيلاء عليها فى سنة ١٨٠٨ إلا أنه لم يكن أسعد حظاً منه فى المرات الأخرى . وقد عارض حلفاؤه الإنجليز تلك المحاولات لأنها لا تتفق وسياسة احترام الوضع الراهن التى اتبعوها فى الخليج وأنبوه على تلك الحملة الأخيرة . وذكر حاكم بومباى أن تلك الحملات العسكرية قد تؤدى إلى الإخلال بأمن الملاحة حتى ولو كانت على شكل حرب رسمية .

ويقال إن فشل سعيد فى الخليج واستياءه من كثرة الاضطرابات فى عمان هو الذى صرف اهتمامه إلى شرق إفريقيا حيث شرع يحول جزيرة زنجبار إلى عاصمة ثانية ابتداء من سنة ١٨٣٢ (١) .

والحق إن سعيداً واجه صعوبات هائلة فى عمان منذ توليه الحكم عام ١٨٠٦ فقد تصادف ذلك مع توغل السعوديين إلى إقليم الظاهرة واستيلائهم على البوريمى وسيطرة حلفائهم القواسم على ملاحة الخليج ، بل إن بعض أفراد أسرة البوسعيد مثل بدر بن سيف انضم إليهم وانتزع السلطة خلال مدة قصيرة بعد وفاة سلطان

---

(١) انظر كتابنا عن زنجبار ، الفصل الرابع .

بن أحمد والد سعيد . ولولا أن الأسرة الحاكمة انقسمت على نفسها لما تمكن هذا الأخير من التغلب فى النهاية ، وظل سعيد بعد نجاحه فى الاستيلاء على مسقط يشعر بحرج مركزه ، ولذا رأيناه يتطلع إلى المعونة الأوربية . وقد وجد فى الإنجليز حلفاء أقوياء فى البحر ولكنهم كانوا فى ذلك الوقت غير مستعدين للتورط فى داخل شبه الجزيرة ، ولذا صار على السيد سعيد عبء مواجهة الوهابيين وحده . ومما يسترعى الانتباه أن وطأة الوهابيين لم تخف عن عمان أثناء الحملة المصرية فى بلاد العرب . وحتى بعد سقوط الدولة السعودية الأولى استمرت القبائل العمانية تتخذمن الحركة الوهابية ستاراً لتبرير ثورتها على حكام مسقط . مثال ذلك ثورة قبائل البوعلى القوية فى الجنوب والتى تسيطر على ميناء صور الهام . ومنذ البداية طلب السيد سعيد إلى قائد الحامية الإنجليزية فى قشم مساعدته فى قمع هذا التمرد ، فرفض هذا الطلب تمشياً مع السياسة الإنجليزية العامة ، ولكن شاءت الظروف أن تقع إحدى السفن الإنجليزية الصغيرة فى يد البوعلى مما أدى إلى إرسال مندوب بريطانى للاحتجاج ، وقد قتل هذا المندوب أثناء الرحلة ، وعلى أثر ذلك أرسل الميجور طمسون قائد الحامية قوة صغيرة إلى عمان فوصلت إلى ميناء صور فى ٢٤ نوفمبر ولحق بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الدائمين الذين كانوا يجمعون من بين العنصر البلوخستانى أو البلوش . واتجهت القوة إلى أحياء قبيلة بنى بوعلى فى إقليم جعلان . وعلى نحو خمسين ميلا من مدينة صور فوجئت الحملة الإنجليزية العمانية بمقاتلى القبيلة فلم تستطع الصمود وفرت بعد أن قتل نحو ثلثى الحملة البالغ عددهم ٧٠٠ جندى ، منهم سبعة ضباط إنجليز ، أما الجنود فقد كانوا رعايا من الهند . اعتبرت حكومة الهند البريطانية هذا الحادث ضاراً بسمعتها فى الشرق ولذلك قررت إرسال حملة تأديبية كبيرة للانتقام من قبائل البوعلى ، وعهد بقيادتها إلى الجنرال ليونيل سميث وتتكون فى غالبيتها من جنود أوربيين . واتجهت الحملة مباشرة إلى أحياء القبيلة دون أن تشترك معها قوات محلية ، واعتبرت الحملة أن مهمتها

انتقامية ولذا عمدت إلى أعمال التخريب والتقتيل دون تمييز[١] وأورثت هذه الحملة قبائل البوعلى بغضاً شديداً للإنجليز عبروا عنه أحياناً بالتقارب مع الفرنسيين . وفى نهاية القرن التاسع عشر سيلجأ كثير من أبناء القبيلة إلى طلب الرعوية الفرنسية حتى يتمكنوا من رفع العلم الفرنسى على سفنهم فيفلتوا من تفتيش الأسطول البريطانى . وسنعود إلى التحدث عن هذا الموضوع فيما بعد .

أكد هذا الحادث الصلات المتينة التى تربط سعيد بالإنجليز حتى إن قائد الحملة قدم إليه سيفاً مرصعاً كرمز على الزمالة فى القتال . ولاشك أن ثمة صلة بين هذه المساعدة البريطانية القيمة وبين الاتفاق الذى وقعه السيد سعيد فى العام التالى (١٨٢٢) مع بريطانيا والذى يقضى بحظر جزئى لتجارة الرقيق . وسنرى كيف أن ذلك الاتفاق وما تلاه من اتفاقات أخرى خاصة بهذا الموضوع كان ينطوى على كثير من التضحيات من جانب عرب عمان .

وبينما اجتذب الإنجليز اجتذابا إلى التدخل فى مسألة البوعلى لنا كيد هيبتهم نلاحظ أنهم تخلوا عن صديقهم فى مسألة البوريمى ، لأن هذه الواحات تقع بعيداً عن البحر بخلاف ميناء صور ، وهناك تنتشر قبائل النعيم التى اعتنقت الدعوة الوهابية ، ولذلك لم تنتظر توطيد الدولة السعودية الثانية لنفسها فى نجد وبادرت إلى إعلان استقلالها عن حاكم مسقط فى عام ١٨٢٢ وطمع سعيد مرة ثانية فى أن يستعين بحلفائه الإنجليز فى تلك القضية فوجه إلى حاكم بومباى طلباً بهذا المعنى فى أكتوبر عام ١٨٢٣ وقد أجاب الفن استون بخطاب هام فى يناير من العام التالى يعتبر فى الحقيقة أساساً للسياسة التى ستسير عليها بريطانيا مدة من الزمن إزاء موضوع إمامة عمان والوهابيين . وقد ذكر الفن استون « أن واحة البوريمى تقع بعيداً عن الساحل فى المنطقة الواقعة خلف سلسلة الجبل الأخضر ، وأن جزءاً كبيراً من هذه المنطقة لا يخضع فعلا لحكم أئمة مسقط ، فمنذ تولى سلطان بن أحمد الحكم فى المنطقة الساحلية استقل عمه سعيد بن أحمد بالمنطقة

(١) انظر تقرير الميجور طمسون من هذه الحملة .
Royal Asiatic Society. Vol. 11, P. 598. S. Q

الداخلية على رأس حزب دينى متمسك بمبادىء الأباضية . وهذا الحزب ينتقد بشدة سياسة التقرب من الأجانب التى استنها السيد سعيد . وقد اتخذ الإمام من مدينة الرستاق شبه عاصمة فى داخل البلاد . وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لاتجد أى مبرر لتدخلها فى مثل هذه الشئون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود(١) »

ولم تكن مشكلات السيد سعيد فى عمان مقصورة على ثورات القبائل ووطأة الوهابيين من جهة واحات البوريمى وإقليم الظاهرة ، فقد تعرض حكمه لعصيان الحكام من أقاربه . وأشهر حوادث العصيان هى تلك التى تزعمها حمود بن عزان فى الثلاثينات ، وكان يحكم ميناء صحار الميناء الثانى فى السلطنة بعد مسقط ، وهو يقع على مائة ميل شمال العاصمة . وكان الانجليز قد قدموا تعهداً بمساعدة السيد سعيد على الاحتفاظ بممتلكاته الساحلية ، لذلك حينما استفحل خطر هذا التمرد وأوشكت مسقط أن تقع فى يد حمود بن عزان ؛ أرسلت حكومة الهند طرادين أثارا الذعر فى نفوس المتمردين .

وكان يشجع على كثرة حركات العصيان تغيب السيد سعيد فى زنجبار وقد أصبح بحكم اهتمامه بالتجارة أميل إلى الإقامة فى هذه العاصمة الجديدة إلا أنه كان يضطر دائماً إلى العودة إلى مسقط لمواجهة هذه الثورات .

وإذا كان الإنجليز قد تدخلوا لمنع وقوع مسقط بيد حمود بن عزان فإنهم لم يذهبوا إلى الحد الذى رجاه منهم حليفهم وهو القضاء على الحكومة الانفصالية فى صحار ، حتى أن سعيداً فكر وقتاً ما فى الاستعانة بالوهابيين لكنه وجد أن فى تلك الخطة خطراً على كيانه . وحينما ظهرت قوة المصريين فى بلاد العرب وامتدت إلى الركن الجنوبى الشرقى ولقيت تأييد بعض المشيخات فى ساحل الهدنة شعر كل من حاكم صحار والسيد سعيد بحرج مركزها ، وقبل الأخير الاعتراف الضمنى بحكومة

(١) B. P. C. رسالة من الفن ستون إلى السيد سعيد بتاريخ ١٨٢٤/١/٧ .

صحار حتى يواجها الوضع الجديد فى بلاد العرب . وتم الاتفاق فى عام ١٨٣٩ على تعيين القبائل التابعة لكل فريق وتنظيم مرورها فى منطقة الفريق الآخر ، وتعاون الطرفين لمنع عصيان القبائل بالنسبة لأى من الحكومتين(١) . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق طالما أنه يهدف إلى مقاومة التوسع المصرى. وهذا يعنى أيضاً أن بريطانيا اعترفت بحكومة صحار ضمنياً ، وقد تأكد هذا الاعتراف حينما وقعت فى عام ١٨٤٩ اتفاقا معها بشأن إلغاء تجارة الرقيق .

فى هذه الأثناء كان سيف بن حمود قد اغتصب الحكم من أبيه فى صحار ورأى ثوينى بن سعيد ونائبه فى حكم القسم العربى من السلطنة أن الفرصة قد سنحت للتخلص من حركة العصيان هذه ، ونجح عن طريق المخادعة فى أسر سيف بن حمود أثناء غارة شنها على الميناء عام ١٨٥٠ ومما يسترعى الانتباه أن بريطانيا اعتبرت هذا نقضاً لمبدأ الوضع الراهن الذى تتمسك به فى منطقة الخليج . ورغم الصداقة التى تربطها بالسيد سعيد ورغم أن حركة صحار كانت تستند إلى المعارضة الإباضية المعادية للنفوذ الأجنبى ، فقد تساءلت حكومة بومباى عما إذا كان من المناسب التدخل لإعادة سيف بن حمود(٢) ، فنصح المقيم العام فى الخليج بالتخلى عن تلك الفكرة . وهكذا انتهى انفصال صحار .

اقترنت ثورة صحار بتجدد الضغط السعودى على شمال غرب عمان حتى إن سعيداً إثر عودته من زنجبار عام ١٨٣٢ اضطر إلى عقد اتفاق مبدئى مع حكومة الرياض يقضى بدفع جزية سنوية . ولما علمت بريطانيا بهذا الاتفاق نصحته بعدم قبوله مما جعل حاكم مسقط يشعر بحرج مركزه ، فإن بريطانيا لاتريد التورط فى داخل شبه الجزيرة لمساعدته ، وهى فى نفس الوقت تحثه على مقاومة النفوذ السعودى وانتشاره فى عمان ، حتى قيل إن هذا الموقف كان من الأسباب التى جعلت سعيداً

(1) Aitchison Vol, 7. P. 110 .
(٢) S.I.B. vol. 27 رسالة من حكومة بومباى إلى هانل بتاريخ ١٨٥٠/٩/١٣

بوقع معاهدة التجارة مع الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٣ وقد فكرت حكومة بومباى فى تغيير سياستها بعد عقد تلك المعاهدة مع الولايات المتحدة ، غير أن حكومة الهند العامة استمرت على رفض هذا التغيير ، ومما جاء فى الخطاب الذى وجهته إلى بومباى بهذا الشأن « ليست الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على استعمال قواتها للمحافظة على سلامة ممتلكات إمام مسقط فى داخل القارة . إن قوة الوهابيين فى ازدياد دائم وليس لنا أى مصلحة فى الاشتباك معهم فى حرب . وقد أوصى واردن الخبير بشئون بلاد العرب فى مذكرة بتاريخ فبراير عام ١٨٢٦ بأفضلية اتباع هذه السياسة . وعلى فرض أن مسقط سقطت فى أيدى الوهابيين فإن هذا لا يزعجنا مادمنا نحافظ على تفوقنا البحرى فى الخليج ، ولما كانت سلامة التجارة هى التى تهمنا فقط فى هذه المياه فإننا لن نتدخل ضد الوهابيين إلا إذا شجعوا القرصنة[1] » .

تغيرت السياسة البريطانية تغيراً جذريا بمناسبة التوسع المصرى فى بلاد العرب كما سنرى . ويكفى أن نشير ههنا إلى أن هنل المقيم العام أخذ يتصل مباشرة برؤساء قبائل النعيم والظواهر واجتمع معهم فى العجمان عام ١٨٤٠ ووعدهم بالدفاع عنهم وزودهم بالأسلحة وأرفق فى العودة مبعوثاً عنه يدعى همرتن الذى سيصبح شخصية هامة فى مسقط وزنجبار ، وهو أول أوروبى يزور البوريمى[2] .

ويستنتج من ذلك أن بريطانيا حينما بدأت تتدخل فى هذه المنطقة لم تصدر فى سياستها عن مبدأ تأكيد سلطة حكام مسقط ، بل اتصلت بالقبائل مباشرة لمواجهة التوسع المصرى ثم الدولة السعودية التى حلت محلهم بعد انسحابهم من بلاد العرب .

ومنذ سنة ١٨٤٤ عهد السيد سعيد بإدارة مسقط وتوابعها إلى ابنه الأكبر ثوينى

(١) B. P. C. خطاب من الحاكم العام إلى حكومة بمباى بتاريخ ١٨٣٤/٢/١
(٢) S. أنظر تقرير فى مختارات حكومة بمباى S. R. B. بتاريخ مارس سنة ١٨٤٠ .

وأصبح فى معظم الوقت فى زنجبار ، وتصادف ذلك مع استرداد فيصل بن تركى للسلطة فى نجد واستئناف الضغط السعودى على عمان ، فلم يحول ذلك سعيداً عن استمراره فى حصار باتة على ساحل إفريقيا الشرقى مما يدل على أن ممتلكاته الأفريقية أصبحت تحتل الدرجة الأولى فى نظره ، ولذلك فضل أن يدفع المال للسعوديين ليردهم عن عمان دون أن يتورط فى حرب ببلاد العرب .

وعلى هذا النحو يمكن تفسير إهمال سعيد لجزء هام من ممتلكاته الآسيوية وأعنى به ميناء بندر عباس على الساحل الشرقى للخليج ، فقد كان هذا الميناء يدر عليه ١٦ ألف جنيه استرلينى من حصيلة الضرائب الجمركية ومنذ عام ١٨٤٦ شرع الفرس فى محاولة انتزاعه من يد السلطات العمانية ولكنهم عجزوا نظراً لافتقادهم للقوة البحرية ، وفى عام ١٨٥٥ شددوا الحصار وأوشك الميناء أن يقع فى يدهم مما اضطر سعيداً إلى قبول شروط تعد فى الحقيقة مقدمة للتنازل ، فبعد أن كان هذا الميناء يعتبر جزءاً من أراضى السلطنة العربية ، قبل سعيد أن تكون إدارته له على سبيل الإيجار ولمدة محددة بعشرين عاماً . وعلاوة على ذلك يجوز لفارس إعادة النظر فى ذلك الشرط فى حالة حدوث قلاقل داخلية بعمان . ويقضى الاتفاق كذلك بوجوب عزل الحاكم العمانى بناء على طلب حاكم شيراز ، ورفع علم فارس ، مما يتضمن معنى سيادتها على الميناء ، ودفع ١٢٥٠٠ تومان سنويا فى نظير إيجار الجمرك[1]

وهكذا شهد سعيد فى نهاية حياته تقلص ممتلكاته الآسيوية ، وتلك نتيجة غير متوقعة وهى أن ينتهى حكم هذه الشخصية البارزة بتفكك الدولة العربية الكبيرة التى أنشأتها أسرة البوسعيد فى القرن الثامن عشر . وربما يمكن تفسير هذه الحقيقة فى استسلام سعيد لأهداف السياسة الاستعمارية البريطانية ، فرغم روابط التحالف والصداقة التى كانت تربطه ببريطانيا ورغم أن العلاقات بين هذه الأخيرة وبين فارس كانت متوترة فى سنة ١٨٥٥ بسبب حصار جديد ضربته فارس على هرات إحدى المدن الواقعة فى طريق الهند من جهة افغانستان ، فإن بريطانيا

(١) انظر الاتفاق فى Aitchison vol. 7 Appendix 3

التزمت الحياد فى هذا النزاع،ويرجع ذلك إلى أنها اعتبرت السوق الفارسية أكثر نفعاً لها من عمان من حيث استيراد البضائع الإنجليزية .

أصبح مركز العرب ببندر عباس فى مهاب الرياح ، وبعد وفاة السيد سعيد استطاعت فارس أن ترفع من قيمة الإيجار وأعلنت أنها غير مقيدة بالاتفاق فى حالة تغير الأسرة الحاكمة ، ولذا صار أمامها مبرر قوى لاحتلال الميناء عند ما استولى عزان بن قيس على السلطة فى عمان عام ١٨٦٨ ولم يبق بعدذلك لعمان من ممتلكات على الساحل المواجه سوى ميناء جوادور الذى ستحتفظ به إلى ما بعد قيام دولة باكستان التى يقع هذا الميناء وسط أراضيها .

إن دولة ترتكز كلها تقريباً على مناطق ساحلية وعلى جزر السلطنة العربية الأفريقية التى أقامها سعيد لابد وأن تستند إلى قوة بحرية كبيرة . وإذا لم يكن سعيد وأهل عمان قد أبرزوا كفاءة فى المعارك البرية فلا شك أنهم كانوا من أفضل البحارة العرب فى تلك الحقبة من القرن التاسع عشر . وللأسف انتهت جهود سعيد لبناء قوة بحرية هائلة إلى نفس النتيجة التى انتهت إليها جهوده فى التوسع بمنطقة الخليج ، وأعنى بذلك التضحية بمصالحه لخدمة المصالح البريطانية حتى آل أمر هذا الأسطول فى النهاية إلى بريطانيا . وقد ذكر روبرتس المبعوث الأمريكى الذى عقد المعاهدة التجارية مع السيد سعيد ان أسطول عمان هو أكبر أسطول تمتلكه دولة وطنية من اليابان حتى رأس الرجاء الصالح . وقد يكون فى ذلك شىء من المبالغة ولكن كثيراً من المعاصرين وصف عظمة هذا الأسطول وقد عرفت أسماء الفرقاطات الثلاث الكبيرة وهى شاه علم — وكارولينا — وفيكتوريا . هذا عدا السفينة الحربية الكبيرة ليفربول التى أهداها إلى ملك إنجلترا عام ١٨٣٥ وكل هذه الفرقاطات كانت تحمل ما يتراوح بين ٤٠ ، ٧٥ مدفعاً — وعلاوة على هذا ضم أسطول سعيد الحربى نحو ٣٥ سفينة من الأحجام الصغرى . وكانت هذه السفن الصغيرة تستخدم فى الأعمال التجارية لأن سعيداً ليس من هواة المغامرات الحربية . وقد انتقد جيان أحد البحارة الفرنسيين الذين اتصلوا بسعيد امتلاكه

لهذا الأسطول الضخم وقال إنه فى غير حاجة إليه وأن السفن تتعرض للعطب من جراء وقوفها فى الموانى وقتاً طويلا دون استخدام ، وعزا اهتمام سعيد بهذا الأمر إلى إغراء الإنجليز الذين يريدون تشغيل مصانع بناء السفن فى بومباى(١) .

ولم يخف ولستد الرحالة الإنجليزى نوايا مواطنيه نحو القوة البحرية العربية فذكر « أن خير سياسة تتبعها بريطانيا فى صلاتها مع سعيد هى أن تجعله فى صف أمراء الهند فتستخدم أسطوله فى مناوراتها بالمحيط الهندى كما تستخدم جيوش الأمراء البرية فى الهند ، وبذا توفر كثيراً من النفقات . ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بملاحين أوربيين فإذا سقطت حكومة عمان فى يد شخص آخر غير السيد سعيد فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول فى الوقت الذى قد تواجه فيه عدواً خطيراً فى المنطقة »(٢) .

وخلاصة القول إن حكم سعيد انتهى بالفشل من الناحية السياسية بالنسبة لعمان على الأقل ، وإن كان كثير من العمانيين قد استفادوا من الناحية الاقتصادية بفتح أوجه جديدة للنشاط فى شرق إفريقيا . وقد ازدادت السفن العربية التى تتردد على هذا الساحل ازدياداً هائلا وكان بعضها ملكا خاصاً للأفراد وكثير منها أيضاً يمتلكه حاكم البلاد ، ولكن بينما ازداد نشاط العرب فى الملاحة التجارية لم يحسن السيد سعيد استخدام أسطوله الحربى . ويستنتج ذلك من قلة وجود الجنود المدربين على استخدام المدافع ، ففى إحدى الوثائق المصرية أن سعيد بعث برسالة إلى محمد على والى مصر فى عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بإلحاح سرعة إرسال أحد المدفعيين لأن « المدفعى الوحيد الذى كان عنده قد مات » .

---

(١) Wellsted vol. I. Page, 403.

(٢) وثائق عابدين — محفظة رقم ٢٦٩ وثيقة رقم ٣٨ أصلية ، ٢٧ حراء — ١١ ذو القعدة ١٢٥٥ هـ .

٢ ــ العلاقات الخارجية

فتح السيد سعيد ممتلكاته العربية والإفريقية للامتيازات الأجنبية وذلك بمقتضى المعاهدات التى عقدها مع ثلاث دول كبرى ، هى الولايات المتحدة فبريطانيا ففرنسا . وكان النظام الاقتصادى الذى انبنت عليه السلطنة يوحى للسيد سعيد بأن اجتذاب هذه الدول التجارية سيزيد من ثروته الخاصة ، فقد جعل من جزيرة زنجبار مستودعاً لجميع المواد الخام التى ينقلها أو يستخرجها العرب من أفريقيا ، وبينما قفل موانى الساحل فى وجه التجارة الأجنبية فرض رسوما جمركية على جميع البضائع التى تصدر من ميناء زنجبار ، وبهذه الطريقة أمكنه وضع التجارة الخارجية تحت رقابته الدقيقة وأصبحت الرسوم الجمركية من أهم موارد دولته .

ويتضح من ذلك أن القسم الإفريقى من السلطنة هو الذى اجتذب الدول الكبرى إلى عقد معاهدات الصداقة والتجارة مع السيد سعيد . وتنطبق هذه الحقيقة على الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة ، ولذلك لا يدهشنا أن تكون الولايات المتحدة أسبق من بريطانيا التى لها صلات وثيقة بالسيد سعيد إلى عقد معاهدتها مع « سلطنة مسقط » فى عام ١٨٣٣ . وبينما اقتصر اهتمام الولايات المتحدة على التجارة وعلى القسم الإفريقى من السلطنة نجد لبريطانيا أهدافا متعددة لعلاقتها بالسيد سعيد حتى من قبل معاهدة التجارة معه عام ١٨٣٩ فلها أهداف استراتيجية فى منطقة الخليج ، كما أن لها علاقات تجارية مع موانيه ، ولها خطط سياسية تهدف إلى إبعاد أية دولة كبرى لحيازة نفوذ على شواطئه ، كذلك فإن الجاليات الهندية تنتشر فى موانى الخليج وعلى ذلك ظل هذا القسم من السلطنة القريب من الهند يحتل الدرجة الأولى من اهتمامها بينما لم تلتفت إلى شرق أفريقيا إلا من زاوية واحدة ، زاوية تجارة الرقيق وذلك على الأقل قبل سنة ١٨٤٠ :

وكان السيد سعيد هو الذى أخذ زمام المبادرة لإيجاد نوع من الصلات الرسمية بينه وبين بريطانيا على أثر عقد المعاهدة مع الولايات المتحدة ، إذ لم تكن تربطه بالأولى حتى ذلك الوقت سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المعقودة سنة ١٨٢٢ ولما كانت المعاهدة الأمريكية قد أثارت بعض الشكوك فى الهند ، أراد سعيد أن يثبت حسن نيته لحليفه القوى الذى تحركه نحوه دوافع الحاجة أكثر من الرغبة .

ففى سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها فى أوربا ، فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولى الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا انتهز سعيد الفرصة فعاود الكرة بإرسال بعثة للتهنئة . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان لينوب عنه فى هذه المناسبة وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تقبله ممثلا دائماً للإمام فى لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد الموظفين الإنجليز ، إلا أنها استمعت فى هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لاسيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية نظرا للظروف التى طرأت على الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربى ، منها معاودة محمد على بسط نفوذه فى بلاد العرب . ومنها تجدد النزاع البريطانى الروسى على النفوذ فى إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحى المنتظم للسفن التجارية من مرسيليا إلى الإسكندرية وإكماله بخط من بومباى إلى السويس سنة ١٨٣٧ . ونتيجة لهذا أخذ الإنجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ . ثم اضطروا للجلاء عنها فى العام التالى لأسباب مناخية إلى أن استقروا فى عدن سنة ١٨٣٩ . ويلخص التقرير الذى وضعه كوجان النواحى التى يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة فى الأمور الآتية :

أولا : استخدام أسطول السيد سعيد الضخم فى حالة وقوع نزاع مع القراصنة أو مع دولة كبرى فى منطقة الخليج العربى .

ثانياً : الارتكاز على إحدى جزر الخليج أو سواحله التى يمكن أن يتنازل عنها السيد سعيد وذلك فى حالة نشوب نزاع مع روسيا حول فارس .

ثالثاً : فتح ممتلكات مسقط الأفريقية للتجارة البريطانية وذلك حتى لا يستأثر بها الأمريكيون(١) .

وانتهت المذكرة إلى اقتراح عقد معاهدة تحالف عسكرى مع السيد سعيد على أن يستثنى منها أحوال المنازعات الداخليـــة حتى لا تشتبك بريطانيا فى المشاغبات القبلية داخل بلاد العرب . ومع ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح ولكنها قبلت تعيين كوجان مندوباً عنها لمفاوضة السيد سعيد بشأن عقد معاهدة تجارية فقط .

تم التوصل إلى عقد الاتفاقية فى ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ .

وتتعلق معظم نصوصها بتنظيم التجارة والملاحة كتحديد الرسوم الجمركية والتزامات الموانى العربية بتقديم المساعدات إلى السفن البريطانية التى تمر بها .

ولعل أخطر نتيجة ترتبت على تلك المعاهدة هى إدخال نظام الامتيازات القضائية الذى كان معروفاً فى الدولة العثمانية ولكن آثاره الوخيمة لم تمتد إلى بلاد العرب حيث لم تمارس هذه الدولة سلطة فعلية فيها . وحسب هذا النظام يتولى القنصل البريطانى الفصل فى المنازعات التى تحدث بين الرعايا البريطانيين المقيمين فى السلطنة كما يؤخذ رأيه فى القضايا التى تنشأ بين الرعايا البريطانيين وبين العرب . ولم يدرك سعيد فى بداية الأمر خطورة هذا النص إذ اعتقد بأن

(١) مذكرة كوجان سنة ١٨٣٨ ، P. O, 54 vol. 2

الرعايا البريطانيين هم الذين ينتمون إلى العنصر الانجليزى ، ولكن القنصل البريطانى صمم(١) على اعتبار الهنود رعايا إنجليز ينطبق عليهم هذا النص . وكان الهنود يقدرون فى موانى السلطنة سنة ١٨٣٩ بخمسة آلاف ، وتزايد عددهم فيما بعد ، وبهذا صارت لبريطانيا امتيازات قضائية واسعة . ومما زادها خطورة أن هؤلاء الهنود كانوا يسيطرون على التجارة الخارجية للبلاد .

لم تمنع معاهدة الصداقة من وقوع خلافات بين سعيد وبين الحكومة البريطانية بل إنه على أثر توقيعها أثيرت قضية التمثيل القنصلى البريطانى ، فطلب سعيد أن يكون القنصل من أبناء الإنجليز حتى يتجنب تعيين أحد الهنود مندوبا عن شركة الهند الشرقية ، لأن سعيد كان يأمل فى إنشاء علاقات مباشرة مع الخارجية البريطانية اعتقاداً منه بأن ذلك يدل على علو مكانته الدولية . وفى سنة ١٨٤٠ استجابت بريطانيا لهذا الاقتراح فاختارت أحد موظفى الشركة السابقين وهو اتكنز همرتون لتمثيلها فى مسقط ، ولم ينته الخلاف عند هذا الحد فقد أراد سعيد أن يكون اتصاله بوزارة الخارجية مباشرة ، واعترض مكتب الهند بأنه هو صاحب الاختصاص منذ مدة طويلة واستقر الرأى على حل وسط وهو أن يكون همرتون ممثلا لشركة الهند ولوزارة الخارجية معاً .

ويبدو أن هذا التمثيل الثنائى عقد مهمة همرتون لأنه كثيراً ما كانت تختلف وجهات النظر بين وزارة الخارجية فى لندن وبين السلطات الاستعمارية فى الهند .

ولما كان اهتمام بريطانيا مايزال موجها نحو القسم الآسيوى من السلطنة فقد كان من المتوقع أن يتخذ همرتون مقره فى مسقط ، وفى آخر لحظة أمر القنصل البريطانى بأن يتوجه إلى زنجبار بحجة أن يكون قريباً من الإمام الذى أصبح يقضى معظم وقته فى تلك الجزيرة . أما الوثائق السرية البريطانية فتكشف عن الهدف

(١) F. O. 54 رسالة من هامرتن إلى السيد سعيد بتاريخ ٢٢/٩/١٨٤١ .

الحقيقى ، وهو أن يكون هناك قريباً من شرق أفريقيا حيث راجت الإشاعات عن وجود أطماع فرنسية[١] .

والظاهر أن الأمل تجدد فى نفس سعيد بعد عقد تلك المعاهدة فى أن تساعده بريطانيا فى تحقيق رغبة قديمة وهى ضم جزر البحرين . وقدم طلباً بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية مرتين فى عام ١٨٣٩ ثم فى عام ١٨٤٢ وقال إن ذلك هو التعويض المناسب عن التضحيات التى ترتبت على تحديد تجارة الرقيق . وربما مال أردن[٢] وزير الخارجية إلى الإستجابة لهذا الطلب لولا أن اعترض مكتب الهند مذكراً بأن عرب البحرين لن يقبلوا الخضوع للسيد سعيد ، وأن مثل هذا المساس بالوضع الراهن سيثير المنازعات التى تهدد أمن الملاحة فى الخليج مرة أخرى .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه الخلافات لم تحل دون توثيق الروابط الشخصية بين سعيد وهمرتون إلى حد بنقتقد عليه الحاكم العربى ، فقد كان يستشيره فى جميع الشئون الهامة ، بل كثيراً ما كان يعهد إليه بالإشراف على الإدارة فى زنجبار بالاشتراك مع أحد أبنائه أثناء تغيبه فى مسقط .

وفى نهاية حياته تبرع لبريطانيا !!! ببعض الجزر المجدبة التى يتملكها قرب ساحل شبه الجزيرة الجنوبى وهى جزر كوريا موريا التى كان من الممكن الاستفادة بها كمحطة تصل القسم الآسيوى بالقسم الإفريقى من السلطنة ، ولكن يبدو أن سعيداً كان يهوى التضحيات من أجل بريطانيا ، فلو أن هذه الجزر تكاد تكون عديمة السكان إلا أنها تحتوى على كيات لا بأس بها من الأسمدة . وقد سارعت بعض الشركات البريطانية إلى استغلالها[٣] فلا غرو بعد ذلك كله أن يأخذ سعيد رأى حلفائه فى علاقاته مع العالم الخارجى وخاصة مع فرنسا .

---

(١) S.L.B. Vol 43 خطاب من حكومة بمباى إلى همرتون فى ١٨٤١/٦/١٣

(٢) E.O. 54 Vol. خطاب من أبردين إلى حكومة الهند فى ١٨٤٥/٨/٨

(٣) P. 530. S.Q. كوبلاند

لقد رأينا كيف فكر سعيد عند توليه السلطة فى محالفة الفرنسيين ، ولكن بعد استيلاء الإنجليز على جزيرة موريشوس لم يصبح هناك مجال للتردد بين الدولتين الأوربيتين . ومنذ أن استرد الفرنسيون جزيرة بوربون عام ١٨١٧ وهى الجزيرة الصغرى المجاورة لموريشوس وهم يعملون على تجديد علاقتهم بالتجار والبحارة العرب ، ومنحوهم عدة تسهيلات لكى يجتذبوهم إلى المجىء لتلك المستعمرة حاملين إليها البن والخيول ، ولكن منذ عام ١٨٤٠ أخذوا يتطلعون إلى التوسع على حساب ممتلكات السيد سعيد فى شرق أفريقيا وكان القومندان جيان هو المتحمس لتلك السياسة التوسعية ، لذلك حينما ذهب إلى حاكم مسقط لكى يعتمد لديه تعيين قنصل فرنسى فى زنجبار ، اصطدم بمعارضة قوية بررها الإمام بأنه يخشى من أساطيل بريطانيا التى تسيطر على المحيط الهندى ، وقد يكون ذلك صحيحاً فإن هذا العام يصادف احتدام الأزمة الشرقية وتشكك الإنجليز بشدة من نوايا الفرنسيين فى المحيط الهندى ، ولكن يجب إضافة عامل آخر وهو أن السيد سعيد كان أشد غيرة وحرصاً على ممتلكاته الإفريقية التى يتطلع إليها الفرنسيون ، بينما كان يتهاون فى تماسك دولته ببلاد العرب دون أن يشعر بكثير من الاستياء من جراء التدخل البريطانى . على أن فرنسا ظفرت فى النهاية بعقد معاهدة تجارية عام ١٨٤٤ منحها نفس الامتيازات التجارية والقضائية التى نصت عليها معاهدة عام ١٨٣٩ مع بريطانيا وكان قصد فرنسا هو أن تستفيد من التجارة مع القسم الإفريقى من السلطنة ومع ذلك فسيكون لتلك المعاهدة آثارها على سلطنة مسقط بعد أن تنفصل عنها زنجبار .

٣ – انفصال زنجبار

رأينا كيف واجه السيد سعيد صعوبات جمة لإقامة سلطة مدعمة فى عمان الداخلية فضلا عن الساحل ذاته ، غير أن تلك القلاقل السياسية لم تمنع من ازدهار السلطنة وامتلاك الدولة والأفراد ثروات هائلة نتيجة التجارة البحرية واستغلال شرق أفريقيا حتى بدت مسقط وعمان أعظم أقطار الخليج شأناً فى منتصف القرن التاسع عشر . ولذا فإن انفصال زنجبار عنها بعد وفاة السيد سعيد كان ضربة قاضية هبطت بعده مسقط إلى إمارة صغيرة ليس لها كبير وزن فى السياسة الدولية . ولذا يجدر بنا أن نتوقف قليلا لاستعراض هذا الحادث وإن كان يعد إلى حد ما استطراداً بالنسبة لكتاب مخصص للخليج العربى[1] ويقال إن سعيداً هو الذى مهد لهذا التقسيم حينما فصل إدارة الممتلكات العربية عن القسم الإفريقى من السلطنة وعين على كل منهما واحداً من أبنائه ، فحينما قضى نحبه عام ١٨٥٦ كان ثوينى يدير مسقط وتوابعها منذ اثنى عشر عاما ، بينما كان ماجد يدير زنجبار منذ بضعة أعوام قليلة فأصبح الانفصال أمراً واقعاً .

على أن ثوينى لم يدخر وسعاً لإعادة وحدة السلطنة مدعياً بأنه صاحب الحق الشرعى فى كلتا المنطقتين باعتبار أنه كان مستقراً فى العاصمة التاريخية للسلطنة ، ولأن موارد زنجبار تبلغ ضعف موارد القسم العربى . ورأى ماجد أن يدرأ ادعاءات أخيه بدفع مبلغ سنوى من المال ، غير أن ثوينى اتخذ من ذلك دليلا على التبعية ، لهذا بادر حاكم زنجبار بقطع الإعانة وعجل ذلك بثوينى كى يجرب القوة بالرغم من علمه بالمعارضة البريطانية ، وفى أكتوبر عام ١٨٥٩ جرد حملة للاستيلاء على زنجبار ، وعند رأس الحد على مدخل خليج عمان اعترض سبيل الحملة أسطول بريطانى أتى على وجه السرعة من الهند ، وكان ظهور الأسطول كافياً لكى يعود ثوينى أدراجه

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى كتابنا « زنجبار » الفصل السابع .

بل وليقبل التحكيم البريطانى فى مستقبل السلطنة . وقد عهد بالتحكيم إلى اللورد كننج حاكم الهند العام بالرغم من أنه سبق أن أبدى رأيه فى هذه القضية ونادى صراحة بالتقسيم .

وعلى كل فقد أرسلت بعثة لتقصى الحقائق رأسها كوجلان من حكومة عدن وكان بدجر صاحب التاريخ المشهور لعمان أحد أعضائها ومن المناسب أن نذكر هنا مبررات التقسيم التى قدمتها اللجنة[1] . فمنها المحافظة « على الأمن فى كل من بلاد العرب وشرق إفريقيا » فقد ذكر التقرير أن سعيداً رغم الهيبة التى كان يتمتع بها لم يستطع تجنيب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية ، فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة فى عمان ، وإذا انتقل لإخمادها تعرضت أفريقيا للقلاقل ، ومن باب أولى لا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية .

ومنها أن المستعمرات العربية بافريقيا فى بداية عهد سعيد كانت مجرد « حضانات » لتربية الرقيق . أما الآن فقد أصبحت مدناً كبيرة تفوق فى أهميتها بلاد عمان نفسها . وأتبع ذلك بمقارنة طريفة فقال إنه كما استقل الأنجلو سكسون والإسبان الذين هاجروا إلى أمريكا بعد أن كونوا أمماً كبيرة فى المهجر ، فكذلك يحق للشعب العربى فى شرق أفريقيا أن ينفصل عن عمان وهذا فى مصلحة الحضارة الإفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم لنشر الحضارة فى إفريقيا . ومنها تسهيل مكافحة تجارة الرقيق فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخضعون لأوامر حظر تلك التجارة .

وأخيراً الاعتراف الدولى الذى حصل عليه ماجد فعلا من الدول الكبرى بما فى ذلك فرنسا التى أبدت ميلا إلى ثوينى .

صدر التحكيم فى أبريل عام ١٨٦١ وهو يقضى بإعلان زنجبار وتوابعها

(١) نشر هذا التقرير بعنوان :
Report of Ths Seleot Commiteo For the Slave trade.

سلطنة مستقلة تحت رئاسة السيد ماجد على أن يدفع هـذا الأخير إعانة سنوية ٠٠٠ر٤٠ كورونا (٠٠٠ر١٠ جنيه) للتعويض عن التفاوت بين موارد زنجبار وموارد مسقط ويؤدى كذلك مبلغ (٠٠٠ر٢٠ جنيه) عن السنوات المتأخرة وأوضح كاننج أن هذه الإعانة لا تعنى قط التبعية السياسية . وأخيراً نص التحكيم على ألا يتدخل عرب عمان فى شئون شرق أفريقيا بعد ذلك(١) .

أسفر التقسيم عن وقوع كلتا المنطقتين تحت السيطرة البريطانية الكاملة بعد أن كانت هذه السيطرة تتخذ شكل الصداقة فى عهد السيد سعيد ، ويمكن القول بأن هذا التحكيم هو الذى مهد لفرض الحماية البريطانية على كلتا الدولتين . ولا غرو فقد صارت بريطانيا ضامنة للإعانة السنوية التى تدفعها زنجبار لمسقط ، وحينما قطعت الأولى هذه الأعانة بعد أحداث وقعت عام ١٨٧٠ حلت بريطانيا محلها فى دفع الإعانات المالية لمسقط . ورغم ذلك كله لم تنقطع الصلات بين البلدين فإن كثيراً من أبناء العرب فى شرق أفريقيا لم ينسوا وطنهم الأصلى . وحينما أسقط حكم البوسعيد فى زنجبار فى يناير عام ١٩٦٣ وتعرض العرب لاضطهـاد الحكومة الجمهورية وكذلك لاضطهاد حكومة تنزانيا بعد ضم الجزيرة إلى تنجانيقا لم تجد الجالية العربية هناك سوى مسقط وعمان ملجأ لها ، وقدر عدد اللاجئين ببضعة آلاف . ومهما قيل من أن العرب فى شرق أفريقيا كانوا يشكلون طبقة رأسمالية وإقطاعية مستغلة فإن وضع اللاجئين الآن فى مسقط وعمان يعد مشكلة إنسانية .

(١) Aitchison, Vol.12, p.225 من الطبعة الثانية.

الفصل السابع

الوضع الراهن فى بلاد العرب

١ — تجدد النشاط المصرى ١٨٣٨ — ١٨٤٠

حينما احتلت قوات إبراهيم باشا نجدا والأحساء من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨١٩ رأت الحكومة البريطانية فى الهند أن تلك فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على ساحل الخليج تتعاون معها فى قمع حركة الملاحة العربية التى لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية . ولهذا السبب أرسلت مندوبا عنها يدعى سادلير للتفاهم مع القائد المصرى . وقد وصل المندوب البريطانى إلى الأحساء بعد قرار محمد على بالانسحاب من بلاد العرب ، واضطر إلى عبور شبه الجزيرة كلها دون أن يتمكن من اللحاق بإبراهيم باشا . فلما عاود والى مصر نشاطه فى بلاد العرب سنة ١٨٣٨ اتخذت بريطانيا موقفاً يختلف تمام الاختلاف عن موقفها السابق ، ففى خلال العشرين سنة الماضية تغيرت علاقتها بمصر كما تبدلت نظرتها إلى الخليج العربى . فبالنسبة لمصر أصبح محمد على يتمثل فى نظرها قوة وطنية صامدة فى الشرق الأوسط تسيطر على طريق البحر الأحمر . ثم الخطورة على مصالحها يتمكن أن يمد نفوذه إلى الفرع الثانى الذى يصل بين المحيط الهندى وبين أوروبا . وبالنسبة لنظرة بريطانيا إلى الخليج فقد صارت لها سياسة مرسومة وهى منع أية قوى وطنية كبيرة نسبياً من أن تتوسع على حساب المشيخات أو الإمارات الصغيرة . وطبقت هذه السياسة إزاء مصر والدول السعودية المتعاقبة ، كما طبقتها بالنسبة لادعاءات فارس والبحرين .

اتبع محمد على فى هـذه الحقبة سياسة جديدة تقوم على أساس استخدام

الحكام المحليين وخاصة أبناء الأسرة السعودية كأداة لبسط نفوذه فى بلاد العرب وهكذا عين خالد بن سعود نائباً عنه فى الرياض واستخدم موظفى الدولة السعودية المشهورين كسعود بن مطلق للتوغل فى عمان التى عمل بها من قبل.

أما فى شاطىء الأحساء فقد أقام خورشيد باشا والى المدينة السابق حامية مصرية فى القطيف واتخذ هذه المدينة مركزاً للاتصال بالمشيخات الساحلية ولا سيما إمارة البحرين حيث كانت شهرتها فى مصايد اللؤلؤ شائعة فى مصر. وحسب الوثائق المصرية كان الشيخ عبد الله آل خليفة حاكم البحرين آنذاك هو الذى طلب الاتفاق مع خورشيد باشا لأنه كان يعانى فى ذلك الوقت من خلافات أسرية . وقد التجأ خصومه من أبناء الأسرة إلى فارس . وبناء عليه أرسل خورشيد مندوباً عنه يدعى محمد رفعت إلى البحرين حيث وقع فى مايو سنة ١٨٣٩ اتفاقاً ينص على تعهد الحكومة المصرية بتأييد الشيخ فى حكم البلاد ويقدم فى مقابل ذلك « زكاة » تقدر بألفى كرونه سنوياً وبعض السفن لمساعدة الحملة المصرية على الانتقال إلى ساحل عمان إذا احتاج الأمر إلى ذلك . ولم يعثر بعد على هذه المعاهدة فى الوثائق المصرية . أما الوثائق البريطانية فقد شوهت الوضع حينما وصفتها بأنها معاهدة حماية ، وهى تطبق بذلك مفهوماتها الاستعمارية على العلاقات بين الدول الإسلامية فى ذلك الحين . ويلاحظ كيف استخدمت عبارة زكاة لوصف المبلغ الذى تدفعه البحرين لمصر ، مما يدل على أن العلاقة تنبنى على أساس الرضا المتبادل ؛ هذا فضلا عن أن المبلغ كان يقل كثيراً عما تطلبه الدول الأخرى الطامعة فى البحرين مثل مسقط أو فارس . وحتى من قبل أن تعقد هذه المعاهدة ظهر رد فعل بريطانى سريع بعد وصول خورشيد باشا إلى سواحل الأحساء . وكان بالرستون المعروف بعدائه الشخصى[1] لمحمد على

---

(١) S.I.B. Vol. رسالة من بالمرستون إلى هودجر القنصل البريطانى فى مصر بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٨٣٨

أسبق إلى الاحتجاج من حكومة الهند ، فهو الذى لفت نظرها إلى هذه المسألة منذ نوفمبر سنة ١٨٣٨ وما كادت هذه تتلقى رسالة وزير الخارجية حتى وجهت القائد العام لأساطيل بريطانيا فى الشرق ، السير متلند إلى منطقة الخليج ، وتترك التعليمات التى زود بها الحرية للقائد العام لتحديد الحالات التى تستخدم فيها القوة ، ومن بينها حالة إنزال قوات مصرية فى البحرين . ولم تكن هناك نية لإرسال حامية مصرية إلى تلك الجزر لأن الشيخ عبد الله نفسه لم يكن مستعداً لذلك . وبهذه المناسبة قبلت بريطانيا أن تبسط حمايتها على البحرين إذا طلب شيخها ذلك مع أنها كانت ترفض فى السابق مثل تلك الحماية . ومن الغريب أن بريطانيا بنت احتجاجاتها على الصلات الجديدة التى نشأت بين البحرين وبين والى مصر على أساس أن تلك الجزر تابعة لفارس . وسنرى كيف أنها فى مناسبات أخرى عديدة عارضت ادعاءات فارس على البحرين ، مما يدل على أن بريطانيا لم تتخذ مبدأ ثابتاً إزاء تلك القضية بل كانت تغير حججها القانونية حسب مصالحها الخاصة[1].

وصل القائد البريطانى إلى الخليج فى يوليو ١٨٣٩ ولم يجد مقاومة من المصريين ، إذ أنه كان من الصعب على خورشيد باشا أن ينقل قوات بحرية إلى الخليج بعد أن احتل البريطانيون عدن فى أوائل هذا العام . ومن جهة أخرى فإن شيخ البحرين كان يعنيه قبل كل شىء تأمين سلطته ضد منافسيه من أبناء الأسرة . وبما أن بريطانيا قد قبلت الآن ضمان حكمه فإنه يفضل الاعتماد على الحليف الأقوى ، ولذلك أبلغ خورشيد باشا شفاهة بتراجعه عن اتفاق مايو . لم يثن هذا الحادث محمد على عن مواصلة نشاطه فى بلاد العرب ، ولكن بينما تصرف خورشيد باشا مباشرة فى مسألة البحرين ، اعتمد هذا القائد على وسطاء فى عمان وخاصة سعد بن مطلق الذى كان يعمل من قبل باسم الحكومة السعودية.

---

(١) G.P.G. Page 864

واستمر حتى هذه الفترة يتصرف باسم خالد بن سعود نائب محمد على فى نجد. وهذا لا يبدو غريباً إذا عرفنا أن خورشيد باشا كان يذكر صراحة أن الحكم المصرى هو وريث الدولة السعودية . وبناء عليه رحبت مشيخات القواسم كالشارقة ورأس الخيمة بسعد بن مطلق كنائب عن والى مصر ، لأنها كانت تميل منذ عهد الدولة السعودية الأولى إلى الحركة الوهابية . ومن الغريب أن الشيخ خليفة حاكم أبو ظبى تحول فى هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد بن مطلق بالرغم من علاقته السيئة فى السابق مع الدولة السعودية ، ولم يشذ عن ذلك الترحيب سوى قبائل النعيم وذلك لأسباب شخصية محضة فإن سعداً بن مطلق كان قد أساء فى السابق معاملة أهل البوريمى والظاهرة لأنه حملهم مسئولية مقتل أبيه فى عهد الدولة السعودية الأولى .

ساد الذعر السلطات البريطانية فى الخليج بعد أن لاحظت التفاف المشيخات حول سعد بن مطلق كمبعوث لمحمد على ، وكان ولستد الرحالة البريطانى قد لفت منذ سنة ١٨٣٥ نظر بلاده إلى احتمال وصول النفوذ المصرى إلى عمان .

وفى هذه المناسبة خرجت بريطانيا عن سياستها التقليدية كما فعلت فى البحرين . وبعد أن كانت تقتصر تدخلها على الساحل رأت أن تستفيد من معارضة قبائل النعيم للمبعوث المصرى ، وحينما ذهب هنل القيم العام فى الخليج آنذاك الى العجمان فى يوليو سنة ١٨٤٠ بعث يطلب رؤساء تلك القبيلة وزودهم بالمال والأسلحة ، وأهم من ذلك وعدهم بالحماية البريطانية ، ولهذا أرسل الكابتن همرتن ليطلع على أحوال الحصون فى واحات البوريمى ودعا هنل إليه رؤساء المشيخات وأنبهم على موقفهم وهددهم باستخدام القوة .

وقد نقلت إلى وثائق عابدين صورة التهديد الموجه إلى الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة ومما جاء فيها « فليكن معلوما أننا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين فى سلك الصالح مع جناب حضرة السركار بهادور

(القيم العام البريطانى فى الخليج) يعطى لسعد بن مطلق مكان عنده يقع الخلل فى صداقته مع حضرة السركار ذى الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه»[1] .

كيف كان موقف السيد سعيد من مشروعات محمد على فى بلاد العرب ؟ يبدو أنه رغم تخوفه من وجود قوة كبيرة منظمة بجواره ، فقد كان هذا الحاكم المتنور يكن كثيراً من التقدير لحاكم مسلم نجح فى الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة . وتدل على ذلك الرسائل القليلة التى بعثها سعيد إلى والى مصر ؛ وقد أشرنا إلى إحدى تلك الرسائل التى طلب فيها تزويده بمدفعيين مدربين من لدن محمد على . ومن جهة أخرى لم تكن مسألة السلطة فى البوريمى تعنى حاكم مسقط لأنه يكتفى بتدعيم سلطته فى الساحل ، ولذلك لم يثر أحد ضجة حول هذه القضية سوى السلطات البريطانية فى الخليج .

بل إن سعيداً فكر يوماً ما فى التعاون مع محمد على لتحقيق آماله فى ضم البحرين ، وتعهد بدفع جزية مقابل المساعدة المصرية ، والظاهر أن هذا الأمر لم يعد مجرد المراسلة ، وكان هنل القيم العام يخشى أن يتم شىء بهذا الصدد ، ولذا نصح حكومة الهند بأن ترضى سعيداً فى البحرين خاصة بعد عقد اتفاقية عام ١٨٣٩ وذلك منعاً من التقارب بينه وبين اوالى الطموح .

لم يقف محمد على فى مسألة الخليج العربى موقفاً حازماً فتراجع أمام التهديدات الإنجليزية ، والظاهر أنه كان يريد أن يتساهل فى هذه المسألة على أمل أن تغض بريطانيا الطرف عن مشروعاته التوسعية فى الشام والعراق ، فإن هذه الولايات كانت محور الدولة الكبرى التى يريد إنشاءها .

---

(١) وثائق عابدين . محفظة رقم ٢٧٠ — حجاز ١٢٥٥ صورة المرفق العربى رقم ٣ الوثيقة العربية رقم ١٩٤ حراء بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤٠) رسالة من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة — نقلاعن رسالة جمال زكريا قاسم ص ٧٨

١٧

٢ – الدولة السعودية الثانية

تمكن السعوديون من استرداد سلطتهم على أثر إجبار مصر على الإنسحاب من بلاد العرب ، نتيجة تدخل الدول الكبرى ضد محمد على عام ١٨٤٠ وقد أستقرت السلطة السعودية فى ظل حكم فيصل بن تركى الذى تمكن من الفرار من مصر عام ١٨٤٣ وأعاد للدولة حيويتها ، وواصل تطلعاتها التقليدية نحو منطقة الخليج ، وكان بإمكان حكومة الرياض أن تخضع بعض مشيخات الساحل أو تبتلعها بصفة نهائية لولا أن حالت بريطانيا دون هذه النهاية ، ولو أن حدة المعارضة بالنسبة للسعوديين كانت أقل منها بالنسبة لمصر ، إذ أن منع التوسع المصرى فى بلاد العرب كان جزءاً من سياسة دولية عامة اتبعتها بريطانيا فى ذلك الحين .

وفى عام ١٨٤٥ تعرضت مشيخة أبوظبى لفترة من الاضطرابات الدموية التى تكررت كثيراً فى تاريخها ، وتصادف ذلك مع ظهور سعد بن مطلق من جديد فى البوريمى وتقدمه نحو ساحل الباطنة مما أحدث ذعراً لدى حاكمى مسقط وصحار ، لذا بعث سعيد إلى ابنه ثوينى ونائبه فى مسقط بأن يقبل دفع الجزية لحكومة الرياض كما سارع حمود بن عزان إلى إعلان خضوعه . وبهذه المناسبة دارت مناقشات طويلة حول مغزى الجزية التى دفعتها مسقط وغيرها من إمارات الخليج للحكومة السعودية[1] فتسمى المصادر السعودية هذه الجزية بالزكاة وتذكر أنها كانت تدفع بانتظام . وأنها تعنى التبعية السياسية ، بينما تذكر المصادر الإنجليزية أن هذه الأموال هى فى الحقيقة إتاوة يدفعها حاكم ضعيف لحكومة مجاورة أقوى منه

(١) وثائق عابدين – محفظة رقم ٢٧ – حجازى ١٢٥٥ صورة الملحق العربى رقم ٣ الوثيقة العربية رقم ١٩٤ حرره بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤٠) ورسالة من خليل الله سلطان بن صقر حاكم الشارقة — نقلاعن رسالة جمال زكريا قاسم ص ٢٨ .

عسكرياً ، وأن دفع هذه الأموال كان متقطعاً وليس بصورة منتظمة . والزكاة على كل حال مسألة دينية محضة . كذلك بذلت المصادر السعودية الجهد لإثبات أن الزكاة كانت تحصل من جميع القبائل تقريباً التى تنزل بين قطر وعمان بما فى ذلك قبائل الظواهر فى عمان ، وبنو هاجر فى قطر ، والمناصير فى الظفرة وهى الآن تابعة لمشيخة إبوظبى[2] .

والحق إن النظام الإدارى للسعوديين كان فى حد ذاته لا يستند إلى أسس متينة كما هو منتظر فى مجتمع بدوى كمجتمع بلاد العرب فى ذلك الوقت ، ولذلك يستحسن عدم تطبيق معلوماتنا للدولة الحديثة عند إثارة الجدل حول تلك القضية التاريخية . وعلى كل فقد كان حكم السعوديين لوحات البوريمى متقطعاً ، فكانت قبائلها تستقل أحياناً ، كما خضعت فترة قصيرة لحكام أبوظبى خلال عامى سنة ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ .

وفى عام ١٨٥١ عاود فيصل نشاطه فى الخليج وحاول فى هذه المرة أن يملك أسطولا خاصاً بينما كانت الدولة السعودية الأولى تعتمد على مراكب القبائل أو المشيخات المتحالفة معها . وفى هذه المرحلة لم يقتصر فيصل على طلب الجزية من من مسقط ، بل طالب كلا من البحرين وأبوظبى بدفع « الزكاة » لحكومة الرياض وبهذه المناسبة قام الأسطول البريطانى بمناورات أمام ساحل الأحساء وضرب موانيه لتهديد السلطات السعودية ويبدو أن هذا الخلاف سوى بعد قليل على أساس الحل الوسط ، فاعتبرت بريطانيا أن الزكاة لاتعنى التبعية السياسية ، وبالتالى لا تتعارض مع سياسة الوضع الراهن ، كما أن فيصل أخذ يعلن عن صداقته للسلطات البريطانية فى الخليج ، وكتب فى رسالة هامة إلى كامبول المقيم العام (يناير سنة ١٨٥٤) يذكر بوجود التفاهم بين أسلافه وبين الانجليز ، تعهد فيه السعوديون بالمحافظة على السلام لمدة مائة عام وتعهدت بريطانيا بترك الساحل من

(٢) الدولة السعودية ج ١ ص ١٣٣ وما بعدها .

الكويت حتى عمان تحت تصرف الدولة السعودية باعتبارها نائبة عن الدولة العثمانية فى شبه جزيرة العرب .

ولهذا الخطاب أكثر من مغزى ، فهو يشير إلى اتفاق لا يوجد له أصل فى جميع الوثائق المعروفة ، كما أنه يجعل السعودية تابعة للدولة العثمانية وهو ما ستنفيه الحكومة السعودية فى مناسبات أخرى[1] .

ومهما كان فيصل بن تركى أكثر حرصاً من أسلافه على مراعاة التقارب مع الإنجليز فإن السلطات البريطانية لم تطمئن قط إلى وجود هذه الدولة الكبيرة نسبياً ، والتى تتطلع للسيطرة على الإمارات والمشيخات المرتبطة معها بمعاهدات . ويلاحظ أنه بينما سكت حكام مسقط عن معارضة الحكم السعودى فى البوريمى من ١٨٥٣ — ١٨٦٩ ، كان الإنجليز يحرضون حلفاءهم باستمرار على التحرش بالوهابيين هناك ، كذلك تدخلوا باسم البحرين سنة ١٨٥٩ لأن فيصلا كان يلجئ لديه بعض مشايخ آل خليفة الطالبين بالحكم ، ولكن أخطر صدام وقع بمناسبة ثورة القبائل النافرية فى أواخر عهد تويني سنة ١٨٦٥ واستيلائهم على ميناء صور تماما كما حدث عام ١٨٢٠ حينما استولى البوعلى على الميناء ، ومن المعروف أن هذه القبائل تتخذ من المبادئ الوهابية فى كثير من الأحيان شعاراً لثورتها ضد حكام مسقط . وقد تعرض بعض الهنود الذين يعتبرون رعايا إنجليز فى ذلك الوقت لخسائر مادية من جراء هذه الثورة ، لذلك حمل بيلى المقيم العام البريطانى فى الخليج حكومة الرياض مسئولية هذه الأحداث وطالب بغرامة كبيرة ، فلما رفض الطلب ظهر على رأس حملة بحرية أمام القطيف وهدد بتدمير الميناء (ينار عام ١٨٦٦) إذا لم يجب طلبه فى خلال ١٨ يوما .

(1) S. L. B. Vol. 113. مرفق بخطاب كامبول إلى حكومة بومباى بتاريخ ١٨٥٤/١/١٤

تصادف هذا التهديد مع موت أكبر شخصية فى تاريخ الدولة السعودية الثانية — فيصل بن تركى — وظهور شبح الحرب الأهلية بين ابنيه عبد الله وسعود ، لذلك سارع عبد الله الذى تسلم السلطة فى بداية الأمر إلى استرضاء الانجليز ، فأرسل عبدالله بن مانع إلى مقر المقيم العام فى بوشهر لتقديم الغرامة والاعتذار ، وفضلا عن ذلك أصدر تصريحاً هاماً فى أبريل عام ١٨٦٦ أعلن فيه عبد الله بن فيصل عن رغبته فى صداقة الدولة البريطانية ، وتعهد باحترام مصالح رعاياها فى المناطق التابعة له . وأهم من ذلك تعهد بعدم المساس أو الهجوم على أراضى المشيخات والقبائل المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا[1] . وبالفعل توقفت التطلعات السعودية نحو الخليج فترة من الزمن ، وحينما رد عبد العزيز آل سعود فى هذا القرن إلى الدولة السعودية حيويتها وقوتها ويصطدم من أجل ذلك بالمعارضة البريطانية ستبرز بريطانيا هذا التعهد للاحتجاج على النشاط السعودى فى منطقة الخليج .

٣ — البحرين و الادعاءات الفارسية

تعرض آل خليفة أثناء حكمهم للبحرين لأطماع جميع الدول المجاورة ، ولذا لجأوا أحياناً إلى استرضاء هذه الدول بدفع الإتاوات كما أنهم استعانوا ببعضها على البعض الآخر فى أحيان أخرى . وكان أقرباء آل خليفة فى قطر يحسدونهم على حكم تلك الجزر الغنية وخاصة البحار المشهور رحمة بن جابر وهو الذى أغرى سعوداً عام ١٨١٠ بالاستيلاء عليها . فلما نجح آل خليفة فى استرداد سلطتهم عاد يغرى السيد سعيد عام ١٨١٦ بضمها إلى مسقط مما أدى إلى إرسال حملة فاشلة على نحو ما رأينا . ولم تنقطع غارات رحمة الانتقامية على سفن البحرين إلا عند مقتله فى المعارك البحرية عام ١٨٢٨ ، لذلك كان من المتوقع أن يرحب حكام البحرين ينظم تأمين الملاحة التى فرضتها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تكن فى ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة إزاء البحرين فى إطار مبدأ الوضع

(1) Htrowitz uel. I. p. 172

تعويض أهل لنجة وغيرها من الموانى الفارسية عن السفن التى فقدوها فى محاولة غزو البحرين عام ١٨٣٠ .

تسمح فارس لبريطانيا بالإقامة فى قشم مدة ثلاث سنوات . وفى أثناء هذه الفترة تنشأ قوة بحرية مشتركة إلى أن تصبح فارس ذات أسطول قوى ، وإذا أرادت فارس إعداد حملة لإخضاع البحرين كان على بريطانيا تقديم طرادين حربيين لشد أزر الأسطول الفارسى . وعلى حكومة فارس أن تغير موقفها من بروس وتوضح ذلك لدى حكومة بومباى حتى تقنعه فى مركزه .

من الواضح أن عوامل شخصية تدخلت فى عقد هذه الاتفاقية ، فكان ذلك من أسباب رفض حكومة بومباى توقيعها ، بل إنها لم تصدق النهاية إلى عزل المقيم العام ، وهكذا ، بلادى ، طالما أيضاً ، رفضت حكومة بومباى من الموافقة على مشروع الاتفاقية ، وهى أن بريطانيا لا تريد ولأن ترحب بحصول عدم الثقة على الوسع نطاق ، وكذلك رفضت بريطانيا شعور حليفها سلطان مسقط . وعلى كل فإن الشاه لم يوقع بدوره الاتفاق ، قيل لأن حاكم شيراز تفاوض بدون استشارته وهذا يبطل عاماً أى أثر لمشروع الاتفاق الذى أبرزه بعض المؤرخين الفرس[1] .

وحينما فشلت هذه الطريقة الدبلوماسية لجأت فارس من جديد إلى محاولة غزو البحرين أواخر عام ١٨٢٢ ولم تكن أحسن حظاً فى هذه المرة من المحاولات السابقة ، وكانت هى الأخيرة من نوعها . إذ أن حكومة طهران ستلجأ بعد ذلك إلى وسائل أخرى وهى المؤامرات السياسية والاستفادة من الخلافات الأسرية للتذكير بادعاءاتها فى البحرين .

وعلى كل فقد توقفت جميع المحاولات فى السنوات العشرين التالية نظراً إلى أن الحرب مع روسيا استوعبت جهود الفرس ، وكانت حكومة طهران تأمل فى

(١) G. P. G. vol. 2. p. 947

مساعدة بريطانيا ولكن الظروف التى عقدت فيها معاهدة التحالف مع فارس عام ١٨١٤ قد تغيرت . غاية الأمر أن بريطانيا امتنعت عن تأييد الرؤساء العرب فى الساحل الشرقى للخليج حتى لا تضعف من مركز حكومة طهران ، فعلت ذلك مثلا مع حاكم منطقة بوشهر المدعو عبد الرسول ، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن الإنجليز لم يرحبوا بازدياد قوة العرب على الساحل الشرقى خشية وجود قوة بحرية جديدة تنافسهم فى السيطرة على ملاحة الخليج .

وقد غيرت بريطانيا سياستها إزاء فارس فى الثلاثينات بعد أن لوحظ ازدياد النفوذ الروسى فى طهران ولاسيما منذ وفاة فتح على شاه ، فاعتبرت أى امتداد فارسى فى جهة الشرق تهديداً روسياً غير مباشر لسلامة مستعمرة الهند . ولذلك حينما حاصر الفرس مدينة هرات أجاب الإنجليز بإرسال حملة بحرية إلى الخليج احتلت جزيرة خراج مدة أربع سنوات واستخدمت التهديد للظفر بامتيازات اقتصادية فى فارس .

وقد فكر المقيم العام فى انتهاز تلك الفرصة لشراء الجزيرة سيما وأن وجود البريطانيين بها تصادف مع وصول المصريين إلى شواطىء الخليج ، غير أن حكومة الهند لم تأخذ بالاقتراح بعد انسحابهم من بلاد العرب .

لم تثر فارس قضية البحرين بعد استئناف العلاقات مع بريطانيا إلا بمناسبة وقوع نزاع أسرى بين آل خليفة ، فقد تمكن محمد بن خليفة من انتزاع السلطة من عم أبيه عبدالله ، فالتجأ هذا الأخير إلى طلب الحماية الفارسية ، ولم تكتف بريطانيا فى هذه المدة بالتهديد بل كتب أبردين[1] وزير الخارجية رسالة هامة نفى فيها أصلا حق فارس فى ادعاء السيادة على البحرين بدليل أن أسرة القاجار منذ أن أتت إلى الحكم لم يمارس أحد من أفرادها سلطة فعلية فى تلك الجزر . وقد أثار هذا الخطاب جدلا قانونياً حول وضع فارس فى منطقة الخليج ، وقدم حاجى ميرزا

(١) F. O. 60 رسالة من أبردين إلى شيل السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ١٨٤٤/٥/١

رئيس وزراء فارس مذكرة هامة رداً على هذا الخطاب . فاهتم بإثبات حكم القاجاريين للبحرين ولو فترة قصيرة . واستخرج لهذا السبب عملة ذهبية مضروبة فى البحرين باسم الشاه عام ١٨١٧ وهذا فى حد ذاته أمر مشكوك فيه إذلم يثبت أن البحرين كانت لديها دار لسك النقود فى ذلك الوقت . والأخطر من ذلك أن رئيس وزراء إيران ادعى فى المذكرة بأن « الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسى من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى إلى فارس ، بدليل أن الخليج يسمى بالفارسى » وستتوالى بعد ذلك المذكرات بين فارس وبريطانيا ، وكأن حكام البحرين لا يملكون لأنفسهم شيئاً . وفى عام ١٨٤٨ ادعت مذكرة فارسيـة أخرى بأن غالبية أهل البحرين من الفرس وأنهم يريدون الانضمام إلى فارس[(١)] .

لم تعر بريطانيا هذا الموضوع اهتماما فظلت تتعامل مباشرة مع رؤساء البحرين على أنهم حكام مستقلون . وبناء عليه عقدت مع محمد بن خليفة اتفاقاً بشأن حظر تجارة الرقيق ١٨٤٧ . ومن الواضح أن السياسة البريطانية لم تهـدف قط إلى المحافظة على إمارة عربية ، بل كان دفاعها عن حكومة العتوب فى البحرين جزءاً من السياسة العامة التى تتبعها فى الخليج ، ألا وهى احترام الوضع الراهن . ولذا لم تتغير موقفها حينما اصطدمت بمحاولات السعوديين ضم الجزر ، بل إن مقاومتها للتدخل السعودى كانت أشد . ذلك أنه بعد أن يئس عبد الله من مؤازرة حكومة طهران حاول أن يجمع بعض الرؤساء العرب فى الجزر والسواحل الجنوبية مما أثار الرعب لدى محمد بن خليفة ، وأخذ يتطلع إلى حليف آخر فاتجه إلى الدولة العثمانية ، وكان ذلك فى عهد تولى بالمرستون لوزارة الخارجيـة وهو من أنصار التوسع الاستعمارى ، ولذا رأى فى هذا الحادث مناسبة لبحث إمكان وضع البحرين تحت الحماية البريطانية . ولو أن السلطات المحلية لم تأخذ بهذا المشروع نظراً لوفاة

(١) Adomyiat. p. 132 S. Q

عبد الله بن خليفة بعد قليل ، والاعتقاد بأن حكومة البحرين ستنعم بشىء من الاستقرار[(١)] .

لم يتحقق ظن الحكومة البريطانية ، فقد التجأ محمد بن عبد الله الطالب بالسلطة إلى فيصل بن تركى وأعلن نفسه تابعاً له واستعد لغزو البحرين أو على الأقل مهاجمة السفن التابعة لها . وقد جرت هذه الأحداث بريطانيا إلى جنوب موانى الأحساء أكثر من مرة وخاصة ميناء الدمام الذى اتخذ منه محمد بن عبد الله آل خليفة مقراً له . وقد دمر الأسطول البريطانى هذا الميناء الصغير سنة ١٨٥٩ وذلك حينما قام محمد بن خليفة بمحاولة جديدة لغزو الجزر . ومع ذلك لم يعتبر حاكم البحرين هذا العمل كافياً لتأمين حكمه فكان يطالب بتتبع خصمه داخل بلاد العرب . وكما هو معروف لم تكن بريطانيا مستعدة لتحمل مثل هذه الأعباء .

أخذ محمد بن خليفة حاكم البحرين ينمى قوته البحرية . وفى نفس الوقت رأى أن يوطد صلاته بالدول الإسلامية الكبيرة المجاورة ، فكان يرفع أحيانا علم فارس وأحيانا أخرى العلم العثمانى ، مما يدل على أن مظاهر السيادة لم تكن تعنى هؤلاء الحكام الصغار طالما أنهم يتمتعون بسلطة فعلية فى أقاليمهم . وربما دفعه إلى ذلك نائب المقيم العام لمحيا أراد أن يستخدم أسطوله الجديد فى مهاجمة الأحساء بنفسه . وذهب حاكم البحرين فى تحدى بريطانيا إلى حد دعوة وكلاء من بغداد ومن طهران للإقامة فى بلاده . وقد اختارت فارس أحد الأشخاص المعروفين بعدائهم للانجليز ويدعى ميرزا مهدى خان ليمثلها فى البحرين . وبذل المبعوث الفارسى نشاطا كبيراً حتى اقتنع محمد بن خليفة بأفضلية إعلان تبعيته لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران (أبريل ١٨٦٠) .

ومهما كان لهذا الإعلان من مغزى بالنسبة للادعاءات الفارسية فإن

(١) F. O. 248 خطاب من بالمرستون الى ولزلى بتاريخ ديسمبر سنة ١٨٤٧

الملابسات تدل على أنه لم يصدر إلا لأسباب تتعلق بمنازعات أسرية ، ولم تكن الحكومة الفارسية على كل حال قادرة على وضعه موضع التنفيذ كما لم يكن محمد بن خليفة نفسه يرضى بالتنازل عن سلطاته لو أنه علم بأن فارس تمتلك القوة البحرية الكافية لاحتلال بلاده.

اعتبرت بريطانيا هذا الإعلان مخلا بسياسة الوضع الراهن ، ولذلك أسرع جونس المقيم العام فى بوشهر بإبلاغ النبأ إلى رولنس الوزير الانجليزى بطهران ، ووصف هذا الحادث بأنه شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن رولنس آثر ألا يثير هذا الموضوع فى مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وخاصة روسيا وتؤدى إلى تدخلها فى سياسية منطقة الخليج .

لذلك اكتفى رولنس بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأى عمل عسكرى فى الخليج قبل طرح المسألة للبحث فى لندن[1] . ولكن عندما تلقى رسل وزير الخارجية فى ذلك الوقت تقرير رولنس عن مشكلة البحرين أحاله إلى مكتب الهند وبعد مشاورة مع الحاكم العام بكلكتا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ تقرر أنه لابد من إعلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التى كانت تتردد فى اتخاذها من سنة ١٨٤٠ ويلاحظ أنها اتخذت فى الوقت الذى تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها ، ولذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد ، ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونس على رأس أربع سفن حربية بريطانية ، وبعد حصار لميناء المنامة قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها . وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة قائمة بذاتها وتحدد أهدافها كما يلى :

---

(١) F. O. 60 vol. 249 رسالة من جونس الى رولنس بتاريخ ١٨٦٠/٤/١٧
وقد وضع رولنس السفير البريطانى فى طهران مؤلفا هاما عن الصراع البريطانى الفارسى فى آسيا بعنوان : England aud Russia in she east.

« نظرا للاضطرابات التى أحدثتها القبائل البحرية ، فإنى محمد بن خليفة أعلن انضمامى إلى معاهدة الصداقة والسلم الدائم التى تهدف إلى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التى تستعمل هذا البحر للاحتها » وتحتوى المعاهدة على الشروط الآتية[1] : تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا ، تعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرب أو الاشتراك فى أعمال القرصنة ، مادامت بريطانيا تمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التى تسكن الخليج . وتنفيذاً لهذا التعهد يقبل شيخ البحرين أن يخبر المقيم العام البريطانى بكل حادث اعتداء يقع عليه فى أقرب وقت ممكن ،ويقبله حكماً بينه وبين المعتدين. ويتعهد بألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية ، إذا رأت بريطانيا ضرورة ذلك. ويتعهد المقيم البريطانى بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه . كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التى يصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتديا . يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة فى البحرين دون قيد لحريتهم ، على أن يدفعوا جركية عن بضائعهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع ، ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الدولة الأولى بالرعاية . وأخيراً تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى المقيم البريطانى فى بوشهر إذا لم يستطع الوكيل المحلى فى البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك المقيم البريطانى منح وساطته بشأن النازعات التى تقع بين رعايا الإمارة وبين أحد سكان موانى الخليج التابعة لقبائل حليفة لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة فى ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ وهى بمثابة تطبيق لاتفاقات الهدنة التى سبق عقدها مع مشيخات الساحل بالنسبة لجزر البحرين ، يضاف إلى ذلك الامتيازات القنصلية والقضائية التى أدخلت من قبل فى مسقط ولكن البحرين لم تصل بعد إلى نظام الحماية الرسمى .

---

(١) Aitchison vol, 7.p. 51

لم تـكفل الاتفاقية حسن التفاهم باستمرار بين محمد بن خليفة وبين الانجليز ففى سنة ١٨٦٧ بعد توقيع المعاهدة بست سنوات شن محمد بن خليفة غارة على شبه جزيرة قطر التى كان يعتبرها من توابعه ، ومع ذلك فقد اعتبرتها بريطانيا مخالفة لاتفاق سنة ١٨٦١ لذا أنذره المقيم البريطانى بالعودة إلى بلاده ، ولـكنه استمرفى حملته الانتقامية فى قرى قطر . وقبل أن تتدخل السلطات البريطانية بالفعل ردت قبائل قطر نفسها بهجوم مضاد مما أحدث خسائر كبيرة فى الجانبين ، لذلك قام بيلى بمحاصرة البحرين فى أغسطس سنة ١٨٦٧ ولم يـكن فى استطاعة محمد بن خليفة المقاومة ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه على بن خليفة. ولم يرفع الانجليز حصارهم إلا بعد أن تعهد الحاكم الجديد باحترام اتفاق سنة١٨٦١ وعلاوة على ذلك قبل عدة شروط تأديبية فرضها المقيم العام ، ومما جاء فى مقدمة تلك الشروط « بما أن محمد بن خليفة ارتـكب عملا من أعمال القرصنة فإن صفته الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه »

أما الشروط ذاتها فـكانت غاية فى القسوة ، فهى تقضى بتسليم جميع السفن الحربية التى تمتلـكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة . ودفع مبلغ مائة ألف دولار غرامة إلى المقيم البريطانى ، يدفع منها ٢٥ ألفاً فوراً ويقسط الباقى على ثلاث سنوات . إبعاد محمد بن خليفة نهائياً عن حـكم البلاد وتسليمه إلى المقيم العام فى حالة عودته إلى البحرين . وإذا خالف الحاكم هذه التعهدات يعتبر هو نفسه قرصاناً . تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين فى بوشهر حتى يتلقى ارشادات المقيم العام .

يلاحظ أن هذه الشروط كانت تعنى سير البحرين بسرعة أكثر من غيرها نحو الحماية ، إذ أن تجريدها من القوى البحرية يجعل بريطانيا بضرورة الحال مسؤلة عنها . وقد أدركت الحـكومة الفارسية مغزى هذه التطورات ، ولذلك عاودت التذكير بادعاءاتها لدى حكومة لندن .

وبهذه المناسبة أجاب كلارندون وزير الخارجية على خطاب محسن خان السفير الفارسى بتصريح هام فى ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ ومع أن التصريح غامض بعض الشىء إلا أن فارس اتخذته أساساً هاماً لادعاءاتها حينما أثارت قضية البحرين فى عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ . ويشير التصريح إلى أن هدف بريطانيا من الاتفاقات السابقة مع حكام البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق . وقد عقدت هذه الاتفاقات فى وقت لم يكن لفارس فيه أى تمثيل فى تلك الجزر . ومع هذا إذا كان بإمكان فارس أن تؤدى هذه المهمة فإن بريطانيا ترحب بذلك لأنها ستتخفف عن أعبائها ، وهى واثقة من أن الشـاه لا يرضى بالاضطرابات وتنوى الحـكومة البريطانية أن تخبر الشاه بعد ذلك بجميع الإجراءات التى تتخذها بشأن البحرين مقدماً ، إلا إذا دعت الضرورة اتخاذ إجراء سريع فتقوم بإبلاغه فيما بعد. والنقطة الهامة التى استندت إليها فارس هى قول كلارندون بأن بريطانيـا كانت تتجاهل فى السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين ، أما الآن فستولى عنايتها لهذه المسألة .

ومن الواضح أن هذه العبارة لا تعنى اعترافاً بالسيادة كما ستؤكد الحـكومة البريطانية نفسها بعد ذلك بقليل[1] .

لم يستسلم محمد بن خليفة بعد خروجه من البحرين ، بل ذهب إلى الـكويت حيث حاول آل الصباح التوسط بينه وبين أخيه . وقبل على بن خليفة عودته على مسئوليته . وقد لاحظ محمد أن الاستياء عام من حـكم أخيه الذى أثقل الناس بالضرائب — ربما للوفاء بالغرامات التى فرضتها بريطانيا ، ولذلك رأى الفرصة سانحة لاسترداد السلطة مما استدعى تدخلا عسكريا بريطانياً ثانياً . وفى أثنـاء محاولة انتزاع الحـكم من أخيه اتصل محمد بالحـكومة الفارسية التى أرسلت من

---

(١) انظر مضمون التصريح فى Hurewitz p. 172 vol. 1
وقد ناقشه كل من : — Adamiyate Chapter 5
Farugei p. 78 S.Q

جديد مهدى خان كممثل لها فى البحرين غير أنها كانت عاجزة عن فعل شئ ما لتأييده عسكريا .

وقد كشفت هذه الأحداث المتكررة لفارس كيف أن افتقادها للقوة البحرية هو الذى أضعف مركزها فى الخليج العربى ولم تكن بريطانيا ترحب بقيام دولة بحرية أياً كانت فى تلك المنطقة ، لذلك اتجهت فارس متعددة سنوات إلى الولايات المتحدة لمساعدتها فى بناء أسطول دون أن تظفر بنتيجة هامة . وفى أوائل سنة ١٨٧٠ استدعت خبيراً فرنسياً يدعى بوراى فاقترح أن تؤجر فارس لفرنسا جزيرة خراج مدة ٩٩ سنة مقابل مساعدة فرنسا فى بناء الأسطول الفارسى ، ولم تتح الحرب السبعينية الفرصة لمتابعة هذا المشروع ، حينئذ عرضت بريطانيا أن تقوم بنفس المهمة إذا تنازلت فارس عن ادعاءاتها فى البحرين[1] .

يستنتج مما سبق أ[illegible] طانيا هى التى حالت دون استيلاء فارس على البحرين خلال القرن التاس[illegible] وهذا صحيح نظراً لتفوقها البحرى ، ولكن على فرض أن بريطانيا لم تفعل ذلك فإن القوى العربية المختلفة كانت هى الأخرى تملك قوات بحرية لا يستهان بها بما فى ذلك العتوب أنفسهم ، وكان باستطاعتهم أن يردوا عن أنفسهم محاولات الفرس . وهـذا الافتراض نفسه يستمد من أقوال مايو الحاكم البريطانى للهند فقد بعث فى سنة ١٨٧٠ بمذكرة إلى الحكومة الفارسية يقول فيها إن تجارة فارس ما كانت تستطيع أن تتمتع بالأمن لولا وجود الأسطول البريطانى فى الخليج ، ولو تخلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الإمارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر ، وقد يظهر منافس آخر جديد هو الدولة العثمانية التى لم تكن تهتم حتى الآن بوضع قوة بحرية لها فى الخليج[2] .

---

(١) أبرز فاروجى P. 87 Faragei هذا الحادث للدلالة على سقوط حق فارس فى البحرين .

(٢) نقلا عن جمال زكريا قاسم ص ١٧٣ رسالة تحت الطبع

٤ - ظهور إمارة قطر

جاء ظهور قطر كوحدة سياسية متأخراً عن مشيخات الساحل الجنوبى الأخرى ، وكانت شبه الجزيرة تخضع أحياناً للدولة السعودية ، وأحيانا لإمارة البحرين ولما كان النظام القبلى هو السائد فى قطر فكثيراً ما كانت بعض القبائل تعلن ولاءها للبحرين ، والبعض الآخر لحكومة الرياض ، وقد لا تتبع حكومة من الحكومات المنظمة نسبياً .

وأهم قبائل قطر هى آل النعيم التى لها فرع كبير فى عمان ، والمناصير التى تنتشر أيضاً فى أبو ظبى ، ثم بنو هاجر . ويدلنا ذلك على أن التوزيعات القبلية لا تطابق دائماً التقسيمات السياسية. ومن الناحية المذهبية انتشرت الحركة الوهابية فى قطر ، ومع ذلك فإن صلاتها بالبحرين ظلت قوية .

وربما يرجع ذلك إلى أن آل خليفة أنفسهم نشأوا فى قطر وظلوا يدعون حق السيادة على ميناء الزبارة الذى خرجوا منه لغزو البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر فى سنة ١٨٦٨ وفى أوائل القرن التاسع عشر اتخذ رحمة بن جابر من خور حسان على الساحل الغربى لشبه الجزيرة وكراً لمهاجمة سفن صيد اللؤلؤ وخاصة سفن البحرين . وما أن تخلص آل خليفة من هذا الخطر الداهم حتى استردوا بعض نفوذهم فى شبه الجزيرة .

وما لبثت الدولة السعودية أن نمت فى عهد فيصل بن تركى ، فاحتل السديرى قطراً فى سنة ١٨٥١ وطالب حكومة البحرين بمتأخرات الجزية فكانت تدفعها عن نفسها وعن قبائل شبه جزيرة قطر أيضا . ولذلك يعتقد البعض بأن عبارة « البحرين وتوابعها » التى وردت فى معاهدة سنة ١٨٦١ المعقودة مع بريطانيا كانت تعنى قطراً ولو أنه لم ينص قط عليها بالاسم .

وفى الستينات من القرن التاسع عشر تعددت ثورات قبائل قطر ضد حكومة البحرين[١] ولم تشارك قبائل النعيم فى بداية الأمر . لذلك لم تنجح الثورة التى قام بها عيسى بن طريف سنة ١٨٦٣ وكان محرك تلك الثورات المكوس المقررة على القبائل رغم فقر البلاد والتى ترهقهم بها الحكومات المختلفة . وفى سنة ١٨٦٦ تجمعت معظم قبائل قطر تحت قيادة محمد آل ثانى الذى كان يعمل جامعاً للضرائب لحساب آل خليفة ، ولكن نظراً لعدم وفائه بجميع الالتزامات أرسل محمد آل خليفة أحد أقربائه للقيام بهذه المهمة ، ولذا عم السخط شبه الجزيرة واضطرت حكومة البحرين إلى الاستعانة بأبو ظبى أحياناً وبحكومة الرياض أحياناً أخرى ، واتسع نطاق القتال مما أعطى بريطانيا الفرصة للتدخل فى النزاع ، فاعتبرت تدخل البحرين منافياً لمعاهدة سنة ١٨٦١ وتوسطت لتنظيم العلاقة بين البلدين على أساس أن يدفع آل ثانى مبلغاً معيناً للبحرين نيابة عن قبائل النعيم . ويجوز أن يدفع مكوساً أخرى لحكومة الرياض نيابة عن القبائل التى تسلم بالولاء له[٢] ، ولا يعنى ذلك تبعية قطر لأى من الحكومتين . وهكذا صار لقطر إمارة مستقلة تحت زعامة آل ثانى . وينتمى آل ثانى إلى قبيلة المعاضيد وهى ليست أكبر قبائل قطر ومع ذلك فقد حافظت على الإمارة لأنها راعت كيانات القبائل الأخرى . ويتضح مما سبق أن بريطانيا هى التى ساعدت على قيام هذه الإمارة ووجدت فى أحداث سنة ١٨٦٨ فرصة لربط قطر بعجلة نظام الهدنة .

على أن الخطط البريطانية لم توفق فى الاحتفاظ بالنفوذ على قطر مثل المشيخات الأخرى ، ففى العام التالى لقيام الإمارة انتزع قاسم آل ثانى السلطة من أبيه ، ورأى أن يتخلص من أعباء الضرائب التى تثقل قبائل شبه الجزيرة ، ووجد فى العثمانيين حلفاء طبيعيين يحمونه من أطماع آل خليفة الذين ارتبطوا

---

(١) النبهانى ص ١١٣ وما بعدها .
(٢) أنظر عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٢٨٠ وما بعدها .

ارتباطاً أوثق بعجلة بريطانيا . ولذا ستسير قطر فى خط مغاير للمشيخات حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

إن سياسة الوضع الراهن التى اتبعتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر هى التى أدت إلى هذا التفكك الذى نشاهده الآن فى شرق جزيرة العرب ، وهى التى استفادت من ذلك التفكك فى نهاية الأمر .

ومع أن هذا الخط للملاحة البخارية أصبح أسرع طريق المواصلات بين أوروبا والهند إلا أن الأوساط المختلفة فى بريطانيا لم تشأ أن تجعل مواصلاتها مع الهند تحت رحمة مصر وفرنسا ، لذلك ناقش كل من مجلس العموم ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية سنة ١٨٣١ موضوع إنشاء خط ملاحى آخر عبر الخليج نهرى دجلة والفرات .

ولهذا الغرض أرسلت بعثة فنية برئاسة الكولونيل تشيستى طافت بأنحاء العراق وانتهت إلى صلاحية النهرين للملاحة البخارية .

والحق إن ولاية بغداد اعتبرت منذ زمن طويل حلقة مكملة لطريق الخليج العربى ، ولذا تطلعت بريطانيا إلى إحراز نفوذ هناك منذ أوائل القرن التاسع عشر . ونلمس بوادر تلك السياسة فى تأييد الانجليز لأحد المماليك الكرج سليمان كوشك الذى أراد إعلان استقلاله عن حكومة استامبول سنة ١٨٠٧ وكانت العلاقات بين بريطانيا وبين الدولة العثمانية قد انقطعت ، فأرسل كاننج وزير الخارجية آنذاك إلى القنصل البريطانى فى بغداد يحثه على تأييد الحركة[1] ، لهذا كان من المتوقع أن تعمل الدولة العثمانية بعد إسقاط دولة المماليك الكرج فى العراق سنة ١٨٣١ على مقاومة التسلل البريطانى ، والذى حدث هو العكس فقد تهاونت السلطات العثمانية مع بعثة تشيستى وفى سنة ١٨٣٥ صدر فرمان يرخص لسفينتين بريطانيتين بالملاحة فى الرافدين بصورة منتظمة . ثم سمحت السلطات العثمانية بعد ذلك بأن تلحق بهما سفينة حربية للحراسة . ولم تقم بريطانيا فقط بنقل البريد على هذا الخط وحسب ، بل فتحت شركة الهند الشرقية أسواقا جديدة فى آسيا الوسطى عبر الخليج .

(١) F. O. 60. vol 1 خطاب من كاننج إلى هارفورد جونس بتاريخ ١٨٠٧/١/٢٥ .

الفصل الثامن

المظاهر العامة للنفوذ البريطانى

١ — الخليج وطرق المواصلات

برزت أهمية الخليج الاستراتيجية بالنسبة للهند أثناء الحروب النابليونية ولم تتغير نظرة المستعمرين البريطانيين للخليج بعد القضاء على نفوذ فرنسا فى الشرق ، إذ لم يمض زمن طويل على ذلك حتى بدأ الزحف الروسى نحو الجنوب فى اتجاه فارس ، وتعرضت تلك البلاد من جراء هذا التنافس الاستعمارى لحلتين عسكريتين بريطانيتين : الأولى من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤٢ والثانية من سنة ١٨٥٦ — ١٨٥٧ ونزلت كلتا الحملتين بشواطىء فارس المتاخمة للخليج .

وحتى بدون تهديد الدول الأوروبية الأخرى كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربى طريقاً هاماً من طرق المواصلات وأسرعها بين الهند وأوروبا ، وقد رأينا كيف استخدمته فى القرن الثامن عشر لنقل البريد ، وفى الثلاثينات من القرن التالى أخذت الملاحة البخارية تحل محل الملاحة العربية الشراعية فى المحيط الهندى وبالتدريج أخذ دور الملاحة العربية يقتصر على التجارة بين الموانى الصغيرة فى الخليج وفى شرق أفريقيا .

وبمناسبة انتشار الملاحة البخارية تجددت المفاضلة التقليدية بين طريق البحر الأحمر والخليج العربى ، وقد أنشأت بريطانيا خطا ملاحيا يصل بين بومباى والسويس على أن يرتبط بالخط الفرنسى الذى يصل ما بين مارسيليا والاسكندرية

لم تقف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحة ، ففى سنة ١٨٥٦ أرادت بريطانيا أن تربط الخليج بالبحر الأبيض عن طريق خط حديدى يمر بولايتى بغداد وحلب . وإذا كان هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ فذلك لأن الحكومة البريطانية رفضت أن تضمن حقوق المساهمين .

كذلك أصبح الخليج العربى من أولى المناطق فى العالم التى مدت فيها الأسلاك البرقية ، فقد كشفت ثورة الهند سنة ١٨٥٧ عن ضرورة نقل الأنباء على وجه السرعة ، وحرصت بريطانيا على إنشاء شبكة برقية تمتد من الهند إلى الخليج ثم تمر عبر العراق أو إيران . وكانت الدولة العثمانية من جهتها تعمل على الاستفادة من خطوط البرق لتأكيد سلطتها فى الولايات ، ولذلك أنشأت لحسابها شبكة برقية تصل ما بين الأستانة وبغداد ، وقد ربطت هذه الشبكة بالخط البريطانى، وقد رأت بريطانيا تأمينا لمواصلاتها البرقية أن تنشىء خطا آخر من بوشهر إلى طهران فبغداد ، وذلك لعدم اطمئنانها إلى وجود سلطة عثمانية قوية جنوب العراق .

وقد استدعت خطوط البرق عقد اتفاقات مع مسقط والمشيخات العربية المختلفة أولا للسماح بإقامة المنشئات ، ثم للتعهد بالمحافظة عليها . وقد شملت هذه الاتفاقات النص على معاقبة الذين يلحقون الأضرار بأعمدة البرق (١٨٦٤ — ١٨٦٥) .

٢ — مسألة تجاره الرقيق

مازال الخلاف دائراً حول أهداف بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ، فيدعى معظم المؤرخين الإنجليز أن العوامل الإنسانية كانت تحتل الدرجة الأولى ، لكن الشائع عند غيرهم هو أن بريطانيا حققت من وراء ذلك مصالح اقتصادية وسياسية. وتتمثل المصلحة الاقتصادية فى أن الاستعمار أخذ يتوغل فى القارة الإفريقية إبان القرن التاسع عشر ، فمن مصلحة بريطانيا كدولة مستعمرة أن تبقى اليد العاملة فى

مستعمراتها . وألا تسمح بنقلها إلى الخارج . ومن الناحية السياسية كانت الاتفاقات التى تعقد بين بريطانيا من جهة والدول الأوربية أو الآسيوية والإفريقية من جهة أخرى تمنح الأسطول الحربى البريطانى حق التفتيش على سفن الدول المتعاقدة ، مما أكسبه نفوذاً أعظم فوق البحار .

والذى يعنينا ها هنا هو بيان كيف كانت مكافحة الرقيق مظهراً من مظاهر النفوذ البريطانى فى الخليج . يدلنا على ذلك مثلا أنه حينما طلبت الدولة العثمانية عام ١٨٤٧ مشاركة بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق بالخليج العربى قوبل طلبها بالرفض .

وبينما كان الأوربيون يركزون نشاطهم فى نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد، كان العرب يعملون على الساحل الشرقى لأفريقيا ، واشتهر العمانيون بصفة خاصة بهذا النوع من التجارة وحققوا من ورائها أرباحا هائلة . ولم يكن الرأى العام حتى فى أفريقيا نفسها قد تطور بعد ليستنكر هذا النوع من العلاقات الاجتماعية ، فإن رؤساء القبائل الأفريقية هم الذين كانوا يسترقون مواطنيهم نتيجة حروبهم القبلية ، ثم يحملونهم إلى الموانى ليبيعوهم للتجار الأوربيين أو العرب .

ويرجع أول تدخل بريطانى فى هذه المسألة بمنطقة الخليج إلى معاهدات سنة ١٨٢٠ التى نصت على أن تجارة الرقيق نوع من القرصنة ، ولكن دون تحديد الوسائل التى تكفل وضعها موضع التنفيذ . أما أول معاهدة محددة فقد عقدت مع السيد سعيد حاكم مسقط سنة ١٨٢٢ وكان فاركور حاكم جزيرة موريشيس هو الذى اهتم بهذه القضية ، نظراً إلى أن تلك الجزيرة تقع قريباً من ساحل أفريقيا الشرقى . فبعث القيم العام بالخليج إلى مسقط حيث صادف استسلاماً تاماً من حاكمها ، بل إن السيد سعيد لم يفقد روح المجاملة نحو حلفائه حينما قال إن هذه الاتفاقية ستكلف عمان خسائر فادحة ، ولكن حتى لو ترتب عليها خسائر أعظم لفعلنا نفس الشىء إرضاء للحكومة البريطانية . وقد حظرت معاهدة سنة ١٨٢٢ على التجار العرب

أن يبيعوا الرقيق فى الأقطار التابعة لدول مسيحية . وهذا يعنى إقفال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية فى وجه التجار العرب — ولوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ سمح للأسطول البريطانى بتفتيش السفن العمانية فى المحيط الهندى وراء خط يقع على ستين ميلا من ساحل أفريقيا الشرقى ، أى أن تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج استمرت دون تدخل خارجى إلى أن كان عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين بريطانيا وبين مسقط فاستغلت الأولى هذه الفرصة لتشديد رقابتها على الملاحة العربية ، وألحقت بالمعاهدة أنظمة جديدة للتفتيش وذلك بتوسيع المنطقة التى يسمح فيها للسفن البريطانية بتتبع السفن العمانية ، وإباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحرية الملكية فى الخليج كان نادراً فى ذلك العصر . كما استاء السيد سعيد لهذا الوضع لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبى أمام رعاياه .

وكان لسعيد مبرر قوى لهذا الاستياء ، فإن نظرة حكومة الهند إلى مكافحة تجارة الرقيق كانت أكثر تأثراً بالأهداف السياسية المحضة ، وتريد أن تتخذها بصراحة أداة لتقوية نفوذها فى البلدان المجاورة . وقد رأينا كيف رفضت حكومة الهند إشراك الدولة العثمانية معها فى إجراءات المكافحة . وكتب هنل بهذا الصدد يقول : « إن الدولة العثمانية ستتخذ هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربى إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقى هو اعادة توطيد نفوذها فى بلاد العرب . فلا بد إذن من توقيع اتفاق بين الدولة العثمانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التفتيش » (١) .

يدل على ذلك أيضاً أن فرنسا عارضت مبدأ التفتيش البحرى ، ورفضت أن تشترك مع بريطانيا فى ممارسته حتى لا تطالب هى الأخرى بالرضوخ له . لذلك كله لم تثمر الإجراءات ، البريطانية فصرح شيل السفير البريطانى فى طهران

(١) S. R. B. P. 647 .

سنة ١٨٤٢ بأن تجارة الرقيق قد ازدادت فى منطقة الخليج رغم الإجراءات البريطانية . لذلك تدخل أبردين مرة ثانية وعرض على السيد سعيد حظر تجارة الرقيق بصفة تامة .

أثار هذا العرض الذعر فى نفس السيد سعيد لأنه لا يريد أن يفقد صداقة الإنجليز ، لذلك عرض حلا وسطاً (١) وهو أن توقف التجارة بين الممتلكات الأفريقية وبين الممتلكات الآسيوية من السلطنة . وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة جديدة فى أكتوبر سنة ١٨٤٥ وهى تنص بالإضافة إلى ما ذكر على تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين فى الجزيرة العربية حتى يمتنعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية . وأهم من ذلك الترخيص للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج بما فى ذلك المياه الإقليمية . فإذا ثبتت مخالفتها المعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة .

ويمكننا أن نتصور إلى أى مدى أساء البحارة الإنجليز استخدام حق التفتيش إذا عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية بمقتضى قانون صدر فى سنة ١٨٤٨ (٢) وينص على منح البحارة مبالغ معينة عن كل رأس تضبط من الرقيق ، أو عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة . ويعترف المؤرخون الإنجليز بسوء استخدام الأسطول البريطانى لحق التفتيش ، وكيف كانت السفن العربية تصادر أحياناً لمجرد أن بحارتها من الزنوج . كذلك كان من السهل إلقاء التهم على أى حاكم عربى يخالف فى سياسته الأوامر البريطانية .

أرغمت مشيخات ساحل عمان على عقد معاهدات وخضعت سفنها للتفتيش البريطانى وطبقت عليها معاهدة سنة ١٨٤٥ المعقودة مع مسقط . ثم أدخلت

(١) FO.84. vol 540 خطاب من السيد سعيد إلى ابردين فى أبريل سنة ١٨٤٤
(٢) G. P. G. vol 2. P. 1485

البحرين فى هذا النظام ، وتمهد شيخها بالإضافة إلى ذلك بتسليم جميع السفن التى قد تضبط فى موانيه حاملة الرقيق .

واذا كانت الإمارات الصغيرة قد استسلمت لإجراءات التفتيش البريطانية ، فإن الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطانى ، لما ينطوى عليه من انتهاك لسيادتها . ولجأ بالمرستون إلى أسلوب التهديد لكل من حكومتى الآستانة وطهران . ورغم ذلك لم تستطع أن تفرض نفس الشروط التى سبق أن فرضتها على الإمارات العربية .

حاولت فارس أولا أن تصدر تصريحاً منفرداً من جانبها بحظر استيراد الرقيق من أفريقيا ، غير أن بالمرستون هدد بأن إجراءات التفتيش البحرى قد طبقت على البرازيل بالرغم من أنها رفضت عقد اتفاقية بهذا المعنى - فمن الأفضل تنظيم التفتيش عن طريق معاهدة . وبناء عليه عقدت معاهدة سنة ١٨٥١ مع فارس ولكنها تحتوى على عدة تحفظات مثل استثناء السفن التابعة للحكومة من حق التفتيش ، كما يشترط حضور ضابط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا ، وكذلك تنص المعاهدة على الاكتفاء بمصادرة الرقيق دون السفينة المتهمة بحمله . فأما السفينة وبحارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارسى[1] وبعد نشوب الحرب الإنجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ . وما ترتب عليها من ازدياد النفوذ البريطانى فى فارس استطاعت بريطانيا أن تفرض معاهدة جديدة سنة ١٨٥٩ يسمح بمقتضاها بتفتيش جميع السفن الفارسية دون استثناء ، وينطبق ذلك على السفن الأجنبية الموجودة فى المياه الإقليمية الفارسية .

كان تعاون الدولة العثمانية ضرورياً لتنفيذ سياسة إلغاء تجارة الرقيق ، وذلك لأن كثيراً من الأقطار الواقعة على الخليج العربى والبحر الأحمر تقر لها بالسيادة ، وترفع علمها على سفنها . وقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فى هذا الشأن سنة ١٨٧٧ . أما الدولة العثمانية فكانت قد اكتفت بإصدار تصريح من جانبها بحظر التجارة بين ولاية بغداد وشرق أفريقيا . ولم تدخل فى معاهدة رسمية مع بريطانيا إلا فى

(١) Aitchison. vol. 10, P. 76

سنة ١٨٨١ وتقضى هذه المعاهدة بأن يكون حق التفتيش ساريا على الطرفين ، ولكن من الواضح أن بريطانيا هى التى مارست تطبيقه فعلا . كذلك نصت المعاهدة على أن تسلم السفن المخالفة لأقرب سلطة عثمانية لمحاكمتها ، بخلاف الإمارات العربية الصغيرة التى تركت هذا الحق للمحاكم البريطانية .

كانت عمان هى أكثر أقطار الخليج تأثراً بالإجراءات المضادة لتجارة الرقيق ، وذلك لأن النظام الاجتماعى والاقتصادى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق . وقد أدى ذلك إلى قيام عدة ثورات ضد حكومة مسقط التى استسلمت لبريطانيا فى هذا الشأن . ومن جهة أخرى استمرت التجارة تمارس سراً ، ولجأ العمانيون إلى نقل الرقيق براً من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم يعبرون خليج عدن إلى حضرموت تجنباً للمرور بالبحر ما أمكن . ونتج عن ذلك أن ازدادت الآلام التى يتحملها الرقيق إبان الرحلة[1] .

ورغم أن الإجراءات البريطانية لم تفد عمليا فى إحداث تغيير فى مجتمع شبه الجزيرة العربية ؛ فقد مضت بريطانيا فى تشديد المعاهدات المضادة للرق ، ففى سنة ١٨٧٣ أثار الدكتور هنرى فرير ضجة فى البرلمان البريطانى حول هذا الموضوع ، وقام برحلة فى المحيط الهندى زار خلالها كلا من مسقط وزنجبار ، وأجبر الحكومتين على التعهد بإلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وكان رغش سلطان زنجبار يتأهب لاستئناف دفع الإعانة السنوية إلى مسقط فأصبح مضطراً إلى إلغائها نهائياً ، وحلت بريطانيا محل زنجبار فى تقديم إعانة سنوية لتلك الإمارة العربية التى ازدادت فقراً فى نهاية القرن التاسع عشر . وأخيراً ألغى نظام الرق نفسه فى إعلان صدر عن سلطان مسقط سنة ١٨٩٧ .

لقد كان من الأجدى لمكافحة نظام الرق مساعدة المجتمع على الأخذ بأساليب

(١) انظر من هذا الموضوع Colomb
Catching of the Slave trade in the Indian Ocean.

الحضارة الحديثة وهذا هو المنهج الذى اتبعته الإدارة المصرية مثلا فى السودان . أما بريطانيا فقد جعلت من مكافحة الرق أداة للتدخل فى شئون عمان الداخلية بما فى ذلك حق محاكمة المخالفين لأوامر الإلغاء ، واتسمت هذه المحاكات بالعنف وبروح الاستعلاء حتى تعرضت لانتقاد بعض الكتاب الإنجليز أنفسهم . ولم تكن بريطانيا مهيأة لأن تلعب دور ناشر الحضارة فى بلاد العرب ، وهكذا استمر الرق شائعاً فى شبه الجزيرة مدة طويلة وانتظرت الحكومة السعودية حتى عام ١٩٦٢ لكى تصدر التشريعات الرادعة للرق .

٣ — التغلغل الاقتصادى

كانت إجراءات مكافحة الرقيق حجة لمضاعفة دوريات الأسطول البريطانى فى الخليج العربى . ولا شك أن السيطرة البحرية على مياه الخليج هى التى أدت إلى التدخل المستمر فى جميع المشكلات السياسية أو العسكرية التى شهدتها المنطقة بالمعنى الجغرافى الواسع . فمن الخليج امتد التدخل البريطانى إلى قلب ولاية بغداد . وسنرى كيف قاومت بريطانيا الإجراءات العثمانية لتسليح شط العرب ، كما أنها أخذت تتوسط فى الخلافات على حدود ولاية بغداد بين الدولة العثمانية وبين فارس، وأصبحت طرفاً فى المعاهدة التى وقعت سنة ١٨٤٧ بهذا الشأن .

وفى الجنوب أوقفت بريطانيا تطلعات حكومة طهران للامتداد إلى المحيط الهندى وبسطت حمايتها على الإمارات الإسلامية فى بلوخستان وألحقتها بمستعمرات حكومة الهند . وهى التى استخدمت خبراءها لتخطيط الحدود بين تلك المحمية وبين فارس فى السبعينات .

وقد حلت الملاحة البخارية البريطانية بالتدريج محل الملاحة العربية الشراعية، وأصبحت أهم وسيلة لنقل التجارة الخارجية بين فارس وولاية بغداد من جهة ،

وبين الشرق الأقصى وأوربا من جهة أخرى .

وأصبحت السفن البريطانية تتردد على ميناء بوشهر بصفة دائمة . وبلغت التجارة البريطانية هناك نحو مليونى جنيه سنوياً فى أوائل القرن العشرين . ولما كانت فارس كسوق للاستهلاك تتقدم على القسم العربى من الخليج ، فقد اهتمت بريطانيا بفتح الطرق البرية بين موانى الخليج وبين مراكز العمران الرئيسية فى فارس(١) وكانت شركة لنش صاحبة امتياز الملاحة فى الرافدين تسعى للحصول على امتياز مماثل فى نهر قارون الذى يقع مصبه عند شط العرب. وأرسلت المهندسين لدراسة الملاحة التى ثبتت صلاحيتها إلى مسافة ١١٧ ميلا فى الداخل ، غير أن بريطانيا ظلت تصطدم بمعارضة شديدة من الحكومة الفارسية ، لأن مثل هذه الامتيازات كانت تتبعها فى العادة سيطرة سياسية وعسكرية أحياناً . ومما زاد مخاوف حكومة طهران من هذا الأمر وقوع إمارة المحمرة العربية على مداخل النهر فصار هناك احتمال بأن يؤيد الانجليز نزعة شيخ المحمرة إلى الاستقلال التام . وأخيراً استقر الرأى عام ١٨٨٨ على فتح النهر للملاحة الدولية دون احتكار شركة من الشركات . ومع ذلك فقد تبين أن السفن الإنجليزية وحدها تقريباً هى التى استفادت من هذا النظام . وكانت الخطط البريطانية تأمل فى إقامة خط حديدى بالإضافة إلى فتح نهر قارون للملاحة كمشروع إنشاء خط بين بوشهر وطهران ، غير أن مثل تلك المشروعات كانت ذات طابع سياسى ، وتحتاج إلى اتفاقات دولية .

كانت بريطانيا تتمتع طبقاً لمعاهدة معقودة عام ١٨٤١ مع فارس بحق الدولة الأولى بالرعاية ، وقد نصت تلك المعاهدة أيضاً على حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين فى جميع المدن الفارسية مع الضمانات الكافية لحمايتهم ، ولكن الأطماع الاستعمارية تطورت من تلك الامتيازات العادية إلى الرغبة فى احتكار بعض السلع . فعرض مشروع على حكومة طهران بأن تحتكر شركة بريطانية تجارة التبغ ، فأثار ذلك رد

---

(١) Curzon Persia and the Persian Question

فعل عنيف فى الأوساط الوطنية بفضل نشاط جمال الدين الأفغانى ، ولم تتمكن الشركة من وضعه موضع التنفيذ . كذلك تطلع الإنجليز إلى الاستيلاء على إدارة الجمارك الفارسية مقابل قروض يمنحونها لحكومة طهران ، غير أن الوطنيين أجبروا الشاه على استخدام فنيين من دولة ليس لها نفوذ فى الخليج مثل بلجيكا .

ولا شك أن النفوذ البريطانى فى الخليج هو الذى مهد السبيل للحصول على امتياز للنفط فى المنطقة من حكومة فارس عام ١٩٠١ وخلاصة القول إننا نلمس منذ القرن التاسع عشر بوادر تقسيم فارس إلى منطقتى نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

وفى ولاية بغداد استفاد الإنجليز أكثر من غيرهم من الدول الأوربية بنظام الامتيازات نتيجة تفوقهم فى الخليج ، إلا أنهم اصطدموا هنا أيضاً بمعارضة وطنية كما هو الحال فى فارس . فأراد بعض المصلحين العثمانيين إنشاء شركة ملاحية وطنية للرافدين حتى تكسر احتكار شركة لنش البريطانية كما عملوا على تحصين شط العرب لحمايته من الأسطول البريطانى .

ويعد انتشار الجاليات الهندية فى موانى الخليج مظهراً من مظاهر النفوذ الاقتصادى البريطانى ، فقد استقر الرأى على اعتبار هؤلاء رعايا انجليز يتمتعون بالامتيازات القنصلية ، وكانوا يعرفون فى هذه الأقطار بالبانيان ووصل كثير منهم إلى مراكز عالية فى مسقط وفارس . وقد أداروا الجمرك لحكومة مسقط فى كثير من الأحيان . وباستثناء المسلمين منهم لم تندمج الجاليات الهندية فى البيئات الوطنية ، بل كانت تنتظر تنمية ثروتها للعودة بها إلى الوطن حينما تسنح الفرصة .

٤ — الاتفاقات المانعة

اكتسب النفوذ البريطانى أقوى صوره فى الساحل الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة العرب ابتداء من قطر حتى مسقط . فقد اتخذها هنا شكلا قانونياً بعقد الاتفاقات المانعة فى أواخر القرن التاسع عشر .

وفى السابق كانت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان تستمد من التعهدات المنفردة بالامتناع عن القرصنة وتجارة الرقيق . وقد أصبحت هذه التعهدات أداة قوية فى يد الإنجليز بفضل تفوقهم البحرى . ويبدو أن السلطات البريطانية أساءت استخدام قوتها فى فرض الغرامات على المشيخات ، فكانت تلزم بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب . فمثلا ألزم شيخ أبوظبى بدفع مائة ريال لأنه أطلق عيارات نارية على قطيع من الأغنام يمتلكه أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه ، واعترف بادجر بأن خزانة المقيم العام فى بوشهر امتلأت بالأموال نتيجة تلك الغرامات .

وكانت البحرين منذ عام ١٨٧٠ هى محور النفوذ البريطانى فى المنطقة العربية ، فإن الشيخ عيسى بن على بن خليفة الذى تولى الحكم فى هذا العام يصل إلى السلطة إلا نتيجة التدخل العسكرى البريطانى لتنحية أبيه بحجة مخالفته للتعهدات السابقة . وفى عهد الشيخ عيسى الطويل الأمد (١٨٧٠ — ١٩٣٤) كبلت البحرين بسلسلة من الاتفاقيات حولتها إلى شبه مستعمرة . ويرجع أول اتفاق من هذا النوع إلى عام ١٨٨٠ وهو عبارة عن تعهد من طرف واحد أعلن فيه شيخ البحرين بأنه لا يتفاوض أو يدخل فى اتفاق مع دولة أجنبية بدون إذن الحكومة البريطانية . وكذلك لا يسمح بإقامة مستودع فى أراضيه إلا عشورتها . ثم أكمل باتفاق ثان عام ١٨٩٢ تعهد فيه حاكم البحرين بعدم التنازل أو رهن أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية ، وبعدم اعتماد ممثلين للدول الأجنبية فى بلاده(1) .

هو إذن نظام الحماية الذى من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للقطر الموضوع تحت الحماية . ولكن بريطانيا لم تشأ أن تسمى هذه الاتفاقات صراحة بهذا الاسم ، بل وصفتها بأنها الاتفاقات التى تجعل العلاقات مقصورة على بريطانيا

Aitchison vol, 11, P: 235—237, (1)

(الاتفاقات المانعة أو exclusive treaties) وفى نفس العام ١٨٩٢ عقدت اتفاقات مانعة مع المشيخات ، ويبدو أن ذلك جاء فى أعقاب نشاط مبعوثين من الفرس ترددوا على بعض الإمارات منذ عام ١٨٧٧ ولما استفسرت الحكومة البريطانية فى مسقط عن هذه الزيارة قيل لها إن هناك مشروع تحالف بين دبى وأبوظبى من جهة ، وبين فارس من جهة أخرى . وبعد قليل عاد مندوب طهران يحمل أعلاماً فارسية لرفعها فوق مراكب المشيخات[1] وقد أثار ذلك احتجاجات بريطانية فى طهران ، ثم رؤى قطع السبيل على فارس وربما على فرنسا أيضاً بعقد هذه الاتفاقات المانعة التى صيغت تماما على صور اتفاقات البحرين .

وفيما يلى نموذج لإحدى هذه الاتفاقيات وهى المعقودة مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبى :

إنى لا أدخل أبداً فى قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية .

٢ — بغير رضاء الدولة البهية الإنجليزية لا أقبل أن يسكن فى حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنجليزية.

٣ — أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطى للتصرف شيئاً من ممالكى لأحد إلا للدولة الإنجليزية .

وتعتبر هذه المعاهدات سارية حتى الوقت الحاضر ومازالت بريطانيا ترفض تسمية المشيخات بالمحميات، وحتى تناسب ظروف العصر المعادى للاستعمار اكتفت بوصف غامض ، فأطلقت عليها إسم الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا.

ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٤ مضت بريطانيا فى فرض الاتفاقات التى تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على البحرين والمشيخات ، كاتفاقات خاصة

(١) G. P. C. vol I. P. 737

بمنع تجارة الأسلحة عام ١٨٩٨ وهى ترخص للسفن البريطانية بتفتيش السفن الموجودة فى المياه الإقليمية للإمارات .

كذلك حصلت على تعهد من البحرين والمشيخات بعدم منح شركات أجنبية امتيازات خاصة باللؤلؤ إلا بمشورة الحكومة البريطانية . وفى نفس الوقت عينت وكيلا دائماً فى البحرين عام ١٨٩٣ ثم رفع بعد ذلك إلى درجة مستشار، ووسعت اختصاصاته ، وصار من بينها الإشراف على الأمن ، وفى عام ١٩١١ تعهد حاكم البحرين بألا يسمح للدول الأجنبية بإقامة مكاتب بريد فى بلاده . ولهذا الموضوع أهمية خاصة لأن الدول الأوربية كانت تحصل على حصانة لدوائر البريد التابعة لها داخل الأقطار الشرقية .

وأخيراً بلغ هذا التدخل ذروته فى إصدار قانون عام ١٩١٣ يجعل البحرين خاضعة لتنظيم القانون المدنى والجنائى المعمول به فى الهند (كما لو كانت مستعمرة) .

اختلف إذن وضع الإمارات قبيل الحرب العالمية الأولى . فالبحرين تحولت إلى مستعمرة وإن لم تحمل الاسم ، وصارت المشيخات الست محميات فعلا . أما مسقط فإن النفوذ البريطانى استند فيها إلى الصلات التاريخية التى نشأت منذ عهد السيد سعيد أكثر مما استند إلى وضع قانونى . وسنرى كيف أن بريطانيا حاولت أن تدعى بأن مسقط لم تفقد استقلالها يوماً ما ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات دولية.

فقد تعهدت فى تصريح ثنائى مع فرنسا عام ١٨٦٢ باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا فى أكثر من مناسبة من التدخل العسكرى لتنحية الحكام الذين لا يستسلمون لها ، وتعيين آخرين تتفق سياستهم مع رغباتها . حدث ذلك مثلا عام ١٨٧٠ لإسقاط حكم عزان بن قيس وتعيين تركى بن سعيد .

والحق إن مسقط لم تفلت من زمام الاتفاقات التى تنتقص من سيادتها ، ففى عام ١٨٩١ فرض على فيصل بن تركى اتفاق سرى مقابل الاعتراف بحكومته .

ونص هذا الاتفاق على التعهد بعدم تأجير أو رهن جزء من أراضيه إلا بعد مشورة الحكومة البريطانية . وجاء فى المادة ١٣ أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل فى المنازعات التى تقع بين البريطانيين وبين رعايا الدول الأخرى ، سواء أكانت متصلة بأمور مدنية أو جنائية . وهذه أمور تنتقص من السيادة انتقاصاً صريحاً . ومع ذلك فإن الاتفاق لا يمنع من الاتصال بدول أجنبية ، وهذا هو الفرق بين وضع مسقط وبين البحرين أو المشيخات ، وبناء عليه أعادت فرنسا افتتاح قنصليتها فى نهاية القرن التاسع عشر . وتعرضت مسقط لفترة جديدة من التنافس الدولى دون أن ينال ذلك من قوة النفوذ البريطانى .

وخلاصة القول إن بريطانيا صارت تعتبر الخليج قبيل الحرب العالمية الأولى بحيرة بريطـــانية ، وقد أطلقت على نفوذها هناك اسم السلام البريطانى Pax Britanica . وكانت تثير ضجة كلما أرادت دولة أخرى أن تمارس فى مياه الخليج أو قرب سواحله لوناً من النشاط السياسى أو الاقتصادى .

الفصل التاسع

العثمانيون

تختلف مفهومات الدولة والسيادة عند العثمانيين عنها فى وقتنا الحاضر . فهى تعنى أحياناً على الزعامة الروحية ، وأحياناً على القهر العسكرى ، ولكنها لا ترتبط بالأرض وبالمواطن ، كما هو متعارف عليه فى عصرنا . وعلى ذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد مدى امتداد السلطة العثمانية على شاطىء بلاد العرب . وقد بسط الإنجليز نفوذهم على الساحل الجنوبى دون أن يحدث ذلك رد فعل فى الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للأحساء فقد كان الوضع مختلفاً . وفى قطر كان غامضاً لمدة طويلة . وقد أشرنا إلى أن فيصل بن تركى السعودى اعتبر نفسه فى بعض المناسبات تابعاً للعثمانيين، لذلك احتجت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطانى للدمام سنة ١٨٥٩ كذلك رفع شيخ البحرين العلم العثمانى سنة ١٨٥٨ وطلب إرسال وكيل من ولاية بغداد . ونحن نعرف الآن رد الفعل البريطانى .

غير أن بسط السلطة العثمانية فى بلاد العرب لم يتخذ شكلا جديا إلا منذ سنة ١٨٧٠ وقد مهدت لذلك عوامل مختلفة تضافرت جميعاً على دفع العثمانيين نحو الخليج ، فمنها فتح قناة السويس مما هيأ للأسطول العثمانى الالتفاف حول بلاد العرب للوصول إلى الخليج . ومنها تولى مدحت باشا حكومة بغداد (١٨٦٩ — ١٨٧٢) وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية فى جميع المناطق التى تخضع للدولة اسمياً ، وأن خير وسيلة للتعويض عن الخسائر الإقليمية فى البلقان هو تأكيد السلطة العثمانية فى البلاد الإسلامية التابعة لها .

وطبيعى أن يكون المجال أمام وإلى بغداد هو بلاد العرب(١) . ثم سنحت فرصة مواتية للزحف إلى بلاد العرب حينما مات فيصل بن تركى سنة ١٨٦٦ فوقع نزاع على السلطة بين ابنيه عبد الله وسعود ، واستنجد الأول بالعثمانيين الذين لم يلبوا طلبه إلا بعد مجىء مدحت باشا إلى ولاية بغداد . وأخيراً بعد النشاط العثمانى فى بلاد العرب جزءاً من سياسة الإصلاح العـــامة التى امتدت آثارها إلى اليمن ، إذ أرسلت فى نفس الوقت حملة لاسترداد السلطة فيها سنة ١٨٧١ .

خرجت حملة الأحساء بقيادة نافذ باشا فى أبريل سنة ١٨٧٠ وجرت وراءها عديداً من القبائل العربية التى تنزل جنوب العراق ، كما ساعدها الصباح حاكم الكويت بوضع عدد كبير من مواكبه تحت تصرفها .

وسرعان ما تجاوز مدحت باشا أهدافه الأولى ألا وهى مساعدة عبد الله على استرداد السلطة ، وأخذ يتدخل فى شئون نجد الداخلية حتى ندم عبد الله على استنجاده بالعثمانيين ، لأن ذلك أضاع هيبته لدى الوهابيين التمسكين بمبادىء الإصلاح الدينى وسعى العلماء للتوفيق بين الأخوين ولـكن ذلك لم يحل دون استمرار العثمانيين فى التقدم فى شبه الجزيرة ، وقد واتتهم الفرصة حينما اتصل بهم قاسم آل ثانى ، وقبل إقامة حاميات عثمانية فى بلاده . وقد دفعه إلى ذلك مقاومة ادعاءات حاكم البحرين فى شبه جزيرة قطر ، وكان ذلك بمثابة أول احتـكاك بين الإنجليز والعثمانيين . فالأولون يساندون شيخ البحرين والآخرون يساندون حاكم قطر .

وفى نهاية سنة ١٨٧١ زار مدحت باشا المناطق التى أخضعت حديثاً وشرع فى تنظيم إدارتها بتقسيمها إلى ثلاثة قضاءات : القطيف على الساحل ، والهفوف عاصمة الأحساء . والبدع ، وقد اشتهرت منذ ذلك الوقت باسم الدوحة . ولم ير الشيخ قاسم فى وجود الحامية العثمانية تعارضاً مع مركزه كزعيم لقبائل قطر .

(١) نشر على حيدر بن مدحت باشا بحثا بالفرنسية عن أعمال أبيه انظر :
aly Hayder. Medhat Pacha et Son Œuvre, Paris, 1908

وقد صار العثمانيون منذ ذلك الوقت يعتبرون أنفسهم ورثة للدولة السعودية وطالبون بالجزية التى كانوا يحصلونها من بعض إمارات الخليج مثل البحرين ، كما أن وجودهم فى قطر أثار مشـكلة الحدود بينها وبين أبوظبى ، ولهذا كله أخذت السلطات البريطانية فى الخليج تتحرك لإيقاف الزحف العثمانى(١) .

٢ — النزاع البريطانى العثماني فى قطر والبحرين

بالغ الإنجليز كعادتهم فى تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقاً بدولة غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسلمون لها بزعامة العالم الإسلامى . أما السلطات البريطانية فذكرت أن امتداد العثمانيين يهدد استقلال الإمارات ، ومما يجدر ذكره أن مفهوم الاستقلال الذى استخدمته السلطات البريطانية فى هذا الصدد يختلف تماماً عن مفهومنا فى الوقت الحاضر ، فهو يعنى وجود سياسى لمنطقة معينة بصرف النظر عن كون هذا الـكيان خاضعاً لدولة أخرى أو موضوعاً تحت حمايتها . وحتى لو أخذنا بهذا المفهوم للاستقلال فإن العثمانيين لم يلغوا كيان الإمارات العربية ، ولم يعتبر وجودهم فى قطر مثلا متنافياً مع بقاء آل ثانى كأمراء لشبه الجزيرة ، وفضلا عن ذلك فإن العثمانيين ساعدوا آل الصباح بعد حملة بلاد العرب على توسيع نفوذهم ، وفضلوا فى نهاية الأمر الإدارة غير المباشرة . فعهدوا إلى رؤساء قبليين كان عريعر زعيم قبيلة بنى خالد بإدارة بعض مناطق الأحساء . واكتفوا بإقامة حاميات فى القطيف والهفوف والدوحة ، وحتى هذه الحاميات اضطر العثمانيون إلى إنقاصها نظراً لعدم ملاءمة المناخ الحار لحياة الجند ، ولأن هذه البلاد الفقيرة كانت تتطلب نفقات هائلة ، ولم يـكن بعض هذه الحاميات يتجاوز بضع عشرات من الجنود .

(١) نشرت حكومة الهند عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسة العثمانية فى بلاد العرب أنظر
Turkish guridction along the Arabian coast of the Persian Gulf,

بادرت بريطانيا إلى الاستفسار عن أهداف الحملة العثمانية سنة ١٨٧٠ – سنة ١٨٧١ وقد أجاب وزير الخارجية بأن نجدا وتوابعها « الأحساء وقطر » من أملاك الدولة ، أما الأمارات الأخرى فليس لحكومة الآستانة أطماع فيها .

ولا شك أن وزير الخارجية العثمانى كان يعنى بالإمارات الأخرى تلك الواقعة على ساحل عمان .

وإذن فقد صار هناك شبه تعارف على أن القسم الجنوبى من الساحل العربى منطقة نفوذ إنجليزية ، والقسم الشمالى تابع للعثمانيين . ولذا انحصر النزاع أولا فى المنطقة الوسطى : قطر والبحرين ، ودار حول ثلاث نقاط : التطلعات العثمانية فى البحرين ، وحدود قطر الجنوبية المشتركة مع إمارة أبوظبى ، ثم عدم استقرار السلطة فى قطر واتجاه بعض قبائلها بالولاء إلى حكام آخرين غير آل ثانى .

تطلع العثمانيون إلى البحرين بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات العثمانية فى الأحساء وقطر سنة ١٨٧١ فقد أرسل من هناك موظفاً تركياً كبيراً وطلب إلى الشيخ عيسى بن خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن العثمانية . ويقال إن الشيخ رحب بهذا الطلب وتبرع بأرض البناء .

أما بريطانيا فقد اعتبرت ذلك تهديداً لنفوذها السائد فى البحرين وأجبرت الحكومة العثمانية على التراجع عن الخطة .

ثم أثيرت مسألة جنسية البحارنة المقيمين فى ولاية بغداد ، واستخدمت بريطانيا أسلوب التهديد مرة أخرى كى لا تعتبرهم الدولة العثمانية مواطنين . ومن الغريب أنها قبلت تسوية على أساس اعتبار البحارنة من الرعايا الفرس ، وكانت خطة بريطانيا ألا يتحول البحارنة إلى مواطنين عثمانيين فى العراق ، أو إلى مواطنين إيرانيين فى فارس .

ومما يسترعى الانتباه أن كلا من فارس والدولة العثمانية اعتبرت أن بريطانيا

هى الطرف الآخر المعنى بمسألة البحرين ولم تفتأ الدولة العثمانية تذكر بحقوقها فى الجزر طوال القرن التاسع عشر ، وإن كانت هذه المحاولات أشبه بادعاءات رمزية[١] .

كان الإنجليز يرجون أن يقف الزحف العثمانى عند الأحساء ، غير أن تحول قاسم آل ثانى إلى محالفة العثمانيين أفسد حسابات الإنجليز ، وبمجىء العثمانيين إلى قطر أثيرت مسألة حدودها الجنوبية فى خور العديد ، وهى منطقة مجدبة تتكون من تعاريج خلجانية تقع عند قاعدة شبه الجزيرة . ولولا وقوع هذا النزاع واستمراره حتى الوقت الحاضر لما دخل خور العديد فى حسابات التاريخ .

وفى ذلك الحين كانت قبيلة القبيسات تسكن الخور وقد هاجرت إليه فراراً من حكم البوفلاح فى أبو ظبى

ويبدو أن شيخ القبيسات خادم بن نهيان تطلع إلى تكوين إمارة مستقلة أسوة بجيرانه . فكتب إلى المقيم العام البريطانى سنة ١٨٦٩ شارحاً موقفه على النحو التالى :

لقد جئنا فى الأصل من أبو ظبى ، غير أننا منذ أيام جدى صرنا تابعين لقطر . ونحن نريد الآن أن نضع هذا المكان تحت الحماية البريطانية . فترجو أن ترسلوا لنا راية وكتاباً لكى تكون دليلا على ذلك[٢] .

وإذن فإن شيخ القبيسات يعتبر الحماية البريطانية أساساً لتكوين إمارته أو للاستقلال حسب التصور البريطانى الذى أشرنا إليه . ولو قبل الإنجليز هذا لتكونت فعلا إمارة عربية جديدة جنوب قطر .

لم يكن بوسع السلطات البريطانية أن تتخذ موقفاً واضحاً إزاء تلك المنطقة

(١) Farugi, p. 88

(٢) عمان والساحل الجنوبى للخليج ص ٢٠٥ .

غير المطروقة ، ويبدو أنها اعتبرت خور العديد تابعاً لقطر عند عقد الاتفاق
آل ثانى سنة ١٨٦٨ ثم أملت المصالح الخاصة على الإنجليز تغيير موقفهم بعد
العثمانيين واتصالهم بشيخ القبيسات . ورأى بيلى القيم العام أن الحيطة تقتضي
اعتبار خور العديد جزءاً من أبو ظبي ، لا تركها مشيخة صغيرة مجاورة للعثمانيين
لأنها فى هذه الحالة قد تطلب حمايتهم كما فعل آل ثانى . وقد عرف الشيخ زايد
ابن خليفة حاكم أبو ظبي هذه المخاوف الإنجليزية واستغلها فادعى بأن ال
راسلوه مطالبين بخور العديد ، وأنهم أرسلوا علماً عثمانياً إلى بطى بن خادم شيخ
القبيسات الجـــديد . وهكذا دفع بالإنجليز إلى استخدام القوة لإجبار شيخ
القبيسات على رفع علم الهدنة البحرية ولكنهم لم يعلنوا رسمياً أن الخور جز
من إمارة أبوظبي إلا فى سنة ١٩٠٥ وفى هذه الأثناء لم تنقطع المنازعات بين
قطر وأبو ظبي ، واشتعلت بين الإمارتين حرب طويلة (١٨٨١ — ١٨٩٠)
أيد الإنجليز خلالها صديقهم شيخ أبو ظبي واستخدموا القوة أكثر من مرة
ضد قطر [1] .

كان الاتفاق المعقود بين قطر وبريطانيا سنة ١٨٦٨ ينطوى على اعتراف
ضمنى بالكيانات القبلية ، إذ تعهد آل ثانى بتأدية الجزية نيابة عن بعض القبائل
إلى البحرين وبعضها الآخر لحكومة الرياض . ومع أن قاسماً لم يلتزم بهذا التعهد
إلا أن الشعور القبلى ظل قوياً ، واستمر آل النعيم مثلا يتجهون بولائهم إلى حاكم
البحرين ، بينما اتصل زعماء قبائل أخرى مباشرة بالحامية العثمانية فى الدوحة
ونتج عن ذلك أن حكام البحرين طالبوا بميناء الزبارة الذى تسيطر عليه قبيلة
آل النعيم ، فأجاب العثمانيون بتحريض قبائل ابن على وبنو هاجر لمهاجمته ، وبذا
سارت قطر حقلا خصباً للصراع الإنجليزى العثمانى . وكان من المتوقع أن يطلب

(١) تطالب السعودية الآن بخور العديد ولذلك خصص العرض السعودى لمشكلة الحدود
دراسة وافية لهذه المسألة .
= انظر عرض السعودية ج١ ص ٢٤١ — ٢٥٥ ويؤيد العرض مطالب قطر فى هذه المنطقة
على أساس أن سلطة السعودية كانت ضعيفة فى ذلك الوقت، وأن آل ثانى حلفاء السعودية
حلوا محلهم مؤقتاً فى كونهم أصحاب الحق بخور العديد .

الشيخ عيسى بن خليفة تأييد الإنجليز فى هذا الصراع . وفى أكثر من مرة تعرضت موانى قطر لمدافع الأسطول البريطانى ، وساءت العلاقات بين قاسم آل ثانى وبين الإنجليز حتى سحبت الجالية الهندية من قطر سنة ١٨٨٧ وأخيراً دمر الأسطول البريطانى ميناء الزبارة سنة ١٨٩٥ فاندثر منذ ذلك الوقت . ولم تفعل الدولة العثمانية أكثر من الاحتجاج بالطرق الدبلوماسية ، ولعل ذلك الموقف هو الذى جعل قاسماً يتحول بالتدريج عن ولائه للعثمانيين .

ورغم أن زعيم قطر يحمل رتبة قائمقام إلا أنه اتصل بالسلطات الإنجليزية مباشرة ، وربما كانت الجزية الكبيرة التى تطالب بها الدولة العثمانية هى أهم سبب لاستيائه ، وليس معنى ذلك أنه تحول فجأة من التحالف العثمانى إلى التحالف البريطانى ، بل بقى موقفه متأرجحاً حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

الفصل العاشر

العرب والنزاع العثمانى البريطانى

قبل الحرب الاولى

١ — مسألة الكويت

أشرنا إلى ضعف السلطة العثمانية فى جنوب العراق ونزعة القبائل هناك إلى الاستقلال عنها ، لذا كان من باب أولى أن تتمكن إمارة الكويت من النمو دون أن تصطدم بالعثمانيين . وقد أتاحت مصادر الثروة المختلفة نمو الكويت خلال القرن التاسع عشر ، قبل ظهور النفط بوقت طويل . فمنها المساهمة فى أعمال الغوص على اللؤلؤ . ومنها وقوع الكويت فى منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة . ومنها استخدام شمال شبه الجزيرة العربية لهذا الميناء للاتصال بالعالم الخارجى .

وبواسطة المال تمكن آل الصباح من جمع قبائل من نجد والأحساء أثناء الاشتباكات الحربية على الأقل ، غير أن سلطة الأمراء الثابتة لم تتجاوز الميناء وما حوله إلى مسيرة يوم واحد . ولا شك أن مجاورة الكويت للدولة الإسلامية الكبرى جعل علاقتها بالعثمانيين أمراً حيوياً ، بخلاف إمارات الخليج الأخرى . وبمرور الوقت نشأ نوع من التبعية إبان القرن التاسع عشر [1] . ومن مظاهر هذه التبعية حمل سفن الكويت للعلم العثمانى وإن لم تطبق هذه القاعدة بصورة عامة ، فكان بعض أهل الكويت يرفعون علم ساحل السلام الأحمر ، وبعضهم الآخر يحمل أعلاما أوربية ليستفيد من الامتيازات الممنوحة للأوربيين فى ولاية بغداد .

(١) استخدم بعض الكتاب الأوربيين عبارة السيادة لوصف العلاقة بين الكويت وبين الدولة العثمانية وهذا المفهوم الغربى لايمكن استخدامه بدقة فى الحالة التى نحن بصددها . انظر مادة كويت فى دائرة المعارف الإسلامية .

وحينما قضى العثمانيون على داود باشا آخر مماليك الأسرة القرجية سنة ١٨٣١ حاولوا أن يمدوا نفوذهم إلى الكويت وذلك عن طريق إلزام شيخها بدفع جزية ، ولم يستمر هذا الوضع طويلا نظراً لضآلة الأسطول العثمانى بالخليج . وبالتالى فقد كانت حكومة الآستانة هى التى تحتاج إلى مساعدة أسطول الكويت للدفاع عن شط العرب ، لذلك تحول الأمر إلى دفع إعانة سنوية لحاكم الكويت فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد ذكرنا من قبل كيف اشترك آل الصباح بجانب العثمانيين فى حملة الأحساء سنة ١٨٧٠ وعلى أثر ذلك صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية .

فينص الفرمان على جعل الكويت سنجقية وهذا لا يسقط حق أسرة الصباح فى توارث حكمها . ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام [1] وتلك سياسة واقعية اتبعتها مدحت باشا وهى تلائم أحوال شبه جزيرة العرب . وبقيت العلاقات حسنة بوجه عام بين آل الصباح وبين العثمانيين حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة سنة ١٨٩٦ فقلب أوضاع الكويت رأساً على عقب .

كان مبارك الصباح (١٨٩٦ — ١٩١٦) مولعاً بالمؤامرات ، استخدمها للوصول إلى السلطة كما استخدمها فى علاقاته بالقبائل وبالدول الأجنبية . ولم يصل مبارك إلى الحكم إلا على أشلاء أخوين دبر قتلهما ، هما محمد الحاكم السابق والجراح ، وفى اليوم التالى للحادث فاجأ مجلس الأسرة واستخدم التهديد لكى يظفر بإعلان إمارته . غير أن تلك الطريقة أثارت استياء الكثيرين وجعلت الدولة العثمانية تتردد وقتاً طويلا قبل أن تصدر فرمان التنصيب فى العام التالى . وتزعم المعارضة فى الكويت يوسف آل إبراهيم أحد أعيان البلاد ، فذهب إلى

(١) إن النظام الشائع فى إمارات الخليج هو أن الأسر الحاكمة تختار الأمير عند وفاة أو عزل أحدهم دون أن تتقيد بنظام الوراثة الدقيق .

البصرة حيث وجد ترحيباً من واليها حمدى باشا[1] وأيد الرجلان حقوق أبناء الحاكم المقتول فى أن يرثوا السلطة . ورأى السلطان عبد الحميد أن ينتهز هذه الفرصة لكى يقوى نفوذه فى الكويت ، وطالب بالتحقيق فى حادثة القتل فاتهم مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم ، وعلى أثر ذلك صدر الفرمان بتنصيبه قائمقام سنة ١٨٩٧ .

تحسنت العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين قليلا لكن دون أن تتحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا التحسن ، فإن والى البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك . ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين إلى آخر ، وبعد أن تخلص هؤلاء من خصومهم آل سعود تطلعوا إلى احتلال منفذ على البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم من الخارج وخاصة الأسلحة دون رقيب .

ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق أمامهم سوى الكويت ، وفى حالة وقوع نزاع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت فمن الأرجح أن يساند العثمانيون حلفاءهم من آل الرشيد .

هل كانت هذه الملابسات مبرراً كافياً لكى يطلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية ؟ لقد بحثت هذه القضية حتى فى أثناء حياة شيخ الكويت المتآمر ، وأتيح للشيخ رشيد رضا أن يسأله عن سبب هذا التحول . ومن المعروف أن هذا المفكر اللبنانى كان يميل إلى الإنجليز فى بعض الأحيان ، لذلك أجاد فى تبرير موقف مبارك حينما قال : لقد صرح لى بأن الدولة العثمانية كالأب الروحى ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه ، وقد طلبت إلى حكومة الأستانة فى أحد

(١) تحولت البصرة فى نهاية القرن التاسع عشر من متصرفية إلى ولاية ، وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وشبه جزيرة العرب .

الأيام مغادرة البلاد على أن تعين لى راتباً سنوياً ونسيت الخدمات التى قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا فى حملة الأحساء ، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق[1] .

اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية فى أوائل سنة ١٨٩٨ فقوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حكومة الهند وهى الجهة التى كانت ترسم السياسة البريطانية فى الخليج العربى آنذاك .

ولعل حكومة الهند كانت تسلم بأن القسم الشمالى من الخليج المتاخم للأحساء حتى شط العرب داخل فى إطـــار الدولة العثمانية ، وتجعل من قطر والبحرين حداً لتدخلها السافر فى القسم الجنوبى .

إذن ما الذى حدث خلال عام واحد لكى تغير تلك الحكومة رأيها وتقبل حماية الكويت فى يناير سنة ١٨٩٩ ؟ .

أولا : التوصيات التى قدمها الكولونيل ميد المقيم العام البريطانى فى الخليج وهى تحض على قبول الحماية وتبرز أهمية الكويت على النحو التالى : يملك الكويت ميناء ممتازاً فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم موانئ كونا فى الخليج « الفارسى » فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت فى المستقبل نهاية لخط حديدى من الأسكندرونة أو بورسعيد فإننا بقبول الإشراف على هذا الميناء سنضمن حماية تلك المشروعات ، ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد ، لذا ستنال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا[2] وقد تعددت المذكرات البريطانية فى

(١) عبد العزيز الرشيد ص ١٤٠ وما بعدها
(٢) F.O.78 N, 5113 رسالة الكولونيل ميد إلى حكومة الهند بتاريخ ٢٠/٤/١٨٩٧ نقلا عن الداود — الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١١٧ .

تلك الحقبة وكلها تشير إلى ضعف الروابط التى تصل بين الكويت والدولة العثمانية ، وبالتالى تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون فى ذلك مساس بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .

ثانياً : التنافس الدولى على المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات السكك الحديدية كما تبينا الآن من رسالة الكولونيل ميد .

وفى ذلك العهد كان ينظر إلى الامتيازات كأنها مظهر من مظاهر النفوذ السياسى وفى ١٨٩٨ صدر الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لصالح شركة ألمانية ، وفى نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسى لمد خط بين البحر المتوسط ، وبين الخليج ، كما وجد مشروع بريطانى لمد خط حديدى يبدأ عند بورسعيد وينتهى عند الكويت ماراً بسوريا وشمال شبه الجزيرة . وفى جميع الأحوال ستكون للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات .

وأخيراً عين كيرزن حاكما عاما للهند فى نهاية سنة ١٨٩٨ وقد جاء إلى المنصب وفى رأسه أفكار توسعية تختلف تماماً عن تلك الآراء التى عبر عنها سنة ١٨٩٢ فى كتابه « فارس والمسألة الفارسية » وفيه أيد سيطرة العثمانيين على القسم الشمالى من الخليج ، لكن وجود قوى أوربيـــة من وراء الدولة العثمانية أثار المخاوف فى نفس رجل الاستعمار البريطانى ، لذلك بادر بالموافقة على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، وبناء عليه وقع الاتفاق بين الكولونيل ميد والشيخ مبارك فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ :

١ — يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بألا يستقبل فى بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية .

٢ — يتعهد بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو لرعايا دولة أجنبية ، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه أو

استخدامه لأى غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية . وينطبق هذا على جميع الأراضى التى تقع فى حوزة الشيخ مبارك والتى قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية[1] .

ويلاحظ أن الاتفاق لم ينص صراحة على أن تمثل بريطانيا الكويت فى الخارج ، غير أن تطبيقه من الناحية العملية أدى بالكويت إلى هذا الوضع خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية .

كما أن عقد الاتفاق تم لمواجهة ظروف مؤقتة هى الخوف من أن تضم الكويت إلى الإدارة العثمانية المباشرة . وبعد سقوط الدولة العثمانية استمرت بريطانيا تمارس نفس الدور لمنع ضم الكويت إلى قوة السعوديين الصاعدة فى شبه جزيرة العرب ، وهكذا بقى الاتفاق سارى المفعول حتى سنة ١٩٦١ .

اتفقت مصلحة الطرفين المتعاقدين : بريطانيا والكويت على جعل الاتفاق طى الكتمان . فبريطانيا لا تريد أن تسوء علاقاتها بالدولة العثمانية ما أمكن . أما الشيخ مبارك فكان حريصاً على عدم المساس بالبساتين العديدة التى منحها العثمانيون لآل الصباح فى البصرة بمناسبة اشتراكهم فى حملة الأحساء . ولهذا السبب أيضاً بقيت سفن الكويت تحمل العلم العثمانى .

لم تكن هذه الأحداث لتمر دون أن تشعر السلطات العثمانية بحدوث شىء ما ، وازداد شكها فى نوايا الشيخ مبارك ، ومع ذلك استجابت حكومة إستامبول لرغبة الانجليز فى عزل حمدى باشا والى البصرة ، ولم تجرؤ على أن تسوى موضوع نهاية خط بغداد مباشرة مع الشركة الألمانية ، فاضطر استمرش القنصل الألمانى بالآستانة إلى القيام بزيارة لشيخ الكويت لكى يستأذنه فى استخدام جزء من أراضيـــه حتى يصل الخط إلى رأس الكاظمة على خليج

---

(1) Hurewtz, vol. 1. p. 218

الكويت . وقد رفض الشيخ مبارك التفاوض مع المبعوث الألمانى تنفيذاً لاتفاقه مع بريطانيا ، وأبلغ الأخيرة بهذه الزيارة .

ثم أتيحت للعثمانيين فرصة للانتقام من الشيخ مبارك بعد أن لحقت به هزيمة منكرة فى الصريف وهى أعظم المعارك التى دارت بينه وبين آل الرشيد سنة ١٩٠١ وكان الشيخ مبارك قد استعد للمعركة استعداداً عظيماً فأتى بالمرتزقة من قبائل مطير والمنتفق والعجمان ، غير أن هذا الجيش البدوى لم يصمد أمام جيش الرشيد الذى دربه العثمانيون ، وفعلا استعدت الدولة العثمانية لاحتلال الكويت بعد موقعة الصريف وأرسلت بارجة حربية إلى الخليج غير أنها تراجعت بمجرد ظهور الأسطول البريطانى .

ولا شك أن هذه المواقف الضعيفة المتوالية من جانب الدولة العثمانية كان لها أكبر الأثر على توجيه سياسة الأمراء العرب وتفضيلهم الارتباط ببريطانيا مع أنها دولة دخيلة يختلف وضعها تماماً عن وضع الدولة العثمانية . والدليل على ذلك أن عبد العزيز آل الرشيد بعد أن رأى نفسه وقد حرم من جنى ثمار انتصاره فى الصريف فكر فى الاتصال بالقنصل البريطانى فى البصرة ، ولعب دور الوسيط أحد الأعيان العراقيين ويدعى فهد باشا ، ويبدو من رسالة راتسلاو القنصل البريطانى فى البصرة إلى السفير فى استامبول أن ابن الرشيد ذهب إلى حد طلب الحماية البريطانية ، على أن تزوده بريطانيا بالسلاح وتترك له الفرصة لكى يعزل الشيخ مبارك ويحل محله أحد أبناء أخيه ، كما وعد ابن رشيد بوضع بلاده تحت تصرف الشركة البريطانية التى تنوى مد الخط الحديدى من بورسعيد إلى الكويت[1] وأخيراً هدد بالاتصال بالروس إذا قوبل طلبه بالرفض .

---

(١) F. O. 78 N. 5173 رسالة من راتسلاو إلى أوكونور السفير البريطانى فى استامبول بتاريخ ٣/٩/١٩٠١ .

ويقال إن فهد باشا تصرف فى هذا الأمر من تلقاء نفسه . وعلى كل فقد رفضت بريطانيا هذا الطلب لأنه يؤدى إلى تورطها فى نجد، وربما كان كيرزن الحاكم العام مستعداً لأن يمد النفوذ البريطانى إلى قلب شبه الجزيرة لمنع التدخل العثمانى هناك، لكنه لم يجد تأييداً من حكومة لندن . أما الشيخ مبارك فإنه بعد أن اطمأن إلى فاعلية الحماية البريطانية رأى أن يتجنب بقدر الإمكان الاصطدام بالدولة العثمانية واتبع معها سياسة المصالحة ، ورافق فعلا محسن باشا والى البصرة الجديد إلى الفاو حيث جدد ولاءه للسلطان ، وفى نفس الوقت رفض إقامة حامية عثمانية فى أراضى الكويت .

يتضح مما سبق أن اتفاق ١٨٩٩ زاد من حدة الصراع حول الكويت ذلك أن الاتفاق لم يلغ السيادة العثمانية ولم تشجع بريطانيا فكرة انفصال الكويت تماماً عن الدولة العثمانية وهى التى اقترحت أن تستمر سفن الكويت فى حمل العلم العثمانى مع إضافة كلمة « كويت » فى وسطه .

وحينما تكررت محاولات العثمانيين لبسط نفوذهم إلى الكويت لتمكين الشركة الألمانية من تنفيذ مشروعها ، اضطرت بريطانيا إلى التصريح بوجود الاتفاق ، وأثار ذلك احتجاج الحكومة العثمانية إذ أعلن وزير خارجيتها توفيق باشا أن هذا الاتفاق يعد خرقاً لمعاهدة برلين عام ١٨٧٨ وأجاب سالزبرى وزير الخارجية البريطانى بأنه ليس فى النية إعلان الكويت محمية بريطانية ، ولكن حكومة استامبول هى التى قد ترغمنا على ذلك[1] وقد توصل الطرفان إلى تسوية مؤقتة لوضع الكويت على أساس عدم التدخل فى شئونه الداخلية ، أو بعبارة أخرى سلمت الدولة العثمانية بالوضع الراهن ، غير أن هذا الوضع الغامض أفسح المجال لانتهاكه بواسطة كلا الطرفين المتنازعين : بريطانيا والدولة العثمانية ، ففى سنة ١٩٠٢ جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو الكويت بتأييد العثمانيين ، واستنجد مبارك بالإنجليز الذين ردوا الزحف عند الفاو ، واضطرت الدولة العثمانية إلى إنكار تأييدها للحركة . وفى

---

(١) B.D.W. vol 10 مذكرة بريطانية عن وضع الكويت بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٠١ .

العام التالى أقام العثمانيون حامية فى أم القصر وصفوان وحاولوا احتلال جزيرة بوبيان، وأثار ذلك قضية جديدة تتعلق بحدود إمارة الكويت ، فادعى مبارك بأنها تمتد إلى الفاو شمالا ، وإزاء ذلك أصدر بلفور وزير الخارجية تصريحاً فى مجلس العموم ذكر فيه صراحة بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية ، ولكنه رفض أن يؤيده فى ادعاءته بامتداد حدوده إلى الفاو .

وفى خلال السنوات التالية أخذت بريطانيا توطد نفوذها بالكويت تدريجياً دون اكتراث بالشكليات القانونية أو النصوص ، حتى تحولت إلى محمية فعلا عام ١٩١٤ وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن مد الكويت بالأسلحة رغم أنها حصلت على حق تفتيش السفن فى المياه الأقليمية للكويت منذ عام ١٩٠٠ وفى عام ١٩٠٣ منح الشيخ مبارك لقب سير أثناء جولة اللورد كيرزن بالخليج . وفى العام التالى عين وكيل سياسى بريطانى دائم بالكويت . وتعهد حاكمها بألا يسمح لغير بريطانيا بإنشاء محطات بريد . وفى عام ١٩٠٨ صدر تأكيد للتعهدات الواردة فى اتفاق سنة ١٨٩٩ والقاضية بعدم التنازل عن شىء من أراضى الكويت دون مشورة الحكومة البريطانية . وفى نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك عن قطعة أرض على امتداد ميلين لبريطانيا مقابل ٦٠٠٠٠ روبيه ، وأعفيت تلك المنطقة الساحلية من الضرائب . وبهذه المناسبة ضمنت بريطانيا توارث أسرة الصباح لحكم الكويت . وفى أغسطس سنة ١٩١٠ تعهد الشيخ مبارك بعدم منح الشركات الأجنبية امتيازات لاستغلال الأسفنج أو اللؤلؤ إلا بإذن من الحكومة البريطانية، ولم يمنع ذلك شيخ الكويت من اتصاله بالدولة العثمانية وبالعالم الإسلامى .

وقد انضم مع الشيخ طالب النقيب والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة إلى حزب حريت وائتلاف المعارض ، وتبرع للدولة العثمانية عند وقوع الاعتداء الإيطالى على طرابلس ، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى قرر الشيخ مبارك قطع صلاته

نهائيا بالدولة الإسلامية والإسهام مع بريطانيا فى غزو العراق متجاهلا الرأى العام فى الكويت (١) .

---

(١) لدراسة علاقة الكويت ببريطانيا فى هذه الفترة يمكن الرجوع إلى سلسلتين من الوثائق:

١ — F.O. 406 وهى تبدأ بسنة ١٩٠٤

٢ — Kowit Gonfidentiad in Secret librery

وتوجد بالمكتب نسخة مصورة فى كلية الآداب بجامعة عين شمس

٢ – إحياء الدولة السعودية

اختفى الحكم السعودى من نجد إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر،
حينما استولى آل الرشيد على الرياض سنة ١٨٩١ ، وخرج عبد الرحمن بن فيصل
آخر من حكم نجد من الدولة السعودية الثانية ليطوف بين القبائل الموالية ، وانتهى
به المطاف إلى الكويت ، وكان يصطحب معه فى حياة النفى ابنه عبد العزيز الذى
سيكون له شأن كبير فى تاريخ شبه جزيرة العرب .

وبالرغم من التحالف التقليدى بين العثمانيين وبين آل الرشيد ، فإن حكومة
الآستانة شجعت الشيخ مبارك على حسن استقبال اللاجئين السعوديين ، بل إنها
قدمت لهم إعانة سنوية عن طريق شيخ الكويت ، ويرجع ذلك الموقف إلى أن
الدولة العثمانية اتبعت سياسة حفظ التوازن فى شبه جزيرة العرب كوسيلة من وسائل
الاحتفاظ بالسلطة ، فإذا كان آل الرشيد قد تخلصوا من خصومهم ووحدوا إقليم
نجد تحت سلطتهم فمن الأفضل إبقاء آل سعود كشوكة يمكن أن يهدد بواسطتها
آل رشيد إذا ما انحرفوا عن الولاء للدولة العثمانية .

وفى الكويت أتيح للأمير السعودى الشاب أن يطلع على أوضاع السياسة
الدولية فى الخليج ، ولمس بنفسه مدى النفوذ البريطانى وتفوقه على الدولة العثمانية
وهذا هو ما جعله فى رأينا يتجه مبكراً إلى التفكير فى الاستعانة بالتأييد البريطانى
وخرج بذلك عن تقاليد أسلافه السعوديين الذين كانوا يمثلون القوة المعادية للسيطرة
البريطانية فى شبه جزيرة العرب . ولقد اتفقت مصالح السعويين مع آل الصباح ،
واشترك عبد العزيز آل سعود فى تلك الحروب ولم تثنه هزيمة الصريف التى لحقت
بالكويت سنة ١٩٠١ عن أن يتابع الخطة الرامية إلى استرداد نجد ، ففى يناير
سنة ١٩٠٢ شن غارة مفاجئة على الرياض واستولى عليها بواسطة مغامرات رويت
حولها أقاصيص خيالية عن بطولة أمير نجد الجديد .

إن الاستيلاء على الرياض لم يكن سوى نقطة بداية ، وكان الطريق أمام
عبد العزيز آل سعود مليئاً بالعقبات لأن الدولة العثمانية أخذت تقدم مساعداتها
لآل الرشيد حينما لاحظت تصاعد قوة السعوديين باطراد . على أن السعوديين فكروا
فى الاستعانة بالإنجليز حتى من قبل أن يصطدموا بالعثمانيين . وحسب المصادر
السعودية[1] نفسها طلب عبد الرحمن الفيصل ذلك منذ سنة ١٩٠٢ حينما كان
يتأهب لمغادرة الكويت ليعود إلى عاصمته القديمة ، وألح إلى أن الروس كانوا
يريدون الاتصال به . وتلت ذلك محاولات مختلفة من جانب عبد العزيز آل سعود لكى
يظفر بالتحالف مع بريطانيا ، وفى فبراير سنة ١٩٠٦ ذكر صراحة أنه يريد تأييد
الأسطول البريطانى فى حملة تهدف إلى إخراج العثمانيين من الأحساء . وبين حاجته
إلى ذلك الإقليم الذى يصله بالعالم الخارجى وعرض فى مقابل ذلك التأييد امتيازات
غير محددة تحصل عليها بريطانيا فى بلاده ، ومنها إقامة قنصلية فى الرياض .

كان بيرسى كوكس هو الذى يشغل فى ذلك الوقت منصب المقيم العام
البريطانى فى الخليج ، فرحب بهذه الفكرة وتنبأ لابن سعود بمستقبل زاهر
وبعث بالحجج التالية لإقناع حكومة لندن بقبول الاقتراح السعودى[2] فهو من
جهة يساعد على مكافحة القرصنة التى تجددت بسبب فوضى العثمانيين ، ومن
جهة أخرى سيصبح ابن سعود تحت الرقابة البريطانية فلا يجرؤ على مهاجمة
مشيخات الساحل التى تحميها بريطانيا ، غير أن حكومة لندن كانت ما تزال
متمسكة بالسياسة التقليدية التى ترفض التورط فى داخل الجزيرة .

ونتبين من خطاب بيرسى كوكس كيف أن إحياء الدولة السعودية فى نجد
أثار من جديد القلق على وضع المشيخات الست فى ساحل عمان ، وحسب المصادر
السعودية[3] لم يشعر حكام تلك المشيخات بالخطر إلا فى سنة ١٩٠٦ حينما قام عبد العزيز

(١) عرض السعودية جـ ١ ص ٢٨٠ .
(٢) انظر : جريف Grave b. 106 ترجمة حياة السير بيرسى كوكس .
(٣) عرض السعودية جـ ١ ص ٢٧٨ .

بنشاط حربى فى الركن الجنوبى الشرقى من نجد قرب عمان. أما فى سنة ١٩٠٢ فقد بعث زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى يهنئ ابن سعود على استرداده للرياض، أما فى سنة ١٩٠٦ فقد جمع هذا الحاكم مؤتمراً من المشيخات الست[1] ليبحثوا فى أمر الدفاع عن بلادهم، وهدد بتأديب حاكم دبى لأنه امتنع عن حضور المؤتمر. ثم عقد محالفة دفاعية مع سلطان مسقط. أى أن حلفاء الإنجليز المرتبطين معهم بمعاهدات تكتلوا لمواجهة الدولة السعودية الناشئة، أما قاسم آل ثانى حاكم قطر فكان وضعه مختلفاً، فهو غير مرتبط حتى ذلك الوقت بمعاهدة مع الإنجليز كما أن انتشار الدعوة السلفية فى بلاده كانت تقربه من آل سعود. ومنذ بضع سنوات حاول أحد إخوته أن ينتزع منه السلطة وطلب تأييد الإنجليز. نعم لقد رفض هؤلاء الاشتراك فى المؤامرة غير أنها كانت تجمل قاسماً على كل حال خارج تكتل المشيخات الدائرة فى فلك بريطانيا. وعلى العكس ذهب قاسم للترحيب بابن سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر سنة ١٩٠٥.

والحق إن الاتجاهات العامة للدولة السعودية الجديدة لم تكن تسمح قط بتحدى الانجليز وذلك بالسعى لابتلاع المشيخات كما كان من الجائز أن يحدث فى عهد الدولة السعودية الأولى، لذلك صار إقليم الأحساء هو المجال الطبيعى لإرضاء طموح عبد العزيز آل سعود.

وفضلا عن ذلك فإن الأحساء كان فى معظم الأحيان إقليماً تابعا لنجد. وفى سنة ١٩١٣ تهيأت الظروف لغزو الإقليم، فالعثمانيون يواجهون صعوبات فى البلقان، وقد اضطروا إلى إنقاص حامياتهم فى أطراف الدولة الأخرى حتى قدرت فى الأحساء بنحو ٤٠٠ رجل، كذلك ترامت أنباء المحادثات الإنجليزية العثمانية إلى مسامع أمير نجد، نخشى أن يقرر شىء بالنسبة للأحساء يقطع عليه سبل المستقبل. وفى مايو شن غارة من غاراته الناجحة على الحاميات العثمانية فلم يصادف مقاومة تذكر، وقد التجأت بعض تلك الحاميات إلى البحرين مما أشعر

(٣) meer س ٢٣.

بميل الانجليز إلى العثمانيين. وحقيقة الأمر أنهم وقفوا موقف الحياد وإن اعترفوا بعد قليل فى مشروع اتفاق عقدوه مع الحكومة العثمانية بأن الأحساء داخلة فى منطقة نفوذهم. وسنرى كيف أن هذا الاتفاق قد ولد ميتاً، ولذلك فضلت السلطات العثمانية أن تصل إلى تسوية على أساس حل وسط مع ابن سعود، وجرت محادثات فى هذا الشأن بين عمر فوزى مردينى والى البصرة، وبين ابن سعود منذ نهاية سنة ١٩١٣ وهنا تختلف المصادر السعودية عن المصادر الانجليزية اختلافاً تاما، إذ أن هذه القضية التاريخية أصبحت من الحجج التى استخدمها الفريقان فى موضوع النزاع على الحدود. فالمصادر الانجليزية تروى أن ابن سعود أخبر الوكلاء البريطانيين سنة ١٩١٣ عن هذه المحادثات وقال إنها ستنتهى إلى عقد اتفاق قريب مع الدولة العثمانية، ثم أبرز عرض الحكومة البريطانية أمام هيئة التحكيم الدولية سنة ١٩٥٥ نسخة من هذا الاتفاق وهو مؤرخ ٤ رجب سنة ١٣٣٢ هـ (مايو سنة ١٩١٤)[1] وذكرت المصادر الانجليزية أنه عثر على نص الاتفاق فى أرشيف البصرة عند استيلاء الانجليز عليها سنة ١٩١٤. وحسب هذا الاتفاق أعلنت نجـد ولاية عثمانية تشبه وضع الكويت من حيث أن آل سعود يتوارثون حكمها على أن يصدر بذلك فرمان من استامبول، أما الأحساء فيحكمها عبد العزيز آل سعود لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد وتقيم الدولة العثمانية حاميات هناك فى القطيف والعقير، وعلى ابن سعود أن يستخدم العلم العثمانى، ولا يجوز له أن يعقد اتفاقا أو يمنح امتيازات لدولة أجنبية دون موافقة الدولة العثمانية. وبناء على هذا الاتفاق صدر فرمان بمنح عبد العزيز آل سعود لقب الباشوية. ولا تنفى المصادر السعودية نفياً باتاً عقد اتفاق ينظم العلاقات بين نجد والدولة العثمانية غير أنها تؤكد خلو محفوظات المملكة العربية السعودية من مثل هذا الاتفاق[1] و.. جع أهمية الموضوع إلى قضية النزاع على الحدود بين السعودية والمشيخات المتحالفة مع بريطانيا، فإن الأخيرة ترى أن وجود هذا الاتفاق يعنى ضمناً أن ابن سعود

(١) عرض الحكومة البريطانية الملحق الأول وثيقة رقم ٨ نقلا عن Kely p. 110

وافق على مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الذى يضيق حدود نجد الشرقية ويوسع من امتداد المشيخات فى داخل شبه الجزيرة .

أما النظرية السعودية فتحاول أن تثبت عدم التزام الحكومة السعودية بمشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى وهى تستند فعلا إلى أسس أقوى من الناحية القانونية. أولا إن مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ لم يبرم،ثانياً توقيعه تم فى ٢٩ يونيو أى بعد استيلاء ابن سعود على الأحساء بنحو شهرين، وبالتالى تصرفت الدولة العثمانية فى أرض لا تملكها فعلا ، ثالثاً أن الاتفاق بين ابن سعود والعثمانيين سنة ١٩١٤ حتى إن صح فإنه لا يلزم السعودية بشىء لأن حكام الرياض كانوا يجهلون اتفاق سنة ١٩١٣ ، رابعاً إن السلطات الإنجليزية لم تكترث لهذا الاتفاق وتجاهلته فى جميع تصرفاتها منذ أن دخلت فى الحرب ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ .

٣ — مشروع الاتفاق العثمانى البريطانى سنة ١٩١٣

إذا كان الاتفاق الإنجليزى العثمانى لسنة ١٩١٣ لم يبرم فإن له أهمية خاصة فى تاريخ الخليج ، فقد أصبح من جهة مثار جدل بمناسبة الخلاف على الحدود بين السعودية وبريطانيا ، ومن جهة أخرى يعد هذا الاتفاق مظهراً جديداً من مظاهر تهاون حكومة الاتحاديين فى المحافظة على حقوق الشعوب التى كانت تحكمها الدولة العثمانية بصفة عامة والشعب العربى بصفة خاصة .

وهو دليل على عجزهم أمام تغلغل النفوذ البريطانى فى الخليج بالرغم من أنهم تسلموا الحكم على أساس تثبيت سلطة الدولة فى جميع المناطق التى تتبعها اسمياً. وصانع الاتفاق هو إبراهيم حقى باشا الذى عرف بميوله الإنجليزية ، وقد اختلف فى هذا الاتجاه مع ولاة البصرة وبغداد الذين كانوا أكثر حرصاً على مقاومة التغلغل البريطانى .

لقد استمرت المفاوضات نحو عامين (١٩١١ — ١٩١٣) لأنها تناولت عديداً

من موضوعات الخلاف بين البلدين ، منها مسألة الرسوم الجمركية وخط حديد بغداد ومناطق النفوذ فى الخليج العربى ومسألة شط العرب . وباستثناء الموضوع الأول فإن المسائل الأخرى متشابكة وهى التى تهم مؤرخ الخليج .

ومما زاد المفاوضات تعقيداً أن جهات الاختصاص البريطانية اختلفت فيما بينها على بعض الموضوعات ، مثال ذلك النقطة التى يجب أن ينتهى عندها النفوذ العثمانى فى الخليج ، فرأى البعض أن يكون ميناء العقير فى الاحساء هو نهاية الامتداد العثمانى ، أما هاردنج حاكم الهند العام فرأى أن وجود العثمانيين فى الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم تأثيراً على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية ، ولذلك ذهب إلى المطالبة بإسقاط سيادتهم عن الكويت . وعلى كل فقد اتفق الرأى على إخراج قطر من منطقة نفوذهم . وبين هذين الرأيين وقف جراى موقفاً وسطاً فاقترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بغداد « فى حالة إشراك بريطانيا فى الخط فلا مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت شريطة أن تكون مشيخة مستقلة بشئونها الداخلية ويمكن أن تدفع جزية للدولة العثمانية . وعند منح بريطانيا امتياز القسم الجنوبى من الخط فى هذه الحالة سيتيسر مده إلى خليج الكويت،ولا شك أن حاكم الإمارة سيرحب بهذه الفكرة لأنها تساعد على إنماش بلاده »(١) .

تساهل العثمانيون فى موضوع قطر كما أنهم تنازلوا رسمياً عن جميع الادعاءات السابقة فى البحرين . أما بالنسبة للكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها مع تضييق حدودها ما أمكن لما للإمارة من امتيازات خاصة . وكانوا يخشون بحق أن تستخدم الكويت كمستودع لتجارة الأسلحة وتهريبها للقبائل المشاغبة فى جنوب العراق . فى هذه الأثناء تسلم حقى باشا أمر المفاوضات مع الإنجليز وكان يرى أنه من الجائز أن تتفق بريطانيا مع ألمانيا مباشرة بشأن خط حديد بغداد

(١) B. D. wol, 10 part 2 المراسلات بين جراى وتوفيق باشا وزير الخارجية العثمانية .

وتتجاهل الدولة العثمانية كما سبق للألمان والروس أن فعلوا ذلك فى مؤتمر بوتسدام، لذلك صرح للإنجليز بأن الدولة العثمانية لاتريد أن ترى دولة أخرى فى الخليج غير بريطانيا، وهى تتنازل تماما عن الادعاءات فى البحرين مقابل شروط بسيطة منها ألا يتدخل الإنجليز فى شئون البحارنة المقيمين فى الدولة، وأن تخفض الإمارة رسوم مصايد اللؤلؤ بالنسبة للرعايا العثمانيين وأن يعترف باحتلال العثمانيين لجزيرة الزخناوية الواقعة جنوب العقير.

والحق أن موضوع حدود الكويت وتقسيم الجزر التابعة لها وتلك التابعة للعثمانيين كان أكثر الموضوعات إثارة للجدل، فقد طالب العثمانيون بتضييق حدودها من جهتى العراق والأحساء والاعتراف بها كجزء من ولاية البصرة وسريان القوانين العثمانية فيها، وبقاء كثير من الجزر فى يد العثمانيين لأنهم يريدون مشاركة الإنجليز فى حراسة أمن الملاحة بالخليج. وقد رفضت بريطانيا رفضاً باتاً هذه الفكرة الأخيرة كما أنها لم توافق على أن تشرف حكومة الآستانة على شئون الكويت الخارجية أو تنظيم الوراثة فيها، وإنما سلمت فقط بسيادة رمزية. وكان لابد من ذكر تفاصيل عديدة لتنظيم وضع الكويت المعقد فى هذا الاتفاق وسنتناول فيما يلى تحليل الأقسام الهامة من الاتفاقية[1].

القسم الأول : خاص بالكويت :

١ — تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالا ذاتياً، ويرفع شيخ الكويت العلم العثمانى كما كان فى السابق مع إضافة كلمة «كويت» إليه.

٢ — وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية أو الوراثة وإنما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب، كما لايجوز لها أن تحتل عسكريا

(١) انظر نص مشروع الاتفاقية B.D.W. vol. 10 Part 2.p. 190. 194
انظر Hurewitz vol. 1, q. 272

جزءاً من أرض الكويت المحددة فى المواد التالية. ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه فى الولاية العثمانية.

٣ — تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التى منحها شيخ الكويت فى أراضيه للرعايا البريطانيين.

٤ — تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقا جديداً أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق.

المواد ٥ — ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهى تخرج أم القصر وصفوان من الكويت، إذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتى بوبيان وواربة للإمارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة. وتجعل خور الزبير نهاية الحدود الشمالية والقرين فى نهاية الحدود الجنوبية.

٨ — فى حالة مد خط حديدى إلى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته.

٩ — تحترم أملاك شيخ الكويت فى البصرة وتعفى من الضرائب. ومن اللاحظ أن القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق.

القسم الثانى : قطر.

مادة ١١ — تتنازل الدولة العثمانية عن السيادة فى قطر ويحكمها بالوراثة أسرة آل ثانى، وتتعهد بريطانيا بمنع حكام البحرين من محاولة ضم شبه الجزيرة.

ويشير الاتفاق إلى الأحساء ونجد على أنهما سنجقية عثمانية، ويخطط حدودها الشرقية من قطر حتى عمان، وهذه المادة هى التى أصبحت محور الجدل فى قضية الحدود.

١٢ — يسمح للبحارنة بصيد اللؤلؤ فى جزيرة الزخناوية التى دخلت ضمن سنجق الأحساء.

ومما يذكر أن حامية عثمانية كانت ماتزال مرابطة فى الدوحة عند عقد هذا الاتفاق ، غير أن الشيخ كان يتصرف بدون أن تتدخل فى شئونه وقد أجلاها الإنجليز فى سنة ١٩١٤ .

القسم الثالث : البحرين :

١٣ — تتنازل الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها السابقة فى البحرين، ومن جهة أخرى تعلن الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تضم البحرين (أى أن تحولها إلى مستعمرة) .

١٤ — تتعهد بريطانيا بإلزام البحرين ألا يفرض رسوما إضافية على الرعايا العثمانيين الذين يشتغلون بصيد اللؤلؤ .

١٥ — يعتبر البحارنة المقيمون فى الدولة العثمانية أجانب ، ويرعى القناصل البريطانيون مصالحهم . وهكذا فرضت الحكومة البريطانية وجهة نظرها فى هذه النقطة. أما تعهدها بعدم ضم البحرين فمجرد صيغة شكلية ، إذ أن الجزر تحولت إلى مستعمرة فعلا كما رأينا سنة ١٩١٤ .

القسم الرابع : الملاحة فى الخليج العربى .

١٦ — تقر الدولة العثمانية بأن بريطانيا تقوم بحراسة الملاحة فى الخليج من قطر حتى المحيط الهندى، وتسلم بجميع التنظيمات التى أدخلتها بريطانيا فى المنطقة كالحجر الصحى وإدارة الفنارات والقيام بأعمال الشرطة البحرية ، وتحتفظ الدولة العثمانية بحقوقها فى المياه الأقليمية والسواحل التابعة لها. وسنرى بعد قليل كيف أن الاتفاق الخاص بشط العرب قد نقض هذا المبدأ :

وأخيراً تنص الاتفاقية على تكوين لجنة لدراسة الحدود على الطبيعة ووضع مذكرة تفصيلية بها. ومن الواضح أن هذه اللجنة لم تشكل قط نظراً لعدم إبرام الاتفاقية مما ينقص من قيمتها فى موضوع تخطيط الحدود .

٤ — مسألة شط العرب

فتح مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الباب لتسوية خلافات أخرى معلقة بين بريطانيا والدولة العثمانية،مثل مشكلة خط بغداد ، وموضوع شط العرب.وسنتناول الموضوع الأول فى الفصل التالى . أما شط العرب فيطلق على القسم الأخير من الرافدين الذى يبدأ عند التقاء النهرين وينتهى عند مصبهما فى الفاو . وكانت كل من الدولة العثمانية وفارس قد عقدتا اتفاقا خاصاً بتخطيط الحدود فيما بينهما ، جعل شط العرب داخلا فى الأراضى العثمانية على أن تنتهى حدود فارس على شاطئه الأيمن. وأقر الاتفاق مبدأ حرية الملاحة الدولية فى هذا الممر المائى الواقع فى منطقة حدوده . وفى ذلك الحين كانت بريطانيا تؤيد مطالب العثمانيين باعتبار أن فارسا كانت خاضعة للنفوذ الروسى ، وقد أقحمت الدولتان الأوربيتان نفسيهما على الاتفاق بحجة ضمانه .

وفى نهاية القرن تغيرت نظرة بريطانيا إلى المشكلة ، إذ أصبحت تسعى إلى الانفراد بالقوة العسكرية فى الخليج ، وبالتالى اعترضت على قيام الدولة العثمانية بتحصين شط العرب ، مع أن ذلك التحصين حق طبيعى ، وقد جاء فى أعقاب غزو مصر وإحساس العثمانيين بأن بريطانيا لا تحترم سلامة أراضيهم .

وقد استخدمت حكومة الهند البريطانية فارسا لتحقيق أهدافها ، فحثتها على الادعاء بأن تسليح شط العرب يتعارض مع مبدأ حرية الملاحة . وأجاب وزير الخارجية العثمانى بأن من حق فارس أن تحصن الشاطئ الأيمن بما فى ذلك أرض إمارة المحمرة دون أن يكون فى ذلك مساس بحرية الملاحة فى شط العرب أو فى نهر قارون .

ولما كانت هذه الإمارة الأخيرة تقع بمحاذاة شط العرب ، فلم يفت السلطات البريطانية فى الخليج أن تحرض الشيخ خزعل خان حاكمها العربى لكى يناوىء العثمانيين كما ستفعل مع كثير من صغار الأمراء فيما بعد .

لم تفلح هذه المناورات فلجأت بريطانيا إلى التهديد باستخدام القوة سنة ١٨٨٩ ، وصرحت بأن تحصين شط العرب يهدد مصالحها التجارية. وهذا اعتراف ضمنى بوجود أطماع استعمارية جنوب العراق آنذاك . وقد كشفت الوثائق فعلا عن وجود مشروعات باستغلال الأراضى الزراعية فى جنوب العراق بواسطة شركات بريطانية(١).

بقيت مسألة شط العرب معلقة حتى تمت تسوية معظم الخلافات فى مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ فأمكن التوصل إلى تسوية فرعية خاصة بهذا الموضوع . ويلاحظ أن الاتفاقية أكدت التغلغل البريطانى فى جنوب العراق ، فهى تثبت الامتيازات السابقة ، وتحول شركة لنش إلى شركة احتكارية فعلا إذ نصت على بيع السفن العثمانية التى تستخدم فى ملاحة النهرين لهذه الشركة .

وتقرر إقامة لجنة عثمانية بريطانية مشتركة لتسيير الملاحة ، وإقامة الفنارات فى شط العرب . وبالإضافة إلى ذلك حصلت بريطانيا على احتكار التنقيب على النفط ومشروعات التعدين الأخرى فى جنوب العراق . ويبدو أن العثمانيين اعتقدوا أنهم قد أحرزوا تقدما فى إقليم المحمرة (أو عربستان التابعة لفارس) حينما شملت الاتفاقية بنـــدا خاصا بتنظيم الوراثة فى تلك الإمارة مع التسليم باستقلالها الذاتى .

لم تكن مشكلة السلطة فى جنوب العراق بخافية على زعماء الاتحاد والترقى فى استامبول ، وكان أحدهم ويدعى إسماعيل حقى باشا يدير ولاية بغداد سنة ١٩١٠ فشكا من تقلص السلطة هناك . والحق إن السلطات البريطانية لم تكتف بإثارة الأمراء المستقلين على حدود الدولة بل اتصلت برؤساء العشائر التى تنزل جنوب العراق وكان بعضهم يلجأ إلى الكويت إذا اصطدم بالعثمانيين ، لذلك يبدو

(١) F.O. 78 N, 1684 مذكرة كران فيل وزير الخارجية بتـاريخ أكتوبر ١٨٨١

واضحاً أن حكومة استامبول قد تهاونت بعقد اتفاقية سنة ١٩١٣ التى تعد مظهرا من مظاهر عجزها عن الدفاع عن الولايات العربية . وقـــد بررت الحكومة الاتحادية اتفاقية شط العرب مثلا بأنها باعت السفن التجارية لتشترى بثمنها سفنا حربية . ولم يقتنع الوطنيون العرب بشىء من ذلك فعبرت صحفهم عن استيائها من سياسة الاتحاديين كما يرى المؤرخون العرب فى اتفاق سنة ١٩١٣ إرهاصا بتقسيم العالم العربى بين الدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الأولى(١)

(١) ساطع الحصرى — العالم العربى والدولة العثمانية .

الفصل الحادى عشر

التنافس الدولى

اضطرت بريطانيا إلى تسوية خلافاتها مع الدولة العثمانية لأنها ليست غريبة عن منطقة الخليج العربى . أما بالنسبة للدول الأوروبية التوسعية فقد أبدت تصلباً تاما فى سياستها ، حتى قال روزن أحد الصحفيين الألمان « إذا عطس ألمانى فى الخليج خيل لبريطانيا أن أركان الامبراطورية قد تزلزلت » وفى مثل هذه الظروف لابد وأن نتوقع أن يبالغ الإنجليز فى تصوير أطماع الدول الأخرى ، ومن ثم يجب أخذ الوثائق البريطانية فى هذا الموضوع بشىء من الحذر .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انحصر التنافس الدولى فى ثلاث صور : نشاط فرنسى متقطع فى مسقط ، تغلغل النفوذ الروسى فى فارس ، تسلل الألمان إلى ولاية بغداد عن طريق حصولهم على امتياز خط حديد بغداد .

١ — عمان والتنافس الانجليزى الفرنسى

رأينا كيف شجع الانجليز على انفصال زنجبار عن مسقط مما أثار عليهم حنق ثوينى ابن السيد سعيد حاكم عمان . وقد اتجه خليفة السيد سعيد بفكره أحيانا إلى نابليون الثالث ، غير أن النشاط الفرنسى المحدود كان منصباً فى ذلك الحين على القسم الأفريقى من السلطنة . وبلغ هذا النشاط ذروته فى زنجبار سنة ١٨٦١ حتى لجأ الانجليز إلى التهديد بالقوة لعرقلة المشروعات الفرنسية فى شرق أفريقيا ، وانتهت الأزمة باقتراح بريطانى بأن تتعهد الدولتان باحترام استقلال سلطان زنجبار وفى أثناء المحادثات حول هذا الموضوع[١] اقترح الفرنسيون

---

(١) F.O. 84 vol. 1178 الرسائل المتبادلة بين توفيل وزير الخارجية وكاولى السفير البريطانى فى باريس — انظر كذلك الجزء الثانى من الدراسة الوثائقية التى نشرها كوبلاند عن شرق أفريقيا **Coupland, exploition of east Africa**

أن يشمل التعهد سلطنة مسقط أيضاً . ويقال إن هذه الإضافة جاءت نتيجة خطأ أحد الموظفين فى وزارة الخارجية البريطانية . وعلى كل فإن بريطانيا لم تعترض على أن تتعهد باحترام استقلال مسقط لأنها كانت تدرك أن نفوذها مستمد من واقع السيطرة البحرية فى الخليج وليس نتيجة اتفاقات دولية .

صدر التصريح الثنائى فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ وبمقتضاه تتعهد الحكومتان الفرنسية والإنجليزية باحترام استقلال سلطنتى مسقط وزنجبار . ولم يمنع هذا التصريح بريطانيا من أن تمضى فى تدعيم نفوذها فى عمان دون معارضة ، بل إنها عرقلت النشاط الفرنسى الذى تجدد فى نهاية القرن ، وفرضت حمايتها على زنجبار سنة ١٨٩٠ مما يؤكد أن هذا التصريح كان عديم القيمة ، ولذا يمكن القول بأن تاريخ عمان فى هذه الفترة كان يدور فى الحقيقة حول نقطتين : مشكلة السلطة فى الداخل وموقف الإنجليز من حكام مسقط ومن الثورات الداخلية .

لم يجد ثوينى بداً من الاستعانة بالإنجليز لمواجهة تلك الثورات رغم أنه لم يغتفر لهم تدخلهم لفصل زنجبار ، ذلك أن الثورات الداخلية تعددت فى عهده فنها عصيان أخيه تركى حاكم صحار ، وتجمع الأباضيين تحت زعامة عزان بن قيس ، ومطالبتهم بإحياء الإمامة . وقد أشرنا إلى تدخل الإنجليز لحماية ثوينى من ثورة قبائل صور المتحالفة مع الوهابيين .

لقد انتهت حياة ثوينى بطريقة مفاجئة لم تأت عن طريق أى من تلك الحركات السياسية ، بل عن طريق اغتيال عائلى ، إذ غدر به أحد أبنائه ويدعى سالم وقتله سنة ١٨٦٦ ولم يجد الحاكم الجديد أمامه من أنصار سوى الغافرية المرتبطين بالحركة الوهابية ، لذلك رفض الانجليز التعاون مع سالم وفكروا فى أن يؤيدوا أخاه تركى للاستيلاء على السلطة ، ولكنهم اكتشفوا أن له خطة للاستيلاء على زنجبار فتخلوا عن هذه الفكرة .

ويلاحظ أن بريطانيا واجهت فى تلك الحقبة قوى عديدة متصارعة فى عمان لكنها تتفق جميعاً فى معاداة السيطرة البريطانية ، فبالإضافة إلى أن تركى يريد إعادة توحيد السلطنة ، كان الأباضيون تحت زعامة عزان بن قيس ينتقدون على حكام مسقط استسلامهم للأجانب ويدعون إلى نبذ الاتفاقات التى عقدها السيد سعيد والتى تمنحهم امتيازات عديدة أما سالم حاكم مسقط ١٨٦٦ — ١٨٦٨ فإن ارتباطه بالوهابيين كان يبعده عن الانجليز . وانتهى هؤلاء إلى أفضلية التزام الحياد أمام تلك القوى المتصارعة وتركوا مسقط تسقط فى يد عزان بن قيس سنة ١٨٦٨ وحاول سالم دون جدوى الاستعانة بالسعوديين ، فإنهم كانوا مشغولين فى ذلك الوقت بالحرب الأهلية حتى أنهم تركوا واحات البوريمى تقع فى يد عزان ابن قيس سنة ١٨٦٩ .

جمع عزان بن قيس بين السلطة فى مسقط وبين الإمامة كما كان الحال فى بداية عهد أسرة السيد سعيد ، غير أن حكمه لم يتجاوز عامين لأن ظروفاً مختلفة تجمعت ضده فالمتاوية الذين أيدوه انقسموا على أنفسهم ، وتدخل العلماء الأباضيون فى شئون الحكم حتى إنهم منعوا كثيراً من المكوس وزادوا حكومة مسقط فقراً(١) وأهم من ذلك اعتبرت السلطات البريطانية إحياء الإمامة ضربة لنفوذها فى مسقط ، ولذلك عادت واتفقت مع تركى بن سعيد على خطة تهدف إلى تسليمه الحكم فى مسقط بعد أن يتعهد بالتنازل عن سياسته الرامية إلى التدخل فى زنجبار .

كان تركى منذ فشل عصيانه الأول قد لجأ إلى بومباى ، وهناك روض على طاعة السلطات البريطانية حتى عفت عنه سنة ١٨٦٩ وأخذت تعد له العدة للعودة إلى عمان . وفى سبتمبر من العام التالى وصل على ظهر سفينة بريطانية وأخذ يجمع القبائل التى حاصرت مسقط ، وقتل عزان أثناء المعركة غير أن استيلاء تركى على

---

(١) عرض السعودية ج ١ ص . ٣٧ .

العاصمة بهذه الطريقة جعل مركزه ضعيفاً فى الداخل واقتصرت سلطته على الشريط الساحلى بينما تعرض داخل البلاد لحالة من الفوضى التامة ، كانت الإمامة تبرز خلالها من حين إلى آخر حتى استقر وضعها بعض الشىء سنة ١٩١٣ .

اشتدت قبضة بريطانيا على عمان فى عهد تركى بن سعيد ، فهى التى تدفع الإعانة السنوية بدل سلطان زنجبار ، وهى التى تؤيد السلطان ضد ثورات القبائل أو الأحزاب الدينية المعادية . وفى ١٨٧٥/٢/١٠ حصلت على مزيد من الامتيازات الجمركية ، وعندما أقيمت الاحتفالات الخاصة بإعلان فيكتوريا إمبراطورة على الهند دعى تركى لحضور الاحتفالات فى دلهى .

ومع أن بريطانيا ضمنت توارث الأسرة للحكم فى أواخر عهد تركى فإنها ساومت ابنه فيصل عندما آلت إليه السلطة سنة ١٨٩٠ ، وهكذا أجبرته على توقيع اتفاق جديد ينتقص من سيادة البلاد انتقاصاً واضحاً فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، إن أهم ما فى الاتفاق الجديد هو النص على تعهد حاكم مسقط بعدم التنازل أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية (١) . وفيما عدا ذلك فإنه توسيع للامتيازات التى سبق لبريطانيا أن حصلت عليها فى معاهدة الصداقة المعقودة سنة ١٨٣٩ سواء أكانت امتيازات اقتصادية أم قضائية . وقد نص صراحة على أن الهنود يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن الواضح أن التعهد بعدم التنازل يتناقض والتصريح البريطانى الفرنسى لسنة ١٨٦٢ ، لذلك رأت بريطانيا أن تحيط الاتفاق بسرية إلى أن تجدد النزاع بينها وبين فرنسا فى مسقط فاضطرت إلى إعلانه .

ولا ينطوى اتفاق سنة ١٨٩١ على مبدأ الحماية الرسمية ، لأنه لايلغى المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى وهى فرنسا والولايات المتحدة وهولندا ، والتى تسمح لهذه الدول باعتماد قناصل لدى السلطان . وبناء عليه لم تعترض بريطانيا على

---

(١) Hurewitz, vol. 1, p. 208.

تعيين نائب قنصل فرنسى فى مسقط سنة ١٨٩٢ ، غير أن بناة الإمبراطورية مثل كيرزن اعتبروا اتفاق سنة ١٨٩١ خطوة لوضع عمان تحت الحماية البريطانية فعلا ، فكتب فى العام التالى « إننا نعطى إمام مسقط معاشه السنوى ونملى عليه سياسته الخارجية ، وكل تدخل أجنبى فى شئون مسقط يعتبر موجهاً ضد بريطانيا وإنى مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى تعلن الحماية بصفة رسمية وحينئذ يرفرف علم صاحبة الجلالة على قلعة مسقط »(٢)

تعرض حكم فيصل مثل أسلافه للقلاقل الداخلية ، وخلافاً لمعظم الثورات السابقة تزعم الهناوية لا الغافرية التمرد سنة ١٨٩٥ وقد اضطر السلطان إلى الاحتماء بالقلعة لأن الثوار تمكنوا من دخول مسقط ، إذ أن التأييد البريطانى أتى متأخراً فى هذه المرة لذلك أمرها فيصل فى نفسه ووثق صلاته بأوتاق ممثل فرنسا الذى رفع إلى درجة قنصل سنة ١٨٩٨ مما يدل على تجديد اهتمام فرنسا بهذا الجزء من شبه جزيرة العرب . وكان أوتاق مثل كثير من القناصل الذين يعيشون فى أقطار منعزلة يشعرون بالحاجة إلى إسماع صوتهم للعالم ويتعمدون المبالغة فى تصور الأزمات الدبلوماسية . وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ عبد العزيز كاتب السلطان هو حلقة الصلة بين فيصل بن تركى وبين القنصل الفرنسى . وينتمى هذا الشيخ إلى مدينة صور التى حصل كثير من أصحاب المراكب فيها على الحماية الفرنسية . ومن ثم ارتبط أوتاق بمؤامرات السياسة القبلية . وقد دفعت جميع هذه الأسباب فيصلا إلى الاستجابة لطلب الفرنسيين بإقامة مستودع فى عمان ، واختير مكان يعرف برأس الجصة لهذا الغرض ، وقد منح هذا الامتياز بناء على معاهدة الصداقة المعقودة بين السيد سعيد وفرنسا فى سنة ١٨٤٤ .

كان كيرزن قد تولى فى ذلك الحين حكومة الهند ، فاتخذ موقفاً متشدداً من هذا الموضوع ، وأرسل سفينة حربية لتهديد السلطان مع إنذاره بسحب

---

(١) B D. W. vol. 10 Part 2 المراسلات بين جراى وتوفيق باشا وزير الخارجية العثمانية .

الامتياز ، ولم يستسلم فيصل فحسب بل إنه صعد على ظهر السفينة وعبر عن أسفه للقائد البريطانى .

كان موقف فرنسا فى هذه القضية يستند إلى أسس قانونية أقوى ، فهو يتمشى مع التصريح الثنائى لسنة ١٨٦٢ وهو التصريح الذى لا يمكن أن تلغيه معاهدة عدم التنازل لسنة ١٨٩١ ، وعلاوة على ذلك جاء الحادث فى أعقاب أزمة فاشودة ، ولهذه الأسباب مجتمعة لم تشأ الحكومة البريطانية فى لندن أن تزيد المشكلة تعقيداً واقترح سالزبرى أن يعترف لفرنسا بحقها نظرياً فى إنشاء مستودع على أرض عمان على أن تتفق الدولتان لاختيار مكان آخر بعيداً عن الخليج العربى لإقامة المستودع ، وذلك لأن الاعتقاد السائد لدى الاستعماريين البريطانيين هو أنه طالما لا توجد لفرنسا مصالح تجارية أو ملاحة نشطة بالخليج فإن إقامة مستودع هناك لا يمكن أن يكون إلا لتحقيق أغراض توسعية . وفى أغسطس سنة ١٩٠٠ تم الاتفاق بين ممثلى الدولتين فى مسقط على إقامة المستودع الفرنسى فى المكلاه على ساحل حضرموت .

دفعت هذه الأحداث باللورد كيرزن إلى أن يرسل قنصلا جديداً فى مسقط تتوفر فيه صفات الحزم والحيوية ، ووقع اختياره على برسى كوكس لهذا المنصب ، وكان وجوده فى مسقط بداية عهد طويل من نشاط استعمارى واسع فى العالم العربى ، وسينتهى به المطاف إلى العراق ، وضع خلالها أسس الانتداب البريطانى الذى أدار شئونه فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى .

كانت خطة كوكس هى أن يعيد الثقة التقليدية بين حاكم مسقط وبين الانجليز وذلك عن طريق تزويده بالمال وتأييده ضد التمرد المستمر فى الداخل وقد بلغ به الأمر لتحقيق هذا الغرض أنه كان يقدم للسلطان قروضاً من جيبه الخاص ، كما قام بجولة جريئة طاف خلالها معظم المراكز الداخلية وانتهت به

الرحلة فى أبو ظبى . ويبدو أنه أدرك خلال تلك الرحلة مشكلة السلطة فى عمان فلم يشأ أن يكلف بلاده عناء تغيير الوضع السائد هناك منذ زمن طويل(١) .

وهكذا يعود اهتمام الباحث ليتركز حول الأزمات الدبلوماسية التى تجددت بين فرنسا وبريطانيا فى مسقط وتدور تلك الأزمات حول نقطتين : الأولى تتعلق بحمل السفن العمانية لأعلام فرنسية ، والثانية بمسألة تجارة السلاح . ومن الواضح أن كلتا الأزمتين نشأ عن وجود نظام الامتيازات . فحسب هذا النظام كان يسمح للدول الأوربية بأن تمنح حمايتها لبعض رعايا الدول الآسيوية والأفريقية ، وكان هذا الامتياز يمنح فى الأصل للأشخاص الذين يعملون فى القنصلية ولكن كثيراً ما كانت الدول الأوربية تسىء استخدام هذا الحق ، وفى مسقط منحت فرنسا عديداً من أصحاب السفن وخاصة من مدينة صور جنسيتها ، مما كان يتيح لهؤلاء رفع العلم الفرنسى على سفنهم ، وبالتالى تمتعهم بجميع الامتيازات التى للأجانب . وقد تبين أن الحكام الفرنسيين فى جزر كومور وفى جيبوتى كانوا يمنحون العمانيين أوراقاً تضفى عليهم الجنسية الفرنسية .

كانت بريطانيا تتصرف بنفس الطريقة مع بعض الحكام الوطنيين فى منطقة المحيط الهندى ، لكنها اعترضت بشدة على تصرفات الفرنسيين فى مسقط بسحب الجنسية الفرنسية عن العمانيين مستندة إلى تصريح سنة ١٨٦٢ الخاص باحترام مسقط ، أى أنها اعتبرت منح الجنسية الفرنسية لأصحاب السفن متنافياً مع هذا الاستقلال . وكان أهل صور يقبلون على طلب الجنسية الفرنسية لكى يفلتوا من التفتيش البريطانى من جهة ، ومن سلطة حاكم مسقط من جهة أخرى . ذلك أن فرنسا كانت قد نبذت جميع الاتفاقيات الخاصة بحق تفتيش السفن ولم توافق على إجراءات مؤتمر بروكسل لسنة ١٨٩١ بقصد مكافحة تجارة الرقيق .

شرعت حكومة الهند فى إثارة هذه القضية سنة ١٨٩٦ وحثت السلطان على الاحتجاج بل إنها دفعته إلى القيام بزيارة لصور حيث سحب الأوراق من بعض

السفن العمانية التى حصلت على الجنسية الفرنسية . ولما كانت هذه القضية قد اقترنت بموضوع التنازل عن رأس الحمسة فقد اشتد غضب حكومة الهند على فيصل بن تركى إلى حد أنها قطعت عنه الإعانة السنوية فى سنة ١٨٩٧ وفى سنة ١٩٠٣ احتدم النزاع من جديد بعد أن تخلصت بريطانيا من حرب البوير التى أثقلت كاهلها وأجبرت حاكم مسقط على القبض على العمانيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية وإيداعهم السجن مما اضطر فرنسا إلى إرسال سفينة حربية لحمايتهم فى أوائل سنة ١٩٠٤ أى فى موعد اقتربت فيه الدولتان من توقيع الاتفاق الودى ، لذلك توقف النزاع عند هذه النقطة واتفقت الدولتان بعد قليل على رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية .

صدر حكم المحكمة فى يونيو سنة ١٩٠٥ وكان أقرب إلى وجهة النظر البريطانية(١) فهو ينص على أن العمانيين يجب أن يخضعوا للسلطة القضائية للسلطان فى جميع الأحوال ، أما بخصوص حمل الأعلام الفرنسية فيميز الحكم بين طبقتين : هؤلاء الذين حصلوا على الامتياز قبل سنة ١٨٩٢ ولهم أن يستمروا فى حمل الأعلام الفرنسية . وهؤلاء الذين حصلوا عليها بعد هذا التاريخ فيسقط عنهم الامتياز . وقد اختير عام ١٨٩٢ لأنه يطابق الموعد الذى تقرر فيه تعديل نظام بروكسل الخاص بالتفتيش البحرى ومكافحة تجارة الرقيق ، لا يجوز التعرض للسفينة العمانية التى ترفع العلم الفرنسى حتى فى مياه مسقط الإقليمية . ويمنع الحكم من انتقال امتياز تمتع السفن بالجنسية الفرنسية من شخص إلى آخر حتى ولو كان من ورثته . ولهذا النص مغزى هام إذ أنه أصبح مقدراً للأعلام الفرنسية أن تختفى بعد مدة من عمان .

---

(١) Burnet-Millon, les Boutriers de la mer des Indes

انظر كذلك البحث الذى قدمه فيروز قاجار بالفرنسية والذى ينتقد حكم محكمة العدل الدولية ، انظر ثبت المرجع

وبناء على هذا الحكم شرع مندوبو الدولتين المتنازعتين فى تعيين السفن التى يجوز لهـا أن تتمتع بحمل العلم الفرنسى طبقاً لحكم محكمة العدل الدولية فتبين أنها لا تزيد عن ثلاث وعشرين . وقد اختفت جميعاً بعد الحرب العالمية الأولى .

أما موضوع تجارة الأسلحة فإن عمان كانت مستودعاً خصباً لتوزيع الأسلحة لا فى شبه الجزيرة فحسب ، بل فى فارس وبلوخستان أيضاً ، وطبقاً لنظام الامتيازات كانت الشركات الأوربية الخاصة لا تخضع للرقابة فتستطيع بيع الأسلحة للمواطنين العرب دون أن تملك حكومة مسقط حق التدخل فى ذلك .

وكما حدث بالنسبة لقضية الأعلام طلبت بريطانيا أن يشرف السلطان على تجارة السلاح فى بلاده وعرضت فى مقابل ذلك التنازل عن بعض الإعفاءات التى تتمتع بها التجارة البريطانية فى الجزائر وتونس . غير أن أصحاب الشركات الفرنسيين مارسوا ضغطاً على حكومتهم حتى تقاوم الإجراءات البريطانية . وتدل الرسائل (١) المتبادلة بين الحكومتين خلال عامى ١٩١٢ — ١٩١٣ على أن فرنسا احتجت تارة بمعاهدة سنة ١٨٤٤ وتارة أخرى بالتصريح الثنائى لسنة ١٨٦٢ ، وبناء عليه رفضت فرنسا فكرة التحكيم فى هذه القضية ، لأن بريطانيا لم تكن طرفاً فى معاهدة ١٨٤٤ التى تمنحها الامتيازات فى مسقط .

ولما لم تكن فرنسا تملك قوة فعالة فى الخليج ؛ فإن المقاومة فى هذه المسألة كان مقضياً عليها بالفشل . وقد لمح السلطان فيصل بن تركى إلى إلغاء المعاهدة ، ولا شك أنه فعل ذلك تلبية لرغبة بريطانيا . وأخيراً اضطرت فرنسا إلى قبول مبدأ التعويض . وبتوقف تجارة السلاح سنة ١٩١٤ انتهت المصالح الفرنسية فى مسقط ، ومنذ ذلك الوقت لم تجد فرنسا حاجة إلى إقامة تمثيل قنصلى هناك .

---

(١) نشرت وزارة الخارجية الفرنسية تلك المراسلات على حدة . انظر ثبت المراجع

٢ — الإطماع الروسية

فى سبتمبر سنة ١٨٩٩ وضع اللورد كيرزن مذكرة هامة عن سياسة بريطانيا[1] فى فارس والخليج العربى . وتنذر الرسالة بوجود أطماع دولية متعددة تهدد النفوذ البريطانى وتكمن خطورتها فى أنها ليست صادرة عن دولة واحدة بل عن دول عديدة وأكثر ما يخشاه كيرزن هو أن يكون الفرنسيون والروس قد نسقوا سياستهم فى الخليج نتيجة وجود تحالف بين الدولتين منذ سنة ١٨٩٢ .

ومنذ زمن طويل كانت السلطات البريطانية فى الهند تنظر بعين القلق إلى تسلل النفوذ الروسى إلى طهران ، غير أن هذا النفوذ كان يتمثل فى الضغط على الشاه ، وبالتالى توجيه سياسته توجيهاً معيناً . أما فى نهاية القرن التاسع عشر فإن وكلاء الروس أخذوا يترددون على جنوب فارس وموانيها المتاخمة للخليج ، وكان ظهور طبيب أو قنصل أو تاجر يكفى لكى يثير قلق البريطانيين ، وهكذا أخذ كيرزن يعدد مظاهر التسلل الروسى والفرنسى فى منطقة الخليج كتعيين قنصل روسى فى شيراز ، ومجىء آخر إلى لنجة ، واستقرار بعض الأطباء الروس فى بندر عباس بالإضافة إلى تعيين نائب قنصل فرنسى فى بوشهر ، وإنشاء خط ملاحى بين تلك المدينة وبين بومباى تابع لشركة الميساجيرى ماريتيم الفرنسية . وربط كيرزن بين ذلك كله وبين اختيار الشاه للبلجيك لإدارة الجمرك فى موانى الخليج بتأييد من فرنسا .

وأخذ حاكم الهند الاستعمارى يضخم فى الشائعات ، فالبعثة العلمية الفرنسية التى تزور حوض القارون تريد فتح خط ملاحى هناك ينافس الخط البريطانى ، والمندوب الروسى الذى ظهر فى لنجة يسعى لإقامة حامية روسية فى جزيرة قشم . ومع أن الروس نفوا من قبل وجود أية أطماع فى جزيرة قشم لدى السفير البريطانى فى بطرسبرج ، وذلك لعدم تحمل أعباء الدفاع عنها ، ومع أنى أميل

---

(١) أنظر نصها فى Hurewitz vol. I, p. 219—240

إلى تصديق هذا النفى فإنى أعتقد أن الروس لن يكفوا عن الحصول على ميناء فى الخليج » .

وفى أواخر التسعينات امتد نشاط الروس إلى ولاية بغداد وما حولها من أراضى الدولة العثمانية . وفى الوقت الذى كان الألمان يفاوضون فيه لإنشاء خط بغداد ، كان كابنست رجل الأعمال الروسى يضع مشروعاً لإنشاء خط آخر يصل بين منطقة الخليج وبين حوض البحر المتوسط ، ويقترح أن تكون الكويت هى نهاية ذلك الخط . لذلك قيل إن قبول الحماية البريطانية للكويت كان مرجعه مواجهة الخطر الروسى أكثر من مقاومة خط حديد بغداد الألمانى ، كذلك فإن تصريح لانزداون عن الخليج فى مايو سنة ١٩٠٣ ذكر روسيا بالاسم ولم يشر إلى ألمانيا ، مع أن هذا التصريح صدر فى أعقاب منح امتياز خط بغداد . ومما جاء فيه « . . . يجب أن نعتبر إنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن فى الخليج « الفارسى » من جانب أية دولة أجنبية أخرى تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية وبكل تأكيد يجب أن نقاومه بجميع الوسائل التى تحت تصرفنا »(١) وأخيراً أنشأ الروس خطاً ملاحياً منتظماً بين أوديسا والخليج ، ولما كان هذا الخط يعود بالخسارة على الدولة فقد استنتجت بريطانيا أنه تمهيد للأطماع التوسعية .

كان أمام بريطانيا خطتان لمواجهة الروس فى فارس ، فرأى البعض أن تدعم بريطانيا نفوذها فى الجنوب وذلك عن طريق تشجيع العشائر وخاصة البختيارية على الانفصال وتزويدهم بالأسلحة ، وينطبق ذلك أيضاً على إمارة المحمرة ، فإن أميرها العربى فى ذلك الوقت كان خزعل خان صديق الشيخ مبارك والإنجليز ، وهو ينزع إلى الاستقلال ، فيمكن حمايته ضد الشاه كما حمت بريطانيا الكويت ضد العثمانيين . وقد طلب الشيخ خزعل فعلا عقد معاهدة مع بريطانيا على نسق معاهدة

---

(١) G.P.G. vol. I. p. 369—370

الكويت لسنة ١٨٩٩ ، غير أن بريطانيا أعطت للمحمرة ضمانات أقل من تلك التى أعطتها للكويت من قبل . فتعهدت بحماية الإمارة ضد العدوان الخارجى وبتأييد شيخها طالما بقى محافظاً على الولاء للشاه ، ويتصرف طبقاً للتعليمات الحكومة البريطانية . وهى تؤيد استقلال فارس وفى نفس الوقت تضمن توارث الحكم فى أسرة خزعل خان (١) ويرى الفريق الثانى أن تلك الخطة ستزيد من فارس ضعفاً وبالتالى توقعها فى أحضان روسيا ، ولذا نصحوا بتقوية حكومة الشاه ومساعدتها ضد الحركات الانفصالية . وفعلا كان الروس يكتسبون نفوذاً متزايداً بسبب الاضطرابات الداخلية وحمايتهم لأفراد الأسرة القاجارية الرجعيين المعادين للحركات الدستورية . وفى سنة ١٩٠٠ قدموا إلى فارس قرضاً بمليونى جنيه وحصلوا مقابل ذلك على إدارة الجمارك الواقعة على الحدود الشمالية ، ثم حصلوا على إعفاءات من الجمرك الفارسى فى سنة ١٩٠٢ ، وقد نصح ماهان أحد السياسيين الأمريكيين المعروفين لبريطانيا بأن تتبع مع فارس نفس الخطة التى اتبعتها مع الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨ حينما تدخلت لحمايتها من الأطماع الروسية ، وانتقد فى كتابه « آسيا والسياسة الدولية » موقف بريطانيا من الدول الوطنية المتاخمة للخليج العربى .

إن النهاية المحتومة للخطة الأولى هى تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ ، وهذا ما انتهت إليه السياسة البريطانية . فما هى الأسباب التى رجحت تلك الخطة ؟ أولا : وجود الاتفاق الودى الذى جعل من فرنسا صديقاً للطرفين المتنازعين فى فارس ، ومكنها من أن تلعب دور الوسيط لتسوية هذا الخلاف . ثانياً : هزيمة روسيا فى الحرب مع اليابان ، وشعور الإنجليز بأن أخطار توسعها قد قلت . ثالثاً : رغبة حزب الأحرار فى التخفف من أعباء التوسع الاستعمارى ، ذلك التوسع الذى تحمس له حزب المحافظين ، وقد انتقل الحكم إلى الأحرار على أثر انتخابات سنة ١٩٠٦ وتهيأ السبيل لإجراء المفاوضات مع روسيا (٢) .

---

(١) انظر رسالة هاردنج السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ١٩٠٢/١٢/٧ نقلا عن جمال زكريا قاسم

(٢) B.D.W. vol. 6. p. 325—576.

ومن المعروف أن الاتفاق البريطانى الروسى لسنة ١٩٠٧ قد سوى جميع الخلافات الرئيسية فى آسيا الوسطى ، وفيما يتعلق بموضوعنا قسمت فارس إلى ثلاث مناطق : شمالية تدور فى فلك النفوذ الروسى ، ووسطى محايدة ، وجنوبية تخضع للنفوذ البريطانى . ولم يكن الانجليز راضين عن هذا التقسيم ، فأصروا على أن يضيفوا تحفظاً تعترف بمقتضاه روسيا بالمصالح البريطانية فى الخليج ولكنهم لم ينجحوا فى إدخال هذا التحفظ فى صلب الاتفاقية ، واقتصر الأمر على اعتراف روسيا بالتصريحات الواردة أثناء المفاوضات ، والتى جاء فى خلالها أن روسيا تنفى وجود أية أطماع لها فى الخليج ،غير أن بريطانيا ألحقت الاتفاقية بمذكرة توضيحية هى عبارة عن رسالة قدمها سفيرها فى بطرسبرج ،وجاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنكر المصالح البريطانية الخاصة فى الخليج وفى نفس الوقت تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على الوضع الراهن وعدم التعرض للتجارة المشروعة لأية دولة أخرى .

والحق إن اتفاق سنة ١٩٠٧ لم يرض كلا الطرفين بالنسبة لفارس والخليج العربى ، فانتقده اللورد كيرزن كما أن الروس لم يلتزموا به فى بعض المناسبات ، فحينما جرى الاجتماع بين ويلهلم الثانى وقيصر روسيا فى بوتسدام (١) بحث إمكان إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية الروسية من بحر قزوين حتى بلوخستان أو ساحل كرمان ، أى فى جنوب فارس الواقع فى منطقة النفوذ البريطانية. وعلاوة على ذلك اتفق مبدئياً على ربط تلك الشبكة بفروع خط بغداد ، كما وافق الروس على إنشاء خط ألمانى آخر يصل إلى أصفهان . نعم لم تعد هذه المحادثات مجرد وضع المشروعات ، غير أن ذلك كان كافياً فى عهده لإثارة ضجة فى بريطانيا . ومن جهة أخرى كان لاتفاق سنة ١٩٠٧ أثر بعيد على فارس التى لم تستشر فى هذا الأمر ، وأخذت الحركة الوطنية فيها تبث الشعور المعادى لكل من بريطانيا وروسيا ، غير أن بريطانيا إذا كانت قد فشلت فى كسب نفوذ سياسى

---

(١) المصدر السابق vol. 10· Part 1

بسبب معارضة الحركة الدستورية فإنها قد أحرزت نجاحاً اقتصادياً هاماً حينما حصلت على أول امتياز هام للنفط فى جنوب فارس سنة ١٩٠١ .

٣ — ألمانيا وخط حديد بغداد

بالرغم من أن مشروع خط حديد بغداد لم يتحقق قط على يد الألمان فقد أثار الامتياز ضجة دولية عظمى،لأنه كان يمس مصالح استعمارية عديدة متصارعة (١)، فاعتبرته روسيا مهدداً لأطماعها فى شمال إيران ورغبتها فى أن تستأثر بشبكة المواصلات التى تصل ما بين بحر قزوين والخليج العربى وعلى هذا النحو أيضاً خشيت فرنسا أن يتسرب النفوذ الألمانى إلى ولايات الشام . أما بريطانيا فنظرت إليه من زاوية وجودها فى الخليج . وقد أشرنا إلى أن بريطانيا كانت أول من فكر فى مد خط حديدى يصل ما بين الخليج وبين حوض المتوسط ،وذلك إبان استعداد ديليسبس لشق قناة السويس ، غير أنها تراجعت عن المشروع لأسباب اقتصادية . والحق أن حكومة استامبول هى التى حرصت على ربط ولاياتها بشبكة مواصلات حديثة باعتبارها خير أداة لتوطيد سلطة الدولة . ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثانى هو الذى حث أصدقاءه الألمان على مد خط بغـداد ومنحهم فى مقابل ذلك تسهيلات كثيرة لأن المشروع يكلف نفقات هائلة .

وكان الألمان قد بدأوا منذ سنة ١٨٩٢ فى مد شبكة عبر آسيا الصغرى تصل إلى إسكيشهر ثم تقرر مد خط إلى قنية . وفى سنة ١٨٩٩ أعلن السلطان عن طرح مشروع خط حديد بغداد الذى لا بد وأن ينتهى عند ميناء على الخليج وكانت هناك فرصة أمام رءوس الأموال الأجنبية من مختلف الجنسيات للحصول على امتياز المشروع . وفى ذلك العهد شاع تأليف الاتحادات الرأسمالية الدولية ولم تمانع بريطانيا أو فرنســـا فى بداية الأمر من إشراك رءوس أموالها مع

---

(١) Earl, Turkey, the great Powers and the Bagdad Railway.

الاستثمارات الألمانية لتنفيذ المشروع . فلماذا انفردت به ألمانيـــا في نهاية الأمر؟ أولا : يبدو أن بريطانيا انشغلت عن ذلك الموضوع بحرب البوير ١٨٩٩ـ١٩٠٢ وثانياً اعترضت بعض الجهات التى لها مصالح مباشرة فى الشرق الأوسط على المشروع بصفة عامة ، وعلى اشتراك الألمان فيه بصفة خاصة . ومن أهم تلك الجهات شركة لنش صاحبة امتياز الملاحة فى النهرين ومن الواضح أنها ستفقد مواردها عند تنفيذ المشروع . أما حكومة الهندفقد اعترضت لأسباب استراتيجية إذ أنها صارت تعتبر الخليج العربى منذ مدة طويلة خطاً أمامياً للدفاع عن الهند / وعلى ذلك فإن سيطرة الألمان على خط يصل إلى الخليج يعتبر مهدداً لأمن المستعمرة الكبرى، سيما وأن ألـمانيا أخذت فى نفس الوقت تدعم قوتها البحرية وتنافس بريطانيا فى ميدان الاستعمار . ودعا بعض السياسيين الألمان إلى ما عرف « بالزحف نحو الشرق » . صدر عقد الامتياز فى مارس سنة ١٩٠٣ لصالح البنك الألمانى ويمنح العقد شركة خط حديد بغداد امتيازات أخرى عديدة فى الولاية كاحتكار التعدين فى مسافة معينة حول الخط وبناء عدة فروع أخرى فى اتجاه فارس والشام، وللشركة أن تنشىء المستودعات اللازمة لتأمين سير الخط الحديدى وتشرف على حراستها بالتشاور مع وزارة الحربية العثمانية . وتقرر أن ينتهى الخط عند ميناء على الخليج وإن لم يحدد عقد الامتياز مكان هذا الميناء [(١)] .

ولاشك أن صدور هذا الامتياز فى أعقاب حصول روسيا على امتيازات اقتصادية هائلة بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ فى فارس هو الذى جعل بريطانيا تشعر بتهديد مركزها فى الخليج تهديداً مباشراً ، وتمثل رد الفعل فى حادثين: الأول تصريح لا نزداون فى مجلس العموم والثانى قيام اللورد كيرزن بجولة فى الخليج وهو أول حاكم عام يذهب بعيداً فى جولاته إلى تلك المنطقة . وقد تبين من خـــلال تلك الزيارة أن النفوذ البريطانى يتركز على الشاطىء العربى ، أما الشاطىء الفارسى فكان ما يزال مجالا لنشاط دول أخرى غير بريطانيا ، إذ أقامت

(١) انظر نص الامتياز فى Hurewitz vol. 1. p. 252

كل من فرنسا وروسيا وألمانيا قنصليات فى بوشهر وبعض المدن الجنوبية فى فارس .

ويجدر بنا فى هذه المناسبة أن نستطرد قليلا لنتبين كيف عامل اللورد كيرزن الرؤساء العرب أثناء تلك الجولة ، فقد جمعهم فى الشارقة وخطب فيهم قائلا :

« إن الروابط التى تربط بيننا قد جعلت من بريطانيا الدولة الآمرة فيكم ، والمحافظة على الصالح بين القبائل وما بقيت لكم رابطة بأحد من الدول الأخرى ، وكل واحدة من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة غـــير البريطانية ، وألا تقبل من الدول الأخرى وكيلا ، وأن لا تترك من يدها شيئاً من بلادها ـ هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم ، وهكذا هى واجبة من الجانب الثانى على الحكومة البريطانية أيضاً ، فما دامت المشايخ قائمين عليها بالصدق لا يمكن لأحد أن يغير حقوقكم وحريتكم » .

وقد تعهد كيرزن فعلا بعدم التدخل فى شئون الشيخات الخاصة ، ولـكن هذا التعهد لا ينطوى على احترام لهم بل على رغبة فى التخفف من الأعباء ، إذ أن حاكم الهند العام حينما عبر عن انطباعاته عن تلك الجولة شبه مجلس هؤلاء الرؤساء بجماعة من الغربان تصيح ولا تعرف شيئاً عن آداب الحديث[(١)] وفى الكويت استقبل الشيخ مبارك اللورد كيرزن استقبالا حاراً ، وقد وجده حاكم الهند العام أكثر تنوراً من رؤساء الساحل ، ولذا منحه لقباً بريطانيا عاليا ! وقد اتفقت مصلحة حاكم الكويت مع بريطانيا فى معارضة خط حديد بغداد ، أو على الأقل مده إلى الكويت ويشبه موقف مبارك فى ذلك موقف شريف مكة من سكة حديد الحجاز ، فإن هؤلاء الرؤساء العرب المتمتعين بالاستقلال الذاتى كانوا يرون فى طرق المواصلات الحديثة مقدمة للقضاء على استقلالهم . وقد أخذت الحكومة العثمانية فى الاعتبار مقاومة حاكم الكويت ، ولذا شرعت فى إعداد

(١) Fraser, India under Lord Curson, p. 72—115.

منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لكى يمد بها الخط وينتهى عند نقطة أخرى مثل خور عبدالله ، ماراً بمدينة الزبير ، ولو أن هذه الأماكن لا تضاهى فى صلاحيتها للملاحة خليج الكويت العميق مما يضر بمصالح المشروع .

لم تنقطع المعارضة البريطانية بعد انصراف الدولة العثمانية عن ضم الكويت أو إجبار حاكمها على قبول مد الخط الحديدى فى بلاده ، ذلك لأنها كانت تعتبر المشروع فى ذاته جزءاً من خطة ألمانية واسعة للزحف نحو الشرق ، وأخذت تتبع جميع أوجه النشاط الألمانى الأخرى مهما كانت بسيطة وتبالغ كالعادة فى تصور أهدافها . مثال ذلك القول بأن إنشاء خط ملاحى منتظم من همبرج إلى الخليج العربى ينطوى على أهداف سياسية لأنه يعود على أصحاب السفن بخسائر كبيرة . كذلك سجلت السلطات البريطانية مع كثير من القلق تكوين شركة وننج هوس فى همبورج سنة ١٨٩٦ لاستغلال الأصداف البحرية فى لنجة . وقد أنشأت فى سنة ١٨٩٨ فروعاً أخرى فى البصرة وبندر عباس ، وجرت شائعات بأن الشركة تسعى لإقامة مستودعات فى إحدى جزر الخليج .

دار هذا الصراع دون أن تضع الشركة الألمانية مشروعها موضع التنفيذ ، فقد سارت أعمالها ببطء شديد ، وفى سنة ١٩١٢ لم يكن قد تجاوز الخط حلب واسكندرونة ، وبعد عقد الاتفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٠٧ تكتلت الدولتان لمعارضة المشروع الألمانى . ورأت الحكومة الألمانية أن تساوم روسيا على انفراد وتوصلت معها إلى اتفاق سنة ١٩١١ تنازلت بمقتضاه عن الفرع المتجه شرقاً خانقين إلى فارس . أما بالنسبة لبريطانيا فقد تمت تسوية الخلاف معها نتيجة الاتفاق البريطانى العثمانى لسنة ١٩١٣ .

وقد رأينا كيف تخاذل الاتحاديون أمام الإنجليز فى الخليج ، وربما فكر بعضهم فى أن مصلحة الدولة أن تقيم نوعاً من التوازن بين المصالح الأوربية فى الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك أخذ الاتحاديون فى الاعتبار المطالب البريطانية فى

ألا ينفرد الألمان بمد الخط الحديدى إلى الخليج ، وقد عبر عن ذلك حقى باشا فى نهاية سنة ١٩١٠ بقوله :

إن الدولة العثمانية لا تعارض المطالب البريطانية بخصوص القسم الجنوبى من خط حديد بغداد ، ولكنها تتألم لتشجيع الكويت على الانفصال ، وترى فى ذلك مقدمة لاستيلاء بريطانيا عليها ، بل وبسط نفوذها فى جنوب العراق . هذا بالإضافة إلى أن الكويت صارت مركزاً لتهريب السلاح وإثارة الاضطرابات . وقد أجابت الخارجية البريطانية بأن التخلى عن الكويت يؤدى إلى فقدان هيبتها فى منطقة الخليج بأسرها ، ومع ذلك يمكن التفاوض بهذا الشأن مع ربطه بموضوع خط حديد بغداد(1) . هل كان ذلك الجواب يعنى أن بريطانيا مستعدة لإعادة شىء من السلطة العثمانية فى الكويت مقابل حصولها على القسم الجنوبى من خط حديد بغداد؟ إن هذا هو ما يفهم من رد الخارجية البريطانية ، غير أن الدولة العثمانية لم تحصل بمقتضى اتفاق سنة ١٩١٣ على أكثر من السيادة الرمزية ، أما بريطانيا فقد استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها بالنسبة لخط حديد بغداد ، وقد اتفق على ذلك مبدئياً فى سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ثم جرت محادثات موازية بين الرأسماليين الإنجليز والألمان وانتهت فى يونيو سنة ١٩١٤ إلى عقد اتفاق على أساس الحل الوسط(2) .

وبمقتضى الاتفاق حصل الإنجليز على امتياز من الخط الواقع جنوب البصرة وبالإضافة إلى ذلك يكون لهم عضوان فى مجلس إدارة خط حديد بغداد . وتعهد الألمان بعدم إعطاء أية أفضلية سواء بالنسبة للرسوم أو الأسبقية فى استخدام الخط ، وعدم السماح حتى لطرف ثالث بإقامة ميناء على الخليج .

أما بريطانيا فقد تعهدت بفتح شط العرب للملاحة الدولية وإجراء تحسينات

---

(1) B. D. W. vol. 10 Part 2. p. 31 تصريح حقى باشا بتاريخ ١٩١٠/١٢/٢٩

(2) نفس المصدر السابق ص ١٩٩ — ٢١٢

لتيسير الملاحة فيه ، والكف عن معارضة استثمار الأموال فى المشروع . ووافقت ألمانيا على إسهام بريطانيا بـ ٤٠ ٪ لإقامة المنشآت التابعة للخط الرئيسى .

إن من الأمور التى تسترعى الانتباه هو أنه قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت معظم الخلافات بين بريطانيا وفرنسا من جهة ، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى قد سويت ،فبالإضافة إلى اتفاق سنة ١٩١٣ وتسوية موضوع خط بغداد فى العام التالى ، تم اتفاق مماثل بين الرأسماليين الألمان والفرنسيين على الفروع الممتدة إلى الشام ، فلماذا إذن خاض الاتحاديون الحرب بجانب دول الوسط ؟ هل يدل ذلك على أن زعماء الدولة العثمانية عقدوا تلك الاتفاقيات وهم مكرهون على مواجهة ضغط الدول الأوربية ، وأن ذلك لم ينسهم الضربات التى تلقتها الدولة العثمانية من قبل على يد الإنجليز فى مصر والفرنسيين فى تونس، ولذلك وجدوا فى الحرب فرصة لاسترداد هيبة الدولة العثمانية ؟

الفصل الثانى عشر

الحرب العالمية الأولى ونتائجها

١ — الرؤساء العرب فى شمال الخليج

لم تدخل الدولة العثمانية الحرب إلا بعد مضى ثلاثة أشهر من قيامها فى أوروبا ، وفى خلال تلك المدة لم تغفل حكومة الهند بحث الإجراءات التى يجب اتخاذها فى منطقة الخليج العربى فى حالة خوض العثمانيين الحرب بجانب دول الوسط ضـد الحلفاء . وكان رأى بيرسى كوكس [1] الفيم العام فى الخليج هو ألا ترسل بريطانيا قوات عسكرية إلى المنطقة إلا بعد وقوع الحرب فعلا ، وهدفه من ذلك هو ألا تظهر بريطانيا أمام السكان بمظهر المعتدى . ولم تأخذ حكومة لندن بهذا الرأى ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ أى قبل إعلان العثمانيين الحرب أرسلت بعض القوات للمرابطة فى البحرين وتحولت تلك الجزر منذئذ إلى قاعدة حربية بريطانية .

ماهى أهداف الأعمال العسكرية البريطانية فى الخليج ؟ فى بداية الأمر كانت الأهداف محدودة وتـكاد تقتصر على حماية آبار النفط فى مسجد سليمان الواقعة فى إقليم الأهواز والتى يربطها خط أنابيب بعبدان ، وهى جزيرة صغيرة تقع وسط شط العرب ، وقد أسست فيها مصفاة لتكرير النفط . وفى ذلك الحين بدأت البحرية البريطانية فى استخدامه للوقود ، وأصبح من الضرورات الهامة لكسب الحرب . ولتأمين الآبار كان لابد إذن من احتلال منطقة شط العرب مع جزء من أراضى فارس .

وبعد نجاح الإنجليز فى تحقيق تلك الخطة دون كبير عناء ، نصح قواد الحملة

---

(١) Grave, p. 180, S.Q.

بالتوغل شمالا وراء البصرة ، وكانوا يأملون فى الاتصال بحلفائهم الروس عبر أراضى الدولة العثمانية . ومن جهة أخرى أصبح العراق مركزاً لنشاط البعثات الألمانية فى الشرق الأوسط ، ولذلك اعتبرت القيادة البريطانية احتلاله أمراً هاماً لمنع تسلل الأعداء نحو الهند ، ومن المعروف أن هزيمة البريطانيين فى كوت العمارة أمام العثمانيين قد عطلت تحقيق هذه الأهداف حتى سنة ١٩١٧ ، لذلك استمرت منطقة الخليج مدة طويلة مجالا مفتوحاً للصراع الدولى وخاصة فى فارس .

أما الرؤساء العرب فى شمال الخليج فكان معظمهم مهيئاً للصداقة البريطانية ولنذكر من هؤلاء ثلاثة هم: خزعل خان حاكم المحمرة، والشيخ مبارك حاكم الكويت، وعبد العزيز بن سعود سلطان نجد والأحساء . وتحتل الإمارتان الأوليان مواقع هامة بالنسبة للخطط الحربية البريطانية ، فأنابيب النفط تمر بأراضى عربستان كما أن الكويت تقع خلف خطوط الحملة الذاهبة لاحتلال البصرة .

ولم يجد الإنجليز عناء فى كسب ود كل من حاكم الكويت وعربستان فوعدوا الأول بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية والثانى بالاستقلال عن فارس ولكن القضية كانت تتعلق بموقف الشعوب وميل الغالبية إلى الدولة العثمانية ، وقد نبه اتشيسون الموكل بالشئون الخارجية فى حكومة الهند وصاحب مجموعة المعاهدات الشهيرة، نبه إلى أن معظم سكان الخليج من العرب متعلقون بالدولة العثمانية بحكم العاطفة الدينية ، وينطبق ذلك على أهالى عربستان[1] مما يؤكد لنا أن الاتجاه السائد فى ذلك الوقت هو اعتبار سكان الإمارة جزءاً من الشعب العربى فى الخليج. وقد أكدت الأحداث توقعات إتشيسون إذ أن معظم المشائر فى جنوب العراق لم تقبل التعاون مع الغزاة ، مع أن بريطانيا وضعت خطة لكى يتولى زعماء المشائر إدارة دولة جديدة فى العراق تؤسس تحت إشرافها .

وبمجرد إعلان العثمانيين للحرب قامت السلطات البريطانية بإعلان

(١) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لعربستان

الكويت إمارة مستقلة (١٩١٤/١١/٣) وأصدرت التبليغ الآتى إلى الشيخ مبارك : يجب على الرؤساء العرب التعاون مع الحملة البريطانية لتحرير البصرة من العثمانيين . ومهمة الشيخ مبارك هى القيام بمهاجمة المراكز العثمانية فى أم القصر وصفوان وجزيرة بوبيان وتتعهد بريطانيا بحماية الكويت ، بحدودها الجديدة بعد ضم هذه المواقع . منع جميع الإمدادات عن القوات التركية وعرقلة مواصلاتها ، والتعهد بحماية طرق المواصلات البريطانية . وفى مقابل ذلك توجه السلطات البريطانية الشكر إلى حاكم الكويت ، وتتعهد بعدم رد البصرة إلى العثمانيين وبحماية أملاكه فى شط العرب له ولورثته ، مع إعفائها من جميع الضرائب والاعتراف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية[1] .

وثمة نقطتان هامتان تستلفتان النظر فى هذا التبليغ ، الأولى : هى الدعوة إلى تحرير البصرة ، فهل كانت بريطانيا تريد أن تجتذب هؤلاء الرؤساء العرب إلى مفهوم جديد للقومية على أساس فكرة العروبة ومعارضتها بفكرة التضامن الإسلامى تحت راية العثمانيين ؟ .

هناك شك كبير حول هذا الاحتمال ، إذ أن حكومة الهند التى أدارت حملة العراق كانت ضد بعث الحركات القومية فى الشرق بصفة عامة . وقد اختلفت بهذا الصدد مع حكومة لندن حينما اتفقت مع الشريف حسين على أساس تزعم حركة قومية عربية مناهضة للعثمانيين .

النقطة الثانية : هو وصف الكويت بأنها دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية. ويفسر القانونيون هذا التناقض بالتمييز بين مصطلحين Protectorate أى محمية ، وهذه هى التى تفقد استقلالها، أما الأقطار الموضوعة تحت الحماية Under protection فلا تفقد بالضرورة استقلالها ، وهذه هى حالة الكويت .

(١) Huaewitz vol. 2. s 4 انظر كذلك السيد نوفل – الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى الملحق ٦

تمكن الشيخ مبارك من التغلب على ميل غالبية السكان إلى الدولة العثمانية ، بخلاف حاكم المحمرة الذى استسلم للمعارضة وامتنع عن حضور مؤتمر الكويت الذى دعت إليه بريطانيا أصدقاءها من الحكام العرب فى نهاية سنة ١٩١٤ .

ولهذا السبب نفسه نصح بيرسى كوكس الذى صار ملحقاً سياسياً بحملة العراق أن تعلن بريطانيا بأنها تنوى البقاء فى البصرة . وذلك لتفت فى عضد زعماء العرب فى تلك المنطقة، بالرغم من أن حكومة لندن كانت تتحفظ إزاء تلك التصريحات التى تثير الشكوك بين دول الحلفاء ذات المطامع فى أشلاء الدولة العثمانية . وكان على الشيخ مبارك أيضاً أن يبرر موقفه أمام الأقطار الإسلامية حتى اضطر إلى إغراء بعض الصحفيين بالمال لنشر المقالات التى تدافع عنه فى الصحف المصرية . وعلى كل فقد ذهب حاكم الكويت إلى حد تأليف قوة صغيرة ساهمت بالقدر الذى يتناسب معها فى حملة العراق ، ومع ذلك لم يمر التعاون بين الكويت وبريطانيا دون إثارة مشكلات عويصة ، فقد اشتد التدخل البريطانى بحجة الحرب فى شئون الكويت كفرض الرقابة على الميناء لمنع الاتجار مع الأعداء . وبعد وفاة الشيخ مبارك سنة ١٩١٥ خلفه الشيخ جابر الصباح الذى أبدى عطفاً على العثمانيين فقابل الإنجليز ذلك بتشديد الرقابة حتى وضعوا الكويت فى حالة حصار تقريباً ، مما أثار سخط الأهالى الذين يشتغل معظمهم بالتجارة ، واضطرت بريطانيا إلى اتباع أسلوب الملاينة فوعدت التجار بالتعويض عما لحقهم من خسائر من جراء الحصار . ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول فى موقف حكام الكويت أتى بعد إحراز الإنجليز انتصارات عسكرية هامة فى العراق ، بينما أن الشيخ مبارك نفذ سياسة التعاون التام مع بريطانيا أثناء تعثرها فى الحملة وتعرضها لهزيمة كوت العمارة .

لم يصادف ابن سعود نفس تلك المشكلات حينما مال إلى التعاون مع البريطانيين ، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خضماً تقليدياً

الدولة العثمانية وهى ترفض زعامتها الروحية رفضا باتاً ، وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود مشتبك فى معارك مستمرة مع آل الرشيد حلفاء العثمانيين فى نجد ، وقد دعى ابن سعود بدوره إلى مؤتمر الكويت غير أنه اعتذر بحجة انشغاله بالحرب فى نجد وإن كان السبب الحقيقى يرجع إلى استيائه من عقد المؤتمر عند الشيخ مبارك ، إذ تولد بين الرجلين شىء من التحاسد والتنافس .

هل كانت هذه الملابسات تبرر لابن سعود أن يضع بلاده مختاراً تحت الحماية البريطانية ؟ لسنا هنا فى مجال الحكم على سلوك ابن سعود وإنما يكفى أن نشير إلى أن مفهوم السيادة والاستقلال كما نعرفه الآن لم يكن تدركه الغالبية العظمى من الناس فى نجد والأحساء . ومن الغريب أن يثير إعلان التبعية للعثمانيين ضجة عند الوهابيين فى عهد عبدالله بن فيصل فى القرن التاسع عشر ، بينما لا نكاد نسمع عن اعتراض واحد على معاهدة دارين التى وضعت الدولة السعودية فى مصاف إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية .

وكان ابن سعود قد طلب فى أوائل سنة ١٩١٥ إرسال مندوب بريطانى ليقيم لديه فى الرياض ، واختير الكابتن شكسبير للقيام بهذه المهمة ، وقد لقى المندوب البريطانى حتفه أثناء إحدى المعارك مع آل الرشيد ، وفى نهاية العام ذهب ابن سعود إلى دارين قرب القطيف حيث قابل بيرسى كوكس وعقد معه معاهدة مانعة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ .

وبمقتضى المعاهدة تعترف بريطانيا بسلطة ابن سعود فى نجد والأحساء والجبيل والقطيف وما يتبعها من موان وسواحل ، على أن تعين حدودها فيما بعد . وتقر بتوارث الأسرة السعودية لهذه الأملاك . وتشمل المعاهدة معظم المبادىء التى رأيناها فى المعاهدات المانعة الأخرى مع إمارات الخليج مثل عدم التنازل وعدم التأجير أو الرهن لجزء من أراضى الإمارة إلا بإذن الحكومة البريطانية وكذلك عدم الاتصال بالحكومات الأجنبية ، وإذا اتصل به مندوبون عن الحكومات الأجنبية فعلى ابن سعود أن يخبر السلطات البريطانية بذلك . على أننا نلحظ وجود

بندين جديدين فى تلك الاتفاقية . الأول : هو تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود بالطريقة التي تراها هى أكثر فعالية فى حالة تعرض أراضيه لعدوان خارجى بدون استثارة . والثانى : هو تعهد ابن سعود مثل أسلافه من قبل بألا يعتدى أو يتدخل فى البحرين أو قطر أو مشيخات ساحل عمان الواقعة تحت الحماية البريطانية أو التى ترتبط معها بمعاهدات خاصة (١) .

الظاهر أن هدف ابن سعود من عقد هذه الاتفاقية هو الانتفاع من ظروف الحرب وذلك بتلقى إعانات بريطانية تساعده فى حربه المصيرية مع آل الرشيد. وفعلا خصصت لابن سعود منذ عقد الاتفاقية وحتى سنة ١٩٢٤ إعانة سنوية قدرت بخمسة آلاف جنيه ، ومن الناحية الرسمية لم يخرج ابن سعود عن موقف الحياد فى الحرب بخلاف الشريف حسين الذى صار حليفاً رسمياً للانجليز . وقد فضل بعض الساسة البريطانيين هذا الأسلوب الذى اتبع مع ابن سعود لأنه يقلل من النفقات . أما التحالف الرسمى فقد كلف بريطانيا فى رأيهم نفقات باهظة دون أن يحقق الأهداف التى تتلاءم وهذه النفقات .

٢ ـ الحرب فى فارس

منذ معاهدة تقسيم فارس سنة ١٩٠٧ اتفق الإنجليز مع الروس على معارضة الحركة الدستورية فى فارس ، كما نسقوا خططهم لمنع أى طرف ثالث من ممارسة نشاط هناك . وعلى هذا النحو استخدموا الضغط لإجبار الحكومة الفارسية على طرد شوستر الخبير المالى الأمريكى الذى أراد إدخال بعض الاصلاحات . ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن يميل الوطنيون المثقفون إلى التقارب من الألمان والعثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى . أما زعماء القبائل فلم يصلوا إلى

(١) Hurewitz, Vol. p. 17.

تلك الدرجة من الوعى الوطنى وظلوا مستعدين للتعاون مع أية دولة تزودهم بالمال والسلاح ، وتحول دون خضوعهم للحكومة المركزية . ولهذا السبب أخذت صلات الأنجليز تتوثق بالقبائل النازلة فى جنوب فارس قرب شواطىء الخليج ولا سيما البختيارية .

أما حكومة طهران نفسها فقد التزمت إزاء الصراع الدولى بموقف الحياد إلا أن هذا الحياد لم يجنب فارس عدوان الدول المتصارعة من العسكرين . وقد أشرنا إلى أن الألمان اتخذوا من قنصليتهم فى بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع فى الشرق الأوسط ، بل وفى منطقة المحيط الهندى كذلك . فأعدت كثير من البعثات السرية للاتصال بالحكام وأهم هذه البعثات هى تلك التى أرسلت إلى فارس تحت قيادة واسموس وكان عليها أن تتصل بأنصار الألمان وأن تنظم حربا غير رسمية ضد الإنجليز فى مناطق النفط وعلى سواحل الخليج ، وإذا تهيأت الظروف فعلى البعثة أن تحرض حبيب الله أمير أفغانستان على مهاجمة الهند (١) .

فى ذلك الوقت كان الروس يمارسون ضغطهم على فارس من الشمال ، والبريطانيون يحتلون مناطق آبار النفط ، ومع ذلك فقد تمكن واسموس بتأييد أنصاره العديدين من الفرس من الاستيلاء على القنصليات البريطانية فى شيراز ثم توجه بعد ذلك لحصار مقر الإقامة العامة فى بوشهر ، واضطرت بريطانيا إزاء ذلك إلى نقل جزء من قواتها العاملة فى العراق ، فقيل إن ذلك كان من أسباب هزيمتها فى كوت العمارة . ولاشك أن هذه الهزيمة قد أثرت على مركزها فى فارس أيضاً فقد زحف العثمانيون شرقا إلى خانقين وهددوا من جديد آبار مسجد سليمان ، وقابل الأنجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية الآبار ، وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا الحربية فى سنة ١٩١٦ ، ولم تكن ظروفها تسمح بفتح جبهة جديدة فى فارس فضلا عن وجود دعوة فى بريطانيا لسحب حملة العراق

(١) Marlow, chap. 4.

ذاتها . ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى أسلوب شائع لديها وهو تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط بريطانيون . وفى جنوب فارس تشكلت قوة من هذا النوع تضم عددا من الهنود والقبائل الفارسية أو العربية التى لم تساير حركة الوطنيين المثقفين فى المدن ، وعهد بقيادة هذه القوة إلى بيرسى سايكس الذى اشتهر أيضاً بكتابه عن تاريخ فارس ، وبفضل هذه القوة حافظت بريطانيا خلال العامين الأخيرين من الحرب ١٩١٦ ــ ١٩١٨ على سيطرتها فى الخليج .

٣ ــ بعث الإمامة فى عمان

لم يكن أمام البريطانيين مشكلات تعرقل نفوذهم فى المنطقة الواقعة جنوب قطر لولا أن تجددت حركة الإمامة الإباضية فى عمان قبيل قيام الحرب العالمية . وقد سبق أن تبينا كيف أن بريطانيا استندت على أسرة البوسعيد للمحافظة على نفوذها فى عمان ، ولذلك كثيراً ما أيدت بالقوة سلاطين مسقط ضد الثورات الداخلية ، فهل تعد الإمامة نوعا من هذه الثورات ؟ هذا ما أراد حكام مسقط تأكيده .

والحق إن الإمامة لم تختف تماما بعد سقوط عزان بن قيس سنة ١٨٧٠ فقد استمر أخوه إبراهيم يحكم فى الرستاق حتى خلفه سعود بن عزان فى سنة ١٨٩٨ ولم تنجح الإمامة فى عهد هذين الأخيرين فى تكتيل القبائل حولها أو حتى التمتع باحترام زعماء الأباضية ، ولذلك حينما قرر هؤلاء الزعماء إحياء الإمامة وقع اختيارهم على رجل من غير أسرة البوسعيد ، هو راشد بن سالم الخروصى فى سنة ١٩١٣ وكان يتزعم الحركة من الناحية الدينية الشيخ نور الدين السالمى صاحب تاريخ عمان الذى أشرنا إليه مراراً وذهب أنصار الإمامة إلى إبراز اختيار الخروصى على أنه مظهر من مظاهر الديمقراطية ، فإن عدم التقيد بالأسرة الحاكمة وعدم التزام مبدإ الوراثة فى تعاقب الأئمة منذ سنة ١٩١٣ هو فى رأيهم دليل على النزعة الديمقراطية . وهذه مسألة نسبية قد لا تبقى صحيحة إذا ما قيس نظام الإمامة بمفهوم الديمقراطية المعاصر .

ماهى العوامل التى جعلت الإمامة تنجح فى تثبيت أقدامها فى هذه المرة خلافا للمحاولات السابقة منذ هزيمة عزان ؟ يرجع ذلك أولا إلى اتفاق عيسى بن صالح الحارثى زعيم الغافرية مع حمير بن سليمان زعيم القبائل الهناوية على ضرورة إحياء الإمامة . وهذا الاتحاد بين الكتلتين القبليتين لم يتحقق منذ القرن الثامن عشر . ثانيا : اشتد الاستياء من حكام مسقط لاستسلامهم للانجليز فى إجراءات مكافحة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة .

بادر فيصل بن تركى — كما هو مألوف من حكام مسقط — إلى طلب المعونة البريطانية ، ويبدو أن الأوضاع الدولية فى ذلك الحين لم تسمح بإرسال مساعدات كافية ، ولجأ نوكس الوكيل السياسى فى مسقط إلى أسلوب التهديد فبعث برسالة إلى الإمام محذراً إياه بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بمهاجمة مسقط أو مطرح ، ورد الإمام فى رده بخروج فيصل بن تركى عن التعاليم الدينية مما أدى إلى عزلها أكثر من مرة ، كما ذكر بأن أهل عمان اعتادوا أن يديروا شئونهم بأنفسهم . وأضاف موجها الحديث إلى المندوب البريطانى « . . . وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين ، ويلزمكم ألا تتعدوا علينا ، ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه . . . » (١) .

وفى سنة ١٩١٤ استولى أنصار الإمام على سمايل مما مكنهم من الوصول إلى الساحل ، وتحرج مركز تيمور بن فيصل الذى ولى الحكم بعد ظهور حركة الإمامة بقليل ، ورغم ظروف الحرب فقد أرسلت بريطانيا قوات معظمها من الهنود لمساعدة السلطان ، ولو أن دورها اقتصر على الدفاع عن المنطقة الساحلية . ولم يقلل ذلك من اهتمام السلطات البريطانية فى الهند بأمر البوسعيد بدليل أن هاردنج الحاكم العام قام بزيارة لمسقط فى سنة ١٩١٥ وقد مال الانجليز فى معظم الأحيان إلى إيجاد تسوية بين السلطنة والإمامة على أساس الحل الوسط ، ولم تنقطع تقريباً المراسلات بين ممثليهم فى مسقط وبين أنصار الإمامة . ويبدو من هذه المراسلات

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٣٠٣ صورة من مخطوطات الرياض

أن العمانيين لم يعترضوا فقط على إجراءات مكافحة الرق وتجارة السلاح، بل طالبوا كذلك بحرية الملاحة العربية دون خضوعها لإجراءات التفتيش المختلفة، وبعد نهاية الحرب نشط رونالد ونجت الوكيل السياسي الجديد فى مسقط فى محاولات اجتذاب الإمامة إلى الصلح ، وذلك تمشياً مع مبادىء السياسة البريطانية العامة التى سادت حينئذاك ، والتى تهدف إلى تخفيض النفقات والأعباء العسكرية فى الشرق الأوسط . ومما يسترعى الانتباه أن ونجت أخذ يهدد أنصار الإمامة فى إحدى تلك الرسائل بعظم قوة بريطانيا فى الشرق الأوسط وكيف أنها تمتلك نصف مليون جندى فى العراق لقمع الثورة التى اشتعلت هناك(١) وقد انتهت تلك المحاولات فعلا إلى إيجاد تسوية تعرف باتفاق السيب ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وقد كفلت الهدوء فى عمان لمدة طويلة .

وتثير اتفاقية السيب تساؤلات عديدة ، فهل كانت بريطانيا طرفا فيها ؟ ومن هم الأطراف الحقيقيون الذين عقدوا الاتفاقية ؟ ومما زاد المسألة تعقيدا أن كلا من السلطان والحكومة البريطانية تعمد عدم نشر الاتفاق حتى إن لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة التى أرسلت فى الستينات لم تستطع أن تتوصل إلى أية نسخة أصلية . وحسب التفسير البريطانى جرى الاتفاق بين تيمور بن فيصل الحاكم الشرعى ، وبين القبائل التى تسكن الداخل بقصد تنظيم العلاقة فيما بينهم . ولم يكن دور ونجت فى هذا الاتفاق يزيد عن كونه وسيطاً ، والدليل على ذلك استخدام كلمة شعب عمان للتعبير عن الطرف الثانى ، ولم يرد ذكر الحكومة ، كما أن الذين وقعوا الاتفاق كانوا زعماء القبائل مثل عيسى الحارثى وسليمان بن حمير المناوى .

---

(١) نشر مكتب إمامة عمان بالقاهرة عدداً من تلك الرسائل عن الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٣٢ وقد نقل تقرير الأمم المتحدة الخاص بعمان بعض تلك الوثائق — انظر أيضاً كتاب عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٩٦ وما بعدها .

وأجاب أنصار الإمامة على ذلك بأن الاتفاق معقود بين حكومتى السلطان الذى يحكم الساحل ، والإمام صاحب السلطة الشرعية فى الداخل ، وهو دليل فى حد ذاته على الاعتراف بحكومة الإمامة وهو ملزم لبريطانيا التى كانت طرفاً فيه ، لأن دور ونجت لم يكن الوساطة ، بل كان نائباً عن حاكم مسقط الذى تتولى بريطانيا شئونه الخارجية .

أما استخدام كلمة شعب عمان فهو نتيجة لطبيعة الإمامة الدمقراطية . ومن الجائز أن يكون ونجت هو الذى أقحم هذه العبارة حتى لا يشير الاتفاق إلى حكومة أخرى فى عمان غير حكومة مسقط ، وفات الحارثى أن يتنبه إلى هذا المنزى . أما كون زعماء القبائل هم الذين وقعوه فذلك لأنهم كانوا يمتلكون السلطة الرئيسية فى عهد عبد الله الخليل الإمام الجديد الذى اختير فى سنة ١٩٢٠ قبيل توقيع الاتفاق ، وإن ذكر أنصار الإمامة أنهم وقعوه بصفتهم شهوداً . ومن الطريف أن حاكم مسقط الحالى سعيد بن تيمور صرح أمام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بأن اتفاق السيب تنظيم داخلى للقبائل ، وأنه بالإضافة إلى ذلك ليس ملزماً إلا لهؤلاء الذين وقعوه(١)

ويحتوى اتفاق السيب على أربعة تعهدات التزم بها حاكم مسقط إزاء شعب عمان ، ويقابل ذلك التزامات أربعة تعهد أهل عمان باحترامها ، ويشار إلى تلك الالتزامات بعبارة حقوق أهل عمان وهى تشمل :

١ ــ تعيين الحد الأقصى للضريبة الجمركية التى يحصلها السلطان فى الموانى وذلك بجعلها ٥ ٪ ويقال إن هذا الموضوع كان الهدف الرئيسى من اتفاقية السيب ، إذ كان العمانيون يسعون للتخلص من تعسف رجال الجمرك فى الموانى التى هى منفذهم الوحيد لتصدير التمر .

---

(١) U.N. Report on Oman, p. 92 S.Q.

٢ ـ ترفع جميع القيود عن العمانيين الذين يمرون بمدن الساحل ، ولا يحمى السلطان أحداً من الهاربين ، وعليه تسليمهم إذا طلب إليه ذلك .

٣ ـ يتمتع أهل عمان بالأمن والحرية فى جميع مدن الساحل .

٤ ـ ولا يتدخل السلطان فى شئونهم الداخلية .

أما حقوق السلطان فهى :

١ — مراعاة القبائل لحاكم مسقط فلا يهاجمون مدن الساحل .

٢ — تمتع سكان الساحل بحرية التجارة فى المناطق الداخلية دون قيد .

٣ — على أهل عمان أن يردوا المجرمين الفارين من السلطان .

٤ — إذا حدث خلاف بين التجار يحكم بينهم حسب الشرع .

نستخلص من هذا الاتفاق ملاحظتين هامتين ، الأولى : غموض الفقرة الرئيسية التى تحدد طبيعة العلاقة بين عمان وبين سلطان مسقط ، وهل هى علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين ، فليس هناك أكثر من القول بمراعاة القبائل لحقوق السلطان .

ثانياً : يستشف من بنود الاتفاقية أن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية وهذا نتيجة لكون موضوع السلطة والسيادة بأشكالها القانونية المحددة لم تكن تشغل العمانيين فى ذلك العهد .

— ٤ —

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية فى الخليج العربى بصورة تفوق كثيراً ما كانت عليه فى السابق ، وباستثناء إحياء الإمامة

فإن جميع الأحداث ساعدت على توطيد تلك السيطرة ، من ذلك اختفاء الدول الكبرى التى تطلعت إلى الخليج قبيل الحرب : ألمانيا لأنها هزمت ، وروسيا التى انتهى فيها الحكم القيصرى وأعلن القائمون بثورة سنة ١٩١٧ تخليهم عن الأطماع التوسعية أو ما وصفوه بالأمبريالية القيصرية . أما الدولة العثمانية فقد اختفت تماماً من الوجود، وحل البريطانيون محلها فى العراق . وحق لبعض الكتاب الإنجليز أن يصفوا الخليج فى ذلك الوقت بأنه بحيرة بريطانية . كما أطلق كيرزن على القيم العام سنة ١٩١٧ بأنه ملك الخليج غير المتوج .

ونظراً للنفوذ الجديد الذى اكتسبه البريطانيون فى العراق وفى فارس ؛ وجد كيرزن الذى صار وزيراً للخارجية أن الفرصة قد حانت لإيجاد سلسلة من المستعمرات المتصلة ما بين مصر والهند . ولهذا الغرض سعى لفرض معاهدة على فارس سنة ١٩١٩ منتهزاً الفراغ الذى تركه الشيوعيون فى بداية عهدهم بالحكم بآسيا الوسطى . ومع أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ إلا أنه من المناسب إيراد خلاصة له ، لأنه يدلنا كيف أن بريطانيا حاولت أن تضع فارس فى مصاف الأقطار الواقعة تحت الانتداب مثل العراق ، فقد تعهدت فارس بأن تلجأ إلى بريطانيا لاستخدام جميع المستشارين الفنيين الذين تحتاجهم ، وهى التى تقدم الضباط لتدريب الجيش الفارسى كما تزوده بالمهمات ، وتقوم لجنة عسكرية مشتركة بتحديد حاجات فارس للدفاع ، كذلك تتولى بريطانيا بالاشتراك مع فارس إقامة الخطوط الحديدية وطرق المواصلات فى جميع أنحاء البلاد ، وهى التى تقدم القروض لتنفيذ الإصلاحات بضمان الجمارك أو غيرها من موارد الدولة .

لم يقيض لمشروع كيرزن أن يخرج إلى حيز الوجود ، أولا لما ذكرناه من أن اتفاق سنة ١٩١٩ مع فارس لم يبرم إذ رفضه المجلس « مجلس النواب » كما أن الثورة التى قادها رضا خان سنة ١٩٢١ كانت معادية للنفوذ البريطانى ، ولم تلبث أن عقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى ووجد الإنجليز أمامهم فى فارس من جديد صعوبات دولية .

ثانياً : لم يوافق معظم الساسة البريطانيين اللورد كيرزن على نظرته التوسعية الشاملة ، بل على العكس عمدت الحكومة البريطانية إلى التخفف من أعبائها العسكرية ما استطاعت فى الشرق الأوسط ، ولاشك أن ثورة العراق الكبرى لسنة ١٩٢٠ قد نبهت الإنجليز إلى استحالة تنفيذ مشروعاتهم التوسعية بيسر أو بدون نفقات عسكرية لمواجهة الحركات الوطنية .

ارتكز النفوذ البريطانى إذن طوال فترة مابين الحربين على الشاطئ العربى . وفى الماضى كانت السيطرة البريطانية تنتهى عند قطر ، أما الآن فإنها تمتد من شط العرب شمالا حتى المحيط الهندى جنوباً ، لايخرج عن ذلك إقليم الأحساء لأن اتفاق سنة ١٩١٥ مع ابن سعود كان مازال قائماً وكانت قطر هى آخر الإمارات العربية التى كبلت بمعاهدة مانعة فى سنة ١٩١٦ .

ولم تنب قطر عن نظرات كيرزن الاستعمارية حينما كان حاكما عاماً للهند ، فدعا آنذاك إلى إدخالها فى نظام المعاهدات المانعة ، غير أن السفير البريطانى فى استامبول لم يشأ أن يثير تعقيدات جديدة مع الدولة العثمانية[1] وفى سنة ١٩١٣ تنازل العثمانيون عن حق السيادة على قطر بشرط ألا تغير بريطانيا وضعها . ولم تلبث الحامية العثمانية أن أجليت عنها فى سنة ١٩١٥ وانتهك الإنجليز اتفاق سنة ١٩١٣ . نعم كانت أمامهم حجة الحرب غير أنهم سيعودون ويتمسكون به فى مناسبات أخرى . وهكذا سمحوا لأنفسهم بتغيير وضع قطر وتحويلها إلى محمية ، وحتى من قبل عقد المعاهدة بصفة رسمية ذكرت قطر فى الاتفاق مع ابن سعود كوحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا .

ونحن نعرف الآن كيف أخضعت الامارات العربية تدريجياً بواسطة سلسلة من المعاهدات المختلفة ، وبما أن قطر قد دخلت دفعة واحدة فى وقت متأخر إلى

(١) Grave, p. 100.

دائرة النفوذ البريطانى ، فقد شملت الاتفاقية التى وقعت مع الشيخ عبدالله بن قاسم فى سنة ١٩١٦[1] جميع القيود التى فرضت على الإمارات فى السابق ، من ذلك التعهد بإلغاء تجارة الرقيق ومايعقب ذلك من إجراءات التفتيش . أما تجارة الأسلحة فقد فرضت بريطانيا على حاكم قطر ألا يستورد منها إلا مايحتاجه هو والعشائر التابعة له ، وقدرت هى هذه الحاجة بـ ٥٠٠ قطعة سنوياً ، ولا يجوز إعادة تصديرها ، كذلك لايجوز لحاكم قطر أن يفرض رسوماً على الرعايا البريطانيين تزيد عما يدفعه رعاياه ولاتتجاوز بأى حال ٥ ٪ . ومن القيود الاقتصادية الأخرى عدم منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصايد اللؤلؤ أوغيرها من الثروات الطبيعية .

ونص الاتفاق على إقامة وكيل بريطانى بالبدع « الدوحة » ومكاتب للبريد وأعمدة للبرق مع مايترتب على ذلك من إجراءات لحمايتها .

وإذا تعرضت قطر للعدوان بدون إثارة فان بريطانيا تستخدم مساعيها الحميدة لحماية الحاكم .

لقد كانت السعودية هى أول قطر فى الخليج تخلص من قيد المعاهدات المانعة ، ولحق بها الكويت بعد زمن طويل ، أما قطر والمشيخات السبع فى ساحل عمان فقد ظلت خاضعة لهذه المعاهدات حتى سنة ١٩٧١ ، فى حين تلاشت إمارة عربستان منذ سنة ١٩٢٥ ، ولم يفدها التحالف البريطانى ، فتركت بريطانيا هذه الامارة العربية تقع فى يد إيران وتندمج بفعل حكم طويل فى الدولة الإيرانية الحديثة .

(١) Hurewitz, Vol. 2, p. 22.

الفصل الثالث عشر

الكويت من الحماية الى الاستقلال

١

أثر الحرب العالمية الأولى

رأينا كيف أن التعاون الوثيق الذى ساد علاقات الشيخ مبارك الصباح بالإنجليز لم يمر دون إثارة معارضة داخلية . وطالما أن الشيخ مبارك كان على رأس الإمارة فقد استطاع أن يكبت هذه المعارضة أما خلفاؤه فقد خرجوا عن هذا الخط سيما وأن مقتضيات الحرب دفعت بريطانيا إلى فرض رقابة اقتصادية على الكويت . ومن شأن هذه الرقابة أن تثير سخط المجتمع التجارى .

صارت المشكلات الاقتصادية هى محور اهتمام السلطات البريطانية فى علاقاتها بالكويت أثناء الحرب . وحين كان الشيخ مبارك قائماً فى الحكم لم تنشأ خلافات بين هذه السلطات وبين الكويت . غير أنه قضى نحبه فى نهاية سنة ١٩١٥ وتصادف ذلك مع رسم خطط جديدة إزاء الولايات العربية فى العراق والشام . فقد أخذت المجاعة تستشرى ، ورأى الانجليز أن يشنوا حملة تجويع عن طريق الحصار الاقتصادى كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة العثمانية ، وأبلغ الحكام العرب المتحالفون مع بريطانيا فى شبه الجزيرة بضرورة التعاون لإحكام الحصار . وبطبيعة الحال أصبح الكويت هو أهم المراكز فى عملية الحصار . وذلك بسبب موقعه ونشاط أهله الكبير فى أعمال التجارة ونقلها من الهند إلى داخل شبه الجزيرة وماجاورها وبخاصة العراق .

فقد كانت القبائل النازلة فى العراق تأتى للتزود بالمؤن من الكويت . فأمرت

السلطات البريطانية بعدم بيع المؤن لهذه القبائل إلا إذا كانت تحمل تراخيص موقعة منها . وبناء عليه صرفت التراخيص للقبائل المتعاونة مع الاحتلال البريطانى فى جنوب العراق . غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أغرى تجار الكويت بتهريب الأطعمة إلى القبائل العراقية الأخرى، وإلى رعايا إمارة آل الرشيد المتحالفة مع العثمانيين . فأرسل الانجليز احتجاجات إلى الشيخ جابر حاكم الكويت خلال عام ١٩١٦ وأوائل سنه ١٩١٧ ، وإزاء هذه الاحتجاجات المتواصلة ابدى الشيخ جابر[1] استعداده لوضع مراقبين انجليز على الحدود حتى يراقبوا عمليات سير القوافل .

لم يعش الشيخ جابر طويلا حتى تتضح سياسته إزاء الحصار البريطانى . أما خلفه الشيخ سالم فقد اشتهر عنه تعاطفه مع العثمانيين رغم أن مجريات الحرب كانت أخذت تشير بوضوح إلى قرب هزيمة الدولة العثمانية فى الشرق العربى . ولعل سالما استهدف مراعاة مصالح التجار ، وهو أحدهم ، الذين تضرروا من الحصار ، وأرادوا أن يجعلوا من التعاطف الإسلامى مبررا لسلوكهم . ولما تزايدت شكوك الانجليز أرسل المقيم البريطانى فى الخليج مبعوثا إلى الشيخ سالم طلب إليه أن تباشر بريطانيا الرقابة على الحدود . وتردد الشيخ فى الاستجابة لهذا الطلب ، واستشار التجار فشجعوه على المقاومة وحينئذ وجه الانجليز انذارا بضرورة وضع حدود الكويت تحت رقابة مفتشين انجليز للتأكد من عدم تهريب المؤن إلى المناطق التابعة للدولة العثمانية . وبهذه المناسبة أخضعت الكويت للمرة الأولى لقوات احتلال بريطانية فى سنة ١٩١٨ ، بينما كان النفوذ البريطانى يستند فى السابق إلى الصلة المعنوية الوثيقة التى تربط بين آل الصباح وبين الانجليز .

---

(١) انظر رسالة جابر الى المقيم (حسين خلف : تاريخ الكويت السياسى ج٣ ص ١١٤)

٢

المجتمع التجارى وأثره فى الحياة السياسية

يمكن تقسيم أهل الكويت قبل كشف النفط إلى فئتين رئيسيتين : التجار الذين يتمركزون فى المدينة ، ويتمتعون بمكانة ممتازة عند الحكام ، وهم ينتمون إلى أصول متباينة ، ليست بالضرورة عربية . أما الفئة الثانية فهم البدو الذين ينتسبون إلى قبائل معروفة . ولم يكن ولاؤهم محدداً فى جميع الأحوال .

ولهذا السبب أوقع البدو حكام شبه الجزيرة فى منازعات حول الحدود وكان البدو يشكلون أغلب سكان الكويت قبل النفط لكن أثرهم على الحكم كان أقل شأناً من أثر التجار سكان المدينة . وقد كون هؤلاء ثروات لا بأس بها ، سواء من أعمال الغوص أو من نقل التجارة ، حتى شعر مبارك الصباح بالحاجة إلى تعيين وكلاء لرعاية مصالحه ومصالح التجار الكويتيين فى بمباى وغيرها من مدن الهند. ومما يدل على اتساع أعمال التجار والأسرة الحاكمة بصفة خاصة أن سلطات الهند[1] طالبت الشيخ سالما فى سنة ١٩١٩ بمبالغ طائلة من المال عن الأرباح التى حققها فى الهند . ويبدو أن الشيوخ كانوا ينظرون إلى التجار حسب أنسابهم ، وكثيراً ما عنف الشيخ مبارك بعض الأثرياء ناعتاً إياهم بالأصل الوضيع .

ومن جهة أخرى لم يتقبل التجار تدخل الحكومة ، سواء من تلقاء نفسها ، أو تنفيذاً للأوامر البريطانية بصدد الحصار . ومما زاد من عوامل الاستياء بين التجار والشيوخ احتكار هؤلاء لبعض السلع . وقد انتهزوا فرصة تولى الشيخ أحمد الجابر سنة ١٩٢١ فقدموا إليه عريضة لتأسيس مجلس شورى يبحث فى شئون البلاد المحلية . ولم يجد الشيخ أحمد الجابر مانعاً من الاستجابة للطلب ، إذ لم يوضح

---

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٦٨ .

التجار أهدافا محددة كالنص على سلطة تشريعية أو غيرها . ومما يدل على ضعف الحركة فى ذلك الوقت أن الشيخ لم يستدع المجلس الاستشارى ، فترك يندثر دون أن يحس به أحد . غير أن الوضع تبدل فى نهاية الثلاثينات فلم تكن الحركة الإصلاحية المطالبة بإنشاء مجلس نيابى تعبر عن مجتمع التجار الذى يريد أن يساهم فى السلطة فحسب ، بل كانت الحركة متأثرة بالتيارات الفكرية الجديدة التى انتشرت فى الشرق العربى ، وكانت هذه التيارات تنتقل إلى الكويت عبر العراق حيث تعلم بعض الشبان الكويتيين . ولعل الحركة الإصلاحية تأثرت بالتقلبات السياسية التى شهدها العراق فى سنة ١٩٣٦ حيث قام الجيش بمحاولة لتغيير الاتجاهات السياسية التقليدية وبعث الحياة فى فكرة الوحدة العربية والتغيير الاجتماعى . وكانت إذاعة قصر الزهور ، تغذى هذه الاتجاهات، وتروج لها فى بعض الأقطار العربية خارج العراق ، ومن بينها الكويت وذلك بتشجيع من الملك غازى . ويمكن القول إن الكويت فى ذلك العهد كانت تمر بمرحلة مشابهة لتلك التى مرت بها بعض الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر حينما أرادت البرجوازية التخلص من استبداد الملكية والمساهمة مع الملوك فى السلطة . ومع ذلك فلا بد أن ندرك الاختلاف فى أمرين : أولا : وجود قوة أجنبية لها القول الفصل فى أوضاع البلاد السياسية . وثانياً : اختلاف درجة الوعى بين البرجوازية التى ثارت فى أوربا باسم العقد الاجتماعى ، وبين طبقة التجار فى الكويت . فلم يدرك التجار مثلا مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أو حتى القضائية إذ أرادوا أن يكون المجلس التشريعى ورئيسه مسئولين عن تنفيذ المشروعات العمرانية ، ويشرف عليها بصورة مباشرة . كما حول المجلس نفسه إلى سلطة قضائية لها اختصاص محكمة الاستئناف .

سبق تأسيس المجلس حركة توزيع لمنشورات سرية ضد الحكومة تطالب بإنشاء هيئة تشريعية ، وليست استشارية كما كان الحال سنة ١٩٢١ ورأى كل من الوكيل البريطانى وولى العهد عبد الله السالم أن من الأفضل الاستجابة للقائمين بالحركة الإصلاحية حتى لا تتحول إلى أسلوب العنف .

وقد جرى انتخاب المجلس الشورى فى صيف سنة ١٩٣٨ بواسطة مائة وخمسين أسرة ، وهو عدد لا بأس به بالقياس إلى مجموع سكان الكويت آنذاك ، علماً بأن مفهوم الأسرة فى المجتمع العربى عامة يتسع لعدد كبير من الأفراد . وتكون المجلس من ٣٤ عضواً ، واختار عبد الله السالم الذى ناصر الحركة رئيساً له . غير أن الخلافات لم تلبث أن نشبت بين المجلس وبين الحكومة ، إذ طالب بالاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا . فاحتج المقيم البريطانى بأن الشئون الخارجية هى من اختصاص الحكومة البريطانية ، وهى عقد[1] بين الشيخ وبين الإنجليز ، وليس لطرف آخر حق النظر فيها .

وإذا سلم المجلس بهذا المبدأ ، فقد كان من الصعب إقناعه بعدم الاختصاص فيما يتعلق باتفاقيات البترول ، ذلك أن مهمته الرئيسية ـ كما نص القانون الأساسى ـ هى الموافقة على المسائل المالية . وقد كان هدف المجلس هو الاستفادة من عوائد البترول للمشروعات ، ولذلك تطلع إلى زيادة هذه العوائد التى كانت تدفع نظير تراخيص التنقيب . واقترح الوكيل السياسى فى الكويت بهذه المناسبة اتباع نظام مشابه لما هو سار فى البحرين ، وهو تقسيم هذه العوائد إلى ثلاث حصص بالتساوى : حصة تخصص للشيخ ، والثلث لأفراد الأسرة الحاكمة ، والثلث الأخير ينفق على المشروعات العامة . وفى نفس الوقت اعترض الوكيل على حق المجلس فى مناقشة عقد الامتياز ذاته .

اتخذ المجلس رغم قصر عمره قرارات جريئة ، كإلغاء الاحتكارات التى كان يمارسها الشيوخ فى بعض السلع . وعلى خلاف ما هو متوقع لم يحتدم الصراع بسبب هذه الخلافات المالية ، بل إن المسألة الرئيسية التى أحدثت القطيعة النهائية بين المجلس وبين الشيخ ، كانت تتعلق بإصرار المجلس على تنحية السكرتير الخاص للحاكم ، وهو فارسى الأصل . وللخروج من هذا المأزق اقترح الشيخ أحمد الجابر على الوكيل البريطانى تعيين مستشار انجليزى له كما هو الحال فى البحرين . فلم تشجع الحكومة البريطانية هذا الاتجاه ، لأن سياستها العامة هى عدم

الاصطدام بالحركات الشعبية ، وتعيين المستشار فى مثل هذه الظروف يجعلها تظهر بمظهر الأداة فى يد الشيخ ، يستخدمها ضد الرأى العام المحلى .

كثر خصوم المجلس فالإنجليز — رغم عدم تدخلهم فى الشئون المحلية إلا أنهم شعروا بأن ترك النظام النيابى ينمو فى الكويت ، قد يتحول ضد مصالحهم الاقتصادية يوماً ما . ومن جهة أخرى أبدى ابن سعود تأييده للشيخ فى صراعه مع المجلس ، وذلك لعاملين : خوفه من امتداد مثل هذه الحركات إلى بلاده . وقد وجدت بالفعل حركة مشابهة فى نفس الوقت فى دبى . والعامل الثانى : هو وجود أصدقاء للعراق الهاشمى بين أعضاء المجلس ، والتعاطف بصفة عامة بين الحركة الإصلاحية وبين حكومة العراق .

وفى الداخل كون الشيعة عنصر معارضة للحركة ، وذلك لأن واضعى قانون المجلس ميزوا بين الشيعة والسنة ، فكان حق الشيعة مقصوراً على الانتخاب دون الترشيح للنيابة وبالإضافة إلى ذلك شعر الشيخ بالمرارة لأن موضوع السكرتير يعتبر تدخلا فى حياته الشخصية ، وتأهب لفض المجلس . ومما هو جدير بالملاحظة أن عدداً من النواب قاوم قرار الفض واعتصموا فى حصن ولم يستسلموا إلا بعد تضييق الخناق عليهم وتأمينهم على مستقبلهم .

ثم حل المجلس بعد تجربة دامت ستة أشهر ، فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ ووعد الشيخ بإجراء انتخابات نيابية جديدة . وبالفعل جرت هذه الانتخابات فى مارس سنة ١٩٣٩ ، ولم يعد الأعضاء الذين اشتهروا بصلابتهم إلى المجلس الجديد ، لذلك فقد النظام هيبته ، ولم يمارس المجلس سلطة تشريعية ، بل تحول إلى مجلس مهمته إبداء النصح . ويقال إن من أسباب ضعف التجربة ما استلزمته الحياة النيابية من إجراء إحصاء للتعرف على قوائم الناخبين . فاعتبر ذلك ماساً بالتقاليد ، لأن حياة الأسرة فى المجتمع العربى آنذاك مغلقة .

وهكذا اختفى المجلس الجديد عند قيام الحرب دون أن يشعر به أحد.

ومهما كانت تجربة الحياة النيابية قصيرة العمر فى الكويت، فإن أهل البلاد مازالوا يعتبرونها بداية الرقى السياسى. ويسمون عام ١٩٣٨ بسنة المجلس.

٣

الكويت وجيرانه

تبلور التشكيل السياسى والحدود الجغرافية لكثير من البلاد العربية فى المشرق بعد الحرب العالمية الأولى. وكان لبريطانيا دور حاسم فى هذا التشكيل. فهى التى توسطت فى عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانه: العراق والسعودية. وكلا الجارين يخضع بشكل ما للنفوذ البريطانى.

وترجع صعوبة تسوية الخلافات مع السعودية إلى أنها لم تكن مقصورة على موضوع الحدود، بل شملت عديداً من المسائل، كما أنها تعود إلى عهد سابق أيام أن استولى ابن سعود على الأحساء سنة ١٩١٣، وأصبح الشيخ مبارك ينظر بعين الحسد إلى ذلك اللاجىء القديم لديه، الذى صار أعظم منه شأناً، وتشمل ممتلكاته مساحة تبلغ أضعاف الكويت، حتى إن مباركا لام الدولة العثمانية لتراخيها فى الدفاع عن ممتلكاتها فى الأحساء.

وفى أثناء الحصار الاقتصادى البريطانى المضروب على الدولة العثمانية تبادل كل من ابن سعود والشيخ سالم التهم، لأن رعايا الطرف الآخر هم الذين يقومون بالتهريب منتهكين نظام الحصار. وفى أثناء بحث هذا الموضوع مع ابن سعود اقترح سان جون فلبى المبعوث البريطانى لدى سلطان نجد ضم الكويت [1] إلى السعودية. ومع أن بريطانيا لم تكن تثق تماماً

(١) أنظر كتابه History OF ARABIA

بنوايا الشيخ سالم، فإن أحداً لم يأخذ هذا الاقتراح مأخذ الجد، لأنه يتنافى مع المبدأ الذى وضعته بريطانيا أساساً لسياستها فى الخليج منذ زمن طويل، ألا وهو مبدأ المحافظة على الوضع الراهن. وسيتضح تشبث بريطانيا بهذا المبدأ حينما ترسل قواتها لصد الإخوان عن الكويت (أكتوبر سنة ١٩٢٠) ذلك أن ابن سعود كان قد [1] وطن البدو فى بعض القرى شمال نجد وجمعهم على أسس دينية حول هذه القرى، ولكنه لم يستطع أن ينزع عنهم العصبية القبلية. وهكذا تكونت زعامات محلية كان من أشهرها زعامة قبيلة مطير التى تجمعت حول فيصل الدويش، وتنزل هذه المجموعة القبلية قريباً من حدود الكويت. وبحكم الصراع بين هؤلاء البدو المتزمتين، وبين مجتمع تجار الكويت المنفتح على العالم الخارجى، شن الدويش حملة دعائية ضد المفاسد التى انتشرت فى الكويت. وباسم نشر الدعوة السلفية وتطهير الكويت من الفساد قرر أن يهاجم الكويت، ولا يستبعد أن تكون الرغبة فى الحصول على الغنائم المتوفرة فى الميناء عاملا خفياً حرك الإخوان نحو هذه المغامرة.

ألحق الإخوان هزيمة منكرة بأتباع الشيخ سالم فى معركة الجهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وأصبح بوسعهم أن يستولوا على بقية البلاد. ووقع سالم فى حيرة من أمره، فهو يواجه طلباً من فيصل الدويش بإعلان [2] انضوائه تحت لواء الحركة السلفية. وهذا يعنى من الناحية السياسية التبعية لابن سعود. ومن جهة أخرى لم تكن علاقاته مع بريطانيا من الود بحيث يستسيغ طلب النجدة منها. ولكن فى هذه الظروف العصيبة تنازل عن كبريائه وتعجل التدخل العسكرى البريطانى. ولم يكن من الصعب على بريطانيا أن ترد الإخوان من حيث أتوا مستخدمة لهذا الغرض بضع طائرات، وسفينة حربية رابطت أمام ميناء الكويت.

(١) انظر كتابنا: شبه جزيرة العرب فى العصر الحديث.

(٢) عبد العزيز الرشيد تاريخ الكويت ص ٢١٦.

ولم يلبث الإنجليز أن تحولوا إلى وسطاء بين الطرفين ، ولم يكن ابن سعود يتبع نفس سياسة التصلب نحو جيرانه كما يفعل الإخوان . وهو على كل حال ما يزال مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا هى معاهدة دارين التى تجعله أشبه بأحد أمراء الخليج التابعين للحماية البريطانية . وهكذا أسفرت الوساطة البريطانية عن عقد مؤتمرين : أحـــدهما فى الكويت ، والآخر فى العقير . وفى هذين المؤتمرين تم توزيع القبائل التابعة لكل إمارة . ولما كان التوزيع يقوم على أساس قبلى ، فقد كان من العسير رسم خط دقيق يفصل بين حدود البلدين على طول المناطق الصحراوية ، فبعض هذه المناطق تتردد عليها للمرعى قبائل تابعة لكلتا الحكومتين . ومن هنا نشأت فكرة إقامة منطقة محايدة ، وذلك فى القطاع الساحلى من الحدود ، وتشترك الدولتان فى السيادة عليها ، وهو وضع ليس له نظير . وسيترتب على هذا الوضع بعض المشكلات المتعلقة بامتيازات النفط كما سنرى .

لم تكن تسوية الخلاف على الحدود هى نهاية المشاكل . فقد ظهرت فى العشرينات مشكلة اقتصادية استمرت تؤثر على العلاقات بين الطرفين حتى الحرب العالمية الثانية . ذلك أن ابن سعود كان بحاجة إلى فرض رسوم على البضائع التى تدخل بلاده ، لسد حاجات خزينته الخاوية ، ولم يعتد تجار الكويت قبل رسم الحدود السياسية التى هى ظاهرة جديدة فى شبه جزيرة العرب أن يتنقلوا بحرية من جهة إلى أخرى . فلما حاول ابن سعود أن يقيم مراكز على الحدود للتفتيش الجمركى امتعض التجار الكويتيون . وأخذوا يتفننون فى التهرب من هذه المراكز ، ومكنهم من ذلك طول الحدود وتعذر مراقبة الصحراوات الشاسعة . وفكر ابن سعود فى أن يحول التجارة إلى ميناء العقير ، ولكن يبدو أن الميناء لم يستطع أن يجتذب عملاء الكويت ، لأن الأخير ميناء حر ، وفضلا عن ذلك له سمعته

التاريخية وإمكانياته الطبيعية . ولما أخفق عبد العزيز آل سعود فى الاتفاق على تنظيم مرور التجارة ، قرر ضرب حصار اقتصادى على الكويت ومنع رعاياه من التعامل معها . غير أن تجار الكويت لم يعدموا وسيلة فى تهريب البضائع إلى السعودية . وتكررت شكاوى ابن سعود لدى الشيخ أحمد الجابر تارة ، ولدى الوكيل السياسى فى الكويت تارة أخرى . ولم تشأ بريطانيا التدخل فى هذه القضية إلا بمناسبة تبادل المراسلات بين ابن سعود وأحمد الجابر ، فقد اعتبرت هذه المراسلات المباشرة تجاوز الاتفاق سنة ١٨٩٩ الذى يجعل العــــلاقات الخارجية للكويت من اختصاص الحكومة البريطانية . ونتيجة لذلك لم يكن بوسع ابن سعود أن يضع اقتراحاته لحل الأزمة موضع التنفيذ . ومن تلك المقترحات تعيين مراقب سعودى فى جمرك الكويت ، أو أن يقوم الشيخ بتحصيل الرسوم بنفسه من التجار الذين يتعاملون مع السعودية ثم يوردها لحكومة الرياض .

ومن الطبيعى أن تزول مثل هذه الخلافات عندما يتفجر البترول فيسد حاجة السعودية ، ويغنيها عن مثل هذه الموارد البسيطة . وقد أشرنا إلى أن ابن سعود ساند الشيخ أحمد الجابر أثناء تعرضه لأزمة الحركة النيابية سنة ١٩٣٨ ولهذه الأسباب المتباينة ، وباعتبار بريطانيا صديقاً للطرفين ، فقد توسطت أثناء الحرب العالمية الثانية لإنهاء الحصار الاقتصادى السعودى . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ نجحت فى إقناع الطرفين بعقد معاهدة صداقة وتجارة ، سهلت سبل الاتصال والتعامل بين رعايا الدولتين .

وقد نصت الاتفاقية على ضرورة مرور القوافل من نقط حدود معينة وتعيين موظفين من البلدين عند هذه النقط . واشتملت الاتفاقية على ملحق خاص بتبادل[1] المجرمين . وظلت العلاقات بين الكويت والسعودية تنمو بإطراد ،

---

(١) محمود بهجت سنان : الكويت زهرة الخليج العربى .

وكان من مصلحة شركات النفط العمل على تدعيم الاستقرار ، لذلك شجعت توثيق العلاقات بين الكويت والسعودية .

وفى سنة ١٩٤٧ عقد الطرفان اتفاقية دفاع وأمن متبادل ، وتعهد كل فريق بتقديم المساعدة للآخر للمحافظة على الأمن . ومغزى هذه الاتفاقية هى تعاون الدولتين لتنظيم حركة تنقل القبائل ، ووضع إمكانيات السعودية للمحافظة على نظام الحكم فى الكويت فى وقت أخذت فيه مظاهر التدخل البريطانى فى الخليج تتراجع رويداً رويداً . وسيضح أثر ذلك عند إعــلان استقلال الكويت سنة ١٩٦١ .

وكما كان موضوع تهريب التجارة عاملا مؤثراً فى العلاقات بين الكويت والسعودية ، فقد أثر كذلك على العلاقات مع العراق[1] . وهذا الخلاف نتيجة طبيعية لاختلاف نظام التجارة بين جارين يأخذ أحدهما بنظام التجارة الحرة ، أو يضع حداً أقصى للضرائب الجمركية على الواردات كما تفعل الكويت ، بينما يأخذ الطرف الآخر بنظام الحماية الجمركية . وكان حاكم الكويت يبرىء نفسه من مسئولية تهريب البضائع إلى العراق ملقياً التبعة على القبائل التى تحمل الجنسية العراقية . بل إن موضوع جنسية القبائل المتنقلة على الحدود كان نفسه مثار نزاع بين السلطات العراقية وبين الكويت. وقد ساند الإنجليز معارضة الشيخ لإنشاء مراكز مراقبة عراقية ، أو إرسال وكيل عراقى لميناء الكويت ليشرف على مكافحة التهريب . ولعل اهتمام حكام الكويت بتبرئة أنفسهم أمام العراقيين إنما يرجع إلى شعورهم بالحاجة إلى حماية أملاكهم القريبة من البصرة ، وهى بساتين للنخيــــل . كان الشيوخ يصدرون إنتاجها للخارج ويحققون من وراء ذلك أرباحا غير قليلة . وقد احتاجوا إلى الحصول على تأكيدات جديدة من الحكومة العراقية بعد إنهاء الانتداب باستمرار العمل

(1) Dickson : Kowait and her neighbours.

بإعفاء هذه البساتين من الضرائب كما كان الحال فى عهد الانتداب وكثيراً ما أثارت الحكومة العراقية المتاعب لحكام الكويت . فهى تارة تطالب بإثبات حقوق الملكية وتحديد مساحة البساتين . وهى تارة أخرى تشجع حركات الشبيبة المثقفة التى تزعمت حركة المطالبة بالحكم النيابى ، وحثت بعضهم على المناداة بالاتحاد بين الكويت والعراق تحت التاج الهاشمى ، على أساس أن ذلك وسيلة للتخلص من نظام الحماية البريطانية .

ومرة أخرى أزالت ثروة النفط كثيراً من المشكلات المعلقة بين البلدين . فلم تعد البساتين ذات أهمية فى نظر أصحابها كما قل نشاط الكويتيين فى أعمال نقل التجارة ، وانصرفوا إلى استثمار أموالهم فى باب المشروعات العمرانية الذى فتح على مصراعيه . يضاف إلى ذلك أن المياه التى كانت تجلب من شط العرب أمكن الاستغناء عنها جزئياً ، وذلك باستعمال المكثفات التى تحول المياه المالحة إلى عذبة ، رغم أن هذه الوسيلة باهظة النفقات وسنرى بعد قليل كيف أن ثروة النفط قد قضت أيضاً على فكرة الاتحاد بين البلدين .

٤
نمو الدولة الحديثة

حكم الشيوخ بطريقة النظام الأبوى ، بل اعتبروا ثروة النفط ملكا خاصاً بهم . وشجعت بريطانيا هذا الاعتقاد ، فكان ممثلوها يرددون أن عقود الامتياز هى اتفاقات بين الشركة والشيوخ ، وليس لأحد آخر من رعايا البلاد أن يتدخل بشأنها . ولم يعرف الشيوخ الفصل بين السلطات ، فكانوا يمارسون سلطات قضائية إلا فيما يتعلق بالأجانب ، فقد طبق نظام الامتيازات القضائية على الكويت منذ سنة ١٩٢٥ وصار القنصل البريطانى المعتمد هناك يفصل فى القضايا المرفوعة من الأجانب . وحينما بدأ الكويت إدارات حديثة

على أثر تصدير البترول سنة ١٩٤٦ وضع أفراد من الأسرة الحاكمة على رأس كل جهاز إدارى فكان يديره بالطريقة التى تحلو له ، بحيث لم يوجد تنسيق فى أبسط الأمور كالمرتبات ولم يكن أحد يستطيع التدخل لتعديل شىء على سلوك الشيوخ ، إلى أن أسست فى أوائل الخمسينات دائرة للفتوى[1] والتشريع ، وحاولت بقدر ما استطاعت أن تضع نظاماً للجهاز الإدارى .

ويمكن القول أن النظام الإدارى الحديث قد اعتمد على تشكيلين أولين أسسهما عبد الله السالم الصباح عند توليه السلطة سنة ١٩٥٠ فالتشكيل الأول عبارة عن مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر المختلفة : المالية ، المعارف ، الصحة ، والشرطة . وهو بمثابة نواة لمجلس وزراء . إلا أنه مجلس عائلى يتعرض لما تتعرض له الأسر الحاكمة من منافسات شخصية وكمظهر لهذا التنافس حاول عبد الله المبارك المسئول عن الشرطة والجيش أن يستولى على السلطة فكشفت المحاولة وفر القائم بها إلى مصر .

والتشكيل الثانى يتمثل فى ثلاثة مجالس منتخبـــة ، خصص أحدها للمعارف ، والثانى للشئون البلدية ، والثالث للانشاءات . ويتكون كل مجلس من اثنى عشر عضواً . والظاهر أنه قصد بهذه المجالس صرف الرأى العام عن تجديد المطالبة بالنظام النيابى ، إلا أنه كان من المستحيل الاستمرار على هـذا الوضع الذى ليس له نظير فى أى بلد من بلدان العالم . فالمجالس الفنية المتخصصة لا تقوم بديلا عن النظـام النيابى الذى يحدد سـلطة الأمة . وحتى فى ظل هذا النظام لم يحدث انسجام بين التشكيلين . فقد أصر الشيوخ على أن تقتصر مهمة هـذه المجالس على التخطيط ، وألا تتدخل فى أعمال الإدارة اليومية . بينما أراد أعضاء المجالس أن يوسعوا من صلاحياتهم كبديل عن الهيئات النيابية المتعارف عليها . ومن جهة أخرى بدأ المبعوثون الكويتيون

(١) أنظر حمد يوسف العيسى : الكويت والمستقبل .

الذين تلقوا العلم فى الخارج يعودون بالتدريج منذ ١٩٥٧ ، ولم يصبح فى وسع الشيوخ أن يواصلوا حكمهم على الطريقة الأبوية . ومن هنا بدأ الإعداد لإنشاء دولة حديثة مستقلة ، سواء من ناحية التنظيمات الداخلية ، أو من حيث الإعداد لإلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإعطاء الكويت مكاناً دولياً معترفاً به .

وطبقاً للخطة التى اشتهر بها الإنجليز فى معاملة محمياتهم الصغيرة فى الشرق العربى ، مثل إمارة شرق الأردن ، فإنهم أطلقوا الحرية لهذه المحميات فى ممارسة علاقاتها أولا مع العالم العربى ، ثم مع بعض الهيئات الدولية الفنية بالتدريج ، وذلك كخطوة أولى نحو الاستقلال السياسى التام . وهكذا بدأت الكويت تشارك فى أعمال الجامعة العربية ، وخاصة فى المجالين الثقافى والاقتصادى منذ الخمسينات . كما أنشأت قنصليات فى بعض العواصم العربية ، كما سمح لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها فى الكويت . وذلك تسهيلا لإجـراء الاتصالات المباشرة فى شتى المجالات باستثناء الناحية السياسية .

كذلك انضمت الكويت إلى اتفاقية البرق والبريد الدولية ، وإلى هيئة الصحة العالمية ، وهيئة التغذية والزراعة وغيرها من الهيئات الفنية التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان الاستقلال الرسمى .

وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وبمناسبة الذكرى العاشرة لتولى عبد الله السالم الحكم ألغى الامتيازات ، وتولت حكومة الكويت ممارسة السلطات القضائية على رعايا الكومنولث .

أما إعلان الاستقلال الرسمى فقد تم فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ، وهو يتضمن قسمين رئيسيين : القسم الأول عبارة عن تصريح بإلغاء معاهدة سنة ١٨٩٩ ، والقسم الثانى النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أى طرف للآخر إذا طلب إليه ذلك . ولم تلبث الكويت أن استخدمت هـذا النص الأخير بالفعل وطلبت مساعدة بريطانيا عسكرياً لمقابلة التهديدات التى أطلقها

عبد الكريم قاسم. لقد جاءت هذه التهديدات مفاجئة لأن قاسما الذى تولى السلطة فى العراق سنة ١٩٥٨ لم يشر إلى فكرة ضم الكويت من قبل. بل إنه افتتح قنصلية عراقية هناك والأكثر من ذلك أنه هنأ الحكومة الكويتية بمناسبة إعلان الاستقلال فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ولم تمض على هذه التهنئة خمسة أيام حتى فاجأ قاسم العالم فى مؤتمر صحفى بأنه يعتبر الكويت جزءاً من الأراضى العراقية. وأخذ يردد الحجج التاريخية التى ألف استخدامها للمطالبة بأقاليم أخرى مجاورة مثل عربستان، بل إنه لمح إلى أن الشاطىء العربى للخليج كله يجب أن يدخل فى تبعية العراق. ولم يتخذ أى إجراء فعال لوضع هذه المطالب موضع التنفيذ. لذلك يمكن القول إن أهم نتيجتين ترتبتا على هذه المطالب هما احتدام الجدل حول الأسانيد التاريخية، فالعراق ينشر الوثائق التى تثبت أن الكويت كان جزءاً من ولاية بغداد العثمانية، والكويت ينشر وثائق أخرى ليدلل بها كيف أن آل الصباح تمتعوا باستقلال فى حكم الكويت منذ قيامهم فى نهاية(١) القرن الثامن عشر.

والنتيجة الثانية هى دعوة كل من السعودية وبريطانيا إلى مد يد المساعدة للكويت طبقاً للاتفاقيات المعقودة. وقد تمكنت بريطانيا وحدها من تلبية النداء، وأنزلت خمسة آلاف جندى من المظليين فى الحال، بينما راح قاسم يتخذ إجراءات رمزية. فيعلن أنه سيعين حاكما على الكويت، كما كان والى بغداد يعين قائم مقامه فى الماضى. ثم يلغى تأشيرات السفر للرعايا الكويتيين بحجة أنهم مواطنون عراقيون(٢).

وكان العراق هو الذى رفع شكوى إلى مجلس الأمن، على أساس أن نزول القوات البريطانية إلى الكويت يشكل تهديداً لأمن العراق. وكان

(١) أنظر الوثائق المنشورة من وجهة النظر الكويتية بعنوان «حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق»

(٢) أحمد فوزى: قاسم والكويت.

من رأى مصر أن تطرح هذه القضية أمام الجامعة العربية. أما وأنها قد طرحت أمام مجلس الأمن، و ج. ع. م. ممثلة فيه حينئذ، فقد كان عليها أن تتقدم بمشروع خاص بها، بالإضافة إلى المشروع الذى تقدمت به بريطانيا. ويسجل كلا المشروعين تصريح العراق باللجوء إلى الطرق السلمية. وتصريح بريطانيا بسحب قواتها حينما يطلب إليها ذلك. ويدعو المشروع البريطانى الأطراف المعنية إلى احترام سلامة أراضى الكويت ومراعاة هدوء المنطقة. ويطلب إلى مجلس الأمن متابعة ذلك.

أما المشروع المصرى فيؤكد على(١) سحب القوات البريطانية، ويدعو إلى إنهاء الخلاف بالاتفاق بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية.

حظى المشروع البريطانى بتأييد أغلبية الثلثين (٧ من ١١) إلا أنه أبطل بفعل الفيتو السوفيتى، بينما حصل المشروع المصرى على ثلاثة أصوات. وبذا وقف مجلس الأمن عاجزاً عن الفصل فى هذا النزاع. وهكذا تهيأ السبيل لإعادة نظر الموضوع فى مجلس الجامعة العربية الذى انعقد فى ١٠ يوليو التالى. وتقدم المغرب بمشروع مؤداه: تعهد العراق باتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحل محلها قوات عربية. وقبول الكويت عضواً فى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وقد أعطى العراق مهلة للتفكير، وأجل انعقاد مجلس الجامعة عدة أيام، غير أن قاسماً كان يشدد باطراد من لهجة التهديد والشعارات المنادية بالضم أو الاتحاد. ولما انعقد مجلس الجامعة من جديد فى ٢٠ يوليو تقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذى كان يقاطع الجامعة العربية ويدعو الاقتراح الكويت إلى أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية

(١) Bernard Vernier: L'Irak D'aujourd'hui.

فى أقرب وقت ، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكريا ، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت .

ومن المعروف أن أربع دول عربية قد اشتركت فى تكوين قوات الدعم العسكرى التى حلت بالتدريج محل القوات البريطانية ، وهذه هى : السعودية ، و ج . ع . م . والسودان والأردن .

لماذا أثار قاسم هذه القضية(١) الشائكة ، ووضع العراق فى عزلة عن العالم العربى ، وذلك أثناء تورطه فى مسألة الأكراد ، وبدء الحرب الأهلية فى الشمال ؟ ومما يزيد الأمر غرابة أن قاسما أطلق كل هذه الصيحات دون اتخاذ أى إجراء عملى ، ولم يكن من الصعب مفاجأة العالم باحتـــلال الكويت بدل مفاجأته بإرسال صيحات التهديد .

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بواحد من التعليلات الآتية :

(أولا) : رغبة قاسم فى إشغال الرأى العام بإثارة المشاعر القومية العراقية . وقد طرح القضية على أساس فكرة الضم بحجة الحقوق التاريخية وليست على أنها جزء من حركة الوحدة العربية .

(ثانياً) : كان قاسم يعتبر نفسه ممثـــلا للاتجاهات اليسارية فى العالم العربى . وهذا سبب موضوعى يجعله معاديا لنظام الحكم فى الكويت ، وميول هذا النظام نحو بريطانيا والغرب بصفة عامة . والأرجح أن قاسما أخذ فى الاعتبار احتمال المواجهة العسكرية مع بريطانيا فى حالة احتلال الكويت . وقد ربط قاسم بين المصالح الإمبريالية ، وبين استمرار وجود الكويت ، ضاربا مثلا بتفضيل الكويت استخدام المكثفات للحصول على المياه العذبة وما تحققه الشركات الأجنبية من بيع آلات التكثيف من أرباح ، بينما أن نقل المياه بأنابيب من شط العرب أقل تكلفة .

(١) اهتم باحث يهودى بهذه القضية . أنظر :
Mezerik Ivraham : The Kowait-Irak dipute.

أخـــذت تهديدات قاسم تفقد وزنها بالتدريج . ففى سنة ١٩٦٢ شعر الكويت بأنه لم يعد فى حاجة إلى مرابطة جميع القوات العربية فى أراضيه . فأجليت القوات المصرية . أما القوات العربية الأخرى فقد بقيت حتى سقوط عهد قاسم فى فبراير سنة ١٩٦٣ .

وطالما كان قاسم فى السلطة فإن الاتحاد السوفييتى سانده معنويا فى مسألة الكويت فاعترض على عضويته فى الأمم المتحدة ، ولم يتمكن من الالتحاق بها إلا فى مايو سنة ١٩٦٣ ولم يلبث النظام الجديد فى العراق أن أنهى هذه القضية وعقد اتفاقا مع الكويت فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ اعترف بمقتضاه باستقلال الكويت ، بل إنه وضع تسهيلات للمبادلات التجارية بين البلدين . وتعهد بتوفير كمية من الماء تقدر بـ ١٢٠ مليون جالون يوميا من الماء العذب ، مقابل ثلاثين مليون دينار قدمتها الكويت بمناسبة توقيع الاتفاق . ويلاحظ أن الكويت لم يسع لتنفيذ البند الخاص بالمياه العذبة ، فقد ظل يفضل عدم الاعتماد على الجار العربى فى الشمال فى مسألة حيوية كهذه .



التيارات السياسية والاجتماعية

إذا كان عام ١٩٦٣ قد شهد تدعيم مركز الكويت دوليا عن طريق التحاقه بالأمم المتحدة ، فقد تم فيه أيضاً إقرار دستور للبلاد ، بعد مرحلة انتقالية دامت نحو عشرين شهراً . وقد تم وضع الدستور بواسطة هيئة تأسيسية تتركب من عنصرى الانتخاب والتعيين . ويشكل المنتخبون أغلبية أعضاء الهيئة ، وهم عشرون بالإضافة إلى الوزراء الذين انضموا إلى الهيئة بحكم مناصبهم . وكان عدد أعضاء مجلس الوزراء حينذاك أربعة عشر ، من بينهم

أحد عشر ينتمون إلى الأسرة الحاكمة . ولإعطاء عملية وضع الدستور شكلا ديمقراطيا انسحب الأعضاء المعينون عند التصويت على الصيغة النهائية .

ومن أبرز موضوعات الجدل التى أثيرت أثناء صياغة الدستور ما يتعلق بتحديد هوية الكويت ، فظهرت نزعة إقليمية ، أرادت استخدام عبارة « الأمة الكويتية » غير أن الغالبية لم تجد بأسا من خلع صفة « الأمة العربية » على شعب الكويت ، طالما أن ذاك لا يؤدى فى الواقع إلى المساس بكيان الدولة . فمعظم الدساتير العربية التى صدرت منذ نهاية الخمسينات تشير إلى انتماء شعوبها إلى الأمة العربية . ويقال إن القوميين العرب قد فضلوا عبارة أن شعب الكويت جزء من الأمة العربية على عبارة « الشعب الكويتى » التى تؤكد النزعة الذاتية .

وقد نص الدستور(١) على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع ويرأس الأمير السلطة التنفيذية . ويجب عليه تعيين ولى العهد فى خلال سنة من توليه . وذلك بطريقة تختلف عـــن الأنظمة الملكية التقليدية . وبالمناسبة فان آل الصباح مثل بقية الأسر الحاكمة فى الخليج ، اختارت لقب الأمير أو الحاكم ، ولم تتطلع إلى ألقاب الملكية . وقد نظم الدستور وراثة الحكم ، فاشترط أن تنحصر فى ذرية الشيخ مبارك ويختار الحاكم ولى عهده ويزكيه أمام مجلس الأمة . ويجب أن يوافق المجلس على هذه التزكية بأغلبية عدد(٢) الأعضاء :

ويمارس مجلس الأمة السلطة التشريعية . وينتخب كل أربع سنوات بواسطة جميع الذكور البالغين الذين يحملون الجنسية الكويتية . وليس فى اشتراط الجنسية ما يختلف عن القواعد الدستورية العامة . غير أن

(١) أنظر يحيى الجمل : النظام الدستورى فى الكويت .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦ وما بعدها .

هـــذه القضية أثرت على هيئة الناخبين بالنسبة للكويت نظراً لأنه وقع تمييز بين الكويتى الأصل ، وهو من كان يقيم هو أو أصوله فى الكويت قبل عام ١٩٢٠ ، وبين مكتسب الجنسية الكويتية . وفى هذه الحالة لابد من مرور عشرين سنة قبل أن يحق له ممارسة الحقوق السياسية . وقد ضيق قانون للجنسية صدر سنة ١٩٦٦ الحقوق السياسية بالنسبة لهذه الفئات المتكونة — كما تسمى — فاشترط أن تحسب العشرون سنة ابتداء من سنة ١٩٦٦ ونتيجة هذه الشروط هبط عدد الناخبين إلى أربعين ألفا من مجموع السكان البالغ ٧٣٣ ألفا وسنعود فيما بعد إلى شرح الأسباب التى حدت بحكومة الكويت إلى التحرز من سيطرة الوافدين الأجانب على حياة البلاد السياسية ، سيما وأن هؤلاء يزيدون على نصف السكان .

وحسب الدستور يجوز للحاكم حل مجلس الأمة ، وفى هـــذه الحالة لابد من بيان الأسباب ، ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد فى مدة أقصاها ستون يوماً . ولا يجوز حله مرة ثانية لنفس السبب .

رغم قلة عدد الناخبين فقد قسمت البلاد إلى عشر مناطق انتخابية ،لكل منطقة خمسة مقاعد ، وبذا صار عدد أعضاء مجلس الأمة خمسين . وفى أول انتخابات جرت سنة ١٩٦٣ تنافس على هذه المقاعد ٢١٠ مرشحين ، فعلى أى برنامج دار التنافس فى مجتمع الرفاهية ؟

لم تنشأ بالكويت أحزاب سياسية . وعندما استطاع حزب البعث فى سنة ١٩٥٨ أن يتسلل إلى البلاد متسترا وراء نواد ثقافية ، بادرت الحكومة إلى إغلاق هـذه النوادى ، وتشتيت أعضائها فى أعقاب الحفلات التى أقامتها النوادى بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة المصرية السورية فى فبراير سنة ١٩٥٩ واستمر حظر قيام الأحزاب السياسية بعد الاستقلال . لذا فإن الموضوعات التى

يختلف عليها النواب أو المرشحون تتعلق بقضايا المحافظة على التقاليد ، ومدى الإسراع في التطور . وهناك اتجاهان سائدان : الاتجاه المحافظ ، الذى يتمسك بالتقاليد الأسرية ، ويريد أن يحصر المراكز العليا فى الأسر العريقة . أما الاتجاه الآخر الذى يقبل التطور فيرى توزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب .

وتحتل مشكلات تحرير المرأة وزيها والاختلاط فى الجامعات وغير ذلك من أمثال هذه الموضوعات اهتماماً كبيراً بين المرشحين ، ولدى الرأى العام الكويتى . وعند مناقشة تأسيس الجامعة اشترط مجلس الأمة عدم الاختلاط بين الجنسين ، غير أن هذه القضية أثارت خلافات واصطدامات داخل الجامعة سنة ١٩٧١ ومع ذلك فالملاحظ أن الكويت سارت بخطى أسرع من السعودية مثلا نحو تحرير المرأة .

وإذا كان قيــــام الأحزاب محظوراً ، فإن الاندفاع نحو الترشيح يتم بعوامل فردية ، الهدف منها فى مجتمع الرفاهية هو إضافة وجاهة السلطة إلى وجاهة المال . وليس من المتوقع فى مثل هذا المجتمع أن تتكون تكتلات على أساس طبقى تتخذ صفة أحزاب سياسية لها برامج اجتماعية . على أنه لا يمكن إغفال بعض المواقف الهامة التى اتخذها بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتى . وهى تتعلق بقضايا الوحـــدة العربية أو بمشكلات امتيازات النفط .

ومن أشهر القضايا الشائكة التى أثارها مجلس الأمة فى بداية عهده مطالبة اثنى عشر عضواً بإلغاء اتفاقية المساعدة المتبادلة مع بريطانيا المعقودة عند إعلان الاستقلال ، وذلك تمهيداً للاشتراك فى مباحثات الاتحاد الثلاثى التى جرت فى أبريل سنة ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق . وقد أجابت الحكومة بأنه ليس فى الاتفاقية ما يمنع المشاركة فى مباحثات الاتحاد ، ولم تحدد موقفها

من مبدأ الاتحاد ذاته ، ولا بد أن تكون حكومة الكويت قد تنفست الصعداء عند رؤية هذه المباحثات تفشل بأسرع مما كان متوقعاً .

وبخصوص النفط أوقف مجلس الأمة اتفاقية سنة ١٩٦٥ مطالباً بمجاراة الدول الأخرى المنتجة التى تجاوزت نظام المناصفة فى الأرباح ، وتطلعت إلى المشاركة فى بعض أعمال صناعة النفط ، وتسويق جزء منه لحسابها . والخلاصة هو أنه لم يعد هناك من يدعى بأن اتفاقات النفط هى عقد بين الشركات والشيوخ بصفة شخصية .

ومن خلال المدة القصيرة التى عاشها مجلس الأمة حتى الآن ، يمكن القول إن أهم تكتل يشبه الحـــزب السياسى ، هو ذلك الذى تزعمه أحمد الخطيب ، وينتمى إلى حركة القوميين العرب ، وهى حركة ذات فروع ممتدة فى بعض أقطار الخليج والجنوب العربى ، وكانت تؤيد عبد الناصر خلال فترة صراعه مع حزب البعث . ولم يزد الأعضاء المؤيدون لهذه الحركة فى الدورة التشريعية الأولى عن ثمانية ، إلا أنهم اجتذبوا حولهم اهتماماً محلياً وعربياً كبيراً لتشددهم فى معارضة الحكومة ولا سيما فى بداية عهد صباح السالم الذى تولى السلطة فى نهاية ١٩٦٥ .

وكان الحاكم الجديد قد بدأ عهده بمحاولة للتوسط بين السعودية ومصر فى الصراع حول اليمن ، وذلك طبقاً لتقاليد تسير عليها حكومة الكويت حتى الآن ، وهى تهدئة الخلافات العربية بصرف النظر عن أسبابها وموضوعها . وهدفها من ذلك عدم التورط فى تكتلات قد تمس وضعها ككيان قائم بذاته يحتفظ بثروته لنفسه . وفى أثناء الوساطة طاف الأمير الصباح بمصر والسعودية وبعض إمارات الخليج ، وعاد مقتنعاً بأنه إذا أجبره القوميون العرب على ضرورة اختيار موقف من المعسكرين ، فمن مصلحته اختيار جانب السعودية .

وقد شعر أن النواب المؤيدين للقوميين العرب يحاولون دفع الكويت إلى المعسكر الآخر . لذلك اتخذ ضدهم بعض الإجراءات فأغلق صحيفة « الطليعة » التي تنطق بلسانهم وأمر بطرد بعض الفلسطينيين والسوريين من البلاد ، وشجع خصومهم من المحافظين ، وعلى رأسهم عبد العزيز المساعيد صاحب صحيفة « الرأى العام » ونصير السعودية . ولما حل موعد انتخابات الدورة الثانية في يناير سنة ١٩٦٧ سقط معظم مرشحى القوميين العرب ومن بينهم الخطيب ، فاتهمت الحكومة بتزييف الانتخابات ، واستقال بعض النواب احتجاجاً على ذلك ، إلا أن حدة الانقسام زالت أمام النكسة وأصدائها البعيدة فى العالم العربى . فقد توقف « الراديكاليون » عن مهاجمة حكومة الكويت ، سيما وأنها صارت تسهم فى الدعم المالى المخصص للدول التى وقعت ضحية العدوان بالإضافة إلى مساعدات أخرى للفدائيين . ويبدو وكأن الحكومة شعرت بتضاؤل وزن المعارضة فوجدت من الأفضل امتصاصها فى أسرع وقت . وهكذا عجلت بانتخابات الدورة التالية فى سنة ١٩٧٠ وأفسحت المجال لأعضاء المعارضة القدامى كى يعودوا إلى المجلس .

ويتميز(١) المجلس الجديد بأمرين : استبعاد بعض العناصر المتكونة التى استطاعت فى الماضى التحايل على الترشيح . وثانياً دخول ثلاثة عشر كويتيا من خريجى الجامعات وهى أكبر نسبة من المثقفين ثقافة عالية تدخل المجلس .

أشرنا فيما سبق إلى كثرة الوافدين من الخارج على الكويت بقصد العمل وتحت إغراء الأجور العالية والمجالات الواسعة ، ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد فى تزايد السكان بشكل مطرد ، فهناك أيضاً نسبة عالية فى المواليد . فقد تضاعفوا ثلاث مرات خلال عشرين عاماً . وبلغ عدد السكان حسب آخر

(١) عزيز محمد حبيب : الكويت . سلسلة العالم العربى .

تعداد ٧٣٣ ألفاً ، منهم ٣٤٦ ألفاً من أصل كويتى ، وبهذا يرجح عدد الوافدين قليلا على عدد السكان الأصليين فيصل إلى ٥٣ ٪ ومن أهم عناصر الوافدين الفلسطينيون الذين يقدرون بسبعين ألفاً ، وقد استقر عدد كبير منهم فى البلاد ، وكون ثروات طائلة ، واحتل مراكز هامة ، ولو أنه توجد عدة وظائف أساسية مغلقة على المنحدرين من أصل كويتى ، كما هو الحال بالنسبة للحقوق السياسية .

وكان الاتجاه السائد باستمرار هو تضييق منح الجنسية الكويتية . فقد صدر فى يوليو سنة ١٩٦٦ قانون يقصر منح الجنسية على العرب القيمين فى الكويت قبل سنة ١٩٤٥ أو الأجانب قبل سنة ١٩٣٠ ، وإذا كان أحد الأبوين غير كويتى فإن الإبن لا يكتسب الجنسية تلقائياً ، بل يخير عند بلوغ سن الرشد . وفوق هذه القيود جميعاً لا يجوز لوزارة الداخلية منح الجنسية الكويتية لأكثر من خمسين شخصاً سنوياً .

ومن الواضح أنه ليس لهذه القيود أهداف اقتصادية ، بل هى قبل كل شىء سياسية ، ذلك لأن اقتصاد الكويت قادر على امتصاص هذه الزيادة ، وقد احتسبت نسبة الزيادة من المواليد والهجرة فبلغت فى المـــدة من سنة ١٩٥٧ ـــ ١٩٦٥ (١٢٨) فى الألف . غير أن المشكلة هى فى النسبة العالية من المواليد التى تجعل أكثر من نصف السكان (٥٢ ٪) فى سن أدنى من ١٥ سنة أى أن الغالبية مستهلكة وليست منتجة . والكويت بصفة عامة مجتمع استهلاكى . وتقدر(١) تكلفة الشخص الوحد بخمسة عشر مثلا لقرينه فى البلاد العربية الأخرى . ونتج عن ذلك أن التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات تستهلك نسبة عالية من الدخل ، وقد تقرر التعليم الإجبارى سنة ١٩٦٦ ، وبلغ عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية ١١٠ آلاف ومع أن الفائض

(١) Rogai El Matlakd : Economic devlopment aad Reginol' Go-operation.

بعد ذلك يبقى هائلا ويمكن استثماره فى مشروعات إنتاجية ، إلا أن ذلك يتعذر لأكثر من سبب . فالصناعة لا تحتاج إلى رأس المال فقط بل يجب لكى تنمو وتزدهر أن تجد سوقا كبيرة ، وسوق الكويت محدودة. ومن جهة أخرى فإن الخبرات الفنية ليست متوفرة . ولا تعدو المشروعات الإنتاجية بعض الصناعات الخفيفة كتعليب الأغذية وصناعة حفظ الأسماك. وتشمل الخطة الخمسية لسنة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ مشروعات لتنمية مصادر الدخل ، ومن بينها الصناعات البتروكيمائية .

وكثيراً ما أخذ على حكومة الكويت إيداع فائض دخلها فى المصارف الأوربية . وتجنباً لهذا النقد ، وربما لأسباب وطنية فعلية ، خصصت الحكومة جزءاً من إيراداتها لمشروعات التنمية فى البلاد العربية حتى من قبل الاستقلال. وعلى أثر قيام الدولة تأسس صندوق الكويت للمعونة العربية(١) برأس مال قدره خمسون مليون دينار ، ضوعف فيما بعد ، وللصندوق شخصية مستقلة ومجلس إدارة من ثمانية أعضاء . ويمكنه إصدار سندات يكتتب فيها الرأسمال الخاص ، ذلك لأنه يستثمر الأموال بربح ربما يبدو قليلا ، إذ يتراوح بين ٣ ، ٤ ٪ ولكن يحل أزمة تراكم المال الذى يجد صعوبة فى مجالات الاستثمار . وكان السودان أول من لجأ إلى صندوق التنمية العربى ، حيث اقترض مبلغ ٧٫٥ مليون دينار لتطوير السكك الحديدية ، بفائدة قدرها ٤ ٪ ثم استعانت به الأردن فى مشروعات إنتاج الفوسفات ، ومشروعات التوسع فى الرى من نهر اليرموك . وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣ ٪ لارتباطه بأهداف وطنية .

كذلك تسهم الحكومة الكويتية بنصيب كبير فى البنك العربى الأفريقى الذى يمول مشروعات فى أفريقيا ، كما دعت إلى إقامة شركات عربية مساهمة

(١) Kowait to day a Welfare state

التعاون فى مشروعات وطنية هامة تتعلق (بتعريب) صناعة البترول كبناء أسطول عربى من ناقلات النفط . ولا يقتصر التعاون الاقتصادى العربى على الدولة ، فتشجع الكويت الرأس مال الخاص على الاكتتاب فى شركة استثمار أخرى تكرس نشاطها فى البلاد العربية ، ويكون اختيارها للمشروعات مبنيا على أسس تجارية محضة . وقد أقبل الرأسماليون الكويتيون على المساهمة فى هذه الشركة . وهكذا تعمل الكويت على تدعيم التعاون الاقتصادى العربى على أسس رأسمالية .

وقبل اكتشاف النفط فى أبو ظبى خصصت الكويت نسبة كبيرة من مساعداتها لإمارات الخليج الفقيرة بصورة منفردة أحيانا ، وفى إطار الجامعة العربية وصندوق التنمية التابع لها أحيانا أخرى . وأخذت على عاتقها إنشاء المدارس وتقديم المنح للطلبة كى يدرسوا فى مدارسها الثانوية ثم فى جامعاتها ، حتى قيل إن من بين أهداف إنشاء الجامعة تحويل طلبة الخليج عن جامعة البصرة وتوجيههم إلى الارتباط بالكويت .

كيف نشأت الطبقة الرأسمالية التى تملك أموالا سائلة تستثمر فى الداخل والخارج ؟ هل هى امتداد لطبقة التجار القديمة التى برزت على مسرح السياسة سنة ١٩٣٨ ؟ أم أنها طبقة جديدة كونت أموالها نتيجة أعمال المقاولة وغيرها من الأعمال المتعلقة بصناعة النفط ؟

لا شك أن اعتياد المجتمع الكويتى على الأعمال التجارية قد سهل التحول السريع من برجوازية تجارية إلى برجوازية الأعمال . كما أن الآفاق الجديدة المتشعبة فى ميدان الأعمال قد وسعت من قاعدة هذه الطبقة عدديا وزادت من ثرائها . بل يمكن القول إن كثيراً من وظائف الدولة تحول أصحابها إلى طبقة برجوازية متوسطة أو عليا. لذلك دار جدل حول إمكانية

وجود يسار فى الـكويت . وفى هذه الحالة ستـكون البرجوازية الصغيرة هى ممثلة اليسار فى وجه البرجوازية العليا . إلا أن نفوذ هذه البرجوازية الصغيرة ما يزال ضئيلا إذا ما قورن بالبلاد العربية الأخرى . والفقراء فى الـكويت لا ينتمون إلى أصحاب الحرف الصغيرة ، بل إلى هؤلاء البدو الذين يعيشون بعيداً عن المدينة ، ويرفضون التخلى عن لون حياتهم القديم ، ويصرون على الاشتغال بالرعى . لذلك فإن التقسيم الاجتماعى الذى اتبعه بعض الدارسين لم يأخذ الطبقة بالمفهوم الاقتصادى معياراً له ، بل اعتبروا نمط الحياة أساساً للتقسيم الطبقى . وعلى هذا الأساس يقسم سكان الـكويت إلى مجتمع بحرى ، أى يعيش على البحر ، وآخر بدوى . ثم مجتمع المدينة الذى تتعايش فيه طبقات برجوازية متفاوتة فى ثروتها بين عامل النفط الذى يتقاضى أجراً عالياً ، وأصحاب المقاولات والتوكيلات الذين كونوا رءوس أموال ضخمة ، وهـذا النمط الأخير من الحياة الاجتماعية هو الذى يجتذب بقية أقسام المجتمع ، وتشجع الحـكومة هذا التحول فتنفق أموالا طائلة فى بناء المنازل لإسكان البدو وتوطينهم وبذا يصبح لون حياة المدينة على النظام العصرى هو أداة الانسجام الاجتماعى فى دولة الرفاهية ، وإزالة الفوارق التى تبدو عظيمة فى بعض الحالات .

كذلك فإنه بحكم الثقافة العصرية ؛ أخذت تتلاشى هذه التفرقة الناجمة عن التحيز للأصول القبلية . فقد كان المجتمع الـكويتى يميز بين قبائل كريمة الأصل وأخرى وضيعة ، ويسمى أبناءها بالبياسر . وإذا كانت بعض مظاهر التمييز ما زالت تؤخذ فى الاعتبار عند عقد الزواج أو العلاقات الأسرية ، فإن الوظائف وغيرها من مظاهر العلاقات العامة لا تتأثر بهذا التمييز .

الفصل الرابع عشر

البحرين

— ١ —

التـكوين الاجتماعى والاقتصادى

تضافرت عوامل مختلفة جعلت البحرين أقرب الإمارات العربية إلى نظام المجتمع الحضرى ، تعيش على أرضها طبقات هذا المجتمع من زراع وتجار ، وطبقة عاملة تشتغل فى الزراعة أو فى الغوص على اللؤلؤ . وقد أمكن زراعة قسم كبير من أراضى البحرين التى امتلك معظمها الشيوخ ، مما جعل العلاقات الإنتاجية أشبه بالمجتمع الإقطاعى .

وإذا كان الغوص قد شغل سكان الخليج من الـكويت حتى عمان ، فإن البحرين احتلت مكان الصدارة فى هذه الصناعة . ويرجـع ذلك إلى وضعها كجزيرة ، وإلى أن أفضل المغاصات تقع قريباً من شواطئها ، ربما لوجود ينابيع المياه العذبة تحت سطح البحر فى تلك المنطقة . ولذا فإن الغوص لعب دوراً هاماً فى حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية . فـكان الحاكم يترأس احتفالات بدء الموسم فى مايو ، كما أن الانتهاء من أعمال الغوص فى نوفمبر كان يقترن باحتفالات شعبية عظيمة . وبما أن الغوص مسألة حيوية للبحرين ، فقد ظهر رد فعل عنيف هناك حينما فـكرت شركة بريطانية فى سنة ١٨٧١ أن تنافس العرب فى هذه الصناعة وذلك بالحصول على امتياز لاستخراج اللؤلؤ ، وقد عدلت الشركة عن ذلك إذ أدركت أن مثل هذا الامتياز يتطلب استخدام القوة لصد العرب عن مقاومتها (١) .

---

(١) أنظر مقالا مفيداً عن هذا الموضوع فى .
Middle East Journal.' 1951.

وكان معظم ربح الغوص يعود إما إلى الشيوخ أو أصحاب السفن . ومع ذلك فإنهم لم يزيدوا عن دور منتج المادة الخام ، إذ كان اللؤلؤ ينقل إلى بومباى حيث ينظف ويثقب ، ومنها يصدر إلى أسواق الاستهلاك فى العالم. وقد ظلت صناعة الغوص تنمو مع سهولة المواصلات العالمية وازدهار النظام الرأسمالى فى أوربا ، حتى كانت نهاية العشرينات فتعرضت الصناعة لأزمتين فى نفس الوقت : الأزمة الأولى تتمثل فى الكساد الاقتصادى الذى حل بالعالم بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٢ . والأمر الثانى تمكن اليابانيين من إنتاج لؤلؤ ينافس الطبيعى لرخص ثمنه ، ولكن ما كادت هذه الأزمة تحل بصناعة اللؤلؤ حتى عوضت البلاد باكتشاف النفط ، وبدء تصديره قبل الإمارات الأخرى وذلك منذ سنة ١٩٣٢ ، لذا لم تتعرض البحرين لتلك الطفرة التى شهدتها بلدان الخليج الأخرى بسبب النفط ، سيما وأن كميته فى البحرين ظلت محدودة. حقيقة لقد تضاعف دخل البلاد عدة مرات ، ولكن الثروة ليست طارئة . ذلك أن مصادر الثروة لم تكن مقصورة على اللؤلؤ ، بل إن البحرين بحكم موقعها الجغرافى أصبحت مستودعاً لتجارة الخليج . وعن طريق الرسوم الجمركية حصل الشيوخ على مورد دخل هام ، مما كان يضايق المشتغلين بالتجارة أحياناً،وسيرفع هؤلاء علم المعارضة على شكل حركة وطنية فى أوائل العشرينات احتجاجاً على تلك الرسوم .

ورغم أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة فى شبه جزيرة العرب،إلا أن الروح القبلية ذابت فى ظل هذا المجتمع التجارى الصناعى. بل إن الانقسامات الطائفية ربما كانت أقل حدة منها فى بعض أقطار أخرى كالعراق.ويقدر عدد الشيعة بنحو ٤٠٪،ويبدو أن آل خليفة لم يظهروا شكلا[1] من أشكال التعصب ضد الشيعة ، لذلك لم يجمع هؤلاء على التطلع نحو إيران.

(١) Foreign Office : Handbook of the persian Gulf ,1920.

والعامل الذى كان يجذب غالباً الدول المحيطة بالخليج إلى التسلط عليها كان إما الطمع فى ثروتها بعيدة الشهرة ، أو المنافسات الشخصية التى تميز بها حكم آل خليفة . فقد استعان بعضهم على بعض بالدولة السعودية أحيانا ، وبإيران أو الدولة العثمانية ، أحيانا أخرى . وعرض هؤلاء المتنافسون التبعية لهذه الدولة أو تلك . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن مفهوم التبعية فى ذلك الوقت كان قائماً على أساس شخصى ، فإنه يمكن استبعاد هذه الأحداث من الحجج التاريخية التى استخدمها كل من العرب والإيرانيين لإثبات أودحض مبدأ السيادة الإيرانية فى البحرين .

فالسيادة — كما نفهمها الآن — هى انبثاق عن رغبة الشعب . والمسحة العربية لسكان البحرين كانت ومازال غالبة بشكل واضح ، كما أن الجزر تقع قريباً جداً من الساحل العربى للخليج . حقيقة حكم الفرس البحرين فترة من الوقت ؛ كما وجدت جالية إيرانية اختلفت فى حجمها من حين إلى آخر ، إلا أن عديداً من أبناء الجالية كانوا يفقدون بمرور الزمن لغتهم الفارسية . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الذين استقروا كيد عاملة زراعية . أما الهجرات التى أتت متأخرة بعد عقد الاتفاقيات مع بريطانيا فكانت تمثل غالباً فئة التجار النشطة التى كونت ثروات كبيرة ، وتعالت على الاندماج فى المجتمع العربى . أما الذين احتفظوا بلغتهم فلم يزيدوا عن ثمانية آلاف عندما اتخذت الادعاءات الإيرانية شكلا جديا فى أواخر الخمسينات من هذا القرن . وهؤلاء لا يمثلون سوى ٤٪ من مجموع السكان .

ومن جهة أخرى فإن الصراع السياسى حول البحرين لم يدر بين إيران وحكام الجزر ، بل انحصر منذ سنة ١٨٢٠ بين حكومة طهران وبريطانيا ولم تكن هذه قد اكتسبت صفة قانونية بعد فى البحرين ، فهى لم ترتبط

معها الا بمعاهدات تنظيم الملاحة. لذلك فإن الاتفاقية التى لم توقع قط والتى كانت قد عقدت سنة ١٨٢٢ بين ممثل شركة الهند الشرقية وإيران تعتبر ساقطة من الأصل . كما أن المذكرات الرسمية التى تبودلت للمرة الأولى بين لندن وطهران فى هذا الشأن قد تمت سنة ١٨٤٥ ، بينما أن أول معاهدة تعطى لبريطانيا بعض الامتيازات فى البحرين تعود إلى سنة ١٨٦١ ولعل هدف المعاهدة كان رغبة بريطانيا فى المحافظة على مصالح رعاياها من الهنود . ومن المعروف أن هؤلاء انتشروا فى جميع إمارات الخليج إلا أن معظم هجراتهم فى القرن التاسع عشر اتجهت إلى البحرين أغنى تلك الأمارات .

وقد انقطع تطلع إيران إلى البحرين بعد عقد المعاهدات الانفرادية بين (١٨٨٠ ، ١٨٩٠) ولم تتجدد إلا حينما اعتلى آل بهلوى السلطة وأرادوا أن يحيوا مجد إيران مقلدين فى ذلك أساليب مصطفى كمال فى تركيا . فبمناسبة عقد معاهدة بين بريطانيا والسعودية سنة ١٩٢٧ وورود اسم البحرين كإحدى الإمارات العربية التى لايجـــوز للسعودية التدخل فى شأنها ، قدمت إيران مذكرة إلى عصبة الأمم تذكر بحقها فى السيادة على البحرين وردت بريطانيا فى ذلك الحين على تلك المذكرة مفندة الحجج الإيرانية .

ومنذ أن انتشرت الثقافة العصرية بين العرب فى الخليج أو العراق خاصة ، تولى كتاب[1] عرب عن طريق الكتابات التاريخية والقانونية إدارة الجدل مع الكتاب الإيرانيين .

---

(١) ان أشهر المؤلفات الايرانية التى اعتمدت التاريخ لإثبات حق السيادة على البحرين هو كتاب :

Admyatte : Rahrain Islands 1954.

ومن أشهر المؤلفات التى أثبتت الصفة العربية للبحرين كتاب حسين البحارنة بالإنجليزية .

The Legal Status of the Ara Bian Gulf States.

أما من الناحية الواقعية فإن بريطانيا هى التى تصدت للمطالب الإيرانية منذ أن اكتملت سيطرتها على البحرين ، حتى أصبحت هذه الأخيرة نقطة ارتكاز لوجودها فى الخليج . ومع أن البحرين لم تعلن مستعمرة بصفة رسمية، إلا أنه طبقت عليها قوانين الهند قبيل الحرب العالمية الأولى وصارت أشبه بالإمارات الهندية المحمية فى شبه القارة ، والتى يديرها وكلاء سياسيون تعينهم حكومة الهند البريطانية . ولهذه الحكومة أساليبها التسلطية فى معاملة الشعوب الآسيوية . وقد عوملت البحرين بنفس الطريقة ، واستسلم الشيخ عيسى لجميع مظاهر النفوذ البريطانى . كما أن البحرين اتخذت قاعدة للاسطول البريطانى أثناء تأهبه للحملة فى جنوب العراق . لذلك ستبدأ الحركة الوطنية فى البحرين كرد فعل على السيطرة السياسية والإدارية البريطانية . وعلى الشيخ عيسى الذى لم يحم مصالح شعبه ولاسيما التجار من هذه السيطرة .

٢

تطور الحركة الوطنية

قد يكون من الأدق وصف المرحلة الأولى من الحركة الوطنية بأنها كانت مجرد معارضة لبعض الأنظمة الداخلية ، كما أنها اقتصرت على فئة من الوجهاء واتخذت طابعاً دينياً ، ولم تطرح للمناقشة موضوع المعاهدات التى تربط البحرين بعجلة النفوذ البريطانى . ففى سنة ١٩٢٠ توجه الشيخ عبدالوهاب الزيانى على رأس وفد يضم اثنى عشر وجيها إلى الشيخ عيسى آل خليفة وطالبوه بالسعى لإسقاط القوانين المدنية والجنائية المطبقة على أهل البحرين بناء على قرار حـــكومة الهند سنة ١٩١٤ بحيث لم يعد الشرع يطبق إلا فى الأحوال الشخصية ، فطالبوا بتطبيقه فى جميع أنواع القضايا . وتضمنت

مطالبهم أيضاً إقامة مجلس شورى وإخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية التي أضرت بمصلحة التجار الوطنيين ، وراعت مصالح التجار الهنود والأجانب .

إذن فقد اتحدت المشاعر الدينية والمصالح الاقتصادية لدفع المعارضة إلى البروز فى هذا الوقت المبكر بالنسبة لإمارات الخليج . ويدعى آدميات[1] المدافع عن حق السيادة الإيرانية[2] فى البحرين أن القائمين بالحركة هم ممثلو الشيعة الذين استهدفوا ضم البلاد إلى إيران . وهذا غير صحيح، لأن أسرة الزيانى من الأسر السنية المعروفة التى كان لها فضل فى إقامة المدارس الليلية ونشر التعليم الحديث بين أهالى البلاد منذ أوائل العشرينات .

ولم يكن بوسع الشيخ عيسى أن يجادل فى مطالب تطبيق الشرع الإسلامى ، فوعد ببحث هذه المسألة مع المستشار البريطانى . ومع أنه أغفل الموضوعات الأخرى من المطالب الوطنية ، إلا أن الإنجليز اعتبروه[3] متراخيا إزاء المعارضة ، وطلبوا إليه التنحى عن الحكم لابنه حمد سنة ١٩٢٣ ، متناسين عهداً طويلا من التعاون الوثيق .

لم تختلف هذه المرحلة الأولى من المعارضة دون أن تترك أثراً ، فنشر التعليم العصرى ، ومحاولة الحكومة اللحاق بالأهالى فى هذا المجال ، وإنشاء مدارس على النمط الحديث فى سنة ١٩٣٦ ، كل ذلك أدى إلى ظهور طبقة من الشبان المتعلمين تعليما عصريا أوليا ، كانوا على كل حال أكثر تنوراً بالنسبة للمحيط العام فى بيئة الخليج . ويمكن القول إن هذه الطبقة من

(١) Adamyaite, p' 193

(٢) وقد تابعه جمال زكريا قاسم فى وصف الحركة بأنها شيعية . أنظر الإمارات العربية فى الخليج العربى ص ٤٦ .

(٣) أمين الريحانى : ملوك العرب جـ ٢ ص ٨٣ .

المتعلمين تنتمى أيضاً إلى التجار الذين تأثروا بعهد الكساد . وقد حاول تجار البحرين أن يخرجوا عن نطاق أعمالهم التقليدية وانتشروا فى الإمارات الأخرى ، ووصل نشاطهم إلى شرق أفريقيا . إلا أنهم كانوا غير راضين عن تسلط الرأسمال البريطانى وتفوق شركة النفط التى لم يستفد من وجودها سوى الشيوخ .

ويعبر عبد الرحمن الباكر عن مشاعر وآمال هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة — إن صح التعبير — التى حملت لواء المعارضة فى الثلاثينات ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية البريطانية المؤيدة من الشيوخ . لذلك كان هؤلاء التجار أسبق العناصر إلى المطالبة بالحكم النيابى ، بل وتأسيس نقابات العمال التابعين لشركات النفط . وقد كان للباكر صلة بحركة وقعت فى دبى سنة ١٩٣٨ واستهدفت إقامة مجلس شورى يساهم فى الحكم مع شيوخ البلاد من آل مكتوم . ويروى الباكر كيف أنه اضطر إلى إصدار نشرة فى دبى كانت تكتب بخط اليد على هيئة مجلة عرفت بصوت العصافير . غير أن الإنجليز تتبعوا هذا اللون من النشاط الطارىء فى المشيخات ، فاضطروا الباكر إلى مغادرة البلاد ، كما قضوا على مجلس الشورى فى نشأته . وتكونت فى البصرة جمعية مناصرة الخليج التى ضمت أنصار التقدم فى الكويت والبحرين والمشيخات .

عرفت البحرين الصحافة السياسية قبل غيرها من الإمارات الأخرى . وفى أثناء الحرب الثانية شجع الإنجليز إصدار مجلة لنقل أنباء المعارك إلى البحرين وبلدان الخليج الأخرى . إلا أن هذه الصحافة الحكومية تحولت بعد الحرب إلى منبر يعبر عن الاتجاهات الجديدة[1] فى البحرين . وقد أسس الباكر

(١) أنظر مقالا عن التطور الثقافى بالبحرين مجلة « المجتمع الجديد » البحرانية . عدد ٢٤ — ١٩٧٢ .

سنة ١٩٤٩ مجلة « صوت البحرين » التي تتميز عن غيرها من الصحف بإعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية . فهى تشن حملة عن نظام الرق ، وتطالب كلا من السعودية وقطر بإلغائه لأنه يتنافى مع المبادىء الإسلامية . ثم انتقلت إلى مهاجمة شركات النفط ، وبينت استغلالها لليد العاملة العربية حتى أثارت ذعر أصحاب شركة ارامكو . ويستخلص من ذلك كيف أن صوت البحرين خرجت عن النطاق المحلى البحرانى إلى التعبير عن منطقة الخليج العربية بصفة عامة .

وتلت صوت البحرين صحيفة أخرى هى « القافلة » لصاحبها على سيار . كما تأسست بعض النوادى التى كانت ملتقى للشبان المثقفين الذين قادوا الحركة الوطنية فى قمة مجدها من سنة (١٩٥٤ — ١٩٥٦) .

كان الانقسام الطائفى بين السنة والشيعة من أهم العقبات التى حالت دون تبلور الحركة الوطنية فى البحرين . ويمكن القول إن التغلب على هذا الانقسام هو الذى مهد لمولد المرحلة الهامة من تاريخ الحركة سنة ١٩٥٤ فقد شهد مجلس بلدى المنامة صداما طائفيا بين أعضائه فى سنة ١٩٥٢ ، فأخذ الشبان المثقفون يكافحون هذا التيار باسم الجبهة الوطنية . وكانوا يصدرون باسم الجبهة منشورات سرية تحمل توقيع الكف الأحمر ، تتنقل بين البحرين وقطر والسعودية . ورغم تتبع السلطات لنشاط هؤلاء الشبان ، فإنهم تمكنوا من تكوين هيئة وطنية رسمية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ اشترك فيها السنة والشيعة جنبا إلى جنب . وحاولت الهيئة أن تتخذ شكل حزب سياسى بتكوين جمعية عامة تضم مائة وعشرين عضواً . ولجنة تنفيذية تتكون من ثمانية أعضاء . واختارت عبد الرحمن الباكر أمينا عاما لها .

ومع أن الهيئة الوطنية فى البحرين تعتبر من أكثر الحركات نزوعا إلى

التقدمية بالقياس إلى منطقة الخليج — كما سنشير إلى ذلك فيما بعد — إلا أنها لم تفكر فى المساس بأوضاع الأسر الحاكمة . ويعلل قادة الهيئة ذلك بأن الخطة هى عدم التورط فى نزاع مع الإنجليز والأسر الحاكمة فى نفس الوقت . وأن الأولوية أعطيت لمكافحة السيطرة البريطانية ، مع التشديد على ضرورة إدخال النظام النيابى وتأسيس النقابات العمالية .

ويتميز برنامج الهيئة بنقاط هامة عديدة (١) تستلفت النظر . فهى تعبر عن أمنية إقامة اتحاد لإمارات الخليج . بل ترى أن هذا الاتحاد جزء من حركة الوحدة العربية الكبرى . ويضم الاتحاد الكويت والبحرين وقطر والمشيخات السبع . أما سلطنة مسقط وعمان فلابد من أن تنتظر فترة من الوقت إلى أن تتطور ، ويجب أولا الاتحاد بين الإمامة والسلطنة . وتقوم الكويت بتمثيل الاتحاد فى الخارج . أما القوة العسكرية التى يستند إليها الاتحاد المقترح فيجب أن تتضافر فى تكوينها الدول العربية المختلفة . ويتألف مجلس الاتحاد من الأمراء الحاليين بشرط أن يعتمدوا على مجلس تشريعى منتخب يراعى فى تكوينه عدد السكان . ويقوم المجلس التشريعى بسن القوانين المدنية والجنائية كما اقترح البرنامج إقامة محكمة عليا للاتحاد ، وشدد على ضرورة السماح للعمال العرب فى شركات النفط وغيرها بتكوين نقابات .

يتضح من هذا البرنامج أن حركة البحرين لسنة ١٩٥٤ سبقت إلى فكرة الاتحاد التى طرحت للمناقشة فى أواخر الستينات . ولم تذهب إلى حد إلغاء الكيانات السياسية المتعددة ، كما ستفعل الفئات الوطنية التى ظهرت فى وقت متأخر ، وكانت أكثر نزوعا إلى روح الثورة ، مثل الجبهة الشعبية لتحرير

---

(١) الباكر : من البحرين إلى المنفى ، ص ٧٧ وما بعدها .

الخليج . كذلك تبنى البرنامج وجهة نظر البحرين فى كيفية تشكيل الاتحاد ، ألا وهو أخذ عدد السكان فى الاعتبار عند تكوين أية هيئة منتخبة .

بلغ اهتمام قادة الحركة بالمسألة النقابية لدرجة أنهم جعلوها محور المساومة مع الشيخ سلمان آل خليفة حينما اقترحوا عليه أخذ رسوم على الأنابيب التى تحمل بترول السعودية إلى معامل التكرير فى البحرين . وقد وعد الشيخ بأنه إذا حصل على هذه الرسوم ، وعلى تطبيق مبدأ المناصفة فى الأرباح فسوف يسمح بتكوين النقابات . وقد ظفر الشيخ سراً برسوم على الأنابيب فحولها إلى جيبه الخاص وتراجع فيما وعد به الوطنيين .

سعت الهيئة إلى إقناع الحاكم عن طريق المذكرات الرسمية ، أو الإقناع الشفوى ، بل إنها وسطت الملك سعود ، فما كان منه إلا أن نصح الوطنيين بإطاعة الحاكم الشرعى . وإزاء تصلب الشيخ سلمان وجفائه فى لقائه مع قادة الحركة ، اضطر هؤلاء إلى الخروج على الأساليب الشرعية . ويروى الباكر أن دعيجا شقيق الحاكم فاتحه فى تدبير محاولة لخلع أخيه على أن ينفذ مطالب الوطنيين إذا أيدوه فى محاولته . وحينئذ استفهم الباكر من المعتمد البريطانى عن موقف حكومته من هذه الحركة ، وعلم منه أن بريطانيا لن تؤيدها فتراجع عن فكرة التآمر .

لم يقتصر تأثير الحركة على منطقة الخليج ، بل إن من أهم مميزات هذه المرحلة من الحركة الوطنية فى البحرين ، هى تفاعلها التام مع أحداث العالم العربى بأسره . فقد عاصرت الحركة مساعى بريطانيا لجر بعض إمارات الخليج إلى حلف بغداد ، وكان للوطنيين أعظم الأثر فى إحباط تلك المحاولات . فهم الذين دبروا المظاهرات المعادية لسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا الذى قام بزيارة للبلاد فى أوائل سنة ١٩٥٦ ، وعلى العكس من ذلك تطلعوا إلى الحكومة

المصرية وممثليها فاستقبلوا أنور السادات بأقوى مظاهر الحفاوة والترحيب . وترددت أصداء العدوان الثلاثى فى البحرين بشكل ليس له نظير فى الإمارات الأخرى ، فلم يقتصر الأمر على المظاهرات المعادية للإنجليز ، بل تجاوز العمال ذلك ، فدمروا أنابيب البترول على نمط ما فعله عمال سوريا . ويثبت لنا هذا الحادث أهمية العنصر العمالى فى هذه المرحلة من الحركة الوطنية . ولا غرو فالطبقة[1] العاملة فى البحرين تمثل ثقلا اجتماعياً كبيراً من حيث حجمها ، ذلك لأن استغلال النفط لم يقتصر على أعمال الاستخراج ، بل أنشئت فى البحرين أهم معامل التكرير التى أعدت لاستيعاب جزء من إنتاج البلاد المجاورة . وفضلا عن ذلك فإن كثافة السكان فى البحرين سمحت باستخدام اليد العاملة المحلية بعكس الإمارات الأخرى التى احتاجت إلى استيراد اليد العاملة من الخارج . وليس معنى ذلك أن قيادة الحركة فى تلك الحقبة انتقلت إلى الطبقة العاملة ، فقد ظلت مستندة إلى البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة من المثقفين .

وفى أعقاب رد الفعل العنيف على أحداث السويس ، قررت السلطات البريطانية استخدام القوة ضد الهيئة الوطنية وقادتها . واعتبرتهم خارجين على السلطة الشرعية . وبناء على ذلك نفى بعض قادة الهيئة إلى سنت هيلانة وبعضهم الآخر أبعد عن البلاد . وصدر حكم بالاعتقال مدة خمسة عشر عاما ضد عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وغيرهما ممن كانوا منفيين فى المستعمرة البريطانية النائية . وسيصدر عفو عن هؤلاء جميعاً عند انتهاء عهد الشيخ سلمان .

وقد أثار هذا الأسلوب فى معاملة الوطنيين المعارضة العمالية البريطانية واستنكرت أن تسخر الحكومة البريطانية لخدمة بعض الحكام الإقطاعيين الذين يحرمون شعوبهم من التمتع بثروة النفط . ولكن سنرى كيف أن حزب العمال لم يدخل تغييرات هامة على السياسة البريطانية فى البحرين عند عودته إلى السلطة فى

(1) Middle East Journal, Summer. 1955

سنة ١٩٦٤ ففى العام التالى وقعت حركة عمالية محضة استهدفت الدفاع عن العمال الذين استغنت عنهم شركة نفط البحرين (بابكو) وتضامن الطلبة مع العمال فى إضرابات واسعة النطاق . وتصادف ذلك مع رسم خطط بريطانية لتوسيع القواعد العسكرية فى البحرين . لذلك صممت حكومة العمال على رفض مطالب هذه الانتفاضة الأخيرة واكتفت بدفع تعويضات للعمال المسرحين .

لفتت هذه الحركات الوطنية على اختلاف مراحلها نظر الإنجليز قبل الشيوخ إلى ضرورة إحداث تغيير فى النظام الإدارى العتيق ، وإفساح المجال للأسر التقليدية ، وعلى رأسها الأسرة الحاكمة ، كى تحل بالتدريج محل بريطانيا فى إدارة شئون البلاد ، وذلك حتى لاتنمو الحركة الوطنية وتتخذ طابعاً أكثر يسارية . ففى سنة ١٩٥٦ شرع فى إنشاء الدوائر الوطنية المختلفة . وفى أعقاب انتفاضة سنة ١٩٦٥ رفعت الرقابة عن الصحف . فظهرت صحف جديدة عربية وإنجليزية ، كما انتشرت النوادى الثقافية والرياضية ، وعلى رأسها نادى خريجى الجامعات . على أنه لم يثبت بعد الوزن الكبير لهذه الفئة من المثقفين ، ذلك أن بريطانيا أعدت بذكاء نقل السلطة بالتدريج إلى الفئات التقليدية ، فلما حان موعد الاستقلال كانت التيارات التقدمية التى برزت سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦٥ قد احتوتها هذه الفئات التقليدية .

٣
خطوات الاستقلال

كان الطريق نحو الاستقلال يبدو أمام البحارنة مليئا بالعقبات أكثر من المشيخات الأخرى . فالوضع القانونى والإستراتيجى للبحرين يجعل بريطانيا أشد إصراراً على التدخل فى شئونها الخاصة . وقد عبر المستشار تشارلس بلجريف تعبيراً عملياً عن هذا الاتجاه ، وذلك بفرض سيطرته على شئون البلاد الداخلية

والخارجية بشكل أثار أعنف المشاعر الوطنية ، ولذا جاء إبعاده عن البحرين بعد ثلاثين عاما من الخدمة فيها ، أى فى سنة ١٩٥٧ بمثابة نهاية لعهد بغيض من الحكم المباشر . وكان القصد من إبعاده هو امتصاص الغضب الذى تجسد سنة ١٩٥٦ بالمظاهرات العنيفة التى دلت على أن سياسة بلجريف لم تعد ملائمة لروح العصر .

أما العقبة الثانية التى كانت توحى بصعوبة نيل الاستقلال فهى تشدد إيران فى دعواها بخصوص البحرين وفى الماضى كانت ايران تكتفى بتقديم المذكرات التى تتضمن الأدلة على وجود حق لها فى السيادة على الجزر ، ومنذ الحرب الثانية عدلت عن هذا الأسلوب الدبلوماسى وراحت تتخذ بعض الإجراءات الرمزية لإثبات سيادتها . فبمناسبة تعرض البحرين لغارة من السلاح الجوى الإيطالى سنة ١٩٤٠ ، أقحمت إيران نفسها بالاحتجاج لدى حكومة روما ، كذلك اعترضت على تمثيل البحرين فى بعض الهيئات الفنية التى ألحقت بهيئة الأمم المتحدة كاتحاد البريد الدولى . أو فى المؤتمرات كالمؤتمر الاقتصادى الآسيوى . كما اعترضت على ورود اسم البحرين كإحدى دول الخليج العربى فى بعض وثائق الأمم المتحدة .

وعندما قام محمد مصدق رئيس الوزراء الإيرانى بتأميم النفط سنة ١٩٥١ تذكر « حقوق إيران فى البحرين » وكيف أن تلك « الحقوق » تقتضى أن يسرى التأميم على الشركة العاملة هناك . وبهذه المناسبة أثارت حكومة[1] مصدق المسألة أمام هيئة الأمم المتحدة ، ولم تأخذ المنظمة الدولية الجديدة هذا الموضوع مأخذ الجد مثلما حدث فى عهد العصبة من قبل . هذا مع ملاحظة أن الاتحاد السوفيتى مال إلى تأييد إيران فى هذه الحقبة التى اصطدمت خلالها بالمصالح الرأسمالية البريطانية . وكان حزب توده الشيوعى مايزال يحتفظ بنفوذ قوى ، ويسعى أحياناً للتغلغل فى البحرين .

وانزوت الادعاءات الإيرانية فترة من الزمن وراء المشكلات المعقدة التى تعرضت لها إيران منذ تأميم النفط ، ولم تعد إلى إثارة الموضوع إلا بعد أن ارتبطت

بحلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، وأصبحت تأمل فى توقف معارضة بريطانيا شريكتها فى الحلف ، واتخـذت منذ ذلك الوقت مزيداً من الإجراءات المتشددة ، فصارت تطالب الطـائرات التى تهبط فى البحرين بالحصول على تصريح من السلطات الإيرانية . ولم تعد تعترف بجوازات السفر البحرانية وكانت الجامعة العربية قد أخذت تحل محل بريطانيا منذ سنة ١٩٥٤ فى تبنى الدفاع عن عروبة البحرين أمام المنظمات الدولية ، وتكفلت بصياغة المذكرات والحجج لمواجهة كل إدعاء إيرانى، كما شددت بعض الإذاعات العربية لهجتها ضد إيران وحكومة الشاه بصفة خاصة. فإذا بتلك الأخيرة تقابل حملة الدعاية باتخاذ مواقف متطرفة لا تستند إلى الواقع . فأصدرت فى سنة ١٩٥٧ قرارا باعتبار البحرين المديرية الرابعة عشرة ، وخصصت لها مقعدين فى مجلس النواب .

لم تستفد إيران من عضويتها فى الحلف المركزى لتحقيق أطماعها التوسعية فى الخليج . وسوف تثبت الأحداث بعد ذلك كيف أن الأحلاف لم تفد أعضاءها الآسيويين فى منازعاتهم المحلية . فقد تعرضت باكستان فى نهاية سنة ١٩٧١ لهجوم شامل من الهند أدى إلى انفصال قسمها الشرقى ، ولم يتحرك الحلف لإنقاذها . ومن باب أولى لم تكن بريطانيا لتقبل التخلى عن سياستها التقليدية التى تعود إلى القرن التاسع عشر وهى المحافظة على الوضع الراهن فى الخليج . هذا بالإضافة إلى إدراكها لأهمية رأى الشعب فى وقتنا الحاضر ، وكيف أن شعب البحرين يعتبر نفسه جزءاً من الأمة العربية .

ويبدو أن الشاه نفسه اقتنع بهذه الحجة ، وإذا به يفاجىء العالم فى مؤتمر صحفى عقده فى دلهى فى يناير سنة ١٩٦٩ بأنه يقبل حق تقرير المصـير فى البحرين . ولم يتنازل الشاه فى هذا التصريح عن الحقوق النظرية لبلاده فى البحرين ، بل قال (رغم أن البحرين كانت تابعة لإيران ، فإنى لا أريد أن أقيم حكمى على غير رغبة السكان ، وإلا صار احتلالا بالقوة) .

ماهى العوامل التى دعت الشاه إلى إحداث هذا التغيير الجذرى بعد عهد طويل من الدعاية لحق إيران فى السيادة على البحرين ؟ يمكن تقديم التفسيرات الآتية :

أولا : قبل عقد الشاه للمؤتمر الصحفى بقليل تم فى أكتوبر سنة ١٩٦٨ اجتماع بينه وبين الملك فيصل فى السعودية . وأعلن فى نهاية الاجتماع عن اتفاق الدولتين على تنسيق سياستهما فى الخليج بعد انسحاب بريطانيا . فليس يستبعد أن يكون فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار المطالبة بالبحرين قد يؤدى إلى بروز عناصر وطنية تقدمية فى الإمارة ، وأن من الأفضل ترك السلطة بيد آل خليفة تدعيما للأنظمة الحاكمة المحافظة الأخرى .

ثانياً : أدرك الشاه تعثر المباحثات بين الإمارات التسع ومن بينها البحرين لإنشاء دولة اتحادية عربية كبيرة ، وهو ما ترفضه إيران بصفة عامة ، وكانت إيران قد احتجت فى بداية الدعوة لإنشاء الاتحاد فى فبراير سنة ١٩٦٨ ، فلم تلبث أن رأت تغلب النزعة الذاتية لدى حكام العرب وتضاؤل احتمال انضمام البحرين إلى الاتحاد المقترح ، على نحو ما سنفصله فيما بعد .

ثالثاً : زوال المخاوف الإيرانية من وجود صلات بين التيارات الوطنيـة فى البحرين ، وبين الجمهورية العربية المتحدة ، تلك الصلات التى لمسناها بوضوح خلال الفترة مابين ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، وبعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ضعف تأثير الحركة الوحدوية العربية النابعة من القاهرة .

رابعاً : من المحتمل أن تـكون بريطانيا قد اتفقت مع إيران على أن تترك لها فرصة احتلال الجزر الثلاثة التابعة لمشيخات ساحل عمان فى مقابل التخلى عن المطالبة بالبحرين .

وأخيراً فإن حجة الشاه التى ذكرها ، وهى عدم الرغبة فى احتلال أراض بالقوة يرفض أهلها التبعية لإيران ، تشكل عاملا هاما من عوامل تغيير السياسة الإيرانية .

أزال تنازل إيران عن دعواها عقبة رئيسية كانت تقف فى سبيل استقلال البحرين ، إلا أن ذلك التنازل تطلب اتخاذ إجراء ما للتعرف على رغبات السكان إزاء مستقبل بلادهم . وصار أمام البحرين الاختيار بين أمرين : قيام دولة مستقلة ، أو الالتحاق بدولة الاتحاد . وقد اضطرت البحرين إلى اختيار السبيل الأول بعد أن أبدى وفدها استعداداً لبعض التنازلات من أجل إنجاح مشروع الاتحاد . وكانت بريطانيا منذ القضاء على الحركة الوطنية سنة ١٩٥٦ تعمل على تدعيم حكم آل خليفة ، وذلك بتسليم بعض السلطات تدريجيا إلى العناصر الموالية لهم .

ففى سنة ١٩٥٦ تأسس مجلس إدارى من خمسة أعضـــاء يضم أربعة من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى مستشار حكومة البحرين البريطانى . ويشرف هذا المجلس على تطوير مصالح الحكومة المختلفة التى بلغت ٢٢ مصلحة ، يعمل بها غالبية من الوظفين البحارنة . وكان هذا الإجراء بعيداً عن أمانى الحركة الوطنية . ولم تتخذ الخطوة التالية تمهيدا للاستقلال إلا سنة ١٩٧٠ بعد تعثر مباحثات الاتحاد ، وزيارة ممثل الأمم المتحدة لتقصى الحقائق عن تقرير المصير . ففى أبريل سنة ١٩٧٠ تقرر تكوين مجلس دولة من ١٢ عضواً هم أشبه بوزراء ، لأن هذه الدوائر صارت نواة للوزارت التى نشأت بعد اعلان الاستقلال . وقد خصصت إحدى هذه الدوائر للشئون الخارجية . .

ويرأس مجلس الدولة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة وكان عددهم بالمجلس أربعا ، بينما نلاحظ أن أعضاء مجلس وزراء قطر الذين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة يبلغون ستة من مجموع التسعة أعضاء . ومـــع ذلك فقد احتفظ الأعضاء الأربعة من آل خليفـــة بالوزارت الهـامة مثل الشرطة والدفاع والخارجية . وقد دل قيام هذا المجلس على ميل حكومة البحرين إلى اختيار طريق الاستقلال .

٤

تقرير المصير وإعلان الاستقلال

رغم أن دعوى إيران فى السيادة على البحرين لم تكن قائمة على أساس واقعى ، فقد رؤى قطع الطريق نهائيًا عن كل دعوى يحتمل أن تتجدد فى المستقبل . كما أن إجراء تحقيق فى تقرير المصير من شأنه أن يسقط دعاوى الشاه دون إراقة ماء الوجه . وإلا فإنه لم يكن هناك سبب قوى لطرح مستقبل البحرين أمام الأمم المتحدة ، ولم تعرف أروقة المنظمة الدولية عن أى طريق تدخل إلى معالجة موضوع البحرين : هل يجرى استفتاء رسمى للسكان تحت رقابة الأمم المتحدة ؟ لقد رفض العرب هذه الفكرة لأن عروبة البحرين ليست موضع شك . والاستفتاء سابقة خطيرة قد تطالب بها إيران أو أية دولة أخرى فى الإمارات الصغيرة بساحل عمان ، والتى تفد إليها هجرات أجنبية على نطاق واسع .

لذلك طرحت حلول أخرى من بينها رفع المسألة إلى لجنة تصفية الاستعمار . فأثير اعتراض بأن البحرين ليست من الناحية القانونية مستعمرة ، كما اقترح نظر القضية أمام محكمة العدل الدولية ، فاحتج بعض موظفى الأمم المتحدة بأن المسألة ليست ذات طابع قانونى .

وأخيراً استقر الرأى على تكوين لجنة لتقصى الحقائق . واصر أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك على ضرورة تدخل مجلس الأمن لتشكيل اللجنة . وقد لوحظ أن اختيار الأعضاء سيثير مشكلات سياسية ، لذا رؤى تجنب هذا الأسلوب فيكلف الأمين العام باختيار مندوب شخصى يتقصى الحقائق فى البحرين ، ثم يرفع تقريره إلى مجلس الأمن ويحتفظ به كإحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد أثار الاتحاد السوفييتى اعتراضاً إجرائياً ، وهو أن إرسال مبعوث شخصى

للتحقيق دون أخذ رأى الأعضاء الخمسة الدائمين ، يعتبر تعديا على اختصاصات هؤلاء الأعضاء . وأجيب بأن الأطراف المعنية فى القضية قد قبلت جميعاً هذا الإجراء ، وتعهدت باحترام النتائج التى يتوصل إليها المبعوث الشخصى. ثم إن مهمة هذا المبعوث هى تقصى الحقائق ، وليست إجراء استفتاء رسمى .

اختار أوثانت مساعده الإيطالى ونسبير جوشياردى لتقصى الحقائق فقام بزيارة البحرين فى أبريل سنة ١٩٧٠ واستخدم جميع وسائل الاتصال بالأهالى مما لم يكن مألوفا فى البعثات الدولية السابقة كاستخدام الإعلان عن طريق الصحافة والإذاعة .ويرجع ذلك إلى أن حكومة البحرين كانت حريصة على أن تجمعه بأكبر عدد ممكن من السكان لتأكدها من أن مؤيدى الانضمام إلى إيران يشكلون أقلية لا تذكر . كما يسرت سبل الاتصال بين المبعوث الدولى ، وبين المواطنين المنحدرين من أصل إيرانى . وقد أكد كثيرون منهم الرغبة فى الاستقلال .

وحسب تقرير جوشياردى لم يخرج عن الإجماع فى المطالبة بالاستقلال سوى قلة ضئيلة طالبت الاتحاد بإيران . ومن بين هذه الاقلية الإيرانية من طالب بالاستقلال للبحرين ،وحذف متعمداً وصف الدولة بالعربية ومنهم من اقترح إنشاء علاقات خاصة مع بريطانيا أو إيران (لحماية استقلال البلاد) .

أما الغالبية العظمى فقد طالبت بالبحرين دولة مستقلة . أو كعضو فى اتحاد للخليج إذا قبلت وجهة نظر البلاد فى شكل الاتحاد . ومع أن الصفة العربية للدولة لم تكن موضع سؤال ، فقد أصر الكثيرون على إضافة عبارة « دولة عربية » ولاحظ التقرير اختفاء الروح الطائفية . فقد زار علماء الشيعة والسنة معاً المبعوث الدولى وأعربوا جميعاً عن موافقتهم على الاستقلال ، مما أكد عدم تعلق الشيعة بإيران خلافا لما كان راسخاً فى الأذهان (١) .

(١) أنظر تقرير جوشياردى فى وثائق الأمم المتحدة .
U. N Doc. Security Council Doc. N. pp7.

سبقت البحرين الإمارات الأخرى إلى إعلان استقلالها فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ واقترن إعلان الاستقلال بعقد معاهدة صداقة مع بريطانيا تنص على التشاور المتبادل فى حالة اشتباك أحد الطرفين فى حرب . وقد لاحظ المعلقون أن اختيار كلمة « التشاور » أريد به تجنب كلمة « المساعدة » العسكرية ، لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج .

ومن المعروف أن البحرين كانت تضم أهم القواعد البريطانية فى الخليج ،وعلى رأسها قاعدة « الجفير » البحرية . وقد تم إخلاؤها فى شهر ديسمبر التالى . ثم كشفت مناقشات الكونجرس عن أن وزارة الدفاع الأمريكية استأجرت قسما من هذه القاعدة إبتداء من اليوم الذى تم فيه إخلاء بريطانيا لها .

وكما حدث بالنسبة للاتفاق السرى الذى عقد مع المغرب بشأن تأجير قاعدة جوية ، فقد انصب اعتراض الكونجرس على تحمل الولايات المتحدة هذه الالتزامات الخارجية دون أخذ موافقة السلطة التشريعية مقدما . وانبرى رد وزارة الدفاع على أن هذا الإيجار يتعلق بأعمال الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى ، ولا يترتب عليه أى التزام سياسى أو عسكرى . كما أن عدد المستخدمين فى القاعدة لا يزيد عن ٢٦٠ شخصا . ثم بررت الوزارة موقفها سياسياً بأن تلك ضرورة يمليها تغلغل الأسطول السوفييتى فى المحيط الهندى . فلابد من إثبات الوجود الأمريكى فى بعض المواقع القريبة منه .

وعلى أثر نشر هذه المناقشات نفت حكومة البحرين أن يكون هناك أى اتفاق عسكرى مع الولايات المتحدة . وذكرت أن الأمر يتعلق ببعض التسهيلات الاقتصادية لشركات مدنية أمريكية ، حيث يتعذر على حكومة البحرين الناشئة الاستفادة من المبانى الشاسعة فى القاعدة .

ومهما كان الأمر فإن مناقشات الكونجرس الأمريكى أثارت بعض المتاعب أمام حكومة البحرين . وبجانب هذه المتاعب الخارجية ، هناك مشكلة داخلية

أخرى تواجهها تلك الحكومة الناشئة . فالدعوة إلى إنشاء مجلس نيابى قديمة فى البحرين ترجع إلى الخمسينات . ومع أن الجناح التقدمى من الحركة الوطنية قد قمع بشدة إبان الحكم البريطانى ، فقد جددت بعض الصحف الدعوة للحكم النيابى منذ تأسيس مجلس الدولة فى سنة ١٩٧٠ . وعند إعلان الاستقلال تباطأت حكومة الإمارة فى منح البلاد نظاماً دستورياً على نحو ما طالبت به صحف البلاد ومجلاتها وأنديتها الثقافية ذات التأثير فى الرأى العام . وربما مالت إلى إقامة مجلس استشارى غير ملزم لها على نسق ذلك المجلس الذى تأسس فى دولة الإمارات المتحدة ، غير أن مجتمع البحرين ـ كما رأينا ـ بلغ درجة من التقدم تسمح بقيام نظام دستورى ، وهو غير خاضع للمؤثرات القبلية .

وتحت ضغط الرأى العام أصدرت حكومة البحرين دستوراً فى نهاية عام ١٩٧٢ ، يعتبر بمثابة حل وسط بين الحكومة والرأى السائد لدى الشعب . فهو ينص على قيام سلطة تشريعية غير خاضعة للسلطة التنفيذية ، لكن هذه السلطة تتركب من أعضاء معينين وآخرين منتخبين بواسطة الاقتراع العام .

الفصل الخامس عشر

قطر ومشيخات ساحل عمان

١

استقلال قطر

تشكل قطر شبه جزيرة فى مواجهة البحرين . ولذلك ارتبطت تاريخيا بالجزر . كما أنها تعد حلقة اتصال بين البحرين وبقية ساحل عمان الذى تتصل به براً . ومن ثم فقد هيىء لها وقتا ما أن تلعب دوراً رئيسيا فى مشروع إقامة دولة اتحادية للامارات التسع . غير أنها لم تكن تتوفر لديها ، لا مساحة أبوظبى ، أو ثروتها النفطية ، كما لم تصل إلى درجة البحرين من حيث كثافة السكان . وبالتالى فقد أملت النزعة الذاتية على حكومتها التخلى عن فكرة الاتحاد وإعلان نفسها دولة قائمة بذاتها .

لقد عاشت قطر فى عزلة عن العالم الخارجى ، وذلك إبان العهد الطويل الذى حكم خلاله عبد الله بن قاسم آل ثانى (١٩١٣ — ١٩٤٩) ولم تكن المعاهدة المانعة التى عقدها مع بريطانيا سنة ١٩١٦ سوى تأكيد لهذه العزلة ، لأنها قضت على ما تبقى من احتمالات الاتصال مع البلدان العربية المجاورة ، وتركت لبريطانيا شأن الاتصال حتى فيما يتعلق بتسوية خلافات الحدود مع السعودية ، وهى خلافات نشأت عن منح امتيازات النفط ، ورغبة الشركات فى أن تعرف حدود امتيازاتها (١) .

---

(١) أنظر حول مشكلات الحدود : عرض المملكة السعودية بخصوص التحكيم حول واحات البوريمى .

وبينما اهتمت بريطانيا بهذه القضية ، فإنها أغفلت تماما الشئون الداخلية ، لذلك لم تشهد قطر أى تغيير اجتماعى أو اقتصادى إلى أن شرع فى تصدير النفط سنة ١٩٤٩ ، فحتى ذلك الحين لم تنشأ بالبلاد مدينة واحدة ، ولم تعد « الدوحة » العاصمة الحالية قرية لصائدى السمك . وازداد أهل قطر فقراً نتيجة كساد صناعة اللؤلؤ . فلما تم اكتشاف النفط ، أراد الحاكم الطاعن فى السن اعتبار هذه الثروة ملكا خاصا له ، طبقا للعقلية القبلية التى ترى فى الحاكم أبا يتصرف فى الأرض والناس كيف شاء . حقيقة إن أسراً حاكمة أخرى فى شبه الجزيرة العربية لم تعرف التمييز بين الملك الخاص للحاكم ، وبين ميزانية الدولة . إلا أن الشيخ عبد الله بن قاسم قد بالغ فى هذا الخلط إلى حد أنه أثار اعتراضات التجار ، وهم الفئة الوحيدة التى بلغت قدراً من التنور فى قطر ولما كانت السن قد تقدمت به من جهة أخرى ، فقد آثر التنازل لأحد أبنائه فى نفس الوقت الذى بدأ فيه استغلال النفط .

ولم يكن خلفه على بن عبد الله يفضله كثيراً من حيث رغبته فى تطوير البلاد . فأساء التصرف فى الثروة الطارئة . ولم يقبل إنشاء المدارس العصرية إلا فى نطاق ضيق إبتداء من سنة ١٩٥٦ معتمداً على مدرسين مصريين . أما إنشاء الإدارات الحديثة فلم يتم إلا بضغط من الوكيل السياسى البريطانى فى الدوحة الذى رأى تعثر شركات النفط فى أعمالها بدون وجود إدارة تعنى بالأمن والطرق وغيرها من الشئون العمرانية .

ويبدو أن الحاكم لم يرق له هذا التحول ، فتخلى عن الحكم لابنه أحمد سنة ١٩٥٩ ، ومنذ ذلك الوقت انتقلت قطر إلى مرحلة جديدة فخرجت عن عزلتها السابقة وانضمت إلى عضوية الأوبك ، واشتركت فى بعض ألوان النشاط الاقتصادى والثقافى فى الجامعة العربية . كما خصص الحاكم الجديد نصيباً كبيراً للمشروعات العمرانية ، بما فى ذلك محاولة خلق بيئة صالحة للزراعة فى ظروف صعبة . وبناء مصنع للأسمنت نظراً إلى أن أعمال البناء قد بدأت من الصفر ،

وكانت تكلف أضعاف تفقاتها فى البلاد الأخرى . فمواد البناء واليد العاملة أيضاً مستوردة من الخارج .

كانت شبه جزيرة قطر تعتبر من أشد مناطق شبه الجزيرة من حيث قلة السكان . فلم يزد عددهم قبل اكتشاف النفط عن ٢٥ ألفا وقد تطلبت صناعة البترول ، وما ترتب عليها من أعمال عمرانية كبناء المساكن وشق الطرق ، وإنشاء الأجهزة الإدارية الحديثة : استقدام الخبرات واليد العاملة من الخارج . وقد وفد معظمها من العالم العربى فإيران وباكستان والهند ، بالإضافة إلى عدد قليل من الأوربيين .

وطالما كانت البلاد مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ، لم تنشأ بها مشكلة للجنسية . لذلك نما عدد السكان سواء عن طريق الهجرة أم تزايد نسبة المواليد ، حتى تجاوز عددهم ثمانين ألفا عند الاستقلال . ومن المؤكد أن قطر المستقلة تواجه مشكلة إيجاد توازن بين السكان الأصليين وبين الوافدين من مختلف العناصر .

تطور المجتمع القطرى فى الستينات بدرجة أقل سرعة من تلك التى شهدناها فى الكويت مثلا . وقد سمح الحاكم أحمد بن على بتيسير الاتصالات مع العالم الخارجى ، لكنه تعرض للنقد بسبب استئثاره بربع دخل النفط لحسابه الخاص . كما أنه عاصر إقامة الاتحاد ، ووقف حائرا بين رغبته فى تزعم الاتحاد وعدم توفر الإمكانيات لذلك . فبالرغم من أسبقية قطر على أبوظبى فى استغلال النفط ، إلا أن إنتاجها تجمد تقريبا عند عشرة ملايين طن منذ سنة ١٩٦٣ (1) وتهيأت سبل الزعامة أمام الشيخ زايد بن سلطان بسبب الثروة وتفتحه على العالم بصورة أفضل من حاكم قطر . ومنذ سنة ١٩٧٠ أشارت الدلائل إلى نية حاكم قطر فى تأسيس دولة مستقلة ، فقد أصدر دستوراً مؤقتا ، وكون مجلسا للوزراء برئاسة ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد ، وخصص دائرة للخارجية ، مما يؤكد انصرافه عن فكرة الاتحاد .

---

(1) Middle East and North Africa, Persian Gulf States

وقد اقترن إعلان إستقلال قطر فى أول سبتمبر سنة ١٩٧١ مثل البحرين بمعاهدة صداقة مع بريطانيا . وحسب الدستور المؤقت كان لابد من تكوين مجلس نيابى يساهم فى الحكم ، غير أن الحاكم أجل تنفيذ هذا النص على أساس أن مجتمع قطر لم يتهيأ بعد لإجراء انتخابات وكان هذا التأجيل من بين المبررات التى ذكرها خليفة بن حمد لاستيلائه على السلطة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ويعد هذا الاستيلاء حلقة فى سلسة من التغيرات التى شهدتها إمارات الخليج منذ عزل الشيخ شخبوط من إمارة أبو ظبى سنة ١٩٦٦ ، وتستهدف هذه التغيرات إحلال حكام أكثر استنارة من الحكام المحافظين حتى يكونوا أكثر ملاءمة لروح العصر . ولا تتجاوز هذه التغيرات نطاق الأسر الحاكمة حيث ينعقد مجلس الأسرة ليبارك الحاكم الجديد . وفى حالة قطر لم يكن خليفة بن حمد بحاجة إلى اتخاذ أى إجراء لأنه كان يمارس السلطة الفعلية منذ توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٧٠ كما أن الحاكم المخلوع كان متغيباً عن البلاد فى هذه الأثناء .

٢

ساحل عمان قبل إنشاء الاتحاد

لم يتضح تشكيل الإمارات السبع على النحو الذى انتهت إليه إلا فى أوائل القرن العشرين . فلم تنقطع المنازعات الأسرية حتى الأربعينات ، وذلك لأن نظام الهدنة الذى فرضته بريطانيا أوقف الحروب البحرية فقط .

ويمكن تقسيم المشيخات إلى ثلاث فئات . الكبيرة ، وهى أبو ظبى ودبى ، والمتوسطة وهى الشارقة ورأس الخيمة : والصغيرة التى يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف وهى أم القوين والعجمان والفجيرة .

احتلت أبوظبى مكانتها كأكبر مشيخة من حيث المساحة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أى أنها تفوقت على اتحاد القواسم قبل أن يتفتت ، وبلغت أبو ظبى تلك المكانة بفضل حاكمها القوى زايد بن خليفة (١٨٥٥ — ١٩٠٨) وإن كان يجب الاعتراف بأن ملابسات عصره هى التى ساعدته على ذلك ، فإن أسطول القواسم كان معداً للحروب البحرية ، ومن ثم فقد أهميته بعد فرض نظام الهدنة .

أما بنو ياس فكانوا يمتلكون سفنا صغيرة ، يمكن استخدامها فى التجارة وصيد الأسماك أو أعمال الغوص . كذلك عاصر زايد الحرب الأهلية بين آل سعود ، واختفاء دولتهم فترة من الوقت فى نهاية القرن التاسع [1] عشر ، مما هيأ له أن يحل محلهم فى واحات البوريمى ، بل إن نفوذه امتد إلى إقليم الظاهرة فى عمان ، ووصل إلى مدينة عبرى ، وبلغ نفوذه من القوة إلى حد أن سلطان مسقط أصبح يستعين به لقمع ثورات القبائل فى بلاده .

ثم أخذ شأن الإمارة يضمحل بالتدريج بعد نهاية عهد زايد بن خليفة ولو أن حكم بن حمدان بن زايد (١٩١٢ — ١٩٢٢) اتسم بحسن الإدارة وتهدئة المنازعات القبلية ، ثم تعرضت المشيخة لهزة عنيفة بعد مقتل حمدان على يد أحد إخوته ، وتلت ذلك سلسلة من الاغتيالات أفقدت أسرة البوفلاح هيبتها وانصرفت بعض القبائل التى تسكن المشيخة مثل المناصير ، عن الولاء لها ، واتجهت إلى آل سعود .

تداركت الأسرة مغبة هذه الخصومات ، فتعهد أفرادها عند اختيار شخبوط بن سلطان سنة ١٩٢٨ شيخاً للإمارة بأن يلتزموا جميعاً بطاعته والولاء له ومما هيأ له فرصة البقاء طويلا عدم تورطه فى الخلافات السابقة ، إذ كان متغيباً فى الشارقة أثناء وقوع الاغتيالات . ولكنه من جهة أخرى أصبح عقبة فى سبيل التقدم بعد

(1) kelly Jone Eastern Arabian Frontiers

اكتشاف النفط ، إذ كان يرى فى تقاليد البدو ، وعدم الاختلاط بالعالم الخارجى ، أو التأثر بمنجزات الحضارة المصرية مثلا أعلى يجب أن تسير عليه أبوظبى كما عاشت منذ قرنين . ولذا صار ينظر إلى ثروة النفط نظرة يشوبها عدم الاكتراث . وانتقد جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لهزات اجتماعية بسبب ما أدخلوه من تغييرات فى نظم الإدارة والاقتصاد والتعليم . ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد فتح مدرسة ابتدائية فى سنة ١٩٦٢ ، ولم يلبث أن أغلقها بعد قليل . وعند إعادة افتتاحها حرص على اختيار المدرسين من أقطار عربية لها ميول غربية .

كذلك رفض الشيخ شخبوط مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تستهدف إنشاء بعض المشروعات العمرانية ، رغم توفر الأموال اللازمة لذلك .

وبينما عارض الإنجليز فى مشروعات التعمير ، تعاون الشيخ شخبوط معهم إلى أقصى حد فى المنازعات الإقليمية مع المملكة العربية السعودية . ومن المعروف أن شركات النفط صاحبة الامتياز فى أبوظبى يمتلك معظم أسهمها بريطانيون فدفعوا المشيخة إلى التمسك بالبوريمى وغيرها من المواقع التى كانت شركة أرامكو تحض السعودية على بسط سلطتها عليها . ولعل هذا هو من الأسباب التى جعلت مركز شخبوط يتحرج لأن السعودية ، وإن كانت قد صمتت منذ حرب اليمن سنة ١٩٦٣ إلا أن علاقاتها ببريطانيا تحسنت ، ولم تعد هذه تحتاج إلى بقاء الشيخ شخبوط الذى يثير وجوده ذكريات الخلاف مع السعودية .

ومن جهة أخرى فإن شركات البترول تفضل[1] التعامل مع حاكم مستنير ، على التعامل مع رجل مثل الشيخ شخبوط الذى يرفض التمشى مع روح العصر ، مما قد يؤدى الى إنفجار مضاد . وكان الشيخ زايد بن سلطان شقيق الحاكم قد عرف بميله إلى التطور منذ أن كان حاكما لبعض مناطق الحدود ، فأغمض العين عن تنقل بعض الأشخاص الذين يعاونون فى التطوير وهكذا اتفقت جميع الأطراف على أفضلية

(1) Dailg Telegraph 15 — 9 — 1969.

خلع شخبوط وتولية زايد . وتمت العملية فى أغسطس سنة ١٩٦٦ دون إراقة دماء وكالمعتاد أعلن أن مجلس الأسرة هو الذى قرر هذا التغيير .

شهدت أبوظبى فى السنوات الأولى من حكم الشيخ زايد طفرة لم يحدث مثلها فى بلدان الخليج الأخرى نظراً لأنه بدأ من الصفر ، لينطلق دفعة واحدة نحو التوسع فى الخدمات والتعمير ، ولأن الإمكانيات كانت تبدو أعظم من أى مكان آخر إذا قورن الدخل بعدد السكان . ففى سنة ١٩٦٦ قدر سكان الإمارة بسبعة عشر ألف نسمة . بينما وصل الدخل إلى ٣٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٠ قفز عدد السكان إلى ٥٥ ألفاً وارتفع الدخل إلى ١١٠ مليون جنيه . مما يجعل دخل الفرد فى أبوظبى أعلى مستوى فى العالم بأسره .

وقد يبدو غريباً بعد ذلك أن يحدث عجز بسيط فى ميزانية الإمارة خلال عام ١٩٦٩ . ويرجع ذلك إلى ما تكلفه المشروعات من نفقات باهظة ، وإلى وجود عدد كبير من المغامرين الذين يريدون الإثراء بسرعة ، مع قلة الخبراء المحليين لمراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن طموح الشيخ زايد السياسى جعله يتوسع فى برامج الخدمات والإنشاءات ، لا بالنسبة لإمارته فقط ، بل مد هذه الخدمات إلى جيرانه ، وقدم المعونات لدول عربية أخرى .

وثمة خطة خمسية لأبوظبى (١٩٦٨ — ١٩٧٣) يقدر الإنفاق عليها بـ ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات ، وبناء عليه يمكن تقدير ما تحققه شركات المقاولات ، والأعمال الأخرى من أرباح طائلة .

وفى الوقت الذى كانت فيه أبوظبى منعزلة عن العالم ، بدأت مشيخة دبى مبكرة ، وبدون وجود النفط ، تسير فى طريق التقدم . ويرجع الفضل فى ذلك إلى حاكمها الشيخ سعيد آل مكتوم (١٩١٢ — ١٩٥٨) فقد استطاع أن يجعل من ميناء دبى المنفذ الرئيسى لتجارة ساحل عمان . وذلك نتيجة حسن الإدارة ،

والعناية بتطوير الميناء . ولهذه الأسباب ولعدم التزمت فى الحياة الاجتماعية اجتذبت دبى إليها الوافدين من الإمارات المجاورة ومن إيران ، وأصبحت أكبر مدينة فى ساحل عمان ، إذ تضم ٣٥ ألفاً .

وقد شهدت دبى أولى المدارس العصرية فى المنطقة . ولا شك أن الرسوم الجمركية هى التى مكنت الشيخ سعيد ثم خلفه الشيخ راشد من المضى فى تطوير البلاد

وفى الخمسينات سلمت بريطانيا برجحان كفة دبى ، فنقلت إليها مقر الوكيل السياسى بدلا من الشارقة . وتنتمى أسرة آل مكتوم الحاكمة فى دبى إلى فرع من فروع بنى ياس ، هو بوفلاسة ، أى أنها تمت بصلة القرابة إلى أسرة أبو ظبى . ومع ذلك فإن العلاقات بينهما كانت سيئة فى أغلب الأحوال . وقد شهدت المشيختان آخر الحروب القبلية فى ساحل عمان سنة ١٩٤٨ ، وتغلبت مشيخة أبوظبى فى تلك الحرب نظراً إلى أن أسلوب الشيخ شخبوط فى الحكم كان أكثر إغراء لقبائل البادية . وقد أرغمت دبى على دفع غرامة حربية ، إلا أن ذلك لم يوقف تقدمها .

* * *

اعتبرت إمارة الشارقة نفسها وريثة لدولة القواسم القديمة ، رغم انفصال رأس الخيمة منذ زمن طويل ، وخلع آل الشارقى ولاءهم للقواسم وتأسيس المشيخة السابعة وهى الفجيرة فى منتصف هذا القرن .

ويمكن القول إن شأن الشارقة أخذ يضمحل منذ وفاة سلطان بن صقر الثانى ١٨٦٦ ، ثم أخذت تسترد بعض شهرتها التاريخية حينما خاضت حروبا مع الإمارة الشقيقة وهى رأس الخيمة ، التى تنتمى أسرتها إلى فرع من فروع القواسم . وقد استطاعت أن تستولى على بعض المواقع التى كانت فى الماضى ملكا لدولة القواسم الكبيرة ، وتقع عند سلطنة مسقط مثل خور فكان وكلبة ، وهى لا تتصل براً بأرض الإمارة .

ثم نالت الشارقة شهرة عند ما أقامت بريطانيا فيها قاعدة جوية سنة ١٩٣٧ وقد صارت فيما بعد من أكبر القواعد فى منطقة الخليج . وكانت بريطانيا تدفع إيجاراً سنوياً اختلف فى تقديره ، ولكنه كان على كل حال يكفى لتطوير المشيخة محدودة السكان. وقد شرع حاكمها الشيخ صقر بن سلطان (١٩٥١ — ١٩٦٥) فى إنشاء بعض المدارس الحديثة ، ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أديباً وشاعراً . ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية فى هذه المنطقة ، مال الشيخ صقر إلى التطور عن طريق الجامعة العربية ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة ، وقيل إن مجلسها اختار ابن عمه الشيخ خالد للإمارة (يونيو سنة ١٩٦٥) ومنذ ذلك الوقت حاول الشيخ صقر أن يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية ، بل يقال إنه فكر فى رفع شكوى إلى الأمم المتحدة ، غير أن المنظمة الدولية لم تلتفت إلى المنازعات الثانوية .

وليس لبقية المشيخات تاريخ خاص يجدر تسجيله، فكل من العجمان والفجيرة وأم القوين ، عبارة عن شريط ساحلى لا يزيد طوله عن عشرة أميال . وتتميز رأس الخيمة بماضيها التاريخى المشهور ، فقد كانت فى أوائل القرن التاسع عشر المقر الرئيسى لاتحاد القواسم . كما أنها تمتد فى الداخل حيث تقوم بعض الواحات وتجرى فيها التجارب على زراعة الفاكهة .

ورغم ضآلة هذه المشيخات فقد كانت تفصل بينها حواجز جمركية . وأخذ بعضها يصدر فى الخمسينات جوازات سفر مما يعنى الشروع فى إكساب جنسية خاصة . ولم يكن من الممكن تحول هذه المشيخات إلى دول قائمة بذاتها . وللأسف أن المبادرة نحو فكرة الاتحاد من بريطانيا .

— ٣ —

مباحثات الاتحاد

عبر بعض المثقفين من أبناء الخليج عن ضرورة قيام اتحاد بين الإمارات فى الثلاثينات . غير أن الخطوة الإيجابية تمت عن طريق المستشارين البريطانيين الذين نصحوا فى سنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس استشارى للحكام السبعة يجتمع مرتين فى السنة للنظر فى الأمور المشتركة . وأهم النتائج التى تمخضت عن هذا المجلس هو إنشاء قوة شرطة مختلطة عرفت بالحرس العمانى Omani Levies، وكان الماجور[1] كلارنس مان من مؤسسى هذا الحرس . وكان الهدف الرئيسى من إنشائه هو حماية أعمال التنقيب عن النفط ، كما استخدم فى منازعات الحدود مع السعودية . لذلك نظرت كل من مصر والسعودية إلى مشروع اتحاد ساحل عمان على أنه خطة استعمارية ، وانتقدته الدولتان على غرار ما فعلتا إزاء الاتحاد الذى أقامته بريطانيا فى الجنوب العربى .

على أن الحكومة البريطانية لم تتحمس لتطوير اتحاد ساحل عمان ، بخلاف اتحاد الجنوب حيث وجد مركز قيادى فى مستعمرة عدن . وعند اكتشاف النفط أصبحت الحاجة ملحة إلى إدخال تنظيمات إدارية ومشروعات طرق وهو مالا يتأتى فى ظل أوضاع التفكك القائمة . يتضح ذلك مثلا عند تقرير إيجاد عملة موحدة لساحل عمان بعد أن كثر التداول ، وصار هناك تضارب بين العملات المعترف بها (الروبية الهندية ودينار البحرين ، بجانب الجنيه الاسترلينى) ولما وضعت بريطانيا خطة لإنشاء مكتب يختص بالشئون الاقتصادية ، وتوحيد البريد ، ولم تكن هذه الإجراءات قد تجاوزت المجال الاقتصادى فى حدود ضيقة ، حينما قررت بريطانيا الانسحاب، فأصبح الاتحاد ضرورة سياسية لاستمرار الاستقرار

(١) انظر مؤلفه عن أبوظبى المشار إليه سابقاً .

فى ساحل عمان . ولم تعد هناك شبهة فى أن يكون هذا الاتحاد أداة لخدمة مصالح استعمارية .

أخذت كل من دبى وأبو ظبى زمام المبادرة لإعلان اتحاد فيدرالى فيما بينهما فى ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ ، ووجهتا فى نفس اليوم دعوة إلى بقية الإمارات للانضمام إلى هذا الاتحاد . فانعقد اجتماع فى دبى يضم حكام الإمارات التسع ، وأعلن فى ٢٧ فبراير عن قبوله لمبدأ تشكيل اتحاد ، بيد أنه لم يتم الاتفاق فى هذا الاجتماع إلا على الخطوات التمهيدية واتضح فيما بعد أن المباحثات كلما انتقلت إلى المرحلة التنفيذية تعثرت ولاقت معارضة من عدة أطراف . لذلك كان المخرج دائماً هو الاكتفاء بتنظيم المرحلة الانتقالية .

وقد اتفق فى اجتماع دبى[1] المنعقد فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ على الأسس التالية : تشكيل مجلس أعلى من الحكام تكون رئاسته بالتناوب ، وذلك فى موعد أقصاه ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٨ ويكون هذا المجلس هو السلطة العليا فى الدولة الاتحادية ، على أن تتخذ الخطوات التأسيسية فيما بعد . ولم يقيض لهذا المجلس الأعلى الاتحادى أن يتشكل بالنسبة للامارات التسع ، وانما انقضت ثلاث سنوات فى مباحثات حول شكل الاتحاد واختصاصات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وكيفية تكوين المجالس النيابية .

ولما كان قد تعذر الاتفاق على هذه الأمور وغيرها من التفاصيل المختلفة ، فقد تشكل الاتحاد من إمارات ساحل عمان وحدها .

بدت قطر فى هذه المرحلة الأولى من مباحثات إنشاء الاتحاد وكأنها تأخذ زمام المبادرة فى شتى الموضوعات ، فتقدمت بمذكرة تدعو إلى اتخاذ الخطوات التأسيسية مباشرة ، وانتخاب رئيس الاتحاد وتعيين العاصمة ، وتشكيل مجلس

(١) انظر مقالاً للمؤلف فى مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٧١ تحت عنوان « اتحاد إمارات الخليج العربى » .

وزراء اتحادى ، بينما آثرت معظم الإمارات الأخرى التمهل . وطرحت مذكرة قطر فى لجنة تحضيرية اجتمعت فى أبوظبى فى مايو سنة ١٩٦٨ وتكشفت فى هذا الاجتماع الخلافات العديدة التى تباعد بين وجهات النظر ، ووزعت سراً منشورات ضد فكرة الاتحاد . لذا بادرت حكومة قطر إلى إرسال مبعوث إلى السعودية ، التى تربطها بها وشائج خاصة متينة ، لتطرح أمام حكومة الرياض الأسباب التى تعرقل قيام الاتحاد . وإذا بوزيرى خارجية السعودية والكويت يكثلان جهودهما ويتوسطان فى حل بعض تلك الخلافات حتى تمهد السبيل لعقد جلسة ، حضرها حكام الإمارات التسع فى ٦ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٨ ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن نتائج لا بأس بها ، غير أن مداها يقتصر على المرحلة الانتقالية ، إذ أن أسباب الخلاف الرئيسية لم تسو حتى يمكن الاتفاق على الوضع الدائم للاتحاد .

وفى هذا الاجتماع اتفق على صياغة دستور اتحادى فى خلال ستة أشهر ، واختير الدكتور عبد الرزاق السنهورى لصياغة هذا الدستور ، على أن يستعين بمن يشاء من الخبراء ، كما اتفق على أن يتحول اجتماع الأمراء إلى مجلس أعلى ينتخب فى كل دورة رئيسه بالتناوب ، وحددت اختصاصات هذا المجلس خلال الفترة الانتقالية بحيث تقتصر على الدعوة للاجتماعات عند طلب أحد الأعضاء ، وإدارة المناقشات وغير ذلك من الأمور الإجرائية المحضة .

كذلك استقر الرأى على أن تنعقد دورات المجلس الأعلى فى عاصمة إحدى الامارات ، مع التنويع بقدر الإمكان ، وربما يتم تعيين مقر دائم . والجهاز الاتحادى الوحيد الذى انبثق عن هذا الاجتماع : هو المجلس الاتحادى المؤقت الذى تمثل فيه الامارات بالتساوى ، بواقع عضو لكل إمارة . وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين . وكان النزوع إلى قاعدة الإجماع شديداً ، وخاصة من جانب الامارات الصغيرة التى هى أشد تمسكا بكياناتها . ولذلك لم توافق هذه الامارات على مبدأ صدور قرارات المجلس المؤقت بالأغلبية ، إلا بعد عرضها على المجلس الدائم الذى سيشكل فيما بعد حسب ما يقرره الدستور .

والواقع أنه حدث لبس فى هذا الاجتماع ، فإن الموافقة على إصدار دستور ملزم للاتحاد يعنى أن الدولة المقترحة ستكون فيدر اليه . ولانظن أن الحكام كانوا مستعدين للالتزام أمام دستور موحد ، وإنما تصوروا اتحاداً من نوع الاتحادات التعاهدية التى تربط الأعضاء بميثاق ، لا بدستور . وكانت كلمة ميثاق هى المستخدمة إبان الاجتماع الأول الذى انعقد فى دبى خلال شهر فبراير السابق .

أخذت إمارة أبوظبى تشارك قطرا فى تصدر الحركة الاتحادية منذ اجتماع الحكام الثانى ، فقد انعقد الاجتماع فى أراضيها ، واختير الشيخ زايد أول رئيس للمجلس الأعلى بصفته المؤقتة ، بينما كلف الشيخ حمد آل ثانى ولى عهد قطر برئاسة المجلس الاتحادى التنفيذى المؤقت . وقد شرع فى سن بعض الإجراءات التى تتعلق بالنقد والبريد والمواصلات ، ولم يخل الأمر حتى بالنسبة لهذه الإجراءات التفصيلية من الاصطدام باعتراضات الامارات المتنوعة . فمثلا اعترضت دبى على أن تشرف هيئة اتحادية على الموانى ، إذ يقتصر عمل هذه الهيئة على المواصلات التى تربط بين الإمارات . وربما كان دافع دبى هو رغبتها فى الاستقلال بإدارة مينائها الكبير الذى يدر عليها دخلا لا بأس به .

كذلك صادف المجلس الاتحادى المؤقت مشكلات دستورية ، لأن الخبير المكلف بوضع الدستور لم يتمكن من التوفيق بين وجهات النظر ، بسبب تغلب النزعة الذاتية ، فعندما اقتربت نهاية المجلس المؤقت ، وغدا من الضرورى إحلال مجلس وزراء اتحادى محله ، اشترطت بعض الامارات ومنها البحرين أن يكون الوزراء الاتحاديون متفرغين . وتجدد الجدل حول كيفية تكوين المجلس الاستشارى الذى يمثل الأهالى . وهل تراعى فيه نسبة السكان ، أم يتم تمثيل الامارات بالتساوى ؟ ورفض اقتراح لأبوظبى على أساس الحل الوسط ، فتمثل البحرين بستة أعضاء وتمثل بقية الإمارات بأربعة لكل منها .

وكانت الإمارات الصغيرة هى الأشد تمسكا بمبدأ التساوى ، والحق إنه كان

أمام البحرين كثير من مبررات الشكوى ، فسكانها — كما ذكرنا — يزيدون على سكان الإمارات مجتمعة . وفيهم أكبر عدد من المتعلمين ، ومع ذلك لا تقبل الإمارات الأخرى تمييز البحرين بزيادة بسيطة فى التمثيل . كما لوحظ تجنب أن تكون المنامة أو غيرها من مدن البحرين مقراً لإحدى الاجتماعات الرئيسية أو الفرعية . ولم يحتل البحارنة مراكز رئيسية فى الأجهزة الاتحادية .

ومما يدل على تغلب النزعة الذاتية تمسك الإمارات باختيار منطقة محايدة لإنشاء العاصمة الاتحادية ، واقتراح إنشاء مدينة خصيصاً لهذا الغرض فى المنطقة المحايدة الواقعة بين دبى وأبو ظبى بعيدة عن الساحل ، واعترضت البحرين على هذا التعسف الذى يكلف ميزانية الاتحاد نفقات باهظة دون مبرر (حوالى ٥٠ مليون دينار) .

وربما استطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة فى تجنب الاصطدام بإيران التى شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب إدخال البحرين ضمن أعضائه ، إلا أن موقف الإمارات لم يتبدل حتى بعد أن تراجعت إيران فى دعواها ملكية البحرين . ولعل فكرة إنشاء اتحاد إمارات ساحل عمان فقط كانت تراود حاكم أبو ظبى منذ أن تكشفت تلك المشكلات العويصة .

فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ صرح الشيخ زايد بن سلطان فى لندن بأنه إذا لم يتم اتفاق بين الإمارات التسع فمن الممكن إقامة اتحاد من الإمارات السبع أو حتى من بعض تلك الإمارات . كما لوحظ أن أبو ظبى أخذت تنمى قواتها المحلية بما يتجاوز حاجات الإمارة . فأصبحت تمتلك جيشاً قريباً من خمسة آلاف رجل ، بالإضافة إلى ثلة من الطيران . وقد كان موضوع استخدام القوات العسكرية من بين الخلافات العديدة التى اعترضت سبيل الاتحاد . وكما جرى بالنسبة لمختلف المسائل الخلافية ، اتفق على حل وسط ، وهو إمكان وجود قوتين ، إحداهما محلية والأخرى اتحادية . ومع هذا اشترطت إمارة أبو ظبى عدم مرابطة القوات الاتحادية

فى المناطق المتنازع عليها . ولم يحل ذلك الموقف دون اتخاذ أبوظبى مقراً للاجتماع الثالث لمجلس الحكام (١ ، ١٤ مايو سنة ١٩٦٩) وكان موعد نهاية المجلس المؤقت يقترب ، ولا بد من تشكيل الوزارة الاتحادية ، لكن اختلف حول توزيع المناصب ، فشكلت لجنة لدراسة هذا الموضوع ، ولجنة ثانية لدراسة الدستور الذى قدمه حينذاك الدكتور السنهورى ، ولجنة ثالثة تتوفر على بحث نتائج تقارير الخبراء العسكريين البريطانيين حول تنظيم الدفاع عن المنطقة . وكما يقال إذا أردت أن تدفن مشروعاً فحوله على لجان . ولذا اعتبر المراقبون السياسيون أن هذه الدورة انتهت بالفشل الذريع .

وكأن الحكام شعروا بسوء تأثير ذلك على الكويت والسعودية اللتين تتحمسان للاتحاد ، ولذلك سارع ممثلو كل من البحرين وقطر وأبو ظبى بالسفر إلى الرياض والكويت ، حيث شرح كل وفد أسباب الفشل من وجهة نظره ، كما أعقب هذا المؤتمر زيارات قام بها حكام دبى وأبو ظبى وقطر إلى لندن ، وكأنهم يريدون التعرف على موقف بريطانيا من إماراتهم فى حالة فشل الاتحاد .

على أن هناك نتيجة إيجابية وحيدة ترتبت على الدورة الثالثة ، وهى تكليف لجنة من الفقهاء العرب بوضع دستور مؤقت خلال شهرين حيث تعذر الاتفاق على دستور دائم ، على أن يعرض هذا الدستور بعد ذلك على خبير للمراجعة ، ويقدم خلال شهر ثالث للدورة الرابعة للحكام . وقد وقع الاختيار على الدكتور وحيد رأفت[1] المستشار لحكومة الكويت بمراجعة الدستور المؤقت . وقد ذكر فى البحث الذى نشره عن هذا الموضوع فى مجلة القانون الدولى المصرية كيف أنه لم يشأ أن يقصر دوره على المراجعة ، بل رأى — خدمة لتحقيق الاتحاد — أن يسد جميع الثغرات فى الدستور المؤقت ، بحيث صار نصاً متكاملا ، وأنه حاول بقدر المستطاع أن يحدد من شمول قاعدة الاجماع التى تعرقل سير النظم الاتحادية .

(١) أنظر بحثه القيم عن دستور الاتحاد فى المجلة المصرية للقانون الدولى عدد ١٩٧١ .

لذلك لقى الدستور المقترح معارضة من عدة جهات ، فمثلا لم توافق الإمارات الفقيرة على حرية تنقل رءوس الأموال والتملك داخل أعضاء الاتحاد ، لأن ذلك يتيح للإمارات المنتجة للنفط السيطرة التامة على اقتصاد الإمارات الفقيرة .

وقد انعقدت الدورة الرابعة فى أبو ظبي (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩) وترأس الشيخ زايد بن سلطان الدورة باعتباره حاكم الإمارة المضيفة ، ولم يلبث أن انتخب رئيساً لمجلس الاتحاد لمدة سنتين ، فشرع فى تشكيل الوزارة الاتحادية وحينئذ طالب صقر بن حميد القاسمى شيخ رأس الخيمة بوزارة الدفاع أو الداخلية . وبعد جدل عنيف خصصت للإمارة وزارتا الأشغال والزراعة .

ومنعاً لتشعب الخلافات حول المناصب الوزارية ، رؤى تشكيل لجنة ثلاثية تمثل قطر وأبوظبي ودبى لاختيـــار الوزراء ، على أن ترشح كل إمارة ثلاثة من مواطنيها ، وتختار اللجنة الثلاثية الوزراء من بين هؤلاء المرشحين . وتم الاتفاق على تعيين خليفة بن حمدان آل ثانى ، ولى عهد قطر ، رئيساً لأول وزارة اتحادية . وفى هذه الدورة تنازلت البحرين عن رأيها فى ضرورة مراعاة عدد السكان عند تكوين المجلس الاستشارى خلال الفترة الانتقالية ، ووافقت على أن يتكون المجلس من ٣٦ عضواً بواقع أربعة لكل إمارة ، كما لم تثر مطالب واسعة فى المناصب الوزارية : كل ذلك فى سبيل إنجاح مشروع الاتحاد ، مع ملاحظة أن الضغط الإيرانى كان قد أخذ يخف فى هذه الحقبة .

ويبدو أن بعض المسئولين فى تلك الدورة أحسوا أن الاتحاد يوشك أن يكون أمراً واقعاً ، لذلك تلقفوا أول فرصة للفكاك منه ، وقد أتيحت هذه الفرصة عندما دخل الوكيل السياسى البريطانى على الحكام أثناء اجتماعهم ، وألقى كلمة حثهم فيها على تأسيس الاتحاد حتى يتوفر الاستقرار عندما يتم انسحاب بريطانيا فى نهاية سنة ١٩٧١ .

حينئذ غادر حاكم رأس الخيمة الاجتماع تواً ، ورفض توقيع أى بيان مشترك

كما احتج حاكم قطر وغادر البلاد بعد قليل ، بينما أكد الشيخ زايد بن سلطان للأعضاء أن بريطانيا ما تزال مسئولة رسمياً عن الإمارات ، وأن الوكيل السياسى لم يقتحم الاجتماع ، بل دخل بتصريح منه ، غير أن ذلك لم يقنع خصوم الاتحاد ، فأصدر حاكم رأس الخيمة بياناً ندد فيه بموقف بريطانيا الذى كان بمثابة ضربة لهيبة الحكام . وسيتبين فيما بعد كيف أن هذا الحاكم ظل مترددا فى الالتحاق بالاتحاد بعد قيامه بعدة أشهر .

ورغم هذه النهاية المؤسفة ، صدر بيان يعلن عن استئنـــاف دورة اجتماع الحكام خلال أسبوعين ، والمقصود بذلك هو تغطية الفشل الذى منى به الاجتماع ، لأن الخلافات كانت قائمة حول مختلف المسائل منذ بدء الدورة ، لذلك عندما وجه الشيخ زايد الدعوة فى الموعد المحدد لم يتلق رداً إلا من خمس إمارات ، ولم يقدر لمجلس الحكام التسعة أن ينعقد بعد ذلك . وكل ما تحقق فى هذا المجال هو اجتماع لنواب الحكام فى يونيو سنة ١٩٧٠ لدراسة ميزانية الاتحاد ، وحتى هذا الموضوع لم يحظ بتقارب وجهات النظر ، وبات واضحاً منذ بداية عام ١٩٧٠ أن كلا من قطر والبحرين يتجه نحو إعلان استقلاله كدولة قائمة بذاتها ، غير أن أحـدا لم يجرؤ بعد على التصريح بترك الاتحاد .

توقفت المباحثات نهائياً فى أكتوبر سنة ١٩٧٠ فجددت كل من الكويت والسعودية وساطتها للتغلب على العقبات الرئيسية ، مثل مسألة الإجماع على القرارات فاقترحت أنه فى حالة اعتراض أحد الأعضاء فى مجلس الحكام الأعلى ، يعاد النظر فى القرار بعد شهر ، وفى تلك الحالة تكفى موافقة سبعة من الأعضـــاء التسعة لصدور القرار . وبخصوص العاصمة اقترح تأجيل تعيينها إلى ما بعد إنشاء الاتحاد . كذلك أجل موضوع كيفية التمثيل فى المجالس الاتحادية إلى أن يجرى إحصـاء دقيق للسكان ، وحتى يتم ذلك يؤخذ بمبدأ التمثيل بالتساوى بين الإمارات واشتمل الاقتراح على التمييز بين قوات محلية للأمن واتحادية للدفاع . ويتضح من ذلك كله أن الوساطة انصبت على تأجيل المشكلات دون حلها .

وفى نفس الوقت أدلت بريطانيا بدلوها فى محاولات التوفيق ، وكان ممثلها وليم لوز يتردد على الخليج طوال عام ١٩٧١ باذلا كل جهده لإقامة دولة اتحادية حتى لاتتعرض المنطقة للاضطراب بسبب تفككها الشديد . ومن بين المقترحات البريطانية أن تتمتع الإمارات الأربع الكبيرة نسبياً بحق الفيتو ، أى أن إجماعها وحدها يكون ضروريا لصدور القرارات . فأصرت الإمارات الصغيرة على مبدأ المساواة . وهكذا نجد عده أطراف تعمل على عرقلة قيام الاتحاد التساعى.

فالإمارات الصغيرة تفضل اتحاداً محدودا ، لاتضيع فيه شخصيتها . وإمارة قطر فقدت الأمل فى زعامة الاتحاد ، فلا هى ذات ثروة أو مساحة تضارع أبوظبى ، ولا هى توازى البحرين فى عدد سكانهـا ورقيهم . وصارت إمارة أبوظبى ، تفضل الاتحاد السباعى ، حيث زعامتها له مؤكدة ، وإذا لم تكن هذه الزعامة منفردة ، فلا بأس من أن تدخل دبى كشريك ثان .

وكان الشيخ زايد قد أخذ يطور قواته المسلحة بشكل يتجاوز حجم الإمارة فصارت تضم خمسة آلاف رجل ، علاوة على ثلة من القوات الجوية . ولاشك أن هذا الاهتمام بالقوات المسلحة إنما كان تمهيدا لتزعم الاتحاد .

وبالفعل قام الشيخ زايد بإعلان الاتفاق على الاتحاد بين ست إمارات فى ساحل عمان فى ١٨ يوليو سنة ١٩٧١ ، وحسب النظام المعلن للاتحـاد ، تتمتع كل من أبو ظبى ودبى بمركز ممتاز فيه ،فتشترط موافقتهما على أى قرار يصدره المجلس الأعلى، ولـكل منهما ثمانية مقاعد فى المجلس الاستشارى . وقد تقرر إنشاء هـذا المجلس خلال المرحلة المؤقتة ومدتها خمس سنوات ، يقرر بعدها شكل النظام النيابى . وفى خلال هذه المرحلة المؤقتة تختار كل إمارة ممثليها بالطريقة التى تروقها . وقدخصصت ستة مقاعد للامارتين المتوسطتين : الشارقة ورأس الخيمة . وأربعـة للامارات الصغرى : العجمان ، والفجيرة وأم القوين .

أثار امتناع رأس الخيمة عن الالتحاق بالاتحاد عند إعلانه عدة تساؤلات، فقيل أنها فعلت ذلك لتمسكها بجزيرتى طوتب الصغرى والعليا ، وهى لاتريد إحراج

الاتحاد وتوريطه بالوقوف أمام إيران التى تنوى الاستيلاء على الجزيرتين . وقيل أن السبب فى ذلك يرجع إلى المنازعات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة ، والشيخ خالد القاسمى حاكم الشارقة . وقد دلت الأحداث فيما بعد على وجود هذا النزاع ، إذ قدم حاكم رأس الخيمة التسهيلات لصقر بن سلطان القاسمى ، كى يدخل إلى الشارقة فى ١٤ يناير سنة ١٩٧٢ محاولا الاستيلاء على السلطة فيها .

أما الشيخ زايد فقد صرح فى مؤتمر صحفى فى ٢٦ يوليو[1] سنة ١٩٧١ بأن امتناع رأس الخيمة يرجع إلى الاختلاف حول النظام الاتحـادى ، فهى تريد أن تتمتع بحق الفيتو فى المجلس الأعلى ، وتطبق مبدأ المساواة فى المجلس الاستشارى.

ومهما تـكن الأسباب ، فقد قرر حاكم رأس الخيمة الالتحاق بالاتحاد بعد إعلان قيام دولة الإمارات المتحدة كدولة مستقـلة فى ٢ — ١٢ — ١٩٧١ ولا شك أنه وجد نفسه بعد اختفاء بريطانيا عاجزاً عن مواجهة مسئوليات الدولة. وفى ختام هذا الفصل يجدر بنا أن نتساءل : هل ألغى قيام الاتحاد النزعات الذاتية لدى الأعضاء ؟

هناك منطقة أخرى فى شبه جزيرة العرب تتشابه فى تركيبهـا الاجتماعى والقبلى مـع ساحل عمان ، وهذه هى منطقة الجنوب المتاخمة لعدن ، وقـد مرت بتجربة النظام الاتحادى فى ظل الامارات ، ولـكن لم يقيض له البقـاء بعد الاستقلال . وفرضت حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية نظاما موحدا لا يعترف بالـكيانات السابقة .واذن فإن النزعة الذاتية ترتبط بنظام الإمارة نفسه . والشكل الاتحادى الذى اتفق عليه بين الامارات السبع مازال فى المرحلة المؤقتة ، وهو لم يلغ الـكيانات لا سياسيا ، ولا اقتصاديا ، فثروة النفط فى دبى وأبو ظبى تعتبر دخلا خاصا لـكل إمارة ، وهى التى تخصص ما تشاء منها لنفقات الاتحاد . ولعل النتيجة الإيجابية التى تحققت عن هذا الاتحاد هى وجود قوات مسلحة

(1) Daily Telegraph. 26 — 1971

مشتركة ، الهدف الرئيسى منها هو المحافظة على الأنظمة القائمة ، فبينما وقفت هذه القوات متفرجة على استيلاء ايران على الجزر الثلاث التى كانت تابعة للاتحاد ، نجدها تتحرك بسرعة لقمع محاولة الشيخ صقر بن سلطان الاستيلاء على السلطة فى الشارقة ، وقد نجحت فى مهمتها . على أن التعايش فى ظل جيش واحد ، قد يكون من جهة أخرى أداة لتحطيم الروح القبلية بين أفراد القوات المسلحة . وبذا يتحول الجيش إلى أداة فعالة من أداوت الاتحاد الحقيقى .

الفصل السادس عشر

مسقط و عمان

إذا كانت دولة عمان قد أخذت تتمتع بالاستقرار بعد الاستقلال فقد شهد هذا القطر صراعاً شبه مستديم بين قسمه الساحلى والمنطقة الداخلية ، فبينما خضع القسم الأول لحكامه من أسرة البوسعيد ، اعتادت القبائل فى الداخل أن تكون أحلافاً نوبة تتيح لها الاستقلال عن تبعية البوسعيد ، مثل حلف الهناوية والنفارية ، كما أن قبائل إقليم الظاهرة التجأت أحياناً إلى حكام بعيدين عنها مثل آل سعود فأعلنت ولاءها لهم لمجرد أن تفلت من التبعية لأية سلطة منظمة . ويرجع هذا الخلاف بين المنطقة الداخلية والساحلية إلى أسباب اقتصادية أيضاً . فسكان الساحل الذين أثروا من أعمال التجارة والنقل البحرى وجدوا من مصلحتهم أن يستقر النظام وينتشر الأمن فى ظل حكومة مسقط ، بينما تعللت القبائل فى الداخل ، والتى عاشت منعزلة عن العالم الخارجى بأسباب دينية . فاحتجت بأن سلاطين مسقط قد خرجوا عن أصول الإسلام وتحالفوا مع الكفار ، وتوارثوا الحكم ، بينما أن المذهب الإباضى يقتضى عدم توارث الإمامة . وهكذا وجدت القبائل فى نظام الإمامة ستاراً لتبرير نزعتها الذاتية . ونظراً لوجود هذا الانفصال شبه الدائم بين الداخل والساحل ، اخترنا هذه الثنائية فى عنوان الفصل .

— ١ —

انبعاث الإمامة وسقوطها

اعتبر الملفقون العرب فى وقت ما أن حركة الإمامة فى عمان صورة من صور الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار البريطانى . وربما كان ذلك صحيحاً بمقياس عصر ما قبل الحرب العالمية الأولى ، أى أيام انبعاث الإمامة سنة ١٩١٣ ، ولـكن كان من الخطأ استمرار هذه النظرة فى الخمسينات ، لأن الإمامة لم تعد نظاماً مثالياً يلائم العصر .

ولقد تعرض البوسعيد لـكثير من الانتقادات بسبب توثيق صلاتهم بالإنجليز واستسلامهم للإجراءات التى اقترحها هؤلاء عليهم مثل تحريم تجارة الرقيق وحظر تجارة الأسلحة ، ومنح بريطانيا حق الرقابة لتنفيذ هذه الإجراءات .

وقد حاول السيد فيصل بن تركى حاكم مسقط من البوسعيد فى نهاية عهده أن يزيل بعض أسباب النقد ، فقرب إليه زعماء الأباضية ، وحاول أن يظفر منهم بلقب الإمامة ، ولـكن الزعماء الدينيين اختلفوا معه حول بعض الأمور ، منها تحريم استيراد الخمور والدخان ، وتجول المبشرين بحرية فى البلاد .

وقد تمكن الزعماء الدينيون مثل عبد الله السالمى من التوفيق بين قادة القبائل الـكبيرة وعلى رأسهم عيسى بن صالح الحارثى زعيم الهناوية ، وعبد الله بن حمير زعيم الغفارية ، وبفضل هذا التجمع أمكن انتخاب سالم بن راشد الخروصى إماما لعمان ، على أن ذلك لا يعنى أن دولة منافسة قد تشكلت فى الداخل . فقد استمر زعماء القبائل الأقوياء أشبه بحلفاء للإمام منهم بأتباع . ومع ذلك فإن التفاف هذا التجمع الـكبير حول زعامة روحية قد أزعج السلطات البريطانية بشكل مختلف عن انتفاضات القبائل العادية التى كانت تحدث من حين إلى آخر ، لذلك قررت

إرسال إمدادات عسكرية لسلطان مسقط وزادت المعونة المخصصة له . ولم يلبث فيصل بن تركى أن قضى نحبه فى هذه الظروف العصيبة ، فتابعت بريطانيا تأييدها للادى والمنوى لخلفه تيمور بن فيصل .

ولم يحل ذلك دون تفشى النزعة الاستقلالية بين قبائل الداخل . فلما وقعت الحرب الأولى وانشغلت بريطانيا فى مختلف الميـادين رأت أن من الأفضل التوفيق بين سلطان مسقط والثائرين عليه .

وبرر الوكيل السياسى فى مسقط هذه الخطة المقترحة بأن دعوة الإمامة إلى الجهاد قد تؤثر على مركز بريطانيا السياسى فى مباحثاتها مع الشريف حسين ، أو على مسلمى الهند ، كما أنه يمـكن لبريطانيا عند الضرورة أن تدافع عن السلطان بقواتها البحرية دون الحاجة إلى مرابطة قوات برية تزداد تورطاً فى الداخل إذا اتسع النزاع مع الثائرين .

ولاشك أن ظروف الحرب قد ساعدت الإمامة على أن تحقق مركزاً يتجاوز نفوذها الفعلى . فالألمان يبحثون عن أى عنصر معاد لبريطانيا فى العالم الإسلامى ، وقبل أن تسقط المستعمرة الألمانية فى شرق أفريقيا سنة ١٩١٥ اتصل عملاء الألمان بالإمام الخروصى ووعدوه بالمساعدة ولم تلبث هذه الاتصالات أن توقفت بعد سقوط تنجانيقا فى يد الانجليز .

لم ينقطع نشاط الثائرين بعد انتهاء الحرب ، بل على العكس بلغ نفوذهم لدرجة أن بريطانيا نصحت سلطان مسقط بنوع من الاعتراف بوجود الإمامة ، فـكان هذا هو موضوع اتفاقية السيب . وقد أثارت هذه الاتفاقية أثناء تجدد الإمامة فى الخمسينات جدلا حول مدى صحتها ومضمونها . فنفى الانجليز ارتباطهم بهذه المعاهدة أصلا ، وقالوا إنها إن كانت قد عقدت بين سلطان مسقط والإمامة فإنها كانت تختص بالشئون التجارية المحضة وتنظيم حركة التنقل بين الداخل والساحل . أما أنصار الإمامة فذكروا أنها معاهدة سياسية تعنى الاعتراف من جانب مسقط

والحكومة البريطانية بسيادة الإمام على الداخل . وقد تضمنت علاوة على ذلك حسب النص الذى نشروه تعهد الإمام محمد بن عبد الله الخليلى باحترام سلطنة[1] مسقط فى الحدود التى رسمت لها .

كفلت اتفاقية السيب فترة من الهدوء طوال عهد الإمام الخليلى الطويل الذى استمر حتى عام ١٩٥٤ ، ولم يقطع ذلك الهدوء سوى حادث واحد وقع فى سنة ١٩٣٧ وذلك بمناسبة منح السلطان سعيد بن تيمور امتيازاً لشركة بترول عمان وظفار ، وهى شركة متفرعة عن شركة نفط العراق ، وقد شمل الامتياز سائر أراضى عمان الداخلية والساحلية علاوة على الجزر ، لذلك احتج الإمام على هذا الامتياز الذى لم يؤخذ رأيه فيه . غير أن توقف الشركة عن التنقيب عند قيام الحرب ترك هذه القضية تختفى دون أن يحس بها أحد .

والثابت من الرسائل المصورة هو أن الخليلى لم يثر موضوع علاقة الإمامة بالسلطنة إلا فى سنة ١٩٥٣ حينما بعث إلى روبرت هاى المقيم العام فى البحرين يسأل عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعمان من مدفوعات شركة البترول صاحبة الامتياز فى عمان نظير التنقيب . وقد أجاب المقيم العام حينئذاك بالرفض ، وقال إن اتفاقية السيب لا تتضمن تلك الحقوق ، وأنه ليس مستعداً للنظر فى هذا الموضوع .

من المؤكد أن هذا الحادث هو الذى أخرج الخليلى عن عزلته التى التزمها طوال الحقبة السابقة . ففى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ طلب الانضمام إلى الجامعة العربية . ومنذ ذلك الوقت وأنصار الإمامة يتلمسون الأدلة التى تثبت أن الإمامة كانت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة . فذكروا أن الخليلى أصدر جوازات سفر ، وأن عيسى بن صالح الحارثى عمل كوزير لخارجية الإمامة . ويستنتج من ذلك كله أن الصراع بين الإمامة والسلطنة لاح فى الأفق قبل أن يتولى غالب ابن على منصب الإمامة سنة ١٩٥٤ .

(١) عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٨٢ ، ٨٣

لم توافق غالبية الأعضاء فى الجامعة العربية على طلب إمامة عمان الانضمام إليها ، ويرجع ذلك إلى أن الإمامة لم تستوف شروط الدولة الحديثة . وكما ذكرنا من قبل لم تتضح طبيعة العلاقة بين الزعماء القبليين وبين الإمام . وبوفاة عيسى بن صالح الحارثى زعيم الهناوية فقد الإمام نفوذه على تلك القبائل ، كما أن سليمان بن حمير الذى عرف أيضاً بزعيم الجبل الأخضر والغفارية سار يعمل لحسابه الخاص . على أن أنصار الإمامة ذكروا فى سنة ١٩٦٤ أمام لجنة التحقيق[1] التابعة للأمم المتحدة أن سبب رفض الجامعة العربية إنما يرجع إلى أن بعض الحكومات أرادت أن تجامل بريطانيا .

تمتع غالب بن على بعد اختياره سنة ١٩٥٤ بتأييد مصر والسعودية ، ولو أن كلا منهما أيده لسبب مختلف . فالسعودية رأت فيه أداة للضغط على سلطان مسقط الذى ينازعها فى بعض واحات البوريمى ، ومصر اعتبرت الامام عنصراً معادياً للنفوذ البريطانى فى الخليج . وقد علق أحد الكتاب البريطانيين تعليقاً خاطئاً على هذا الوضع حين قال : لقد تعاونت الشيوعية مع ذهب السعودية لمناصرة الإمامة .

وبالاتفاق مع بريطانيا أعلن سلطان مسقط إلغاء اتفاقية السيب ، ولم يعترف بالإمام الجديد ، وحاول أن يأخذ لنفسه البيعة من بعض زعماء الإباضية ولكنه لم يوفق ، فقرر أن يستخدم القوة ، مستعيناً أولا بشركة نفط عمان وظفار ، ثم بتأييد من الحكومة البريطانية . وفى أعقاب احتلال واحات البوريمى فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ قامت القوات البريطانية بالاشتراك مع القوات المحلية بالزحف إلى نزوى مقر الإمامة واحتلتها . ومنذئذ حرص سعيد بن تيمور على أن يسمى الدولة بمسقط وعمان .

التجأ الإمام غالب فترة من الوقت إلى السعودية ، واستطاع بواسطة تأييدها

(١) انظر منشورات مكتب إمامة عمان فى القاهرة .

ومساندة مصر من جمع بعض الأنصار واسترداد نزوى ، غير أن بريطانيا بادرت إلى التدخل وانتزعت المدينة من الإمام . وقد حاولت الدول العربية أن تثير القضية على الصعيد الدولى ، فى مجلس الأمن ، إلا أن معظم الدول لم تقتنع بأن الإمامة دولة اعتدى عليها ، بل اعتبرت التدخل البريطانى نتيجة لاستنجاد الحاكم الشرعى للبلاد ، وهو سلطان مسقط . ولم يحدث بعد ذلك قتال على نطاق واسع إلا فى نهاية ١٩٥٨ وأوائل سنة ١٩٥٩ بمنطقة الجبل الأخضر ، مما جعل سعيد بن تيمور يطلب من الانجليز مساعدته لإقامة حاميات ثابتة فى الداخل ، وبذا استطاع أن يبسط نفوذه على معظم أنحاء البلاد . ومنذ ذلك الوقت صار وجود الإمامة ملموساً فى إذاعة « صوت العرب » دون أرض عمان .

حاول غالب بن على تشكيل قوة وطنية فى المنفى ، وأقام مكاتب تحت رعاية الجامعة العربية فى القاهرة ودمشق وبغداد ، وشرع فى إصدار جوازات سفر باسم إمامة عمان ، غير أنه لم يعلن قيام حكومة منفى . ولم تكن الدول العربية مستعدة لهذه الخطوة إلا إذا أثبتت القيادة الجديدة وجوداً فعالا فى الداخل .

لم يخفف ذلك الوضع من إصرار الدول العربية على المطالبة بحق تقرير فى عمان . وفى الدورة التالية انتقلت المناقشات من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة ، واشتملت المذكرة العربية على توصيات واضحة تتضمن الأسس الآتية : تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، سحب القوات الأجنبية من عمان لضمان حرية الاستفتاء . إجراء المفاوضات بين الفرقاء المعنيين بالطرق السلمية[1] . وقد ظفرت هذه التوصيات بموافقة ٣٨ صوتاً ضد ٢٩ وامتناع ٢٩ عن التصويت ، أى أن القضية لم تحصل على الأغلبية اللازمة لإصدار التوصيات فى الجمعية العامة ، وهى أغلبية الثلثين .

وقد جاءت التوصية بإجراء المفاوضات بين الفرقاء المعنيين على أثر محاولة

(١) انظر خيرى حماد « قضايانا فى الأمم المتحدة » ص ٤٦٥ — ٥٠٩ .

وقعت فى بيروت للتفاوض بين السلطات البريطانية وممثلى إمامة عمان خلال عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ولم تسفر هذه المحاولات عن نتيجة ما . وحسب قول العمانيين كانت مطالبهم فى هذه المحادثات معتدلة إذ انحصرت فيما يلى :

لابد أن تقوم العلاقات بين عمان وسلطان مسقط على أساس معاهدة السيب التى نصت على استقلال عمان الداخلية استقلالا تاماً . تمكين الإمام من استعادة سلطته الدينية والزمنية . حرية تنقل العمانيين الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى مغادرة البلاد لكى يتمكنوا من العودة إلى بلادهم . التعويض عن خسائر الغارات الجوية حتى تتمكن عمان من استخدام هذا التعويض فى إصلاح أحوالها الداخلية .

ويلقى كل من الفريقين تبعة فشل تلك المحادثات القصيرة على الآخر ، فيذكر البريطانيون أن مندوبى الإمام طالبوا بالاعتراف بعمان كدولة مستقلة ذات سيادة ، بينما ذكر العمانيون أن بريطانيا اشترطت منذ البداية سحب قضية عمان من الأمم المتحدة .

وتقدم موقف الإمامة خطوة جديدة فى الدورة السابعة عشرة لسنة ١٩٦٢ ، إلى سنة ١٩٦٣ ، إذ وافقت ٥١ دولة على طرح القضية ضد ٩ دول وامتناع ٣٦ عن التصويت . ومع أن هذا التصويت لا يوفر أغلبية الثلثين ، لكنه دل على احتمالات ظفره بالأغلبية المطلوبة فى دورة تالية . وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح لمندوب عمان بالتكلم فى اللجنة السياسية ، وهو ما لم يستطع تحقيقه فى الدورة السابقة .

وعلى أثر انتهاء المناقشات فى هذه الدورة ، جاءت رسالة من سلطان مسقط بأنه مستعد لأن يسمح لأحد مندوبى الأمم المتحدة بتقصى الحقائق فى مسقط وعمان ، وأعلنت بريطانيا موافقتها على الاقتراح ، وهى التى قامت بتقديمه نيابة عن السلطان إلى الجمعية العامة وترك للأمين العام حرية التصرف فى اختيار ذلك

المندوب . فوقع اختياره على دى ربنج ، وهو دبلوماسى سويدى يعمل سفيراً لبلاده فى مدريد . وكان عليه أن يحقق فى الأسئلة التى أثيرت أثناء مناقشات القضية فى الدورات السابقة. فهل هناك قتال مستمر فى عمان؟ وأين يوجد الثوار؟ وهل يأتون عبر الحدود السعودية حسب شكوى سلطان مسقط؟ وهل ثمة قوات أجنبية فى عمان ، وما مدى سيطرة سلطان مسقط على عمان الداخلية؟ وما هو مركز الإمام غالب بن على ، وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وحليف الإمام فى معارضة حكم سلطان مسقط ومقاومة الإنجليز ؟ كذلك كان على المندوب أن يتحقق من قانونية اتفاقية السيب التى تنصلت منها بريطانيا وأعلن سلطان مسقط عدم تقيده بها . وأن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية ، إذ أن بريطانيا كانت تردد القول بأن سلطان مسقط حاكم مستقل ، وفى الوقت نفسه كانت تنوب عنه فى الأمم المتحدة ، مما جعل كثيراً من الدول تتساءل : إذا كان مستقلا ، فلماذا لا يطالب عضوية المنظمة الدولية؟ وأخيراً طلب إلى المندوب أن يبحث مدى تقدم مشروعات التنمية فى مسقط وعمان ، ثم عن الجهود المبذولة لمعالجة القضية عن طريق المفاوضات .

زار دى ربنج بعض البلدان فى مسقط وعمان ، كما طاف بعدة أقطار مجاورة، واتصل بالشخصيات الرئيسية المعنية بالموضوع . ثم رفع تقريره إلى الجمعية العامة فى الدورة التالية . ويلاحظ أنه كان سلبيا بالنسبة لبعض الأسئلة الهامة مثل موقف الشعب من السلطان أو الإمامة . وهل تميل الغالبية إلى إحدى الهيئتين، أم أنه من الأفضل تقرير المصير على الإطلاق (١) .

ومع ذلك فقد كشف التقرير عن حقائق تدين سلطان مسقط . فهو يعتمد على جنود مرتزقة معظمهم من الأجانب وخاصة من البلوش . ويلاحظ هنا

(١) انظر ملخص هذا التقرير فى كتاب محمود على الداود ، تاريخ عمان الحديث ، ص ٧٥ وما بعدها

أن البلوش الذين يستخدمهم السلطان هم غير هؤلاء المهاجرين القدامى الذين أتوا من بلوخستان واستقروا فى إقليم الظاهرة واندمجوا فى العرب منذ مدة طويلة . والمهم فى الأمر أن هؤلاء الجنود يقودهم ضباط بريطانيون ، أما القوات الجوية التى شنت الغارات على عمان فكانت بريطانية صرفة. وقد رأى دى ربنج بنفسه بعض آثار التخريب إلا أنه لاحظ عدم وجود قتال أثناء زيارته .

وبما أن تقرير دى ربنج لم يعتبر كافياً لتبصير الجمعية العامة عن حقيقة الوضع فى عمان ، فقد رأت أن تتبع أسلوباً جديداً لتقصى الحقائق . فتكونت لجنة خماسية فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ واختار الأمين العام أعضاءها من ممثلى الأقطار الآتية: أفغانستان ، نيبال ، نيجيريا ، السنغال ، وكوستاريكا . وكان عليها أن تتقصى الحقائق فى إطار أعمال لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . ومن المعروف أن بريطانيا عرقلت نشاط مثل هذه اللجنة فى عدن ومحمياتها الأخرى بالجنوب العربى ، أثناء وجودها هناك وحرضت سلطان مسقط على منع اللجنة من دخول بلاده . ولذلك لم يمكن بوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسات قانونية وتاريخية ، فضلا عن زيارة بعض الأقطار العربية وبريطانيا . ومع ذلك فإن التقرير الذى رفعته إلى المنظمة الدولية فى يناير سنة ١٩٦٥ جاء وافيا وأكثر موضوعية فى نظرته إلى الاتجاهات الوطنية .

وترى اللجنة (١) أن للإمامة قاعدة تاريخية متينة ، غير أنها لا تتمتع بتأييد إجمالى من الشعب العمانى ، إذ توجد هيئات وطنية أخرى فى الخارج تتشكل عادة من الطلاب ، ومنها هيئة فى القاهرة ، وأخرى فى باكستان وثالثة فى لندن ، ورابعة فى الأقطار الشيوعية . كما أن أحد المندوبين العمانيين ذكر أنه يمثل ٦٠ ألفا من عرب شرق إفريقيا . وتختلف هذه الهيئات فى نزعاتها حسب البيئة التى تعيش فيها .

(١) انظر ملخص هذا التقرير فى مقال منشور للمؤلف بمجلة السياسة الدولية عدد يوليو سنة ١٩٦٥

وفى رأى اللجنة أن القضية ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وبين إمامة عمان ، بل أنها جزء من المشكلات الاستعمارية ، وتعد بريطانيا مسئولة عن الأوضاع القائمة فى ذلك الجزء من شبه جزيرة العرب ، ولذلك فهى أهابت بالأمم المتحدة أن تولى مزيداً من عنايتها لهذه القضية .

ومع انتشار الوعى بين العمانيين فى الخارج أخذت الإمامة تفقد بالتدريج زعامتها لحركة معارضة السلطان ، وازداد غالب بن على اعتماداً على السعودية وخفت صلاته بمصر . وفى ذلك الوقت الذى قسمت فيه حرب اليمن ما بين العناصر المحافظة والتقدمية فى شبه الجزيرة رأت السعودية ألا توسع الهوة مع سلطان مسقط . والواقع أن الإمام غالب نفسه لم تكن تتوفر لديه صفة المثابرة وتحمل المسئولية . وكان شقيقه طالب والزعيم القبلى [1] سليمان بن حمير هما اللذان يدفعانه إلى الاستمرار فى معارضة السلطان . وفى ظل تلك الظروف جرت محاولات فى بيروت سنة ١٩٦٦ للتوفيق بين الإمامة والسلطنة .إلا أن المحاولة باءت بالفشل، لأن سلطان مسقط تمسك بالاعتراف بسلطته كاملة فى جميع أجزاء بلاده الداخلية.

وخلاصة القول إن الصراع مع الامامة أدى إلى تثبيت سيطرة سلطان مسقط للمرة الأولى على المناطق الداخلية ، وذلك اعتماداً على المساعدات العسكرية البريطانية ،سواء أكانت تلك المساعدات مباشرة أم بتنظيم القوات المحلية وتدريبها ووضعها تحت قيادة ضباط بريطانيين .

ومن جهة أخرى ما كاد نفوذ الإمامة يختفى حتى ظهر طراز جديد من المعارضة يتشكل من عناصر تقدمية ، وتتمثل فى جبهة تحرير ظفار التى تعتنق مبادىء ماركسية .

---

(١) روبرت لاندن : عمان منذ سنة ١٨٥٦ ، ترجمة محمد أمين عبدالله ص ٣٤٥

٢

علاقات بريطانيا بمسقط وتطورها حتى الاستقلال

انبنت علاقة سلاطين مسقط مع بريطانيا على أساس المصلحة المتبادلة ، ذلك أن السلاطين كانوا بحاجة إلى المساعدات البريطانية من عدة وجوه : الاحتماء من النزعات الانفصالية فى الداخل . تأمين الملاحة التجارية ضد الجماعات العربية الأخرى المشتغلة بالقرصنة . المحافظة على استمرار التبادل التجارى مع الهند حيث يستورد الأرز ، وهو المادة الغذائية الرئيسية ، كما يصدر التمر ، وهو سلعة التصدير الوحيدة إلى المستعمرات البريطانية المختلفة . وكثيراً ما تدخلت بريطانيا لحماية سلاطين مسقط من حركات التوسع السعودية .

هكذا اختلفت صياغة المعاهدات التى ربطت مسقط ببريطانيا عن المعاهدات المعقودة مع الإمارات الأخرى . فلم تتضمن معاهدة ١٨٩١ مبدأ الحماية كما أن ممثل بريطانيا كان يسمى بالقنصل وليس بالوكيل أو المعتمد . ثم إنها عدلت فيما بعد وحذفت بعض القيود المفروضة على مسقط .

هذا من الناحية الشكلية . وأما من الناحية الواقعية ، فقد تزايد النفوذ البريطانى منذ الحرب العالمية الأولى .

فأخضعت مسقط لجميع القيود التى سرت على المشيخات كعدم منح امتيازات اقتصادية بدون استشارة بريطانيا، كما أن التمثيل القنصلى للدول الأجنبية فى مسقط اختفى بعد إقفال قنصلية فرنسا فى سنة ١٩١٤ . كذلك كثر المستشارون البريطانيون لدى حكومة السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣ — ١٩٣٢) وقد صاروا بمثابة وزراء دون أن يحملوا الاسم، واشتهر من هؤلاء الرحالة برترائد توماس الذى أصبح المستشار الأول للسلطان بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ .

تنازل تيمور عن الحكم سنة ١٩٣٢ لابنه سعيد ، وفى عهده عدلت طبيعة العلاقات مع بريطانيا أكثر من مرة. ففى سنة ١٩٣٩ عقدت معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين البلدين ، وهى تلغى معاهدة سنة ١٨٩١ الخاصة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة للسلطنة بدون إذن بريطانيا ، لكنها تبقى عدة قيود تنتقص انتقاصاً واضحاً من سيادة الإمارة كالامتيازات القنصلية التى تمنح القناصل البريطانيين سلطات قضائية بالنسبة للأجانب، وحق الدولة الأولى بالرعاية فى المسائل التجارية، وتعهد السلطان بعدم اتخاذ إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجارية ، وتحديد الرسوم الجمركية (١) .

ويبدأ تخفيف تلك القيود بعض الشيء منذ عقد اتفاقية سنة ١٩٥١ ، فهى تمنح مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل . وتجعل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلا بين الطرفين . وقد عقدت المعاهدة لمدة عشر سنوات . وعند تجديدها فى سنة ١٩٦١ طلب السلطان تحديد السلطات القضائية للقنصل البريطانى بحيث تقتصر فقط على موظفى القنصلية والجنود المرابطين فى القاعدتين الجويتين . ومنذ زيارة اللجنة الخماسية التابعة للأمم المتحدة لعمان سنة ١٩٦٤ أبدى السلطان نيته فى إلغاء نظام الامتيازات القنصلية أصلا . وهكذا أخذ وضع عمان القانونى يتطور بالتدريج حتى لم يعد يفصله عن الاستقلال سوى أن تطالب حكومة مسقط الاعتراف بها، أى أنها لم تكن بحاجة مثل الإمارات الأخرى إلى إلغاء اتفاقيات ما تضعها فى حالة التبعية لبريطانيا .

وكان الوجود البريطانى فى عمان خلال السنوات السابقة على الاستقلال يعتمد على اتفاقية تأجير قواعد ، لا على معاهدات انفرادية .فقد نصت اتفاقية عقدت بين بريطانيا وحكومة مسقط على تأجير قاعدتين جويتين ، تقع إحداها فى صلالة بإقليم ظفار ، والثانية فى مصيرة ، إحدى الجزر المواجهة للساحل الجنوبى . وفى مقابل

(١) انظر تقرير الأمم المتحدة عن عمان ص ١٨٨ وهو يعارض وجهة النظر البريطانية ، ويؤكد عدم استقلال حكومة مسقط فى تصرفاتها

هذه التسهيلات وعدت بريطانيا بأن تقوم بتدريب جيش حديث فى مسقط ، بما فى ذلك إنشاء قوة جوية ، وتقديم المساعدات المالية والفنية ، والخدمات الصحية (١) والتعليمية .

ومنذ أن دخلت قضية عمان إلى المجال الدولى ، حاول سعيد بن تيمور جاهداً أن يقوى مركزه من الناحية الدولية ليثبت صفته كرئيس دولة مستقلة ، فعين قنصلا فى لندن ، وأنشأ دائرة لإصدار تأشيرات الدخول وصرف جوازات السفر، ووضعها تحت إدارته المباشرة. كما عقد معاهدات مع بعض الدول الأخرى، وخاصة الهند والولايات المتحدة .

وفى سنة ١٩٥٣ وجدت الهند أنه ، نظراً لكثرة عدد رعاياها فى السلطنة، من الأفضل تولى شئونهم دون الاعتماد على القنصل البريطانى . وهكذا تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين . وأنشأت مسقط قنصلية فى بومباى .

أما باكستان فتزيد من روابطها مع مسقط كونها دولة إسلامية ، غير أن مشكلة ميناء « قوادر » قد أثرت على العلاقة بين البلدين . فقد كانت عمان تمتلك هذا الميناء الواقع على ساحل مكران. ومنذ أن تم التنازل عنه فى سنة ١٩٥٨ أخذت العلاقات تتوثق بين البلدين . وفى نفس العام عقدت الولايات المتحدة اتفاق تعاون فنى مع مسقط وأودع نص الاتفاق لدى هيئة الأمم المتحدة ، شأنه فى ذلك شأن الاتفاقات المعقودة بين دول مستقلة .

اتخذت الدول العربية موقفاً مختلفاً إزاء حكومة مسقط أثناء الصراع بينها وبين الإمامة . فاعتبرتها على غرار المحميات الأخرى ، وعارضت التحاقها مثلا بهيئة الصحة العالمية . وفى نفس الوقت كان سعيد بن تيمور يصرح بأنه يمتنع عن

(١) انظر الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع فى المصدر السابق ص ١٦٦

طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة تجنباً للتمثيل الدبلوماسى الذى يكلف أعباء مالية لا يتحملها بلد فقير مثل عمان .

والحق إن موارد عمان كانت مقصورة على تصـــدير التمر ، وعلى ما تقدمه بريطانيا من أموال مقابل إيجار القاعدتين الجويتين ، وكانت تقدر بمليون جنيه سنوياً . أما التنقيب عن النفط فرغم أنه بدأ منذ سنة ١٩٥٦ ، إلا أن العمل سار ببطء ، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . أولا : انتشار الاضطرابات فى المنطقة الداخلية . وثانيا : وقوع آبار النفط فى منطقة الفهود القريبة من حدود السعودية ، ويحتاج استغلالها إلى مد خطوط طويلة من الأنابيب تكلف نفقات باهظة وتحتاج إلى حراسة وصيانة ، مالم يقض على الاضطرابات الداخلية . وقد أشرنا إلى انتشار اتباع الإمامة فى أوائل الستينات . ورغم توصية اللجنة التابعة للأمم المتحدة باستشارة الأهالى عن نوع الحكومة التى يرغبون فيها ، إلا أن بريطانيا مضت فى تدعيم السلطـــان سعيد عسكريا حتى صار يسيطر بالفعل على عمان .

وتمتلك شركة شل البريطانية الهولندية ٨٥ ٪ من أسهم شركة نفط عمان وظفار ، ولذا لم تدخر بريطانيا وسعا فى تقديم المساعدات اللازمة لضمان الاستقرار تمهيداً لاستغلال النفط الذى بدأ بالفعل سنة ١٩٦٧ .

فى مثل هذه الظروف لابد وأن يشعر السلطان سعيد بن تيمور بالقلق عندما يذاع نبأ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج . وقد فكر لحظة ما فى أن يتقارب من أبو ظبى ويبحث إمكان الارتباط مع الاتحاد المقترح فى بعض الشئون . غير أن الخوف من العالم الخارجى سرعان ما تغلب عليه . فقد لاحظ مدى انفتاح الشيخ زايد حاكم أبو ظبى على الحضارة الحديثة ، وكان سعيد يعد من أكثر حكام شبه الجزيرة رغبة فى المحافظة على المجتمع العمانى دون قبول أى تغيير يمس وضعه الذى

ظل عليه كما كان فى العصور الوسطى . ورغم ازدياد موارد النفط باضطراد ، (بلغت ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠) فقد كرس معظمها للقوات المسلحة، ولم ينفق شىء منها فى الخدمات .

وقد رأينا من قبل كيف أن هذا الطراز من الحكام لا يرضى بريطانيا أو شركات النفط ، فهى تفضل حاكما يتقبل التغيير فى حدود الأنظمة التقليدية . وفى عمان على وجه الخصوص لوحظت ظاهرة مقلقة للسلطات البريطانية ، وهى تكون جبهة يسارية عرفت بجبهة تحرير ظفار وأصبح من المعروف أنها تتلقى تأييد الصين الشعبية .

حقيقة إن مجتمع عمان ليس مهيئاً لثورة ماركسية ، إذ من غير المتوقع تمتع نظام ماركسى بتأييد مجتمع محافظ . إلا أن سابقة اليمن الجنوبية كانت تنذر بالخطر . وقد غدت جمهورية اليمن الشعبية تعلن صراحة عن مساندتها لجبهة تحرير ظفار ، بل إنها حثتها على توسيع مدى نشاطها لكى يمتد إلى إمارات الساحل الأخرى . وتصبح الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بدلا من جبهة تحرير ظفار .

اتجهت الأنظار بطبيعة الحال إلى قابوس ابن السلطان سعيد . ولا غرو فهو من خريجى كلية ساند هرست الحربية، وقد توجس أبوه منه خيفة لمجرد أنه درس فى بريطانيا . ولذلك قرر اعتقاله فى إحدى القلاع القريبة من صلالة . ولا شك أن لشركة نفط عمان وللضباط البريطانيين يدا فى تحريك القوات العمانية التى أطاحت بالسلطان سعيد فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٠ ودعت قابوسا لتولى السلطة . ومن الواضح أن ذلك كان من بين الترتيبات البريطانية السابقة على الانسحاب من الخليج . ولعل الانجليز صاروا مقتنعين بأن حاكما متنوراً مثل قابوس أقدر على مجابهة المعارضة اليسارية . ولعله يزيل بعض مبرراتها ، فقد افتتح حكمه بدعوة البلاد العربية لمساعدته فى تطوير بلاده ، ومدها بالمدرسين والخبراء الفنيين ، ولو أنه فى مجال الشئون العسكرية ظل يعتمد على الضباط البريطانيين والإيرانيين .

لقد استطـــاع قابوس أن يحسن علاقات عمان بمختلف الدول العربية فهو قد أبدى استعـــداداً لمصالحة أنصار الإمامة اللاجئين إلى السعودية ، فسمح لهم بالعودة أثناء زيارته للملك فيصل ، غير أنهم اشترطوا المشاركة فى بعض المناصب، وبذلك فقدوا عطف السعودية عليهم. ومن جهة أخرى زال الخلاف القديم على الحدود ، كما أن كثيراً من الدول العربية أيدت قابوساً فى محاربته لجبهة تحرير ظفار ، لايستثنى من ذلك سوى جمهورية اليمن الشعبيـــة التى حاولت أن تعرقل انضمام عمان إلى الجامعة العربية .

ولا شك أن سياسة الانفتاح التى بدأها قابوس تحتاج إلى وقت طويل كى تنقل عمان من عهد العزلة إلى اللحاق بركب الدول المتحضرة .

الفصل السابع عشر

نظم استغلال النفط

تخصص الفصلين التاليين لتطور صناعة النفط فى إمارات الخليج ، فنعالج فى الفصل الأول تنافس الشركات على عقود الامتياز الأولى ، وطبيعة هذه العقود ، وكيف تطورت نظم استغلال النفط حتى تمكنت دول الخليج من التحكم فى هذه الصناعة الحيوية بدون اللجوء إلى تأميم الشركات الأجنبية ، اللهم إلا إذا اعتبرنا نظام المشاركة سيراً تدريجياً نحو التأميم .

أما الفصل التالى فيتناول نتائج النفط على حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن المعروف أن نتائج النفط فى مجال السياسة على وجه الخصوص لم يقتصر على حيـــاة دول الخليج ، بل أثر تأثيراً بعيداً فى العالم العربى بأمره ، كما اتضح ذلك من استخــــدام النفط فى الصراع ضد إسرائيل منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣

١

عقود الامتياز الأولى

تميزت هذه العقود بصفة الإجحاف تمشياً مع روح العصر الاستعمارى حيث لم تكن شعوب آسيا وأفريقيا واعية بقيمة الثروة الطبيعية التى تملكها ، وغير قادرة من الناحية الفنية على استغلالها .

ونظراً للنفوذ الذى تمتعت به بريطانيا فى منطقة الخليج ، فقد كانت أسبق من غيرها إلى استغلال نفطه . وأول آبار استغلت فى المنطقة هى تلك الواقعة جنوب

غرب إيران فى « مسجد سليمان » وقد حصلت شركة دارسى على امتياز استغلالها فى مطلع القرن العشرين .

ولم يلبث النفط الإيرانى أن اكتسب أهمية عظمى عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، وأدى إلى تفكير بريطانيا جديا فى إقامة قواعد ثابتة لها فى الخليج، فى جزر البحرين مثلا ، كما أن المحافظة على آبار النفط كانت من الأسباب التى دفعت بريطانيا إلى إرسال حملة إلى جنوب العراق فى نوفبر ١٩١٤ ومن ثم يتضح لنا كيف أن هدف بريطانيا من استغلال نفط الخليج ، لم يكن مقصورا على الناحية الاقتصادية، وأعنى بذلك استثمار رأس المال فى مشروع مربح ، وإنما صار ينطوى أيضا على أهداف حيوية تتضمن إدارة آلة الحرب من جهة، ثم استخدام الوقود فى الأغراض المدنية الاستهلاكية من جهة أخرى .

أما الولايات المتحدة فحينما دخلت كمنافس على التنقيب واستغلال النفط فى الخليج ، فقد كان رائدها الأول هو استثمار رأس المال بقصد الربح ، ولم تكن فى ذلك الوقت بحاجة إلى نفط الخليج للاستهلاك المحلى نظراً إلى أنها كانت حينئذ من أكبر الدول المصدرة للنفط ، ولكنها كانت تعانى من تكدس رءوس الأموال، وضيق مجالات العمل ، فرأت فى مشروعات استغلال النفط ميداناً خصباً لاستثمار رءوس الأموال والخروج من أزمتها .

وبينما ارتكزت الاستثمارات الأمريكية على القطاع الخاص ، دخلت الحكومة البريطانية كمساهم فى شركة النفط الإنجليزية الفارسية التى امتد نشاطها إلى بعض الإمارات العربية، كما أسهمت فى شركة نفط العراق وأصبحت الشركتان تهتمان بالحصول على امتيازات التنقيب فى الشاطىء العربى .

وحينما كانت بريطانيا تنفرد بالسيطرة السياسية على الخليج ، أخذت تعهدات على الحكام العرب بألا يمنحوا امتياز التنقيب عن البترول لشركة أو لأشخاص دون مشورة الحكومة البريطانية . وبدأت بتعهد من جانب الشيخ مبارك حاكم

الكويت سنة ١٩١٣ ، تلاه حاكم البحرين فى سنة ١٩١٥، ثم تضمنت المعاهدة الانفرادية مع قطر ١٩١٦ بندا خاصاً مماثلا . وأخيرا تم فى سنة ١٩٢٣ تعهد حكام ساحل عمان بعدم منح امتيازات التنقيب قبل الحصول على موافقة ممثلى بريطانيا .

تعارضت هذه السياسة مع مبدأ الباب المفتوح الذى تبنته الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وتحمست له بعد الحرب العالمية الأولى واعتبرت تطبيقه فى الشرق العربى ثمرة من ثمرات مساهمتها فى الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد استطاعت أن تفرض رأيها أولا فيما يخص الأقطار الموضوعة تحت الانتداب. فحصلت شركة أمريكية على جزء من الامتياز الذى كان ممنوحاً فيما مضى لشركة الثانية لاستغلال نفط العراق ، وهكذا جاء تكوين شركة نفط العراق عبارة عن ائتلاف عدة مصالح رأسمالية دولية هى شركة البترول البريطانية الحكومية (٢٣٫٧٥ ٪) وشركة شل البريطانية الهولندية (٢٣٫٧٥ ٪) وشركة البترول الفرنسية (٢٣٫٧٥ ٪) وشركة الخليج الأمريكية (٢٣٫٧٥ ٪) وحصل الرأسمالى الأرمنى جولبنكيان على الـ ٥ ٪ المتبقية . وتعهدت الشركات المكونة لهذه المجموعة بألا تسعى واحدة منها منفردة للحصول على امتياز فى شبه جزيرة العرب أو أراضى الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت ومصر . وكذا سلمت بريطانيا بمبدأ المساواة فى المجال الاقتصادى بينها وبين الدول الأخرى حتى فى المناطق التى كانت تعتبرها احتكارا مشروعا لها مثل إمارات الخليج .

والواقع أن الولايات المتحدة رغم عودتها إلى سياسة العزلة بعد انتهاء الحرب، إلا أنها تشبثت بمبدأ الباب المفتوح فيما يتعلق بالحصول على امتيازات النفط . فالشركات بغض النظر عن جنسياتها حق التنافس فى هذا المجال. وكانت الولايات المتحدة مدفوعة فى ذلك بعاملين : الأول ما ذكرناه من وجود فائض كبير فى رأس المال . والثانى هو المحافظة على الاحتياطى المخزون فى أراضيها،

وعدم استهلاكه فى وقت قصير . وقد بحث مجلس [1] الشيوخ فى سنة ١٩١٩ هذا الموضوع وطلب من الحكومة الأمريكية أن تحتج لدى بريطانيا لمنعها بعض الشركات الأمريكية من الحصول على امتيازات تنقيب فى العراق وفلسطين . وكان روح نظام العصبة ضد الاحتكار أيضاً ، ومع ذلك فقد ظلت بريطانيا تقاوم المساعى الأمريكية بحجة أن الولايات المتحدة ليست عضواً فى المنظمةولم توقع على ميثاقها . غير أن الحكومة الأمريكية استطاعت أن تفرض وجهة نظرها وأن تحوز قصد السبق فى امتيازات منطقة الخليج العربية مستندة إلى خبرتها الطويلة فى عالم استغلال البترول وإلى امكانياتها الهائلة فى إنفاق الأموال التى كثيراً ما تضيع عبثاً أثناء مرحلة التنقيب .

تأخر استغلال النفط على الشاطىء الغربى للخليج بسبب هذا التنافس بين الشركات، بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية؛ إلى أن توسطت بريطانيا فى تخطيط الحدود بين السعودية والكويت والعراق . ومما ساعد على هذا التأخير دخول أحد المغامرين النيوزيلنديين ويدعى فرانك هولز فى مجال التسابق على الحصول على الامتيازات من الحكام والشيوخ العرب . وكان هولز يمثل شركة صغيرة تعرف باسم « الشركة الشرقية العامة المتحدة » . Eastern General— syndicate وقد سعى أولا أثناء انعقاد مؤتمر العقير لدى ابن سعود سنة ١٩٢٢ للحصول على ترخيص بالتنقيب فى الأحساء وفى المنطقة المحايدة بينها وبين الكويت مقابل مبلغ بسيط من المال .

وقد احتجت بريطانيا لتصرف ابن سعود فى المنطقة المحايدة ، على أساس أن لحاكم الكويت نصيباً فيها ، وبالتالى فلابد من استشارتها بخصوص أى امتياز يتعلق بهذه المنطقة . وفضلا عن ذلك كانت السلطات البريطانية فى الخليج تدرك عدم جدية هذه الشركة وتخشى أن تتجر فى تراخيص التنقيب وتبيعها لشركات

---

(١) راشد البراوى ، حرب البترول فى الشرق الأوسط ص ١٧٩

أمريكية . وهذا ما سيحدث بالفعل بالنسبة للبحرين . أما فى الأحساء فقد انتهت مدة الترخيص بالنسبة للشركة الشرقية سنة ١٩٢٧ دون الوصول إلى نتيجة .

حصل هولز على ترخيص فى البحرين سنة ١٩٢٥ ولم يلبث أن عرضه على شركة الخليج الأمريكية Gluf corporation وكانت هذه الشركة قد أرسلت الجيولوجيين الذين أثبتوا وجود النفط فى الجزر ، إلا أن الشركة واجهت مشكلة اتفاق الخط الأحمر ، فهى إحدى الشركات الأربع المكونة لشركة نفط العراق ، وكانت قد تعاهدت فيما بينها على ألا تسعى إحداها منفردة للحصول على امتياز فى شبه جزيرة العرب أو أراضى الدولة العثمانية السابقة ما عدا الكويت ومصر ، لذا ستضطر شركة الخليج إلى التنازل عن هذا الامتياز لشركة أمريكية أخرى غير مقيدة بهذا الاتفاق وهى شركة كاليفورنيا .

ومن جهة أخرى أثارت وزارة المستعمرات البريطانية مسألة الاتفاقات المعقودة بين شيوخ البحرين والحكومة البريطانية التى تشترط موافقتها على أى امتياز نفطى . ويبدو أن وزارة الخارجية كانت أكثر إدراكا لاهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع ، وأحرص على عدم إثارة الخلافات معها بسبب التنقيب عن البترول. ومن ثم أصدرت الوزارة فى سنة ١٩٢٩ تصريحاً أعلنت فيه عدم مخالفتها لمبدأ الباب [1] المفتوح ، إلا أنها اشترطت علم بريطانيا مسبقاً بما يتم من اتفاقات حول البترول .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت تقدر المركز المتفوق لبريطانيا سياسياً وعسكرياً فى الخليج، وتدرك أن تأمين أعمال التنقيب والاستغلال إنما يتوقف على وجود بريطانيا فى المنطقة . ولذا رأت أن تحل هذا التنافس حلا وسطاً . فأسس فرع مستقل من شركة كاليفورنيا سجل فى كندا ، وحمل جنسية إحدى دول الكومنولث ، وصار يعرف باسم شركة نفط البحرين أو بابكو . وتعهدت الشركة الجديدة باختيار معظم موظفيها من بين الرعايا البريطانيين .

---

(١) أنظر : محمود جواد الميوسى . بترول البلاد العربية .

ثم عقد الامتياز بين شركة بابكو وشيخ البحرين فى سنة ١٩٣٢ ، وبذا يكون أقدم امتياز جاد فى الإمارات العربية . ونص عقد الامتياز على حق الشركة فى استغلال النفط فى جميع أراضى البحرين ومياهها الإقليمية مقابل عائدات قدرت بثلاث روبيات عن الطن . مع تأمين حد أدنى للعائدات قدره مائة وخمسون ألف روبية . وسوف تتخذ هذه العائدات أساساً لتقدير نصيب المشيخات الصغيرة مثل الكويت وقطر ، وهى تقل عن العائدات التى كانت تدفعها الشركات للدول الكبيرة نسبياً فى ذلك الوقت مثل إيران أو العراق . وبالإضافة إلى ذلك أعفيت شركة نفط البحرين من كافة الرسوم على ما تستورده من أدوات أو حاجات .

جاء اكتشاف النفط فى البحرين فى الوقت المناسب ، فقد كانت البلاد تعانى من أزمة اقتصادية بسبب كساد صناعة اللؤلؤ ، كما تعرضت لهزة اجتماعية إذ قام الغواصون بحركة إضراب هى الأولى من نوعها فى تاريخ البلاد . وهكذا أوجد النفط مجالات جديدة للعمل. ولاشك أن وجود البترول بكميات تجارية فى البحرين كان نقطة تحول بالنسبة لبقية الشاطىء العربى من الخليج . فقد أقبلت الشركات الكبرى من جديد تتسابق فى الحصول على امتيازات التنقيب . وكانت السعودية هى الدولة التالية للبحرين فى منح الامتياز لإحدى الشركات الأمريكية .

ومن المعروف أن ابن سعود لم يكن مقيداً بتعهد إزاء بريطانيا بخصوص النفط بخلاف أمارات الخليج . وكان يجمع حوله بعض الشخصيات التى عرف فيما بعد أنها عملت لحساب المصالح الرأسمالية الأمريكية . من هؤلاء أمين الريحانى وسان جون فلبى . وسيتضح أثر ذلك من محاولات ابن سعود التأثير على حاكم قطر سنة ١٩٣٥ بأن يمنح امتياز التنقيب فى بلاده لشركة أمريكية . أما هو فلم يظهر حقيقة نواياه ، بل أعلن أنه سيمنح الامتياز للشركة التى تقدم أفضل[1] الشروط دون التقيد باعتبارات سياسية .

(1) Longrigg : Oil in the middle East.

وحقيقة الأمر أن ابن سعود كان فى حاجة ملحة إلى المال خلال تلك الحقبة . فالأزمة الاقتصادية العالمية أثرت فى قلة الحجاج . ورسوم الحج آنذاك هى مورد رئيسى من موارد الدولة. كما أن إحباط ثورة الإخوان ضد حكمه وما ترتب على ذلك من الاهتمام بتقوية الجيش وأجهزة الدولة الإدارية تطلب مزيداً من النفقات. ولذلك استغل ابن سعود فرصة وجود أحد الجيولوجيين الأمريكيين ، وهو تونتشل ، الذى أرسل فى مهمة خيرية الغرض منها استنباط المياه من بعض المناطق السعودية ، وطلب إليه الاتصال بشركات البترول الأمريكية وإقناعها بالحصول على امتياز التنقيب فى بلاده وتصادف أن تم اكتشاف النفط فى البحرين فى ذلك الوقت ، فإذا بابن سعود يواجه بعرضين من شركتين كبيرتين فى آن واحد ، وهما شركة كاليفورنيا الأمريكية ، وشركة نفط العراق التى يغلب عليها الطابع البريطانى .

لماذا فضل ابن سعود عرض الشركة الأمريكية مع أنه لا يكاد يختلف عن عرض شركة نفط العراق ؟ لقد فسر هو موقفه بالمصالح الاقتصادية البحتة ، وهى أن الشركة الأمريكية تعهدت بدفع عوائدها على أساس سعر الاسترلينى » بينما عرضت شركة نفط العراق الدفع على أساس الروبية الهندية التائهة فى منطقة الخليج ، ولكن مركزها كعملة عالمية يقل عن مركز الجنيه الاسترلينى .

ولا يستبعد فى رأينا أن تكون ثمة اعتبارات سياسية رجحت جانب الشركة الأمريكية . فقد كان ابن سعود ينظر إلى الانجليز على أنهم حلفاء البيت الهاشمى وقد سووا مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها الهاشميين فى الأردن والعراق لصالح الأخيرين . ولعله أراد من جهة أخرى أن يستبعد الدولة صاحبة التطلعات الاستعمارية فى الشرق العربى ، بينما كانت أمريكا فى ذلك الوقت مبرأة من مثل هذه التطلعات . وقد كان للأمريكيين نشاط واسع فى السعودية خلال السنوات القليلة التى سبقت عقد الامتياز . وعلى العكس كان السفير البريطانى فى جـدة ينصح المولين الإنجليز بعدم المغامرة بأموالهم فى شبه جزيرة العرب لعدم استقرار

الأوضاع[1] هناك . ولعل هذا ما يفسر قول لونجرج المفاوض باسم شركة نفط العراق « لقد كنا متباطئين فى محادثاتنا ، بينما كان الأمريكيون قد حددوا أهدافهم وساروا نحوها بثبات » .

وأخيراً فقد رجحت الكفة الأمريكية لأن الشركة وافقت على تقديم قروض خارج عقد الامتياز .

وافقت شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا على أن تقدم لابن سعود قرضاً قدره نصف مليون جنيه ، وتدفع له عشرة آلاف جنيه كل ستة أشهر مقابل امتيـاز التنقيب الذى يجب أن يبـدأ فى بحـر ثلاثة أشهر من التصديق على عقد الامتيـاز .

وقد شمل العقد جميع المناطق الشرقية الواقعة شرق صحراء الدهناء ، والمياه الإقليمية المتاخمة لهـا . وصار للشركة حق الأولوية فى الامتيازات التى قد تمنح مستقبلا فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت أو فى مناطق أخرى تابعة للمملكة . وقدرت العوائد المستحقة للدولة المنتجة بأربعة شلنات عن الطن ، على أن تعفى حاجيات الشركة من الرسوم .

وقد أمضت الشركة عدة سنوات قبل أن تكتشف النفط بكميات تجارية . ولم تتوصل إلى النتيجة الإيجابية إلا قبيل قيام الحرب مما حرم السعودية فترة أخرى من الوقت من استغلال نفطها . وبمناسبة الاكتشاف استطاعت الشركة أن تقنع ابن سعود بتعديل عقد الامتياز الأول فى سنة ١٩٣٩ بحيث صار أكثر إجحافاً به . فقد منحت احتكار التنقيب فى مساحة قدرها ٨٥ ألف ميل مربع ، موزعة بين المنـاطق الشمالية والغربية وتشمل المنطقة المحايدة مع الكويت والعراق . كما زيدت مدة الامتياز عشر سنوات أخرى أى صارت سبعين سنة بدل ستين ، تنتهى عند سنة ٢٠٠٣ كل ذلك فى مقابل ١٤٠ ألف جنيه[2] إلى جانب عشرين ألف جنيه سنوياً وذلك إلى أن يتم كشف البترول بكميات تجارية .

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ١٣٩ .
(2) Marlowe: Persian Gulf in the 20 Century, p. III.

لم تكن عقود الامتياز الأولى تنشر فى ذلك الحين على نطاق واسع ، وكانت المفاوضات تجرى مع الحكام العرب ومستشاريهم دون أن يكون للأهالى رأى فى ذلك . وعلى هذا النسق جرت المفاوضات مباشرة بين حاكم الكويت وممثلى الشركات المتنافسة ، وكان فرانك هولمز قد سبق أيضاً إلى محاولة الحصول على ترخيص من الشيخ أحمد الجابر . غير أن هذا الأخير لم يفسح صدره للمغامرات البترولية ، وكان يخشى كما قال من تكاثر الأجانب فى بلاده ، وما يترتب على ذلك من اتساع الامتيازات القنصلية ، الأمر الذى يدل على عدم إدراك الشيخ لما يخبئه المستقبل للكويت من وراء اكتشاف البترول .

ومن جهة أخرى تجاذب الشيخ أحمد عاملان : الرغبة فى إرضاء الإنجليز نظراً لأنهم يحمون الكويت من جيرانه الأقوياء . والعامل الثانى هو الرغبة فى الاستفادة من المساومات التى يفتحها هولمز أمامه ، وذلك باجتذاب الشركات الأمريكية .

وقد أبدى الشيخ استعداده لقبول عروض هولمز إذا وافقت عليها الحكومة البريطانية ولم تشترط أن تكون الشركة العاملة فى بلاده بريطانية الجنسية . وشعر الوكيل السياسى فى الكويت أن الأهالى يضغطون على الشيخ لكى ينهى الاتفاق كخرج من الأزمة الاقتصادية التى أخذت تعانى منها البلاد بسبب كساد الغوص على اللؤلؤ . لذلك حث الوكيل الشركات البريطانية على التقدم ، وكان أقربها إلى الحكومة البريطانية من حيث التبعية ورأس المال ، هى الشركة الإنجليزية الفارسية ونصادف أن هذه الشركة كانت تواجه بعض المشكلات فى إيران بسبب مطالبة حكومة الشاه بتعديل نظام الامتياز ، ورأت أن مصلحتها تقتضى الحصول على مصادر جديدة للنفط . كما أن شركة أمريكية أخرى تتمتع بمركز أفضل من شركة هولمز الشرقية ظهرت فى الميدان ، وأعنى بها شركة « الخليج المتحدة » ورأت الشركتان أن تسرعا بتسوية خلافاتهما حتى لا تتعرضا لمنافس جديد ، سيما وأن شركة كاليفورنيا قد وطدت مركزها فى المنطقة ، وذلك بالحصول على امتياز فى

مساحة تفوق كثيراً إمارة الكويت وهى السعودية ، وهكذا تم الاتفاق فى ديسمبر سنة ١٩٣٣ على أن تكون الشركتان « الإنجليزية الفارسية » وهى بريطانية و«الخليج المتحدة»وهى أمريكية،شركة بالمناصفة تعرف بشركة بترول الكويت. واتفقت الشركتان على تنسيق أعمالهما فى مجال الإنتاج والتوزيع .

لقد حرصت الشركة(١) الانجليزية الفارسية على تنسيق أعمالها مع الحكومة البريطانية فدخلت فى مباحثات مع المسئولين البريطانيين فى يناير من عام ١٩٣٤ لتتفهم الخطة التى يجب أن تسير عليها طبقاً لمصالح بريطانيا فى أثناء مناقشاتها القادمة مع شركة بترول الخليج حول عدة أمور . وتم الاتفاق على الأسس التالية: تضمن بريطانيا سيطرتها على الشركة من تسجيلها فى داخل أراضيها وبالنص على أن يكون الموظفون بريطانيين . وأن تمر جميع المراسلات بين الشركة والشيخ بالوكيل السياسى ، الذى يحضر المناقشات بين الشيخ وممثلى الشركة . كما اهتمت بأن يتم التكرير فى الكويت لما لذلك من أهمية خاصة للبحرية . كذلك اقترحت أن يكون لها الحق فى شراء البترول المنتج بسعر معقول فى وقت الحرب .

ضمنت هذه المقترحات فى اتفاقية خاصة عقدت بين شركة بترول الكويت وبين الحكومة البريطانية فى يناير سنة ١٩٣٤ ، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية شرطاً مسبقاً على المباحثات التى سوف تجرى بين الشركة والشيخ ، وكأن بريطانيا أرادت أن تأخذ ضمانات لعدم تسلل الأمريكيين إلى الكويت والسيطرة عليه اقتصادياً أو سياسياً . فالبحرين كانت تخضع خضوعا مباشراً للإدارة البريطانية . أما الكويت فيتمتع شيخها باستقلال فى إدارة شئونه المحلية . ولذلك يخشى من أن يكون الأمريكيون أكثر قدرة على التسلل .

وقد فصلت الاتفاقية السياسية عديداً من الضمانات التى لم ترد فى المقترحات

---

(١) نجاة عبدالقادر الجاسم : التطور السياسى والاقتصادى للكويت بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٢

السابقة . من ذلك أولوية بريطانيا فى الحصول على البترول فى حالة اشتداد الحاجة إليه . ومنها تعهد الشركة بألا تقيم مشروعات فرعية يزيد فيها الرأسمال الأجنبى عن ٥٠٪ والتزمت الشركة بعدم الاتصال بالشيخ إلا عن طريق الوكيل السياسى . وأن يؤخذ رأى الوكيل فى تعيين الموظفين . وألا تتنازل عن منشآتها لهيئة أجنبية .

تعرضت الحكومة البريطانية لبعض النقد فى مجلس العموم بسبب تساهلها مع الشركات الأمريكية فى الخليج . ويعنى هؤلاء المعترضون أن يمنح امتياز الكويت لشركة بريطانية خالصة . وكان ذلك من العوامل التى دفعت شركة بترول الكويت الأنجلو أمريكية لكى تسرع بتوقيع عقد الامتياز مع الشيخ أحمد الجابر فى سنة ١٩٣٤(١) ولا يختلف عقد الامتياز مع الكويت فى خطوطه العريضة عن عقود الامتياز الأخرى التى تمت فى الثلاثينات مع حكام الخليج . فيشمل الامتياز جميع أراضى الكويت ، ومدته خمس وسبعون سنة. ويدفع لحاكم الكويت مبلغ (٤٧٥٠٠٠ روبية) كمنحة فى خلال ثلاثين يوما من المصادقة على العقد . وعندما يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية تدفع الشركة ثلاث روبيات عن الطن كعوائد ، وتعفى من بقية الرسوم .

لم تنشأ مشكلات سياسية حول امتيازات قطر ومشيخات ساحل عمان ، لأن سيطرة بريطانيا هنا كانت أقوى ، وليس لحكام هذه المناطق اتصالات دولية تذكر وهكذا لم تجد الشركات البريطانية منافسة قوية . فحصلت الفارسية الإنجليزية على امتياز قطر سنة ١٩٣٥ بينما حصل فرع من شركة نفط العراق على امتياز مسقط وعمان سنة ١٩٣٧ ، ولم تدخل المنافسة الدولية إلى تلك المناطق إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

يتضح مما سبق أن عقود الامتياز الأولى قد تمت باسم الحكام ، وكان البترول

---

(١) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول فى البلاد العربية .

يعتبر ملكا خاصاً لهم . ولم يدقق الحكام العرب فى الحصول على شروط أفضل . ويرجع ذلك إلى عدم إدراك قيمة البترول من ناحية . وإلى أن الطلب على هذه المادة كان محدوداً من جهة أخرى . فلم يمكن بوسع الشركات أن تجد أسواقاً لجميع إنتاجها . يدل على ذلك أن شركة كاليفورنيا تنازلت عن جزء من رأسمالها المستثمر فى السعودية والبحرين لشركة تكساس، لما لها من خبرة سابقة بالتوزيع، واندمجت الشركتان فيما عرف بكالتكس . ورغم ذلك يمكن القول إن عقود الامتياز الأولى كانت مجحفة لأنها لم تحدد مساحة معينة للتنقيب مما جعل جميع أراضى بعض الأقطار خاضعة لاحتكار شركات بعينها وقلل أمامها فرص المساومة. كما أن آجال الامتياز كانت طويلة . ولا شك أن الحاجة الملحة إلى المال هى التى دفعت هؤلاء الحكام إلى التساهل . وقد تبدلت معظم هذه الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية .

٢

تطور العلاقات بين الشركات والدول المنتجة

تعرض إنتاج البترول فى الخليج [illegible] وذلك أنه رغم [illegible] انتقل [illegible] المنتجة . وفى السنوات [illegible] لاستخدام نفطه فى [illegible] منها تحول الولايات المتحدة [illegible] من مخزون [illegible] النفط بالتدريج [illegible] الكبيرة . [illegible] مع احتفاظ الأمريكيين [illegible] انحصر التنافس بين [illegible] وواحدة فرنسية . [illegible] إلى مجال التسابق على نفط الخليج .

وسازاد من حدة التنافس [illegible] الفرنسية [illegible] انتهت الحرب [illegible] باتفاق الخط الأحمر .

أوجد هذا التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على البترول فرصاً أفضل للدول المنتجة كى تعدل شروط امتيازاتها . ومن جهة أخرى فإن الوعى السياسى قد مس هذه الأقطار بعد الحرب . وكانت المناسبة الأولى لتعديل نظام الامتياز حينما

اقترحت شركة أمريكية لا تنتمى إلى المجموعات الاحتكارية السابقة وهى شركة جيتى، تخصيص نسبة من الأرباح قدرها ٢٠ ٪ علاوة على أربعة دولارات ضريبة على الطن ، وذلك فيما يخص المنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت . ويكاد هذا النظام أن يصل بنصيب الدولة المنتجة إلى ٥٠ ٪ غير أن مبدأ المناصفة فى الأرباح لم يتقرر بصورة رسمية إلا فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك عندما عدلت شركة ارامكو اتفاقها مع السعودية على هذا الأساس الذى كان قد طبق لأول مرة فى فنزويلا ، وصار بعد ذلك القاعدة الشائعة فى امتيازات البترول فى الشرق العربى ، فطبقت فى العراق والكويت . ولم يكن قد أخذ بمبدأ المناصفة بعد فى إيران حينما قام مصدق بتأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى سنة ١٩٥١ ، لذلك سارعت الشركات بتطبيق المبدأ على إمارات الخليج الصغيرة : قطر والبحرين ، والتى كانت تأتى متأخرة فى تحسين شروطها عن الدول الكبيرة نسبياً .

تضاعف دخل الكويت والسعودية فى الخمسينات أضعافا عديدة ، ويرجع ذلك إلى الأخذ بمبدأ المناصفة من جهة وازدياد الإنتاج من جهة أخرى كتعويض عن نفط إيران الذى توقف إنتاجه ما يزيد عن سنتين . لذا يمكن القول أن العصر الذهبى للكويت والسعودية إنما يعود إلى الخمسينات حيث كانت هناك إمكانيات شاسعة لزيادة الإنتاج . ومع ذلك فإن نظام المناصفة لم يخل من عدة ثغرات وتعرض بعد وقت للانتقاد . فما أخذ عليه أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحقق أرباحا من أعمال فرعية كالتكرير ، والنقل والتسويق . ولا تدخل أرباح هذه الأعمال ضمن الأرباح العامة التى تدفع عنها ٥٠ ٪ للدولة المنتجة . كذلك لوحظ أن بعض الأقطار المتخلفة لا تستطيع أن تخضع حسابات الشركات لرقابتها . وستسبق السعودية بالمطالبة بتعيين عضوين من رعاياها فى مجلس إدارة أرامكو للمشاركة فى الإشراف على أعمال الشركة .

ومن المآخذ التى وجهت لنظام المناصفة أن الشركات كانت تحسب أرباحها بعد خصم الضرائب التى تقدمها للدول المسجلة فيها . كما لوحظ أنها تبالغ فى منح

التخفيضات للمشترين مما جعل الدول المنتجة تتشكك فى حقيقة هذه الخصومات ، لذلك ستسعى لإلزام الشركات بالحساب على أساس الأسعار المعلنة ، وستخضع الشركات لهذا المطلب ، خاصة عندما انخفض السعر العالمى للبترول فى أوائل الستينات . وأخيراً استغلت بعض الشركات تطبيق مبدأ المناصفة ، وحصلت فى مقابل ذلك على تمديد لأجل الامتياز ، فمثلا استطاعت شركة نفط الكويت أن تضيف (١) سبعة عشر عاماً إلى مدة امتيازها الأصلية أى أن امتياز الكويت سوف ينتهى سنة ٢٠٢٦ ، ولو استمر بالفعل إلى هذا الأجل فربما نضب معين البترول قبل انتهاء أجل الامتياز .

أصبح مبدأ المناصفة عاما إذن فى منتصف العقد السادس ولكن ما كاد يعمم حتى شرعت بعض الشركات الصغيرة تعرض شروطا أفضل . فعرضت شركة يابانية تخصيص ٥٦ ٪ للدولة المنتجة ، وحصلت بالفعل على امتياز من السعودية للتنقيب فى مياهها الإقليمية بناء على هذه النسبة ولم تلبث شركة « إينى » الإيطالية أن أدخلت مبدأ جديداً فى سنة ١٩٥٧ ينسب إلى أحد مديريها المدعو « ماتى » . ويقضى نظام ماتى بأن تسهم الدولة المنتجة بـ ٥٠ ٪ من رأس المال ، فإذا طبقت بعد ذلك مبدأ المناصفة فإنها تحصل على ٧٥ ٪ من الأرباح باعتبار أن لها من الأصل ٥٠ ٪ ولها بالإضافة إلى ذلك نصف ربح رأس المال الأجنبى المستثمر فى بترولها . وما كان من الممكن تطبيق هذا النظام لولا أن تكون لدى الأقطار المنتجة فائض من رأس المال .

والحق إن وجود هذا الفائض ساعد أيضاً على اجتياز مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات بين الأقطار المنتجة والشركات . ونعنى بذلك تأسيس الشركات الوطنية العاملة فى حقل صناعة البترول . فقد أسست السعودية شركة « بترومين » سنة ١٩٥٦ ، كما أقامت الكويت شركة وطنية فى سنة ١٩٦٠ ، أسهمت فيها الحكومة بـ ٦٠ ٪ من رأس المال ، بينما اشترى المواطنون بقية الأسهم .

(١) عزيز محمد جيب : الكويت ، سلسلة العالم العربى .

وقد بدأت هذه الشركات الوطنية أعمالها فى أضيق نطاق ، فلم تتجاوز أبسط عمليات صناعة البترول ، ألا وهى توزيع البترول ومشتقاته داخل أراضى الدولة صاحبة الشركة. وبمضى الوقت أخذت هذه الشركات الوطنية تتوسع رويداً رويداً، فشملت أعمالها بناء الناقلات ومد خطوط الأنابيب الداخلية الصغيرة . وقد أسست الشركة الوطنية الكويتية فى سنة ١٩٦٨ مصفاة الشعيبة الكبيرة ، وأصبحت تكرر داخل البلاد كميات تتجاوز كثيراً استهلاكها المحلى ، وبالتالى صارت بحاجة إلى شراء جزء من الإنتاج وتسويقه فى الخارج ولم يكن بوسع أصحاب الامتياز أن يعارضوا فى دخول هذا المنافس الجديد على الأسواق العالمية .

ومع تطور الوعى لدى شعوب دول البترول ، وقيام النظام الجمهورى فى العراق ، وحصول الكويت على الاستقلال، تهيأ الجو السياسى فى أوائل الستينات لإدخال تعديلات هامة جديدة على علاقة الشركات بالدول المنتجة . وقد رأينا كيف كانت الشركات الكبرى تنسق أعمالها وتكون الاتحادات الاحتكارية ، بينما افتقدت الدول المنتجة كل وسائل التنسيق فيما بينها . ولا أدل على ذلك من تعثر إيران فى محاولة التأميم سنة ١٩٥١ فقد استطاعت الشركات أن تعوض النقص رغم حاجتها إلى مزيد من الإنتاج بسبب حرب كوريا . ووجدت فى إمارات الخليج متسعاً سهلا لسد النقص . لذلك فإن إنشاء منظمة « أوبك » يعد خطوة هامة فى تاريخ علاقة الشركات بالدول المنتجة . وقد نبتت الفكرة أصلا فى مؤتمرات البترول العربية إلى أن تكونت هذه المنظمة سنة ١٩٦٠ من الدول العربية ذات الإنتاج الكبير الذى يسمح بالتصدير ، بالإضافة إلى الدول الأخرى المعروفة فى مجال تصدير النفط مثل إيران وفنزويلا . وبفضل هذه المنظمة صار فى الإمكان إخضاع الشركات لمطالب الدول المنتجة .

ولقد اتخذ العراق إجراء هاما فى عهد عبد الكريم قاسم ، وذلك حينما سحب جميع الأراضى غير المستغلة من شركة نفط العراق ، واعتبر الشركة الوطنية العراقية هى صاحبة الحق فى استغلال بترول البلاد . ولها أن تتفق مع الشركات

الأخرى على أسس جديدة للاستغلال . والذى يعنينا ههنا هو تطور نظم الاستغلال فى إمارات الخليج . وكانت الكويت هى أسبق الإمارات إلى تعديل نظمها . فقد اتفقت مع الشركة الأصلية على أن تتنازل عن نصف مساحة القطر الذى كان داخلا بأكمله فى عقد الامتياز ، وبالتدريج أخذت الشركة تتخلى من تلقاء نفسها عن مساحات أخرى، ثم شرع مجلس الأمة الكويتى منذ سنة ١٩٦٤ يطالب بتعديل نظام المناصفة . واستطاع أن يفرض على الشركة إعطاء الكويت جزءاً من الإنتاج يقدر بـ ١٢½ ٪ لتسويقه لحسابها . وبقى الخلاف حول كيفية سعر هذا الجزء ، هل يقدر على أساس سعر التكلفة، أم على أساس السعر الذى تشترى به شركات التوزيع الأجنبية . ولا شك أن وجود مجلس نيابى كان من شأنه تحسين شروط الامتياز . ويختلف الأمر فى ذلك عن بعض الإمارات المتخلفة حيث مازال النفط يعتبر ملكا للحاكم ، ويتم الاتفاق بينه وبين الشركات مباشرة .

على أن الإمارات الصغيرة لم تعدم هى الأخرى المنازعات مع الشركات صاحبة الامتياز . ومن أشهر هذه المنازعات وأقدمها ما نشأ بين قطر والشركة صاحبة الامتياز فيها ، فقد اعتبرت نفسها مالكة لجميع مساحة البر وما حول شبه الجزيرة من مياه إقليمية . ولم يكن منصوصاً على المياه الإقليمية فى عقد الامتياز الأول . ولكنها اعتبرت دخوله أمراً ضمنياً طالما أنها منحت الامتياز فى جميع أراضى المشيخة . ورفعت حكومة قطر الخلاف إلى التحكيم حسبما يحدده نظام الامتياز . وقضت هيئة التحكيم لصالح قطر ، ولشركة سوبيريور الأمريكية التى حصلت على امتياز التنقيب فى المياه الإقليمية .

لقد أشرنا فيما سبق إلى العوامل السياسية التى أدت إلى تطور نظم الاستغلال وهناك عامل اقتصادى لا بد من التنبيه إليه، وقد ساعد على السير فى نفس الاتجاه. ونعنى بذلك دخول شركات جديدة صغيرة إلى مجال المنافسة . وبعض هذه الشركات أمريكية مثل « جيتى » فى المنطقة المحايدة فى السعودية ، « أمن أويل » فى المنطقة المحايدة الكويتية . غير أن معظم الشركات الجديدة تحمل جنسيات يابانية وأسبانية

والمانية ويقال أن الرأسمال الأمريكى يستتر وراء بعض هذه الشركات ولا سيما اليابانية منها . وتعمل هذه الشركات فى مناطق يصعب التنقيب فيها ، ولذلك فإنها لم تحتل مكانا يذكر فى مجال الإنتاج . ففى الكويت مثلا مازالت الشركة الأصلية تنتج ٩٢ ٪ من مجموع البترول المستخرج . وتقوم شركة ألمانية بالتنقيب عن البترول فى أرض دبى ، بينما تمكنت مجموعة الشركات الإنجليزية الفرنسية من الإنتاج فى المياه الإقليمية لدبى منذ سنة ١٩٦٩ ، ورغم ذلك فإن الشروط التى تعمل بمقتضاها هذه الشركات الصغيرة أكثر مراعاة لصالح الدول المنتجة . ففى السعودية ذهبت شركة إسبانية إلى قبول نظـــام المقاولة ، أى العمل بالمساهمة مع الشركة الوطنية .

وفى الكويت تعاقدت على أساس امتلاك الوطنيين لـ ٥١ ٪ من الأسهم ، مما يضمن سيطرتهم على الشركة .

لقد تطلب تعديل نظام الاستغلال مع الشركات الكبرى قدرا أكبر من التضامن بين دول الخليج . وللمرة الأولى فى تاريخ المنطقة تقوم هـــذه الدول بالتفاوض جماعياً مع الشركات فى مؤتمر عقد فى طهران أوائل سنة ١٩٧١ ، وقد انتهى هذا المؤتمر بوضع مبادىء جديدة لنظم الاستغلال . ففى الحالات التى يقل فيها نصيب الدولة المنتجة عن ٥٥ ٪ من الأرباح فإنه يرفع فورا إلى تلك النسبة . وعلى الشركات أن تزيد من أسعار البترول المعلن بنسب متفاوتة تصل إلى ٣٣ سنتا للبرميل . وتطبق هذه النسبة بالتدريج حسب نوع النفط وسهولة نقله . وتلتزم الدول المنتجة بقبول الأسعار الجديدة مدة خمس سنوات . وتعهدت دول الخليج الموقعة على اتفاقية طهران بألا تدعم المطالب الأخرى التى قد يتقدم بها أعضاء آخرون فى منظمة « الأوبك » للحصول على تعديلات جديدة . ولكن إذا حصلت ليبيا أو غيرها على زياده فى السعر ، من نفس الشركات العاملة فى الخليج فللدول المنطقة أن تطلب زيادة السعر ، مع ملاحظة فرق النقل والتكلفة . وأخيرا

تثبت اتفاقية طهران الآجال الأصلية المنصوص عليها فى العقود ، ولعل ذلك أهم كسب حققته الشركات . أما الدول فقد حققت أيضاً زيادة فى نصيبها من الأرباح .

تعرضت اتفاقية طهران التى وقعت فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ لانتقادات عديدة من بعض الأقطار الأخرى المنتجة ، والتى قطعت شوطا أبعد فى سبيل السيطرة على نفطها مثل الجزائر وليبيا . ومع ذلك فللاتفاقية مغزى هام باعتبارها أول اتفاق جماعى تدخل فيه دول الخليج المنتجة للبترول على اختلاف جنسياتها ودولها كطرف واحد فى اتفاقية مع الشركات صاحبة الامتياز . وفى الماضى كانت اتحادات الشركات هى التى تدخل بصفة جماعية مع كل دولة على حدة .

انصبت اتفاقية طهران على نقطتين : زيادة نصيب الدول المنتجة من الأرباح ، واشتراكها فى تحديد السعر ، ولكنها لم تمس نظم الامتياز ذاتها وحتى فيما يتعلق بمسألة التسعير فإنها لم تزل الخلافات ، إذ ما كاد الاتفاق يتم حتى تعرض الدولار لهزة أدت إلى تخفيض سعره ، فاضطرت دول البترول إلى المطالبة بالتعويض عن هذا التخفيض ورفعت سعر البترول ٨ ٪ أى بنفس نسبة التخفيض ، وأخذت تفكر فى التخلى عن الدولار كأساس للتعامل فى تجارة النفط ، نظراً لكثرة ما تعرض له من تقلبات خلال عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ واشتدت الدعوة إلى التخلى عن الدولار بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وذلك كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة ، كما أن هذه الحرب بررت للدول العربية المنتجة للبترول رفع السعر مرة أخرى بنسب عالية ، وذلك حتى تعوض عن التخفيض فى الإنتاج الذى قررته كسلاح من أسلحة الصراع ضد إسرائيل .

وبينما كانت دول البترول تخوض معركة الأسعار مع الشركات اتجهت إلى السيطرة على صناعة النفط بوسيلة أخرى ، ألا وهى تطبيق نظام المشاركة .

٦ — المشاركة : ليس مبدأ المشاركة بجديد فى حد ذاته فهو يعود إلى سنة ١٩٥٧ حينما وقعت شركة إينى بعض اتفاقيات على أساس هذا المبدأ . وقد مال إليه مصر فى اتفاقاتها مع الشركات الأجنبية .

ولما تكونت رءوس أموال وطنية وشركات وطنية فى دول البترول نزعت هى الأخرى إلى تطبيق هذا النظام مع الشركات الصغرى التى تقدمت بعروض للتنقيب مثل شركة هسبانيولا التى وقعت اتفاقاً على هذا الأساس مع حكومة الكويت سنة ١٩٦٨ .

الجديد إذن فى الأمر هو إلزام الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات التقليدية فى أن تتنازل عن جزء من رأس المال لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١ ٪ مما يسمح للشركات الوطنية بالسيطرة على إدارة أعمال الشركات العاملة لديها . وقد جاء التفكير فى هذا الاتجاه نتيجة توصية منظمة الأوبك فى ديسمبر ١٩٧٠ .

والفرق بين المشاركة والتأميم الجزئى ، هو أن النظام الأول يتم نتيجة اتفاق بين الطرفين ، أما التأميم فيتحقق بقرار منفرد تتخذه حكومة الدولة المنتجة . وقد تم المشاركة نتيجة تنازل اختيارى من الشركة الأجنبية . حدث ذلك مثلا فى الجزائر حينما تنازلت شركة جيتى الأمريكية سنة ١٩٦٨ عن ٥١ ٪ من أسهمها لصالح سوناتراك .

أما الشركات الكبرى فقد قاومت فى بداية الأمر فكرة المشاركة ، واحتجت بأن مؤتمر طهران يلزم دول الخليج بألا تسعى لمدة خمس سنوات لتغيير المبادئ المتفق عليها . ولم تكن هذه حجة مقبولة نظراً إلى أن اتفاقية طهران كانت تخص الالتزام بالأسعار ، وليس نظام الامتياز فى حد ذاته . لذلك لم تجد الشركات العملاقة بدا من الموافقة مبدئياً على نظام المشاركة ، وكانت دول الخليج قد اقترحت أن تبدأ بتحويل ملكية ٢٠ ٪ من الأسهم للشركات الوطنية . على أن تزيد هذه

المشاركة بالتدريج حتى تصل إلى ٥١ ٪ بحلول عام ١٩٨٥ ، غير أنها استطاعت أن تتوصل إلى تقصير المدة ، والبدء بـ ٢٥ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ وكانت دول الخليج قد وكلت إلى أحمد زكى اليمانى وزير النفط السعودى مهمة التباحث باسمها مع الشركات . وتم التوصل إلى الاتفاق فى أكتوبر سنة ١٩٧٢ على النحو التالى :

تسهم الدول العربية الموقعة على الاتفاق وهى السعودية والكويت وقطر وأبو ظبى تدريجياً فى رأس مال الشركات حتى تصل نسبة المساهمة إلى ٢٥ ٪ سنة ١٩٧٨ ثم ترتفع هذه النسبة بمعدل ٥ ٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٢ لتصل إلى ٤٥ ٪ ثم ترتفع الدفعة الأخيرة بمعدل ٦ ٪ ١٩٨٣ لتصبح ٥١ ٪ .

وترك لكل دولة أن تحدد على انفراد كيفية التعويض عن نقل ملكية رأس المال . ولا شك أن مسألة التعويض تثير خلافات شديدة ، فهل يتم ذلك بناء على الأصول الدفترية ، أم على القيمة المتزايدة التى يضيفها الربح الرأسمالى على قيم الأسهم ؟ . فتقدر الأصول الدفترية لتعويض شركة أرامكو بـ ٢٠٠٠ مليون دولار ، بينما لو أخذ الربح الرأسمالى فى الاعتبار بالإضافة إلى المنشآت ، فإن على السعودية مثلا أن تدفع تعويضاً يقدر بـ ٥٠٠٠ مليون دولار .

وبالإضافة إلى إقرار مبدأ التعويض فقد تعهدت الدول المنتجة بتوفير حاجات الولايات المتحدة من البترول باعتبار أن الشركات الأساسية التى دخلت طرفاً فى هذا الاتفاق هى شركات أمريكية .

وعند مقارنة هذا التعهد باتفاقات المشاركة السابقة يلاحظ أن الدول المنتجة فى الماضى هى التى كانت تأخذ على الشريك الأجنبى تعهداً بأن يسوق نصيب الشريك الوطنى . كما حدث فى الاتفاق بين الكويت وهسبانيولا سنة ١٩٦٨ ، أما الاتفاق الجماعى الذى وقع فى نيويورك سنة ١٩٧٢ فقد عكس الآية وتعهدت الدول المنتجة بتزويد الولايات المتحدة بحاجتها من البترول ويرجع ذلك إلى

ازدياد استهلاك النفط على المستوى العالمى ، وعدم تمكن الولايات المتحدة من كفاية حاجاتها . ولعل ذلك الموقف هو الذى جعل الشركات الكبرى تخضع لنظام المشاركة .

وثمة ظاهرة جديدة أخرى ، وهى أن الحكومة الأمريكية اشتركت فى مباحثات المشاركة الجماعية بعد أن كانت تترك مثل هذه الأمور لشركات القطاع الخاص .

ولنظام المشاركة ميزات هامة ، كما أنه وجهت إليه بعض المآخذ . فمن ميزات هذا النظام أنه يتيح للشريك الوطنى فرصة المشاركة فى جميع مراحل صناعة البترول من الإنتاج إلى النقل والتسويق وقيل فى هذا الصدد إن رءوس الأموال العربية ستفتح آفاقاً جديدة للاستثمار فى أوربا وأمريكا . ويقضى نظام المشاركة بإخضاع الشركات الأجنبية للتشريع المحلى فى حالة وقوع نزاع بينها وبين حكومة الدولة المنتجة . أما إذا كان النزاع بين المؤسسة الوطنية وبين الشركة الأجنبية فإنه يخضع للتحكيم . ومن ميزات المشاركة أنها تتيح الفرصة أمام الدولة المنتجة لتكوين جيل من خبراء فى شتى مراحل صناعة البترول . وفوق ذلك كله فإن المشاركة خطوة إيجابية نحو التأميم ، بل هو تأميم جزئى يتحقق بدون إثارة المشكلات التى قد يحدثها التأميم الشامل دفعة واحدة نظراً لتعقد تجارة البترول العالمية .

على أنه قد وجهت بعض المآخذ على نظام المشاركة . من ذلك ما قيل من أنه قد يؤدى إلى تقليل نسبة الأرباح وخاصة بعد أن رفعت اتفاقية طهران هذه النسبة إلى ٥٥٪ ويرجع ذلك إلى أن عقود الامتياز العادية تنص على محاسبة الشركات على أساس الأسعار المعلنة ، وبذا لا تتأثر بالخصومات الشائعة فى تجارة البترول . أما نظام المشاركة فتتم فيه المحاسبة على أساس الأسعار الفعلية .

ومن هذه المآخذ أن الجانب الوطنى قد يضطر إلى منح تخفيضات تزيد على تلك التى تمنحها الشركات الكبرى المتحكمة فى الأسواق . ومنها أيضاً أن نظام المشاركة يكلف الجانب الوطنى بنصيبه من نفقات التنقيب ، وهى تستنزل أولا قبل دفع الضرائب والرسوم . ولا ينطبق هذا الاعتراض الأخير بطبيعة الحال إلا على العقود الجديدة . أما بالنسبة للشركات الكبرى صاحبة الامتيازات القديمة فإنها قد انتهت من مرحلة التنقيب .

والواقع أن هذه المآخذ حتى لو سلمنا بصحتها فهى لا تقلل من أهمية المشاركة ، سيما وأن مشكلة تسويق البترول تتلاشى بالتدريج . بل إن أزمة الطاقة العالمية التى ظهرت بوضوح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تلغى كثيراً من المفاهيم التى كانت شائعة حول تجارة البترول .

الفصل الثامن عشر

نتائج استغلال النفط

١

النتائج السياسية

ترك النفط آثاراً بعيدة فى حياة الإمارات وتمكينها من إقامة أجهزة دولة عصرية ، ولكن نتائج البترول السياسية لم تقتصر على إمارات الخليج ، بل امتدت إلى الوطن العربى بأكمله ، كما تأكد ذلك بإسراع دول الخليج إلى المساهمة فى معركة النفط فى أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن كيف تحقق لهذه الدول الصغيرة أن تلعب هذا الدور الفعال الذى شملت آثاره جميع أنحاء العالم ؟

من المؤكد أنها لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بعد المرور بخطوات متوالية من التطور . ومن أبرز هذه الخطوات الحصول على الاستقلال السياسى ، ثم تكوين المدخرات التى جعلت هذه الدول قادرة على التعامل مع الدول الصناعية الكبرى على قدم المساواة ، بحيث استطاعت أن تمنع عنها البترول فى الوقت المناسب . وسنتناول فيما يلى أهم ظاهرتين سياسيتين نشأتا عن استغلال النفط فى الخليج ، وهما الاستقلال وتدعيم الكيانات المحلية .

١ — البترول كعامل للاستقلال :

تردد الكتابات العربية القول بأن الوجود العسكرى البريطانى استهدف حماية المصالح البترولية ، ولذلك فإنه اتسع حجمه فى الخمسينات وأوائل الستينات ، رغم أن أصل هذا الوجود إنما يرجع إلى أن الخليج كان يعتبر خط دفاع أمامى عن

الهند . وقد استقلت الهند فى سنة ١٩٤٧ ، فلماذا تشبث الإنجليز بمنطقة الخليج ودعموا فيها قواعدهم العسكرية ؟

والحق إن هناك من الشواهد ما يبرر هذا الاتجاه فى التفكير . فلهجة الصحف البريطانية منذ سنة ١٩٥٥ هو أنه ينبغى الدفاع عن المصالح البريطانية فى الخليج ضد التهديد الموجه لها من حركة القومية العربية المنطلقة من مصر ، أو ضد رغبة الدولة السعودية فى أن تبسط نفوذها على الإمارات الصغيرة المجاورة .

وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من الجنوب العربى فى سنة ١٩٦٦ أعلنت أنها ستركز وجودها العسكرى على بضع قواعد موزعة بين إمارات الخليج ، بل قيل إن بريطانيا دفعت عبد الكريم قاسم بطريق غير مباشر إلى المطالبة بضم الكويت حتى تشعر هذه الإمارة بالحاجة إلى حمايتها .

وهذه الشواهد كلها تنطبق على الفترة التى كانت إمارات الخليج تمر خلالها فى حالة بدائية وخاصة فى القسم الجنوبى ما بين قطر وعمان . وكان لابد من مضى بعض الوقت حتى تتوفر فيه مدخرات لدى هذه الإمارات لتستطيع إقامة أجهزة عصرية من جيش وشرطة وإدارة منظمة حتى إذا تم لها ذلك صارت بريطانيا تفضل رفع يدها عن التدخل المباشر بشرط أن تكون الأنظمة الحاكمة من نوع الأنظمة المحافظة التى تميل إلى صداقة بريطانيا من جهة ، ومسايرة أحوال المجتمع القبلى فى مرحلة تطوره الأولى نحو المجتمع الحديث .

وذلك لأن الأنظمة الثورية قد تحدث نوعاً من الفوضى والاضطراب لأن المجتمع غير مهيىء لهذه الطفرة ، مما يضر فى نهاية الأمر بمصالح الشركات البريطانية . إذن فقد كانت بريطانيا تشجع التطور ولكن فى إطار محدود . وهناك مثالان شهيران على تدخل بريطانيا بطريق غير مباشر لتبديل أوضاع

إمارات النفط كيما تصبح أكثر مسارة للتجديد ، وحتى تمنع ثورة مفاجئة تهدد النظم الصديقة لها .

المثال الأول ما حدث فى أغسطس سنة ١٩٦٦ من عزل الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبى الذى كان يريد أن يضرب سياجا من العزلة الكثيفة على إمارته حتى أنه تخوف من افتتاح مدارس ابتدائية . فشجعت السلطات البريطانية الأسرة الحاكمة على اختيار الشيخ زايد بن سلطان المعروف بانفتاحه على العالم الخارجى لحكم الإمارة .

أما المثال الثانى فقد وقع فى سلطنة مسقط وعمان ، إذ كان سعيد بن تيمور يسير على نفس سياسة شخبوط . فشجعت بريطانيا انقلابا أسريا أطاح بهذا السلطان فى يوليو سنة ١٩٧٠ وحمل إلى السلطة ابنه قابوس خريج كلية ساند هرست .

ومنذ أن اتخذت بريطانيا قرار الانسحاب العسكرى من منطقة الخليج سنة ١٩٦٨ وهى تعد الترتيبات التى تضمن بقاء النظم الصديقة لها . ففى منطقة الإمارات المتحدة كان من الصعب ترك البلاد وهى مجزأة إلى وحدات صغيرة لا يتجاوز سكان بعضها خمسة آلاف نسمة دون ترتيب نظام اتحادى يضمها فى كيان سياسى واحد .

ولهذا فقد توسعت بريطانيا فى المباحثات الطويلة الشاقة بين الإمارات التسع ثم السبع حتى تم الاتفـــاق على قيام النظام الاتحادى المعمول به فى دولة الإمارات المتحدة .

و ن بن الترتيبات التى اتخذتها بريطانيا قبل الانسحاب تأمين وضع الإمارات وعدم تعرضها لمطالب إقليمية من الدول الكبيرة المجاورة . فأعلنت الحكومة الإيرانية عن قبولها مبدأ تقرير المصير فى البحرين ، وتراجعت

من إدعاء الضم الذى كانت تنادى به من قبل ، كما توقفت المطالب السعودية الإقليمية فى سلطنة مسقط أو إمارة أبو ظبى من الناحية العملية على الأقل .

ويبقى بعد ذلك السؤال التالى مطروحا ، وهو : هل كان البترول عاملا مساعداً على بلوغ الاستقلال أم معرقلا له . وإذا استقرأنا تاريخ بعض دول البترول لاتضح لنا أنه كان عاملا رئيسيا فى تمكين دول عربية فقيرة من تحقيق استقلالها . وأوضح مثل على ذلك هو إمارات الخليج التى كانت تتلقى معونة مالية بريطانية فى مقابل خضوعها لنظام الحماية

٢

تدعيم الكيانات المحلية

إذا كان من الصعب علينا استخلاص رأى حاسم فيما يتعلق بدور البترول فى تدعيم الاستقلال أو عدمه ، فإننا على العكس لا نتردد فى القول بأن البترول قد دعم النزعة الإقليمية لدى الدول المنتجة وشعوبها أيضا . واستمرار وضع التجزئة جعل الشركات تطمئن على أوضاعها وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التأميم . فالإمارات الصغيرة أقل قدرة على اتخاذ مثل هذا الإجراء وتزداد هذه النزعة الإقليمية قوة لدى الدول الصغيرة قليلة السكان ، محدودة المساحة حتى إنه يمكن استخدام مصطلح « إقليمية النفط » وهى تلائم طابع الأنانية التى هى غريزة إنسانية ، والغرائز أقوى من الأفكار المثالية مثل فكرة القومية العربية .

ويمكن ضرب بعض الأمثلة على أثر البترول فى تدعيم النزعة الإقليمية . (أولا) عندما تكون اتحاد الإمارات العربية استثنى الثروة النفطية من الخضوع لأجهزة الاتحاد ؛ فتحتفظ الإمارات المنتجة وهى أبو ظبى ودبى ، والشاوقة فى المستقبل القريب ، بحرية التصرف فى دخلها من النفط وهى تغذى الأجهزة الاتحادية بجزء من ثروتها دون التقيد بنظام محدد . حقيقة إن الفائض يكفى لإحداث تغييرات

هائلة فى معيشة عشرين أو ثلاثين ألفا من مجموع سكان الإمارات الأربع غير المنتجة، ولـكن استئثاء النفط من الخضوع للنظام الاتحادى هو دليل عمق النظرة الأسرية الضيقة . (ثانيا) كان بعض الشباب المستنير فى الـكويت يتطلع فى الثلاثينات إلى الاتحاد مع الجار الشمالى الأكثر تطوراً ، وهو العراق ، سيما وأن العراق كان يتمتع بمركز الدولة المستقلة سياسيا ، ولـكن منذ أن اكتشفت ثروة النفط أخذت هذه الفـكرة تتراجع بالتدريج إلى أن اندثرت تماما مع إعلان استقلال الـكويت سنة ١٩٦١ ، وكرس كثير من المثقفين جهودهم للاستدلال على أن الـكويت كان دائماً منفصلا عن ولاية بغداد حتى فى العصر العثمانى ، وهم يرددون بذلك وجهة النظر الرسمية . (ثالثا) أخفقت جميع الجهود لإقامة هيئة اقتصادية مشتركة أو صندوق عربى للتنمية تساهم فى تمويله الدول المنتجة للبترول حسب دخلها وظروفها المحلية . وآثرت دول البترول أن تقدم المساعدات لشقيقاتها العربيات عن طريق الاتفاقات الثنائية . وكانت شديدة الحساسية إزاء كل اقتراح يستهدف إنشاء جهاز منبثق عن الجامعة العربية مثلا ، تـكون له سلطة إلزامية فوق سلطات الحـكومات لجمع الأموال وإنفاقها فى المشروعات العمرانية حسب خطة عربية منسقة . وسنعود إلى تناول هذه النقطة عند الحديث عن أثر البترول فى المجال الاقتصادى . (رابعاً) أثار البترول منازعات بشأن الحدود لم تـكن معروفة من قبل فى شبه جزيرة العرب ، خرجت به إحدى الدول عن قاعدة إقليمية البترول .

احتدمت منازعات الحدود بين الدول الواقعة فى شبه جزيرة العرب ، لأن أحدا لم يهتم فى الماضى بتخطيط الحدود فى تلك المناطق غير المطروقة . وكانت أنظمة الحكم التقليدية فى شبه الجزيرة تـكتفى بالحصول على ولاء شيوخ القبائل بصورة شخصية وليست رسمية . ولما لم يـكن للقبائل دائماً موطن محدد فإن فـكرة الحدود الجغرافية المبنية على خطوط محددة لم توضع فى الاعتبار . ولعل أول محاولة لتخطيط مثل هذه الحدود إنما ترجع إلى مشروع اتفاقية بين بريطانيا

بصفتها صاحبة الحماية على إمارات الخليج والجنوب العربى ، وبين الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية داخل شبه جزيرة العرب . ورغم أن الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها فإنها ظلت فترة طويلة مرجعاً لمنازعات الحدود ، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن لها ميزة السبق .

وقد تناولت هذه الاتفاقية تخطيط الحدود بين نجد والأحساء من جهة ، وبين إمارات الخليج من جهة أخرى . ثم بين الـكويت وولاية بغداد العثمانية .

أما حدود المحميات فى الجنوب العربى فقد خصصت لها اتفاقية تالية فى سنة ١٩١٤ ، ولم يصادق عليها بدورها . ومع ذلك فهى لم تثر خلافات حادة ، لأن البترول لم يتم اكتشافه فى هذه المناطق ، بل إن السعودية التى تشددت فى حدودها الشرقية ، أبدت تساهلا غير متوقع فى حدودها الشمالية المحاذية لإمارة شرق الأردن . فقد تخلت عن إدارة مدينتى العقبة ومعان اللتين كانتا تتبعان الحجاز . وبعد استيلاء آل سعود على هذا القطر تخلوا مؤقتا عن إدارة المدينتين لصالح الأمير عبد الله وكسبا لصداقة بريطانيا . ثم تنازلت بصورة نهائية عن المدينتين فى سنة ١٩٤٦ ، ويرجع ذلك الموقف إلى عدم توقع ظهور البترول فى هذه المناطق .

لقد كانت الحدود الشرقية مثار خلافات بين الشيوخ العرب من جهة ، وبين آل سعود من جهة أخرى منذ القرن التاسع عشر ، ولـكنها لم تتخذ شكلا حاداً إلا فى أعقاب منح شركة البترول الأمريكية امتياز التنقيب فى شرق المملـكة . وازداد الخلاف حدة بعد أن منحت شركة نفط العرق امتياز التنقيب فى قطر سنة ١٩٣٥ ، وفى مسقط وعمان سنة ١٩٣٧ ، والإمارات السبـــع بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ .

ومما يسترعى الانتباه أن الولايات المتحدة اتجهت إلى بريطانيا للتعرف على

الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية ، وذلك اعترافا بمركز بريطانيا الممتاز فى الشرق الأوسط ، وربما توقعت أن تجد لدى بريطانيا أيضاً الوثائق والخرائط التى تساعد على توضيح الحدود . غير أن السعودية لم تشأ أن تقف موقف المتفرج على هذا الجدال الذى يعنيها بالدرجة الأولى ، فتقدم مندوبها فؤاد حمزة بمشروع حدود يتيح للسعودية أن تمتلك منفذا على البحر جنوب قطر . ولتحقيق هذا الغرض ادعت السعودية حقها فى ملكية سدس شبه الجزيرة وهو الجزء الواقع بين قطر وأبو ظبى . كما أنها رسمت خطاً يضيق من مساحة المشيخات الأخرى فى داخل شبه الجزيرة .

وردت بريطانيا فى مذكرة سنة ١٩٣٥ تضمنت أسانيد مختلفة على تامية شبه جزيرة قطر ، وامتداد مشيخة أبو ظبى فى الداخل . ولكنها سلمت بأن اتفاقية سنة ١٩١٣ لم تعد جازمة . وبالتالى فيمكن ترك معظم الربع الخالى ضمن الحدود السعودية . والواقع أن بريطانيا أخذت فى الاعتبار أوضاع المجتمع العربى فى شبه الجزيرة ، فبنت هى الأخرى حقوق أبو ظبى وغيرها من الإمارات على أساس الولاء القبلى والتراث التاريخى .

توقف الجدل حول الحدود أثناء الحرب ، فلما جددت الشركات نشاطها فى التنقيب وظهر مهندسو شركة أرامكو فوق المناطق المتنازع عليها فى سنة ١٩٤٩ ، استؤنف النزاع بصورة أكثر حدة ، واتخذ الفريقان المتخاصمان مواقف متطرفة بالقياس إلى مطالب سنة ١٩٣٥ ، فباسم قطر وإمارات الخليج الأخرى طالبت بريطانيا بإحياء خط الحدود المتفق عليه مبدئيا فى معاهدة سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ، بينما قدمت السعودية مطالب إقليمية جديدة فى شبه جزيرة قطر ، وعلى امتداد الحدود المشتركة مع المشيخات ، وتصل هذه المطالب إلى مسافة ١٧٥ ك . م . بحيث تشمل معظم أراضى أبو ظبى ، لذلك رؤى عقد مؤتمر فى الدمام سنة ١٩٥٠ ، اشترك فيه الأمير فيصل وزير خارجية السعودية ، وممثلون عن حكام الإمارات تحت إشراف المقيم البريطانى فى الخليج ، ولم يسفر المؤتمر

عن التوصل إلى تسوية لأية نقطة من نقاط الخلاف . فهل تتوقف أعمال التنقيب ؟

لقد وسطت الولايات المتحدة فى هذا النزاع فاقترحت ما سمى باتفاقية التوقف بشأن مستقبل واحات البوريمى ، فلا تتدخل فى إدارتها أى من الأطراف المتنازعة ، بينما تترك الحرية لشركات البترول فى التنقيب حسب الخرائط المعتمدة لديها ، ولكن السعودية اعتبرت مسألة البوريمى محكا لهيبتها فى شبه الجزيرة ، وطالبت بإجراء استفتاء حر ، وقالت إن الذى يعنيها هو إثبات حق السيادة ، وليس تحقيق مكاسب إضافية من دخل البترول . والواقع أن كل فريق أخذ يتهم الشركات البترولية بتحريض الأهالى ضد الطرف الآخر . فعندما استقر الرأى على رفع الخلاف إلى تحكيم دولى حسب وجهة النظر البريطانية وانعقدت هيئة التحكيم بالفعل فى مدينة نيس تحت رئاسة بلجيكى خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، فوجئت هيئة التحكيم بالمندوب البريطانى يتهم السعودية بأنها تدفع الرشاوى لزعماء القبائل وتستخدم ثروتها البترولية بتأييد من شركة أرامكو لإغراء السكان بمبالغ طائلة ، كما أنها توزع عليهم الأسلحة . ولذلك أعلن ممثل بريطانيا انسحابه من الهيئة ، وبذا أفسد خطة التحكيم ، كما عطل من قبل مشروع استفتاء السكان .

وعلى أثر ذلك نشرت السعودية بيانا أكدت فيه أن شركة نفط العراق تمول الشرطة التابعة لمسقط ومشيخات ساحل عمان كيما تثير القبائل القاطنة فى مناطق النزاع .

ويبدو أن انتونى إيدن اعتبر هذه القضية الثانوية ماسة بهيبة بريطانيا فى الخليج ، لذا قرر استخدام القوة لحل هذا النزاع ، فأرسل قوات بريطانية فى أكتوبر ١٩٥٥ استولت على واحات البوريمى باسم حاكمى أبو ظبى ومسقط » ولكن ذلك لم يكن وحده كافيا لتأمين أعمال التنقيب التى تقوم بها شركة نفط

العراق فى منطقة الفهود شمال غرب عمان . فى الوقت الذى كان فيه النزاع محتدما حول واحات البوريمى ظهرت حركة مضادة لسلطان مسقط تزعمها الإمام غالب بن على ، إذ صار ينادى باستقلال عمان الداخلية استقلالا تاما ، وليس مجرد التمتع بالحكم الذاتى حسبما جرى عليه العرف منذ توقيع معاهدة السيب بين سلطان مسقط والإمام الخروصى . وقد كانت السياسة التقليدية البريطانية حتى ذلك الوقت ، هى عدم التوسط فى المنازعات داخل شبه الجزيرة أما وأن القضية صارت تتعلق الآن بمصالح بترولية ، فقد خرجت بريطانيا عن سياستها تلك ، وأرسلت حملة عسكرية لتثبيت سلطة حاكم مسقط فى الداخل ، واضطرت إلى الاحتفاظ ببعض الحاميات ، لأن أنصار الإمامة لم يستسلموا رغم سقوط المدن الهامة فى يد البريطانيين وفى سنة ١٩٥٧ أعادوا الكرة واستولوا على مدينة نزوى وعبرى ، وكان على بريطانيا أن تجرد حملة ثانية حتى تؤمن أعمال شركة نفط مسقط وعمان المتفرعة من شركة نفط العراق . وبفضل الاكتشافات البترولية استطاع حاكم مسقط أن يحل بالتدريج محل بريطانيا لتثبيت سلطته فى الدولة المستقلة الجديدة التى صارت تعرف باسم « عمان » .

ومن أبرز نزاعات الحدود الناجمة بطريق غير مباشر عن استغلال النفط ذلك النزاع الذى نشأ بين الكويت والعراق ، فقد كان يدور فى الأصل حول قريتين صغيرتين هما أم قصر وصفوان . واستطاع العراق أن يحصل أثناء استقلاله على المركزين ولكن توجد منطقة تحيط بأم قصر الواقعة على ساحل الخليج تحمل نفس الاسم ،وتدخل ضمن الأراضى الكويتية . وفى السنوات الأخيرة أولى العراق عناية باستغلال نفط الجنوب ورأى أن أفضل سبيل للتحكم فى نقل بتروله هو إيجاد مصب فى الأراضى العراقية نفسها ، ولذلك أخذ يطور ميناء أم قصر ويعمقه ، كما مد خط أنابيب ينقل النفط المستخرج من حقول البصرة وحقول شمال الرميلة إلى هذا الميناء . هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر العراق نفسه أكثر الدول العربية المطلة على الخليج تطورا من الناحيتين السياسية والعسكرية .. وأنه أقدر من غيره

على مواجهة الأطماع الإيرانية والدفاع عن عروبة الخليج . ومن أجل هذين السببين : الاقتصادى والعسكرى ، طالب العراق بجزيرتين غير مسكونتين تجاه شاطىء الكويت هما وربة وبوبيان . ومن المحتمل وجود النفط حول الجزيرتين ولكن الهدف المعلن هو الحصول على موقع استراتيجى تتمكن البحرية العراقية النامية من استخدامه لمواجهة التفوق البحرى الإيرانى فى الخليج . وربما تطالع العراق أيضاً إلى إجراء تعديل فى الحدود يتيح عمقاً جغرافيا وراء ميناء أم قصر ، ويؤمن خط الأنابيب الذى يسير على مقربة من الحدود الكويتية .

تلك هى وجهة النظر العراقية التى طرحت أمام الجامعة العربية فى أعقاب احتلال بعض مراكز الحدود الكويتية (٢٠ – ٣ – ١٩٧٣) وفى إبان التوتر الذى نجم عن هذا الاحتلال تمسك الكويت باتفاقية سنة ١٩٦٣ التى اعترف العراق بمقتضاها باستقلال الكويت وسلامة أراضيه . غير أن هذه الاتفاقية لم تكن تتضمن نصا تفصيليا عن تخطيط الحدود ، ولكن بوسع حكومة الكويت أن تجيب بأن الاعتراف بسلامة الأراضى يعنى ضمنا القبول بخط الحدود المتفق عليه من قبل.

* * *

لم تقتصر المنازعات على البر ، بل أثار البترول مشاكل جديدة من نوعها تتعلق بالمياه الإقليمية ، وإمكان امتدادها إلى مسافات بعيدة . فى الماضى كانت مسألة المياه الإقليمية تتوقف على اعتبارات عسكرية بحيث تمكن الدولة صاحبة السيادة من الدفاع عن نفسها ، وحينما كان مدى المدافع لا يتجاوز ثلاثة أميال ، صارت هذه المسافة هى القاعدة ، ثم مدت مع تقدم أسلحة الحرب إلى ١٢ ميلا فى بعض الحالات .

ولما تقدمت وسائل البحث العلمى فى مجال استخراج الثروة الطبيعية من تحت سطح البحر ، وعلى رأسها البترول ، لم نعد هناك حدود لمطامح الدول فى

الانتفاع بهذه الثروة ، نخرجت الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٥ بنظرية « الجرف القارى » وهى تنبنى على أساس أن المناطق الضحلة تعتبر امتداداً جيولوجيا للقارة، وبناء عليه فإن أية منطقة من المحيط التى تطل عليه شواطىء الولايات المتحدة يقل عمقها عن مائة قامة أو ٣٠٠ متر ، تعتبر جرفا قاريا ، ويكون للولايات المتحدة وحدها حق استغلاله . أما المكسيك فقدرت امتداد جرفها القارى حسب المسافة وجعلتها مائتى ميل من الشاطىء .

وإذا طبقت نظرية الجرف القارى على منطقة الخليج ، فإن البحر يكون بأكمله جرفا للبلدان المحيطة به نظراً لكونه ضحلا ومن ثم فإن رسم خط وهمى فى منتصف الخليج هو أقرب الحلول إلى المنطق لتحديد امتداد الجرف القارى لدول الخليج المختلفة . وقد اعترفت الدول ضمنيا بهذا الخط منذ ١٩٤٩ ، ولكنه لم يضع حدا للمشكلات فمثلا كيف تطبق هذه النظرية حيث توجد جزر تابعة لإحدى إمارات الساحل كما أن دولة كالبحرين تقع ما بين السعودية وإيران، تثير مشكلات حول رسم الخط الوهمى للمنطقة المحاذية لها ، لذا تطلب الأمر إخضاع المياه الإقليمية لمعظم دول الخليج لدراسة قانونية انتهت بإصدار تحكيم فى كوبنهاجن سنة ١٩٦٦ .

وثمت قضية أخرى تفرعت عن استخراج البترول من تحت سطح البحر، وهى مدى انطباق عقود الامتياز التى تشمل أراضى دولة بأكملها على مياهها الإقليمية . والذى حدث هو أن الشركات صاحبة الامتياز فى كل من قطر وأبو ظبى طالبت بشمول الامتياز تلقائيا للمياه الإقليمية ، حسب نظرية الجرف القارى . غير أن حكومتى الإمارتين رفضتا الإدعاء ، ومنحتا امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى جديدة بشروط أفضل . وفى مثل حالات الخلاف تلك، فإن عقد الامتياز ينص على التحكيم وهذا ما اتبع فى كلتا الحالتين ، وقد صدر تحكيم فى الدوحة بشأن مياه قطر ، وتحكيم آخر فى باريس سنة ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية لأبو ظبى وكلا التحكيمين يؤيد وجهة نظر الإمارتين وحقهما فى منح امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى .

٣ — البترول والصراع ضد إسرائيل :

ليس استخدام البترول فى الصراع ضد إسرائيل قضية خاصة بدول الخليج ، إذ أسهمت فيه جميع الدول العربية المنتجة للنفط ولكن نظراً لأن دول الخليج هى التى تنتج القسم الأكبر من البترول العربى لذلك رأينا أن نتتبع هذه القضية منذ بدايتها إلى أن أخذت تؤتى ثمارها فى حرب ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

فمنذ أن عقد أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب فى سنة ١٩٤٦ للنظر فى قضية فلسطين ، أشير إلى النفط كوسيلة من وسائل التأثير فى هذا الصراع المرتقب، غير أنه لم تحدد خطة لاستخدام هذه الوسيلة . فهل المطلوب هو منع الشركات الأمريكية من مزاولة نشاطها إذا مضت حكومة واشنطن فى تأييد الصهيونية ؟ أم أنه يكتفى بمنع إيصال النفط العربى إلى إسرائيل ؟

إن نظرة إلى ظروف العالم العربى وأوضاعه بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ تبين لنا أن الدخول فى معركة ضد الشركات الغربية كان مستحيلا . فالدول العربية كانت ما تزال فى حاجة ملحة إلى زيادة دخلها الضئيل من النفط ، كما أن أزمة الوقود لم تكن ملموسة بعد على المستوى العالمى . ومن الغريب أن الدعاية الصهيونية قلبت الأوضاع فرغم هذا العجز الواضح عن استخدام البترول فى الصراع راحت الصهيونية تتهم الشركات الأمريكية العاملة فى العالم العربى بأنها أداة ضغط على وزارة الخارجية الأمريكية مما جعل هذه الوزارة تتخذ مواقف مختلفة عن البيت الأبيض ، وبعبارة أخرى فإن زعماء الصهيونية كانوا يحسون أحياناً بتوانى وزارة الخارجية قليلا فى تأييدهم ، فيعزون ذلك إلى ضغط الشركات وأصحاب رءوس الأموال الذين يتجاهلون قضايا العدل فى ظلمهم لخدمة مصالح خاصة ! ! وقيل فى هذا الصدد إن البيت الأبيض كان دائماً أقرب إلى الصهيونية من وزارة الخارجية لأن الرؤساء لم يتأثروا بهذه العوامل الاقتصادية .

على أنه عندما نشب الصراع بالفعل فى سنة ١٩٤٨ لم يغفل العرب اتخاذ

بعض الإجراءات التى تنم عن الرغبة فى استخدام البترول فى المعركة ، فقد بادرت حكومة العراق إلى إيقاف ضخ النفط فى خط الأنابيب الواصل إلى حيفا كما هددت الدول العربية مجتمعة بعض الشركات التى تقوم بالتنقيب عن النفط فى الأرض المحتلة مثل شل وشركة البترول البريطانية ، بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة ضدها إذا لم توقف نشاطها فى إسرائيل . وتقديراً لضخامة مصالح هذه الشركات فى العالم العربى ، فقد آثرت أن تستجيب لهذا الإنذار . ويلاحظ أن هذه الإجراءات كانت موجهة ضد إسرائيل بصورة مباشرة . وإن الحكومات العربية لم تتجاوز ذلك إلى محاولة الضغط على الولايات المتحدة عن طريق البترول ولعل المحاولة الوحيدة فى هذا المجال ، والتى هى محل جدل تتمثل فى تباطؤ سوريا فى المصادقة على مشروع التابلاين ومروره بالأراضى السورية . ولم تستمر هذه المحاولة طويلا .

أما السعودية فكان رأيها حتى عهد قريب هو أن النفط مشروع تجارى ولا ينبغى استخدامه فى أغراض سياسية ، وظلت متمسكة بهذا الرأى فكرره الملك فيصل فى تصريحاته لمجلة المصور المصرية فى أغسطس ١٩٧٢ ولعل أبرز مثل على تأثير النفط العربى فى مجريات الأحداث ، هو ما وقع فى سنة ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثى على مصر . وربما تحقق هذا التأثير دون تخطيط مسبق ومتفق عليه من الدول العربية . فمن المعروف أن أوربا الغربية عانت أزمة خطيرة من نقص البترول مما جعل رجل الشارع العادى يحس بوطأة الأزمة . وقد نجمت هذه الأزمة عن توقف وسائل العبور وليست نتيجة إجراءات اتخذتها الدول المتحجة ، ولو أن ذلك لا ينفى وقوع محاولات سرية قام بها عمال البترول فى كل من السعودية والبحرين وقطر والكويت ، لتدمير منشآت الشركات وأنابيب النقل ، مما كشف للشركات عن حقيقة هامة ، وهى أن الحكومات ليست وحدها هى العامل المؤثر الذى يمكن الاعتماد عليه . وإذا لم تكن هذه الأعمال التلقائية التى قام بها العمال قد أسفرت عن نتائج هامة ، فذلك راجع — كما أشارت المصادر الغربية — إلى عدم وجود كفاءات فنية تعرف كيفية إشعال الحرائق فى الآبار . أما حكومات

هذه الدول فلابد أن تكون قد شعرت بالاستياء لانخفاض الإنتاج الذى قدر بنحو الثلث فى دول الخليج وأكثر من النصف فى آبار شمال العراق بعد أن تعذر نقل البترول عبر الأنابيب السورية .

وللأسف لم يكن لهذه الأزمة أى تأثير مباشر على إسرائيل ، وإنما اقتصر تأثيرها على الدول المستهلكة فى غرب أوربا ، وكان ذلك متمشياً مع الأهداف العربية نظراً لاشتراك دولتين من هذه المنطقة هما : بريطانيا وفرنسا اشتراكا مباشراً فى العدوان . وهى حالة لم تكن موجودة فى سنة ١٩٦٧ ، وإذا مضينا فى المقارنة بين الحالتين فلابد وأن نلاحظ أن استعداد العرب لاستخدام البترول فى المعركة سنة ١٩٥٦ كان أقوى منه شعبياً ورسمياً مما أصبح عليه فى سنة ١٩٦٧ ، وربما رجع ذلك إلى أنه لم يكن لديهم إمكانية لاستخدام البترول ضد العدو المباشر وهو إسرائيل التى خرجت من حرب الأيام الستة وقد استولت على آبار سيناء ، وصار بوسعها تصدير بعض كميات النفط . ومع أن تأييد الولايات المتحدة التام لإسرائيل أمر معروف ولا يحتاج إلى دليل ، فإن إيقافاً للضخ فى ذلك الوقت كان سيصيب قبل كل شىء مصالح غرب أوربا . وتأييد بريطانيا للعدوان الإسرائيلى رغم ما ذكر كان محل جدل كما أن دولا فى غرب أوربا كان يرجى تحييدها أو كسب صداقتها مثل فرنسا .

ومهما يكن فإن إغلاق قناة السويس سنة ١٩٦٧ لم يؤد إلى نفس النتائج الحاسمة التى أفضى إليها فى سنة ١٩٥٦ ، الأمر الذى ربما لم يلتفت إليه بعض المسئولين فى مصر .

كانت حرب الأيام الستة من القصر بحيث لم تترك فرصة لاختبار معركة النفط فقد توقف الضخ من الكويت والسعودية والعراق بعض الوقت ، وعندما انتهت الحرب أخذ الزعماء العرب يعيدون النظر فى سياستهم . وفى مؤتمر القمة الذى انعقد فى الخرطوم ساد المنطق القائل بأنه خير للدول العربية أن تواصل تصدير

البترول لجميع الدول ، وذلك حتى تزيد من دخلها وتتمكن من تعويض الدول التى تعرضت للعدوان ومساعدتها فى شراء الأسلحة استعداداً لجولة قادمة .

لم يعن موقف الملوك والرؤساء فى مؤتمر الخرطوم انتهاء الدعوى لاستخدام البترول كسلاح فى المعركة ، وإنما حاول العرب بعـــد ذلك أن يخططوا لوسائل مدروسة لهذا الغرض ففى نفس الشهر (أغسطس ١٩٦٧) انعقد مجلس وزراء المالية والاقتصاد العربى ، واتخذ توصية بسحب المدخرات العربية من الولايات المتحدة والدول المتعاطفة مع إسرائيل ونبه إلى أن مثل هذه الخطة لايمكن تنفيذها فوراً ، ذلك لأن سحب المدخرات بصورة جماعية من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض قيمة الدولار ، وبالتالى فسيقبض العرب نقوداً مخفضة . كما أن تحويل هذه الأموال دفعة واحدة إلى أوربا سيقلل من أهمية الاستثمارات الوافدة المتكدسة ، مما قد يترتب عليه تخفيض سعر الفائدة . وإذن فقد أوصى المؤتمر بوضع معدلات مدروسة لتحويل المدخرات .

ذهبت هذه التوصيات مثل غيرها فى طى النسيان وسط ملفات الجامعة العربية بل طلع بعض ساسة العرب بفكرة مضادة مؤداها الدعوى إلى زيادة الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة ، وعن طريق هذه الاستثمارات يمتلك العرب قوة تأثير جديدة فى الاقتصاد الأمريكى تشبه تلك القوة التى يمتلكها الرأسماليون اليهود ، والتى كثيراً ما أشار إليها الكتاب العرب على أنها وسيلة استخدمتها الصهيونية للضغط على حكومة الولايات المتحدة .

وانطلاقاً من الجدل حول هذا الموضوع تطرق الحديث إلى مدى قدرة الدول المنتجة للبترول على التأثير فى الوضع المالى للدولار . فمع زيادة دخل الدول المنتجة ومدخراتها من الدولار زيادة هائلة ، سوف يصبح بوسع هذه الدول أن تؤثر على مركز الدولار بين العملات العالمية ، وقد لاحت فى الأفق بوادر تلك الهزات المتوالية التى تعرض لها الدولار منذ سنة ١٩٧٢ ، ومن بين الأسباب التى ذكرت هو اختلال ميزان المدفوعات

الأمريكى ، واضطرار الولايات المتحدة إلى استيراد البترول بعد أن كانت تصدره . والذين يؤكدون قدرة دول البترول على التأثير فى العملة الأمريكية يرون أنه من الخطأ الأخذ بالنظرية المذكورة آنفاً ، وهى زيادة الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة ، ولنفس السبب اعترض هؤلاء على اتفاقيات المشاركة إذ أنها تتطلب دفع تعويضات هائلة للشركات الأمريكية مما يحد من مشكلة تسرب الدولار ، ويقيم نوعاً من الموازنة بين الأموال التى تذهب لشراء البترول ، وتلك التى تدفع كتعويض عن الأسهم التى سوف تؤول إلى الدول المنتجة بالتدريج .

وبينما كان الجدل يحتدم حول فاعلية سلاح النفط وبتشكك البعض فى صلاحية استخدام هذا السلاح ، إذ نشب القتال فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وأحرزت القوات العربية بعض الانتصارات الأولية فإذا بدول النفط تقرر بالإجماع وضع ثقلها فى المعركة ، وانقلبت كثير من المفاهيم السابقة ، فالسعودية التى كانت تتبنى مبدأ أن البترول مشروع تجارى لاينبغى استخدامه فى السياسة صارت على رأس الدول التى استخدمت سلاح النفط إلى أبعد مدى ، وأصبح الغرب ينظر إلى الملك فيصل على أنه من فريق المتصلبين الذين يصرون على قطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل إلى أن تنسحب من جميع الأراضى العربية المحتلة .

وعند المقارنة بين موقف دول البترول فى سنة ١٩٦٧ بما حققته فى سنة ١٩٧٣ نستطيع أن نتبين الأسباب التى جعلت سلاح النفط فعالا بحيث يمكن القول بأنه كان عنصراً أساسياً فى المعركة ضد إسرائيل .

أولا : فى سنة ١٩٦٧ بدا وكأن الصراع مع إسرائيل قد دخل فى مرحلة من الجمود قد تطول أمداً بعيداً ، وبالتالى فإن إيقاف الضخ قد يعنى انقطاع الدخل لفترة غير محدودة . أما فى سنة ١٩٧٣ فإنه رغم وقف إطلاق النار بأمر من مجلس الأمن ، فإن القضية قد تحركت من جمودها ، ولاحت أمام العرب فرصة يمكن الاستفادة منها .

ثانياً : فى سنة ١٩٦٧ لم تحتج إسرائيل إلى مساعدة مباشرة من الدول الأجنبية . أما فى سنة ١٩٧٣ فإن المساعدة الأمريكية صارت مكشوفة للعيان ، وأصبح من المنطق استخدام النفط ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى أنقذت أسرائيل من ورطتها .

ثالثاً : فى سنة ١٩٦٧ لم تكن الولايات المتحدة تستورد سوى كميات ضئيلة من البترول العربى ، ومن ثم فإن قطعه عنها ما كان ليؤثر تأثيراً كبيراً،أما فى سنة ١٩٧٣ فقد قدر ما تستهلكه الولايات المتحدة من النفط العربى بـ ٥٠٪ ، ولكن عند تطبيق المقاطعة انكشفت حقيقة جديدة ، وهى أن الولايات المتحدة اضطرت إلى تخفيض استهلاكها بنسبة ١٠٪ ، كما أن أزمة عالمية فى الطاقة كانت على الأبواب وبالتالى لم يكن بوسع أحد تعويض الإنتاج العربى بمصادر أخرى .

رابعاً : فى المدة مابين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ تحسنت شروط الاستغلال لصالح الدول المنتجة كما تزايد إنتاجها بسرعة هائلة وخاصة السعودية ، مما مكن دولا عربية كثيرة ، ولاسيما دول الخليج من تكوين مدخرات كبيرة تجعلها قادرة على الاستغناء عن تصدير البترول مدة من الزمن . كما أن الدول العربية استطاعت خلال هذه الفترة أن تسيطر على شركات النفط ذاتها ، وأن تتحكم فى تسعير النفط ، لذلك قرنت قرار تخفيض الإنتاج زيادة الأسعار ، مما يقلل من التأثير على دخلها أثناء معركة النفط .

خامساً : فى سنة ١٩٦٧ كانت أربع من دول الخليج ماتزال خاضعة للحماية البريطانية ، وهى قطر والبحرين والإمارات السبع وعمان . وبالتالى لم تكن حرة التصرف فى معركة النفط . وقد نالت هذه الدول جميعها استقلالها سنة ١٩٧١ .

لم تقتصر إجراءات دول البترول على تخفيض الإنتاج وقطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل ، بل انتهزت هذه الفرصة لتبسط سيطرة أكبر على الشركات الأجنبيـة .

وقد أشرنا إلى أن نظام المشاركة الذى وافقت عليه دول الخليج كان يقضى بانتظار عشر سنوات حتى تمتلك الدول المنتجة ٥١٪ من أسهم الشركات العاملة فيها.والواقع أن مجلس الأمة الكويتى كان قد اعترض منذ البداية على هذا التدرج البطىء نحو السيطرة على الشركات. وما أن نشبت معركة النفط حتى ضمت السعودية صوتها إلى الكويت مطالبـة بتطبيق المشاركة على أساس امتلاك ٥١٪ من أسهم الشركات فوراً .

وأخيراً فإن المنتصر فى معركة النفط ، هو من يكون أطول نفساً ، الدول المنتجة التى قررت أن تخفض إنتاجها بالتدريج إلى أن تنسحب إسرائيل مهما طال الزمن . أو الدول المستهلكة التى تساند إسرائيل رغم ما أصاب اقتصادها من ضرر ، بل إن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية قد أصيبت بالشلل ، إذ عجزت قواعدها فى البحر المتوسط والشرق الأقصى عن تشغيل آلاتها .

وخلاصة القول إن معركة النفط كانت اختباراً لمبدأ التضامن العربى فى منطقة الخليج . وقد ثبت كيف أن أسباب الانقسام التى كانت موجودة قبيل حرب ١٩٦٧ قد تلاشت بالخطوات الحكيمة التى اتخذها الرئيس أنور السادات ، وذلك بإشاعة جو من الثقة بين مختلف الدول العربية ، حيث أنه لا يسعى للمساس بكيانات الدول لإثبات حقيقة القومية العربية .وهذا مايتلاءم مع وجهة نظر إمارات الخليج ومفهومها للاتحاد العربى .

٢ — النتائج الاقتصادية والاجتماعية

أحدث البترول طفرة فى حياة دول الخليج وخاصة تلك التى كانت تعيش بعزلة عن العالم الخارجى ، ولذلك فإن مراحل التطور سارت فى طريق غير طبيعى. فمن مرحلة البداوة انتقلت دول البترول إلى وضع جديد يضم مختلف طبقات المجتمع الرأسمالى العصرى من عمال وطبقة برجوازية تشتغل بالأعمال والتجارة دون القضاء تماماً على النوازع القبلية التى أخذت تخف بالتدريج .

ورغم تكدس ثروات هائلة فإن اقتصاد دول الخليج المنتجة للبترول مازال يعتمد على تصدير المادة الخام الوحيدة واستيراد الحاجيات الاستهلاكية المصنوعة ، وهذا من سمات الاقتصاد المتخلف ، غير أن قوانين العرض والطلب بالنسبة لمادة البترول بالذات مكنت هذه الدول النامية من أن تتحكم فى سعر ثروتها الطبيعية خلافاً لما هو معروف تقليدياً من أن الدول الصناعية تستغل الدول النامية وذلك ببيع مصنوعاتها بسعر لا يتناسب مع سعر المواد الخام التى تصدرها .

ولاشك أن بعض الظروف السياسية قد ساعدت دول البترول على بلوغ هذه المرحلة من التطور فإن تحديد كمية الإنتاج وهى سياسة اتبعتها فى الأصل الدول الغنية مثل الولايات المتحدة ، هى التى مكنت من رفع سعر البترول دون التأثير فى سوق توزيعه .

وكان الحديث يجرى منذ زمن طويل عن تحديد كمية الإنتاج لأسباب عديدة، منها المحافظة على المخزون والحصول على سعر مناسب حتى كانت حرب أكتوبر وما أدت إليه من قطع النفط عن بعض الدول المؤيدة لإسرائيل وتخفيض الإنتاج بنسب مطردة ، فأتاح ذلك فرصة مواتية لتحكم دول الخليج فى ثروتها الطبيعية بصورة أفضل .

ويختلف تأثير البترول من دولة إلى أخرى حسب حجمها وعدد سكانها ، ففى

قطر فسيح الأرجاء مثل السعودية، كانت الدولة بحاجة إلى نفقات إدارية وعسكرية كبيرة لتأسيس دولة حديثة قوية تعتمد على شبكة من الطرق وجيش نظامى يقضى على النزعات الانفصالية سواء كانت قبلية أم محلية ، ولذلك لم تتحمل حكومة السعودية مظاهر البذخ التى سار عليها الملك سعود ، وعند تخفيض الإنتاج فجأة على أثر إغلاق قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ تعرض اقتصاد السعودية لهزة عنيفة وانخفض سعر الريال إلى أن كلف سعود أخاه فيصل بإدارة شئون الدولة وإعادة بناء اقتصادها .

وفى الدول الأصغر حجماً مثل : قطر ، وأبوظبى فإن فائض الدخل كان كبيراً بحيث تكونت مدخرات هائلة من العملات الصعبة ، وصارت تؤثر فى سعر العملات العالمية ، وأودع معظمها فى مصارف أوربية وأمريكية مما جعل المسؤلين فى إمارات الخليج يتعرضون للنقد بسبب موقف بعض هذه الدول من إسرائيل .

ولاشك أن الوعى الذى تجلى أثناء حرب أكتوبر فى هذه المنطقة من شأنه أن يثنى أصحاب رؤوس الأموال عن استبقاء مدخراتهم فى هذه المصارف .

ولكن إلى أين يوجهون هذه المدخرات ؟

لاشك أن الإمارات كانت فى حاجة إلى البدء من نقطة الصفر فى جميع مظاهر التعمير :

بناء المساكن وشق الطرق وتحلية مياه البحر فضلا عن التوسع فى الخدمات وخاصة التعليم . بل إن بعض الإمارات تجاوز ذلك إلى إقامة صناعات خفيفة كصناعة العلبات وحفظ الأسماك . كما اتجهت هذه الدول إلى الصناعات البتروكياوية وبناء أسطول للناقلات لحسابها الخاص .

ولما كانت هذه المشروعات الرئيسية تتطلب إشراف الدولة ، فقد سارت حكومات البترول على الاقتصاد الموجه ووضعت خططاً خمسية أو سبعية لدى معظم

الإمارات كما قطعت السعودية شوطاً كبيراً فى هذا المضمار . أما البحرين فرغم أن إنتاجها تجمد عند نسبة محدودة ، فقد قامت بمشروع ضخم لإنشاء مصنع الألومنيوم الذى يعد أكبر مصنع من نوعه فى الشرق الأوسط . وقد اضطر البحرين لإشراك رؤوس أموال أجنبية ربما لحاجتها إلى الخبرة أو المساعدة فى التسويق .

ذلك أن مشكلة التنمية فى هذه الأقطار الخليجية تصطدم بالتجزئة ، فمن المعروف أن الصناعات الثقيلة والمتوسطة تحتاج لسوق استهلاكية كبيرة وإلا صارت غير اقتصادية . لذلك جرى التفكير منذ زمن بعيد فى أن تستثمر مدخرات دول البترول على المستوى العربى ، وقدمت اقتراحات من دوائر عربية مثل رجل الأعمال اللبنانى أميل البستانى الذى دعا إلى تخصيص ٥٪ من دخل النفط لصندوق تنمية عربى . وترددت هذه الفكرة فى دوائر الأمم المتحدة ، كما قدم الرئيس الأمريكى اقتراحاً بهذا المعنى فى سنة ١٩٥٨ غير أن دول البترول كانت تتردد فى الالتزام بنسبة محددة من دخلها . وتفضل نظام المساعدات الثنائية ، بحيث تقدم كل دولة منفردة المساعدات بالطريقة التى تراها وللمشروعات التى تختارها . ويمكن أخذ صندوق التنمية العربى الذى أنشأته الكويت كمثل على هذا الأسلوب فى التعاون الاقتصادى . فعلى أثر إعلان استقلال الكويت تأسس صندوق كويتى للتعاون الاقتصادى العربى برأسمال قدره خمسون مليون دينار ضوعفت فيما بعد ، وللصندوق شخصية معنوية مستقلة ، ومجلس إدارة محلى من ثمانية أعضاء . ويمكنه إصدار سندات يكتتب فيها الرأسمال الخاص ، وتكاد أعمال هذا الصندوق تنحصر فى تقديم القروض لبعض مشروعات التنمية بفائدة تتراوح بين ٣ ــ ٤٪ .

وقد تمت هذه العمليات وفقاً لاتفاقات ثنائية بين الكويت وبين الدول العربية التى اقترضت من الصندوق . ومن أسبق هذه الاتفاقيات تلك التى عقدت مع السودان بشأن قرض قيمته ٧٫٥ مليون دينار بفائدة قدرها ٤٪ وقد خصص

القرض لإنشاء سكك حديدية . وفى سنة ١٩٧٣ منح الصندوق قرضاً آخر للسودان قيمته ٣٫٣ مليون دينار للمساهمة فى بعض مشروعات الرى . كما استعانت الأردن بصندوق التنمية الكويتى لتنفيذ مشروعات إنتاج الفوسفات ومشروعات التوسع[1] فى الرى من اليرموك . وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣٪ لارتباطه بأهداف وطنية . وتسهم حكومة الكويت بمبالغ أخرى فى المصارف التى تأسست لمساعدة الأقطار العربية والإفريقية غير أنها تبدى حماساً أكبر للمشروعات المتعلقة بصناعة البترول مباشرة مثل بناء أسطول عربى للناقلات ، أو الاشتراك فى تمويل خط الأنابيب المقترح لنقل البترول من السويس إلى الإسكندرية . كذلك تشجع الحكومة الكويتية الرأسمال الخاص على الاستثمار فى البلاد العربية .

وعندما توفرت لإمارة أبو ظبى مدخرات هائلة سارت على نهج الكويت من إنشاء صندوق للتنمية العربى ، ومع قيام دولة الإمارات المتحدة امتد نشاط الصندوق إلى أقطار عربية مختلفة .

على أنه فى سنة ١٩٦٩ أمكن تأسيس صندوق عربى ساهم فيه جميع أعضاء الجامعة العربية ولو بصورة رمزية . ودول البترول هى المعول عليها لتمويل هذا الصندوق . وكوسيلة لاجتذابها رؤى أن يكون مقره فى الكويت ، وانتخب وزير مالية الكويت محافظاً للصندوق .

وقد صرح فى سنة ١٩٧٣ بما ينم عن اتجاه جديد فى السياسة المالية لدول البترول ، فقد شكا الوزير الكويتى أمام اجتماع لمجلس إدارة الصندوق من انتقاد الدول الأوربية والولايات المتحدة التى حملت دول البترول مسئولية الاضطراب النقدى ، وقال ليس من الخير لدول البترول أن توجه مدخراتها إلى الاستثمار فى العالم

(1) Ragai : Economic daveloppment of Qwait

العربى وأن تسحبها من المصارف الأوربية والأمريكية . وجاءت هذه الدعوة قبيل اندلاع حرب أكتوبر التى دعمت هذا الاتجاه الجديد .

* * *

وفى مجال الحياة الاجتماعية انقلبت معايير العلاقات بين الناس ، فبعد أن كانت تبنى أساساً على الانتماء القبلى ، فإذا بالنفط يفكك هذه العلاقات الاجتماعية القديمة ، ويحل محلها قيما جديدة تقوم على أساس طبقى ، فقد نشأت طبقة رجال الأعمال واتسعت التجارة ، وتكون ما نسميه بالبرجوازية المحلية .

ظهرت الطبقة العاملة وتحول البدوى فجأة من حياة التنقل والرعى إلى الانضباط التام فى سلك العمل المنظم ، وليس لهذا التحول نظير فى المجتمعات الأخرى حيث كان البدو ينتقلون أولا إلى الاستقرار فى الزراعة ، إلى أن تأتى مرحلة الصناعة فيشتغلوا بها .

كذلك جلبت أعمال النفط هجرة واسعة من الخارج حتى صار الوافدون يشكلون فى بعض الأحيان نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتضح ذلك بصورة خاصة فى قطر ودبى وأبوظبى . وخلقت هذه الهجرة السريعة مشكلات سياسية واجتماعية أثرت تأثيراً بعيداً فى حياة البلاد .

وهناك إمارات خليجية أخرى عرفت التركيب الحديث للمجتمع قبل ظهور النفط ، ولاسيما البحرين حيث أوجدت صناعة صيد اللؤلؤ كلتا الطبقتين المعروفتين فى المجتمعات المتقدمة وهما : الطبقة البرجوازية متمثلة فى أصحاب المراكب . والطبقة العاملة ممثلة فى النواصين الذين تعرضوا لاستغلال أصحاب السفن فى آثار أزمات اجتماعية تشبه أزمات الطبقات العاملة فى الدول الرأسمالية . وسينشأ عن ذلك أن

عمال البحرين العاملين لدى شركة بابكو كانوا أسبق من غيرهم إلى تنظيم أنفسهم فى نقابات قوية واعية ، هذا بالإضافة إلى أن البحرين كانت أكثر انفتاحا على العالم الخارجى ، واشتغل أهلها بالتجارة والزراعة . كذلك لم تكن الكويت منغلقة عن العالم الخارجى ، قبل اكتشاف النفط ، واشتغل كثير من سكانها بالتجارة وامتدت أعمالهم حتى وصلت إلى الهند وصار لهم نفوذ بحيث طالبوا بالمشاركة فى السلطة منذ سنة ١٩٢١ ، أى قبل ظهور النفط بوقت طويل ، واستطاعوا فى سنة ١٩٣٨ أن يفرضوا النظام النيابى خلال فترة قصيرة على حاكم الكويت .

لذا فقد كان من المتوقع أن يحدث اتساع الطبقة البرجوازية تطورات سياسية هامة على أنظمة الحكم فى دول البترول ، غير أنه يلاحظ أن هذا التطور كان أبطأ فى الدول حديثة العهد بهذه الطبقة مثل قطر والمشيخات ، وعلى العكس فبمجرد حصول كل من الكويت والبحرين على استقلالها نزلت الأسرة الحاكمة على رغبة السكان ووافقت على نظام حكم دستورى نيابى ، تتولى السلطة التشريعية فيه هيئة منتخبة . وقبل أن نعرض لهذه النتائج السياسية ، لابد أن نعلل لعلاقة البترول بنمو الطبقة البرجوازية فى الأقطار المنتجة . فهناك أولا أعمال فرعية ترتبت على صناعة النفط ، وتزويد الوافدين بحاجاتهم الاستهلاكية ، واتساع أعمال التصدير والاستيراد . وقد تمكنت الرأسمالية المحلية غالباً من القيام بهذه الأعمال . بل توصل بعض أفرادها إلى تأسيس المصارف الخاصة . كذلك مكنت ثروة النفط الحكومات من دفع مرتبات عالية لكبار الموظفين مما يجعلهم بلا مراء — ضمن الطبقة البرجوازية .

لقد صارت صورة الديموقراطية فى دول البترول هى أن تشارك الأسر الغنية فى الحكم فلا تنفرد به الأسرة الحاكمة . وحتى هذه الصورة لم تأخذ بها بعض الدول المترمتة ، أو التى لا يسمح تركيبها الاجتماعى بإجراء انتخابات نيابية ، كما حدث عند قيام دولة الإمارات المتحدة ، فقد روى الاكتفاء بمجلس استشارى يعينه الحكام لمدة خمس سنوات ريثما تتهيأ البلاد لتقبل قوانين الانتخاب .

ومع أن عهد السعودية بالنفط قد تجاوز الآن خمسة وثلاثين عاما ، فإنه لم يطرأ أى تعديل على نظام الحكم فى حين استغلت ثروة النفط فى تطوير أجهزة الدولة من حيث التركيب الهيكلى للإدارات الدينية والعسكرية . ويمكن تعليل ذلك على سبيل الاجتهاد بالأمور الآتية : الهيبة الدينية التى تستند إليها الأسرة السعودية . وحينما طالب بعض الأهالى بالنظام النيابى أجاب الملك فيصل بأن النظم البرلمانية لم تنجح فى البلاد العربية الأخرى (ولماذا نسعى إلى وضع دستور ، والقرآن هو دستورنا ؟) ثانياً : أن عدداً محدوداً يسيطر على الأعمال ويمتلك المصارف الخاصة ، ويرى هذه الأمر أن مصالحها تكون مكفولة بصورة أفضل فى ظل النظام الحالى .

وهكذا اكتفت السعودية بإنشاء المجالس البلدية المنتخبة التى تختص بالشئون المحلية البحتة ولا علاقة لها بسياسة البلاد العليا .

وكما أوجدت صناعة النفط الطبقة البرجوازية فإنها خلقت الطبقة العاملة التى لم يكن لها وجود فى دول الخليج ، اللهم إلا إذا استثنينا الغواصين . وقد كان غريباً على بعض دول الخليج إدخال تشريعات عمالية ، ولو أن الحركة العمالية لم تتخذ شكلا ثورياً نظراً إلى الأجور العالية التى تدفعها الشركات .

ويرجع أول قانون للعمل فى السعودية إلى سنة ١٩٤٦ ، ويلاحظ أن الحكومة هنا كانت أشد حرصاً من الشركة على حظر الإضرابات أو تكوين النقابات

وفى سنة ١٩٥٣ بدأ عمال النفط فى الظهران يعبرون عن أنفسهم فى صحف البحرين ، وقدموا مطالب تتعلق بزيادة الأجر وتحسين الخدمات وحق تكوين النقابات التى كانت مازالت محظورة . ولما أغفلت حكومة الرياض هذه المطالب استنجد العمال بولى العهد ، وبعد إجراء تحقيق فى الموضوع أمر باعتقال مائة من العمال الذين تزعموا حركة الاحتجاج ، فى حين أن الشركة استجابت لبعض المطالب المتعلقة بالأجور والمساكن .

وبينما كانت مطالب العمال فى سنة ١٩٥٣ تدور حول قضايا معيشية ، إذا بها تتحول فى يونيو سنة ١٩٥٦ إلى مظاهرة سياسية بمناسبة زيارة سعود للظهران ، واستعداده لاستقبال رئيسى مصر وسوريا فى الدمام . وقد رفع العمال شعارات وطنية لا تتفق مع الاتجاه العام لسياسة الدولة واستبد الخوف بالملك لمجرد حدوث هذه الظاهرة غير المألوفة فى البلاد ، فعادت الحكومة وأكدت حظر الاضرابات ومنع تكوين النقابات ، وأمرت شركات البترول بطرد العمال المخالفين ، ذلك لأن هذه الأحداث عاصرت تكوين اتحاد العمال العرب الذى اتخذ القاهرة مقراً له ، وكان يخشى من أن يمارس نشاطاً خاصاً بين عمال البترول فى الأقطار العربية المحافظة وترددت الشائعات بأن أحد ممثلى عمال السعودية حضر سراً الاجتماع الذى عقد فى دمشق سنة ١٩٥٦ لتأسيس هذا الاتحاد .

وعندما وضع فيصل فى سنة ١٩٦٢ خطة شاملة للإصلاح تجدد الحديث عن الحقوق العمالية ، فوعد بإنشاء مكتب للعمل ، غير أنه أصر على مبدأ حظر تكوين النقابات . وحتى هذا المكتب تحول إلى أداة للرقابة على العمال ، وليس الطريق الذى يعبرون بواسطته عن مطالبهم الاجتماعية . على أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن المستوى العام لعمال البترول فى مثل هذه المجتمعات يعتبر عالياً إذا ما قورن بالمستوى العام للسكان ، بل بالصناعات الأخرى . فشركة أرامكو متأثرة بأسلوب التفكير الأمريكى وهو الأسلوب الذى يرى أن خير وسيلة لمكافحة الشيوعية هى رفع مستوى المعيشة للسكان . لذلك ربما كانت أسرع استجابة من غيرها لمطالب العمال الاجتماعية .

وعلى العكس نلاحظ أن عمال البحرين الذين عانوا من نفس المضايقات ، وجدوا متنفساً للتعبير عن رأيهم ، سواء عن طريق الصحف أو قيادة المظاهرات ، ولذلك فإن الروح الثورية تبدو فى حالة البحرين أكثر منها فى أقطار البترول الأخرى . وقد تجلت هذه الروح فى المناسبات السياسية ، وعلى سبيل المثال فقد كان رد فعل عمال البحرين على العدوان مباشراً ، فقاموا بتدمير منشآت النفط . كما

لعب العمال دوراً فى التعجيل بالحكم الذاتى ، ونقل السلطات من يد البريطانيين إلى أهل البلاد · وكانوا على رأس حركة الاحتجاج الشعبية التى عمت البلاد سنة ١٩٦٥ .

وقد كان موقف حكومة الكويت إزاء قضية الحريات النقابية مختلفاً عنه فى البحرين أو السعودية . ويبدو أن الحكومة لم تواجه هذه القضية إلا بعد أن استقرت أحوال العمال ، وصاروا يحصلون على أجور عالية مما أزال مخاوف الحكومة من أن تكون النقابات عناصر ثورية . ومع ذلك اتخذ اتحاد نقابات عمال الكويت بعض مواقف الاحتجاج على الحكومة ، فبمناسبة تطبيق نظام المشاركة أبدى الاتحاد اعتراضه عليه وطالب بالتأميم ولو بصورة تدريجية .

ومن القضايا الاجتماعية التى أثارها استغلال النفط فى دول الخليج مسألة العمال الوافدين الذين احتاجت الشركات إلى استخدامهم فى مختلف أعمالها ، فقد نظر إلى هؤلاء الوافدين وخاصة من البلاد العربية التى تتطرف فى إطلاق الشعارات على أنهم يشكلون خطراً على استقرار العمال . وفى ١٩٥٦ حملت السعودية مسئولية الاضرابات المصريين والسوريين والفلسطينيين المستخدمين فى أعمال النفط وغيرها فى البلاد ، ثم تبين فيما بعد أن الوافدين يقصد الكسب والعودة إلى بلادهم غالباً ما يكونون أطوع فى يد الشركات والحكومات على السواء . فإمكانية طرد العمال أو سحب حق الإقامة منهم يجعلهم دائماً تحت رحمة صاحب العمل . وهذه الإجراءات لا تتيسر بسهولة بالنسبة للعامل المحلى . ومع ذلك يعزو البعض تفضيل بعض حكام الخليج للهجرة الإيرانية إلى التخوف من التحام العناصر العربية الوافدة مع السكان الأصليين .

وفى الحقيقة توجد أسباب أخرى تفسر الهجرة الإيرانية المتزايدة إلى إمارات الخليج . من ذلك الموقع القريب ، وربما تخطيط الحكومة الإيرانية لتشجيع الهجرة تمهيداً لأطماع سياسة فى المستقبل . وعلى كل حال فإن ضآلة السكان فى بعض

الإمارات جعل من الضرورى استقدام الفنيين والعمال على نطاق واسع ، ليس فقط من أجل استغلال النفط ، بل أيضا من أجل تنفيذ المشروعات العمرانية المترتبة على الدخل الكبير ، حتى أن الوافدين صاروا فى بعض الأقطار يشكلون نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتجلى ذلك بصفة خاصة فى قطر ودبى . بل إن الكويت التى تعتبر أكبر نسبياً ، بلغ فيها الوافدون نسبة ٥٣٪ من مجموع السكان طبقاً لآخر إحصاء . وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً فى قطر ودبى وأبو ظبى .

وينتمى المهاجرون إلى عناصر متعددة ، ولكن الغالبية العظمى تنحصر فى ثلاثة عناصر : الهنود ، والإيرانيون ، والعرب على اختلاف مواطنهم . وليست هجرة الهنود بجديدة على مجتمع الخليج ، بل تردد التجار والعمال على هذه المنطقة منذ القرن التاسع عشر . وتكاثروا بعد ظهور النفط . وتتبع الحكومة الهندية سياسة خاصة إزاء المهاجرين من رعاياها ، فلا تسمح لهم بالإقامة أكثر من سنتين . وعلى العكس تسعى الحكومة الإيرانية إلى تثبيت المهاجرين من رعاياها وحصولهم على جنسية الإمارات التى استقروا بها . ومما يؤكد وجود تطلعات سياسية لدى الحكومة الإيرانية سعيها لتوظيف رعاياها فى مراكز قيادية بالإمارات، وقد حصلت بالفعل على امتياز تدريب جيش عمان بواسطة بعثة عسكرية . ويدور جدل صاخب فى الكويت حول حجم الهجرة الإيرانية وأهدافها ونوعية المهاجرين ، غير أن حكومة الكويت تنفى وجود خطر حقيقى يهدد كيان البلاد بسبب وجود الجالية الإيرانية .

والحق إن حكومات الخليج تواجه مسألة الهجرة بمواقف مختلفة ، ومعظمها يتخذ من تضييق دائرة الحصول على الجنسية وسيلة للتغلب على هذه المشكلة . فحكومة الكويت أصدرت على سبيل المثال قانوناً للجنسية فى سنة ١٩٦٦ ، يقصر منح الجنسية على من كان يقيم فى الكويت قبل سنة ١٩٤٥ ، أى قبل استغلالها للنفط ، وإذا كان أحد الأبوين غير كويتى فلا بد من طلب خاص

الحصول على الجنسية عند بلوغ سن الرشد ، وفى جميع الأحوال لا يجوز منح الجنسية لأكثر من خمسين شخصاً سنوياً ،

على أن حسن الرعاية الصحية ، وتوفر حياة الرفاهية يتيح فرصاً للزيادة المطردة فى نسبة المواليد ، مما قد يخفف من حدة مشكلة الفراغ السكانى فى إمارات الخليج أو فى ليبيا . إلا أن ذلك يخلق مشكلات اجتماعية من نوع آخر - وهى وجود نسبة عالية من السكان ممن هم أدنى من سن العشرين ، أى الفئة التى تحتاج إلى خدمات ، ولا تستطيع أن تساهم فى مجال الإنتاج . وتدل آخر الإحصاءات فى الكويت على أن ٥٢ ٪ من السكان هم أدنى من سن ١٥ سنة .

لم توجد صناعة البترول إذن مشكلات الصراع الاجتماعى فى معظم الدول العربية ، وذلك لأسباب محلية ترجع أساساً إلى قلة عدد السكان . وأغرت هذه الصناعة البدو بالهجرة إلى المدينة حيث يكتفى البعض بالمعيشة على هامش الحياة الحضرية ، ولذا نشهد حول الأبنية الفاخرة الأكواخ المنتشرة على جوانب المدينة . ومن السهل أمام الوافدين العمل بمرتبات فى الخدمات الثانوية كالسعاة والخدم الذين يشكلون نسبة عالية بين موظفى الحكومة . وقد يرجع وضعهم ذلك إلى عدم الرغبة فى اقتحام الأعمال التى تتطلب بذل جهد كبير . أما من يتحصل على كفاءة ما فإنه يتطلع إلى المرتبات العالية دون استعداد لأداء عمل شاق .

وتشجع الحكومات البدو على ترك نمط الحياة الذى اعتادوه ، وذلك بالتوسع فى مشروعات الإسكان وتستطيع دولة مثل الكويت أو أبوظبى أن تستخدم فائض دخلها لإسكان جميع رعاياها من البدو ، دون أن تطلب منهم مقابلا . أما فى دولة مترامية الأطراف مثل السعودية فإن ربع السكان فقط يعيشون فى المدن ، وهذه النسبة أعلى مما كانت عليه قبل ظهور النفط . وفى ليبيا يعيش حوالى ٦٠ ٪ من السكان فى المدن أو فى القرى الزراعية ، بينما انخفضت نسبة البدو إلى ٤٠ ٪ .

وتنفرد حكومة الثورة الليبية على لسان رئيسها القذافى بانتقاد هذه النتائج الاجتماعية التى ترتبت على ثروة النفط ، فهو يشكو من أن أحداً من المتعلمين الليبيين لا يقبل العمل فى المناطق النائية بينما تضطر الحكومة إلى استخدام الوافدين من المصريين أو الفلسطينيين للعمل فى واحات فزان . كذلك عندما طلبت حكومة الثورة الليبية من رعاياها التطوع فى الجيش ، لم يستجب سوى شخص واحد ، وقد ذكرت هذه الحقائق بمناسبة الثورة الثقافية التى طالب القذافى بإحداثها لتغيير المجتمع فى إبريل سنة ١٩٧٣ ، مع العلم بأن ظروف المجتمع الليبى تشبه إلى حد كبير مجتمع دول البترول فى الخليج .

ولا نستطيع فى نهاية المطاف سوى أن نكرر ما ذكرناه بصدد أثر البترول على السياسة العربية حيث لاحظنا أنه لم يمكن حتى الآن الانتفاع منه كأداة لاكتساب قوة دولية لها وزنها ، كذلك فى المجال الاجتماعى لا ينبغى أن يقاس التقدم بتشييد أفخم المبانى ، أو اقتناء أغلى السيارات ، أو ارتداء أحدث الأزياء ، وإنما يمكن معيار التقدم فى القدرة على مكافحة التخلف الاقتصادى والفكرى ، والاقتناع بقيمة العمل ، ونبذ الأنانية الفردية والنزعات الإقليمية حتى يتسنى استخدام ثروة النفط فى تنظيم استغلال موارد البلاد الطبيعية الأخرى ، وإقامة الصناعات التى تفتح مجالات العمل للمجتمع العربى بمعناه الواسع .

الفصل التاسع عشر

المؤثرات الدولية فى الخليج

-١-

ظلت بريطانيا حتى انسحابها فى سنة ١٩٧١ ، هى أقوى العوامل الدولية المؤثرة فى أوضاع الخليج العربى من الناحيتين . السياسية والعسكرية وذلك رغم ظهور الولايات المتحدة كمنافس فى المجالين الاقتصادى والسياسى . وقد اتخذت السياسة البريطانية أهدافا متباينة حسب الظروف ، فإبان استعمارها للهند انصبت أهدافها أساساً على الجانب الاستراتيجى ، وكون الخليج خط دفاع أمامى عن الهند . فلما استقلت هذه البلاد فى سنة ١٩٤٧ ، كانت أهمية الثروة النفطية قد تأكدت . ولذا استمر الوجود العسكرى البريطانى بقصد حماية المصالح البترولية خلال هذه الحقبة . كما أن دور بريطانيا السياسى ظل متفوقا فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة حتى سنة ١٩٥٦ ، وتركت لها الولايات المتحدة تدبير الخطط لإقامة حلف بغداد الذى كان يحيط بمنطقة الخليج ، ويفصل بينها وبين الاتحاد السوفيتى .

ويلاحظ أن النفط الذى دفع بريطانيا إلى التمسك بالسيطرة العسكرية وقتاما فى منطقة الخليج ، هو الذى مكن فى نفس الوقت لإمارات الخليج العربية أن تتطور وتقيم أجهزة الدولة الحديثة ، و ، وتصبح قادرة على ممارسة نوع من الاستقلال رغم ضآلة حجمها ، فكان النفط بطريق غير مباشر هو الذى جعل بريطانيا تقرر فى سنة ١٩٦٨ أن تنسحب ، وذلك بعد أن اقتنعت بأنه من الممكن استمرار استغلال النفط فى ظل دول مستقرة تسود فيها أنظمة محافظة تأخذ فى

الاعتبار العلاقات التاريخية الطويلة التى ربطت بين هذه الشيخات وبين بريطانيا .

اتسمت طبيعة (١) العلاقات بين بريطانيا وبين الإمارات العربية بالمرونة . فالمعاهدات الانفرادية لم تتخذ شكل الحماية الجامدة باستمرار . وإنما استمدت بريطانيا نفوذها من هيبتها حينذاك وانفرادها بالوجود العسكرى فى منطقة الخليج . وكانت تدير سياستها عن طريق موظف كبير يلقب بالقيم العام ، اعتاد أن يتخذ مقره فى بوشهر على الساحل الإيرانى إلى أن انتقل سنة ١٩٤٦ للاقامة فى البحرين ، واشتركت وزارتا المستعمرات والخارجية بعد اختفاء حكومة الهند البريطانية فى نهاية الثلاثينات فى رسم السياسة البريطانية بالخليج . فكان القيم العام يتراسل مع كلتا الوزارتين ولو أن تبعيته الرسمية ظلت مرتبطة بوزارة المستعمرات حتى سنة ١٩٤٩ حين أعلن أن شئون الخليج صارت من اختصاص وزارة الخارجية .

وطالما كانت المعاهدات الانفرادية قائمة ، تحملت بريطانيا مسئولية رعاية مصالح الإمارات فى الخارج . فكان مواطنوها يتبعون القناصل البريطانيين . كما أن بريطانيا ترعى مصالح الاجانب فى الإمارات . غير أنها لم تتشبث بهذه الشكلية دائما . فحينما توفرت الأسباب لنمو الادارة الحديثة فكت بريطانيا بعض هذه القيود، فتركت الولايات المتحدة تنشىء قنصلية لها فى الكويت منذ سنة ١٩٥٨ كما سمحت للهند بانشاء قنصلية فى مسقط سنة ١٩٥٣ ، وذلك قبل أن تتبادل الرسائل مع السلطان بشأن الاعتراف باستقلاله سنة ١٩٥٨ .

ولعل أبرز مظاهر التدخل البريطانى فى الشئون المحلية للإمارات يتمثل فى السلطات القضائية التى تمتع بها القيم العام ووكلائه السياسيون الذين أو فدوا

للعمل فى الامارات الهامة. وكان الانجليز هم الذين نقلوا إلى الإمارات والمشيخات العربية نظام الامتيازات لأن تلك الإمارات لم تخضع للدولة العثمانية خضوعاً مباشراً، وبالتالى فان النظام لم ينتقل إليها نتيجة لتطبيقه فى هذه الدولة. واختلف مدى الامتيازات من إمارة إلى أخرى حسب نصوص المعاهدات المعقودة معها، ففى مسقط وعمان اقتصرت السلطة القضائية البريطانية على الرعايا البريطانيين. وفى قطر شملت رعايا دول الكومنولث. أما بقية الامارات فقد انسحبت فيها السلطات القضائية البريطانية على جميع الأجانب النازلين. وكان المقيم العام يرأس محكمة عليا فى البحرين، بينما يتولى الوكلاء السياسيون أو القناصل سلطات قضائية فى الامارات للنظر فى القضايا الصغيرة، وكانوا يفصلون فى هذه القضايا حسب القوانين البريطانية، كما سن المقيم العام اللوائح الداخلية للقضاء القنصلى ومحاكمه المحلية.

شرعت بريطانيا فى تنظيم قواعدها العسكرية فى الخليج منذ توتر الموقف الدولى فى أواخر الثلاثينات. فأنشأت قاعدة بحرية فى البحرين سنة ١٩٣٥، ومطاراً حربياً فى الشارقة سنة ١٩٣٧ تحول فيما بعد إلى قاعدة كبيرة. كما أقامت قاعدتين جويتين أخريين، إحداهما فى سلالة بسلطنة مسقط، والأخرى فى جزيرة مصيرة بمحاذاة الساحل الجنوبى الشرقى لعمان.

ولم تمس الحرب العالمية الثانية منطقة الخليج بطريق مباشر، ولو أن الوثائق الألمانية كشفت عن تلك المحاولة المشهورة التى جرت فى نهاية سنة ١٩٤٠ لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين دول المحور والاتحاد السوفيتى. وطالب الأخير صراحة بأن تمتد منطقة نفوذه عبر إيران حتى الخليج، ولكن من المعروف أن هذه المحاولة لم تتعد دور تبادل الرأى بين مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى وروبنتروب زميله فى الرايخ الثالث. وهكذا لم ترد القضية بالنسبة لبريطانيا أثناء الحرب عن تأمين أنظمة الحكم المحيطة بمنطقة الخليج، فتدخلت فى العراق سنة

١٩٤١ لقمع حركة وطنية قامت هناك وهى المشهورة باسم حركة رشيد عالى الكيلانى.

وبتعرض الاتحاد السوفيتى للغزو الألمانى فى يونيو سنة ١٩٤١، أكتسب الخليج أهمية استراتيجية لم تكن له من قبل. فإن الاتصال بين الحلفاء والاتحاد السوفيتى كان شبه متعذر من جهة بحر الشمال، نظراً لنشاط الغواصات الألمانية من ناحية، ولتجمد الموانى السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى. وبذا صار الاتصال عبر الأراضى الإيرانية هو أيسر السبل لتقديم المؤن والمعدات العسكرية والمدنية التى انهمرت على الاتحاد السوفيتى من الولايات المتحدة.

وتعللت بريطانيا بتشككها فى موقف الشاه رضا بهلوى، واشتركت مع الاتحاد السوفيتى فى حملة لاحتلال إيران وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية. ومن أهم المشروعات التى أقيمت لهذا الغرض مد خط حديدى مزدوج من الخليج حتى الأراضى السوفيتية، استخدمت فى مده إمكانيات الولايات المتحدة الضخمة. ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية قد خلقت وضعاً سياسياً جديداً فى منطقة الخليج، بحيث لم تعد بريطانيا هى العامل المؤثر الوحيد فى المجالين السياسى والعسكرى، وبدأت الولايات المتحدة تشاركها على استحياء فى هذا الدور.

٢

الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة

بدأت اهتمامات الأمريكيين بإمارات الخليج العربية على شكل بعثات تبشيرية وفدت إليها فى أوائل القرن العشرين . وفى حسبانها أن الفقر المستشرى فى هذه البلاد سيساعد المبشرين عن طريق الأعمال الخيرية على جذب بعض السكان إلى المسيحية . ولم تلبث أن تكشفت للأمريكيين أخطاء هذه النظرة ، ولكن بينما أخفق الأمريكيون فى مجال التبشير ، إذا هم قد أحرزوا نجاحا هائلا فى الميادين الاقتصادية ، ورأينا كيف أنهم تفوقوا على الانجليز فى امتيازات استغلال البترول . .

استمرت حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت تسلم رغم ذلك لبريطانيا بأولويتها فى الناحيتين السياسية والعسكرية . وهذا يتمشى مع السياسة العامة الأمريكية فى تلك الحقبة ، وهى المعروفة بسياسة العزلة .

يدل على ذلك أن الولايات المتحدة لم تفكر فى إنشاء أى تمثيل سياسى لها فى منطقة الخليج ، حتى فى السعودية التى تستغل نفطها ، والتى لم تكن مقيدة بمعاهدة انفرادية مع بريطانيا . وحينما احتاجت شركة البترول الأمريكية فى سنة ١٩٣٤ إلى التعرف على حدود المملكة العربية السعودية استفسرت عن ذلك من السفارة البريطانية فى جدة . كذلك أنابت الولايات المتحدة بريطانيا لتقديم القروض إلى ابن سعود عندما توقفت شركة أرامكو عن الإنتاج بسبب الحرب ، واحتاجت السعودية إلى المال ، فأحالتها الولايات المتحدة على بريطانيا ، باعتبار أن هذه الأخيرة تتلقى معونات أساسية منها .

ويرجع إنشاء السفارة الأمريكية فى السعودية إلى سنة ١٩٤١ ، وذلك

بمناسبة الاستعداد للحرب فى الشرق الأقصى ، وليس من أجل مصالح بترولية . وقد برزت حاجة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية فى منطقة الخليج عند اقتراب نهاية الحرب فى أوربا . ففى ذلك الوقت أخذ الحلفاء يعدون لنقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان . واحتاجوا إلى قاعدة كبيرة فى منتصف الطريق فوقع اختيار الامريكيين على الظهران قرب آبار النفط السعودية .

وعند البدء فى إنشاء القاعدة انتهت حرب اليابان فجأة ، لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها ، و كانت تجدد إيجارها كل ستة أشهر ، حتى إذا احتدمت الحرب الباردة ، ووقع الصراع المسلح بالفعل فى كوريا ، صارت الحاجة ملحة إلى قاعدة الظهران .

وبناء عليه عقد اتفاق رسمى متكامل بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة فى يونيو سنة ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية لتسليح الجيش السعودى وتدريبه ، ويوضح الامتيازات التى يتمتع بها الجنود الأمريكيون المرابطون داخل القاعدة . ويحدد الاتفاق مدة الايجار بخمس سنوات قابلة للتجديد . وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يوقع هذا الاتفاق بعد مضى خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكوا على مبدأ المناصفة فى أرباح النفط .

ومن الشائع أن الاتفاقية جددت فى سنة ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ، مقابل مبلغ كبير من المال . وكان ذلك فى أعقاب إصدار مبادىء ازنهاور ، وقبول السعودية بتلك المبادىء . وتعتبر هذه المبادىء نقطة تحول فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، فقد رأت أن بريطانيا لم تعد قادرة على مواجهة السوفيت ، وأنها هى المسئول الأول عن الدفاع عن المنطقة

ضد ما أسمته بخطر الشيوعية الدولية على الشرق الأوسط . على أنه عند نهاية السنوات الخمس فى سنة ١٩٦٢ كانت المفاهيم الاستراتيجية قد تغيرت ولم تعد الدول الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية خاصة إذا كانت محل نقد من الرأى العام المحلى . فآثرت الولايات المتحدة تصفية قاعدة الظهران فى نهاية المدة .

ويلاحظ أنه عندما شرعت الولايات المتحدة فى إقامة هذه القاعدة سنة ١٩٤٥ استأذنت أولا من السلطات البريطانية فى الخليج ، احتراما لمركز بريطانيا التقليدى ولكن بمضى الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين إلى آخر وإن حرصت الدولتان على عدم إيصال هذه الخلافات إلى حد يسىء إلى علاقات التحالف فيما بينهما .

وعلى سبيل المثال أبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية فى منازعات الحدود مع أبو ظبى ومسقط حول واحات البوريمى . وقيل فى ذلك الحين إن المسألة تتعلق بتنافس شركات البترول . فشركة أرامكو هى التى تدفع السعودية إلى هذه المطالب الإقليمية ، بينما تساند بريطانيا مسقط والمشيخات ، لأنها صاحبة مصلحة كبيرة فى شركة نفط العراق التى تتمتع بامتياز التنقيب فى تلك الإمارات .

أما السعودية فقد أنكرت بشدة العلاقة بين مطالبها وبين المصالح النفطية ، وأكدت أنها تنبنى على حقوق شرعية فى السيادة مستمدة من التاريخ ومن رغبات سكان المنطقة المتنازع عليها . بينما بررت الولايات المتحدة موقفها بأن السعودية دولة كبيرة يساعد وجودها على استقرار أفضل من المشيخات ، وخاصة فى حالة مواجهة مع تسلل سوفيتى محتمل إلى المنطقة .

فى حين أن بريطانيا عالجت القضية استناداً إلى تفصيلات تتعلق

بالتاريخ المحلى والصراعات الإقليمية التى لعبت هى فيها دوراً ملموساً منذ وجودها فى المنطقة .

وعلى كل فإن الإجراء العسكرى الذى انخذته بريطانيا سنة ١٩٥٥ وفرضت بواسطته حل نزاع الحدود لصالح المشيخات التابعة لها ، لم يترك أثراً يذكر على علاقاتها بالولايات المتحدة ، بدليل أن الأخيرة تركت لها فى نفس العام سنة ١٩٥٥ مهمة تزعم حلف بغداد . ذلك أن القضية بالنسبة للولايات المتحدة فى الخمسينات هى استراتيجية قبل أن تكون اقتصادية ، ويتضح ذلك من مسألة خلافية أخرى ، نشأت بينها وبين بريطانيا فى نفس الوقت ، وهى تتعلق بنفط إيران .

ومن المعروف أن حكومة مصدق قد عمدت إلى تأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٥١ ، وكانت بريطانيا تود لو أن الولايات المتحدة اشتركت معها فى عمل عنيف ضد حكومة مصدق ، غير أن نظرة الأمريكيين انبنت على اعتبارات بعيدة المدى . ففى رأيهم أن وجود حكومة وطنية فى إيران يشكل حاجزاً قويا ضد الشيوعية . ولا بأس من تقديم التنازلات الاقتصادية لتدعيم هذا النظام ، حتى إن بعض المعلقين البريطانيين رأى فى موقف الولايات المتحدة مناورة قصد بها إسهام الرأسمال الأمريكى فى استغلال نفط إيران ، وهذا ماتم بالفعل فى سنة ١٩٥٤ أى بعد سقوط مصدق ، وتكوين الكونسورسيوم الدولى الذى أسهمت فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر ، بالتعاون مع شركة البترول الوطنية الإيرانية لاستغلال النفط .

وفى رأينا أن هذه الفكرة لا تستند إلى حجة قوية . فالاستثمارات الأمريكية لا تمثل بالنسبة للولايات المتحدة عاملا مؤثراً فى اقتصادياتها الوطنية على عكس الحال بالنسبة لبريطانيا ، حيث تعتبر استثمارات البترول فى منطقة الخليج من مصادر الحصول على العملات الأجنبية . كذلك أثبتت الأرقام أن الولايات المتحدة

قدمت لإيران فى الفترة ما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ مساعدات عسكرية بلغت ألف مليون دولار ، بالإضافة إلى قروض قدرت بستمائة مليون . وهذا المبلغ يزيد على دخل إيران نفسها من النفط .

ولا شك أن الولايات المتحدة كانت تدرك أهمية موقع إيران بالنسبة للحرب الباردة ، وضرورة ارتباطها بالأحلاف ، وتبذل من أجل ذلك بسخاء . فاعتبارات السياسة الأمريكية كما ذكرنا ترتبط بالموقف الدولى وحتى هذا الموقف الدولى قد أخذ يتبدل مع انحسار موجة الحرب الباردة .

لم تمنع هذه الخلافات الأمريكية الإنجليزية فى المسائل التفصيلية من اتفاق الدولتين فى السياسة العليا ، ولا أدل على ذلك من تخلى الولايات المتحدة عن زعامة حلف بغداد لبريطانيا ، احتراما لمكانتها التقليدية فى المنطقة . والذى يعنينا ههنا هى تلك المساعى الطارئة التى أرادت بريطانيا من ورائها أن تجتذب بعض إمارات الخليج إلى الحلف ، ربما مقابل منحها الاستقلال . ولم توفق فى أى من هذه المحاولات ، ويرجع الإخفاق إلى أسباب تختلف باختلاف وضع الإمارات .

فقد تراجع حاكم الكويت رغم إغراء جاره العربى الكبير فى بغداد . وذلك تجنبا للتورط فى الانقسامات العربية ، وهو تقليد قديم فى سياسة الكويت مازال متبعا حتى الآن . وفى سبيل الضغط على البحرين رتبت بريطانيا زيارة للجزر قام بها رئيس جمهورية تركيا مع رئيس وزرائها فى ربيع سنة ١٩٥٥ ونظراً إلى أن تيار المعارضة للحلف كان قويا فى البحرين ، ويستند إلى قواعد شعبية أكثر نضجا ، فقد أخفقت هذا المحاولة بدورها . بل إن تلك المحاولات لم تتجنب سلطان مسقط الذى قام بزيارة للعراق فى نفس المدة ، ولم يكن حاكم مسقط يواجه معارضة يخشى بأسها ، ومع ذلك فلم تسفر زيارته عن شىء . وقد يعود ذلك إلى تغلب نزعة العزلة لدى سعيد بن تيمور ، وخوفه من أن يكون الحلف أداة اتصال بالعالم الخارجى .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن هذه الخطة الرامية إلى إدخال بعض الإمارات العربية فى الحلف ، ربما لاقتناعها هى والولايات المتحدة بأفضلية إيران . فهى من حيث الموقع والإمكانيات البشرية والقدرات العسكرية المتاحة أعظم نفعا للحلف . وهكذا توقفت المحاولات لدى الحكام العرب بمجرد التحاق إيران بالحلف فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد أوجد التحاق إيران بالحلف بعض الارتباك للسياسة البريطانية من حيث التفاصيل . فتقاليدها القديمة إزاء إمارات الخليج هى المحافظة على وضعها الراهن . وإيران الشريكة معها فى الحلف لها حينذاك مطالب إقليمية فى البحرين وغيرها من جزر الخليج ، بل وبعض أماراته الساحلية . وقد رجحت بريطانيا طوال فترة وجودها العسكرى فى الخليج سياستها التقليدية ولو أن الحلف كان يبحث من حين إلى آخر أوضاع الخليج كلما وقعت قلاقل محلية ، كما حدث فى البحرين سنة ١٩٦٥ .

ويمكن تفسير ذلك بأن الدول الكبرى المشتركة فى أحلاف آسيوية تنظر إليها كجزء من الاستراتيجية العالمية ، وترفض أن تكون هذه الأحلاف أداة لتحقيق أهداف محلية باسم الحلف . ولا أدل على ذلك من تخلى الولايات المتحدة وبريطانيا عن باكستان فى صراعها مع الهند حول باكستان الشرقية فى سنة ١٩٧١ كما لم تستفد تركيا من الحلف فى نزاعها مع اليونان بشأن قبرص .

٣

الانسحاب البريطانى

ظل الوجود العسكرى البريطانى ينمو باطراد فى منطقة الخليج منذ سنة ١٩٥٦ ، فقد أعتبر التوسع فى القواعد البحرية والجوية فى عدن والبحرين والشارقة بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس. وازدادت أهمية الخليج فى خطط « الدفاع البريطانية » بعد أن تقرر إخلاء عدن مبدئياً سنة ١٩٦٦ ، وقيل فى ذلك الحين إن البحرين ستكون هى البديل الذى ترتكز عليه استراتيجية شرق السويس .

وكانت مسألة القواعد تثير اختلافا داخل حزب العمال نفسه أثناء وجوده فى الحكم . ففى سنة ١٩٦٦ قدم ٥٤ نائباً عماليا اقتراحاً إلى هارولد ولسون رئيس الوزراء ، ينادى بتصفية القواعد البريطانية شرق السويس فى موعد أقصاه سنة ١٩٧٠ ، وذلك بحجة أن هذه القواعد تكلف ٣١٧ مليون جنيه سنويا ، بينما تبلغ أرباح بريطانيا من استثماراتها فى آسيا ٦٠٠ مليون .

ويبدو أن الربط بين الوجود العسكرى وبين تأمين المصالح الاقتصادية كان قائماً فى ذهن الرأى العام البريطانى ، لأن الجميع افترضوا لأول وهلة أن الانسحاب يؤدى إلى ضياع هذه المصالح وعلى رأسها بترول الخليج العربى . ولكن لم يلبث الرأى العام أن اكتشف أن دولا أخرى مثل اليابان وإسبانيا تستثمر أموالها فى بترول الخليج دون أن تكون لها جيوش . كما أن دول المنطقة ليست بعد قادرة بنفسها على إدارة صناعة البترول ولذا أخذ هذا الطراز من التفكير يتلاشى . ولكن عندما جوبهت حكومة العمال بهذا الاقترا العرة

الأولى فى سنة ١٩٦٦ ذكرت أن المسألة ليست إقتصادية محضة ، وأن هناك اعتبارات سياسية تحتم على بريطانيا بقاءها شرق السويس . ومن بين هذه الاعتبارات التزامها نحو الحلف المركزى والارتباط بمعاهدات مع بعض الحكام الوطنيين . وكانت الدلائل حتى سنة ١٩٦٧ تشير الى إزدياد التشبث لوجود العسكرى فى الخليج بعد أن صفيت قاعدة عدن بالفعل فى نوفمبر من نفس العام وقامت هناك حكومة يسارية ، هى حكومة اليمن الجنوبية الشعبية التى قد تعطى تسهيلات للسوفييت لاستخدام الميناء . لذلك كانت مفاجأة أن تعلن بريطانيا فى يناير سنة ١٩٦٨ عن نيتها فى الانسحاب التام من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١ .

فما هى أسباب هذا التحول المفاجىء ؟

هناك عاملان رئيسيان لهذا التغيير . ويتمثل العامل الأول فى السياسة العامة لحزب العمال . وهى التخفف من النفقات العسكرية لكى يتسنى لبريطانيا التوسع فى الخدمات . والعامل الثانى هو تغير المفاهيم الاستراتيجية . ذلك أن وجود بريطانيا فى الخليج صار منذ سنة ١٩٥٧ جزءاً من خطة عسكرية واسعة تعرف باستراتيجية شرق السويس والهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطانى عن طريق قواعد عسكرية فعالة يمكن الانطلاق منها فى أى وقت لمساعدة الحكومات المحلية الصديقة ، ومن أهم هذه القواعد : عدن ، وسنغافورة ، والبحرين .

وقد استخدمت قاعدة عدن فى عملية من هذا النوع بمنطقة الخليج ، وذلك عندما استنجد حاكم الكويت فى سنة ١٩٦١ بالقوات البريطانية لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم .

كذلك اعتبر وجود القواعد نوعا من تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية دون الحاجة إلى احتلال شامل كما كان الحال فى عهد الاستعمار التقليدى . وعلى كل فلا نعتقد أن استراتيجية شرق السويس كانت تلعب دوراً رئيسيا فى المواجهة العامة

مع الكتلة الشيوعية ، لأن الولايات المتحدة صارت تتكفل بالعبء الأكبر لهذه المواجهة ، والدليل على ذلك أن بعض دول الكومنولث مثل استراليا ونيوزيلنده صارت تعول على الولايات المتحدة أكثر من بريطانيا فى المحافظة على مراكزها كدول انجلو سكسونية تعيش على قرب من القـــارة الآسيوية المزدحمة بالسكان .

ودليل آخر هو أن قرار الانسحاب من الخليج صدر فى وقت تردد فيه الحديث عن ازدياد قوة الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى ، وإمكان حصول السوفييت على تسهيلات للتموين فى عدن حيث تسود العلاقات الطيبة بين موسكو وجمهورية اليمن الشعبية . وقد أثير اعتراض حول هذا الموضوع ، وكان رد الحكومة العمالية هو أن غواصات بولاريس الحاملة للرءوس النووية وحاملات الطائرات الكبيرة يمكن أن تحل محل القواعد . هذا فضلا عن أن لهـا ميزة سياسية ، فهى لا تثير اعتراضا من الأقطار الآسيوية .

وقد يكون من بين العوامل الثانوية فى قرار الانسحاب إغلاق قناة السويس وما ترتب على حرب سنة ١٩٦٧ من تضاؤل احتمالات التيار القومى المنبعث من مصر ، والذى كانت تنظر إليه بريطانيا بعين الاستياء . وأخيراً فالخطة الجديدة لبريطانيا فى الخليج هى إيجاد أنظمة صديقة معتدلة وعدم ترك الفرصة لحركات ثورية متطرفة ، وهذا قد يتأتى بعدم الظهور عسكريا فى المنطقة لتجنب إثارة المشاعر المعادية .

ولأول وهلة شعر بعض الحكام العرب فى المشيخات وفى مسقط بأن الانسحاب قد يحرج مركزهم ويعرضهم إما لثورات داخلية ، أو لتعدى دول كبيرة مجاورة مثل إيران أو السعودية ، حتى إن حاكم أبو ظبى طلب إبقاء جنود بريطانيين على أن يتكفل بنفقاتهم ، وبهذه المناسبة صرح وزير الدفاع

البريطانى بأن قبول هـــذا الطلب معناه تحويل المواطنين الانجليز إلى جنود مرتزقة .

لم يعن قرار الانسحاب أن بريطانيا نفضت يدها من منطقة الخليج ، ولم تعد تهتم بشئونه ، بل على العكس حرصت على اتخاذ بعض الترتيبات التى اعتبرتها ضرورة لضمان استقرار الأوضاع بعد الانسحاب ، إذ كان من المفهوم أن المعاهدات الانفرادية ستنتهى مع انتهاء الوجود العسكرى البريطانى . ومن أهم الترتيبات التى اتخذت تشجيع إقامة اتحاد الإمارات التسع الذى لم ينجح إلا جزئيا . وقد وعدت بريطانيا بتدعيم حرس ساحل عمان فى حالة إقامة دولة الاتحاد . ومن الممكن تقديم المساعدة الفنية لجيش الاتحاد . ومن هذه الترتيبات أيضاً حل المشكلات المثيرة التى تعترض أمن المنطقة مثل إدعاء إيران فى البحرين . وغـدا واضحاً أن بريطانيا تعتبر كلا من السعودية وإيران القوتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لتأمين هذا الاستقرار . لذلك لا يستبعد أن تكون قد شجعت على التقارب بين الشاه والملك فيصل ، وأن تكون قـد ساعدت على إيجاد حلول وسط بين وجهات النظر الإيرانية والعربية بشأن جزر الخليج . وقـد أشرنا كيف أن تصريح الشاه بشأن حق تقرير المصير فى البحرين ، قد صدر بعد اجتماع جدة مع الملك فيصل بوقت قصير .

ومن الجائز أن يكون قد تم منذ ذلك الحين الاتفاق بين بريطانيا وإيران على الأقل بأنها ستترك الجزر الثلاثة الأخرى تقع فى حوزة إيران عندما تنتهى مسئوليتها عن إمارات ساحل عمان مالكة هذه الجزر .

أبدى حزب المحافظين عدم رضائه عن قرار الانسحاب فى جميع الأحوال فى نهاية سنة ١٩٧١ ، وقام ادوارد هيث بزيارة لمنطقة الخليج العربى فى نهاية سنة ١٩٦٩ حيث أكد أن حزبه لا ينوى التخلى عن أصدقاء بريطانيا فى المنطقة . وفى أثناء الحملة الانتخابية كرر حزب المحافظين تصريحاته السابقة من أن

الانسحاب يجب أن يحاط ببعض التحفظات ، ومن بينها عدم الالتزام بموعد دقيق كما حدده حزب العمال .

لذلك ما كاد الحزب يعود إلى السلطة فى يونيو سنة ١٩٧٠ حتى طرح موضوع الانسحاب من جديد للمناقشة . وأعلنت حكومات عربية عديدة من بينها العراق والكويت والسعودية ومصر احتجاجها على تردد حزب المحافظين فى تنفيذ خطة الانسحاب التى كان حزب العمال قد شرع فى تنفيذها بالفعل .

لم تتضح سياسة المحافظين إزاء موضوع الانسحاب إلا فى أول مارس سنة ١٩٧١ ، وذلك حينما ألقى هيوم وزير الخارجية خطابا فى مجلس العموم ، صرح فيه بأن حكومته تلتزم بقرار الحكومة السابقة . وبالموعد الذى حددته للانسحاب . وأضاف أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل مسئولية بالنسبة لإمارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولة اتحادية . وفى هذه الحالة ستقدم بريطانيا المساعدات لإقامة جيش للاتحاد وتحويل الحرس العمانى إلى نواة لهذه القوة الناشئة ، تتولى الإنفاق عليها دولة الاتحاد : ويبدو أن المحافظين انتظروا حتى اتضح أمامهم أن الأوضاع الراهنة ستظل قائمة بعد الانسحاب . وقد تم الاتفاق على ذلك مع جميع الأطراف المعنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ذلك أن الحكومة البريطانية كلفت وليم لوس باعتباره ممثلا شخصياً لوزير الخارجية بالاتصال بعدة حكومات ، وقام بجولات متوالية فى السعودية وإيران والعراق ومصر والكويت . وتأكدت بريطانيا من أن أحداً لا ينوى المساس بالوضع الراهن . وهكذا يمكن القول بأن خططها قد نجحت إلى حد كبير . فسياستها التقليدية من زمن طويل هى المحافظة على الوضع الراهن . وقد كان يخشى مثلا فى حالة الانسحاب أن تجدد السعودية مطالبها الإقليمية فى حدود الإمارات الساحلية ، أو يتجدد النزاع على الحدود بين قطر وأبو ظبى ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث نتيجة الترتيبات التى اتخذت قبل الانسحاب . وبقيت الدول الأربع الجديدة التى ظهرت إلى

الوجود على علاقات طيبة وتعتمد فى تطوير أجهزتها على بريطانيا أو غيرها من دول الغرب ، ولعل التغيير الملموس الذى حدث نتيجة الانسحاب هو استيلاء إيران على ثلاث جزر كانت تابعة لإمارات ساحل عمان .

٣

إيران وإمارات الخليج

يعزو بعض الكتاب العرب النشاط الإيرانى فى القسم العربى من الخليج إلى تشجيع بريطانيا أيام سيطرتها على هذا القسم . وشككوا فى أن يكون هناك تواطؤ بين بريطانيا وإيران فى ادعاءات الأخيرة فى البحرين ورغبتها فى التوسع فى الشاطىء العربى ، وذلك على أساس أن الدولتين شريكتان فى الحلف المركزى . وقد تكون إيران قد استفادت بالفعل من التحاقها بالحلف بتدعيم قواتها العسكرية من حيث التسليح والتدريب . غير أننا ذكرنا من قبل كيف أن الحلف لم يستخدم لتحقيق أغراض محلية فى المنازعات التى تنشأ بين الدول الآسيوية المتجاورة . بل إن تاريخ بريطانيا فى الخليج يثبت عكس الشائعات التى روجتها الدعاية العربية أحياناً ، فقد كان من مصلحتها الحد من التغلغل الإيرانى ، لأن الإمارات العربية تخضع لسيطرتها ، بينما أن إيران مهددة بالوقوع فى قبضة روسيا القيصرية . واستمرت هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية وإن اختلفت صورة الخطر ، فلم تعد هى روسيا القيصرية ، بل وجود حزب شيوعى له وزنه فى إيران ، هو حزب توده .

وقد حالت بريطانيا فى أكثر من مرة دون غزو البحرين وغيرها من الجزر خلال القرن التاسع عشر . وإذا كان علينا أن نبحث فى أسباب الأطماع التوسعية الإيرانية فى الخليج فيجب أن نستند إلى الحقائق الموضوعية والتى تبرزها المقارنة

بين حالة إيران ، وحالة القسم العربى . فإيران دولة موحدة ، لها وزنها السكانى والحضارى والسياسى . ويقابلها على الشاطىء الآخر ثلاث عشرة وحدة سياسية ، بعضها من الضآلة بحيث لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف . وفى مثل هذه الظروف لا ينتظر أن يكون للقسم العربى وزنه السياسى أو العسكرى . هذا فضلا عن الفراغ والتخلف الذى غطته ثروة النفط فى السنوات الأخيرة .

ويمكن تفسير السياسة الإيرانية فى الخليج بعد الحرب العالمية الثانية بأنها الصراع القومى الذى ينشأ عادة بين القوميات المتجاورة . ففى الماضى كانت المسألة تتعلق بأسر حاكمة تسعى إلى كسب هيبة بإخضاع البلدان المجاورة . وقد قاومت الأسر الحاكمة العربية فى الخليج محاولات إيران للمحافظة على بتأنها ، لا باسم الفكرة العربية التى لم تكن قد تبلورت بعد ، بدليل أن هذه الأسر أعتبرت المعاهدات التى عقدتها مع بريطانيا الأساس (لاستقلالها) وبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها فى منطقة الخليج ، أصبح الإيرانيون يتخذون موقفاً عدائياً من أية دعوة إلى توحيد الساحل العربى وخاصة إذا كانت هذه الدعوة ستؤدى إلى ارتباطه بدولة عربية من خارج المنطقة . ولعل هذا من الأسباب التى تفسر لنا إحياء المزاعم الإيرانية فى البحرين خلال الخمسينات . وقد رأينا فى فصل سابق كيف سويت هذه المسألة ، ولكن تسويتها لم تعن نهاية الخلاف بين إيران والدول العربية الواقعة على الشاطىء المواجه . فالشكوى من التسلل الإيرانى أخذت تتردد منذ ظهور البترول ، ولم تنقطع بعد حصول الإمارات على الاستقلال . واتهمت السلطات فى بعض الإمارات العربية المستقلة بالتغاضى عن هذا التسلل .

وفى رأينا أن هذا التسلل ظاهرة طبيعية تعود إلى التفكك السياسى والفراغ السكانى فى القسم العربى ، مع وجود ثروة النفط التى فتحت مجالا واسعا للعمل وللنشاط الاقتصادى . ومعالجة هذه القضية لا تتأتى بإلقاء اللوم على إيران ، بقدر ما تتوقف على إعادة النظر فى أوضاع الإمارات . ويتمثل التسلل الإيرانى فى هجرة

بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء المصارف الخاصة . والسؤال هو : إلى أى مدى يظل هؤلاء الوافدون متعلقين بأوطانهم الأصلية ، وهل هم قابلون للاندماج فى العنصر العربى ، وإلى أى مدى اندمجت بالفعل العناصر الإيرانية القديمة . وهل يشكل الإيرانيون تجمعاً له أغراض سياسية ، وبمعنى وضع المنطقة التى يتكاثرون فيها تحت السيادة الإيرانية .

ليست هناك أرقام صحيحة عن عدد الإيرانيين فى مختلف الإمارات ومن المؤكد أن بعض الوافدين إنما يقصد البحث عن العمل ، فإذا جمع قدراً من المال ، عاد إلى بلاده . وتعرف منطقة الخليج هذا النوع من الوافدين منذ القرن التاسع عشر ، إذ كان ومازال يتردد عليها كثيرون من الهنود والباكستانيين . والفرق أن الإيرانيين ينتمون إلى دولة قريبة عبرت فى أكثر من مناسبة عن أطماع سياسية لها فى القسم العربى ، لا فى البحرين فحسب ، بل فى ساحل عمان وبعض الجزر التابعة لها .

ومن جهة أخرى هناك التجار الأثرياء الذين يكونون مراكز نفوذ اقتصادية وسياسية ، لا يستطيع السكان العرب فى مثل ظروفهم الحالية أن ينافسوهم . أما عن مدى الاندماج فى العنصر العربى فمن الممكن أن يتحقق فقط حيث لا توجد تجمعات كبيرة . ففى هذه الحالة يضطر الإيرانيون إلى تعليم أولادهم فى المدارس العربية ، أما حيث توجد التجمعات الكبيرة فإن الجاليات الإيرانية تنشىء مدارس خاصة وتظل تحتفظ بطابعها القومى . وأكبر هذه المدارس هى تلك التى أنشأتها الجالية الإيرانية فى دبى ، وتوجد مدرسة أخرى فى الكويت حيث يقدر عدد أفراد الجالية الإيرانية بحوالى ٣٥ ألفاً ، وإذا صح هذا الرقم فإنه يكون أكبر تجمع فى إمارات الخليج .

وتختلف أساليب مواجهة التسلل الإيرانى من دولة إلى أخرى . وتضع قطر أشد القيود على الهجرة الإيرانية ، بينما تضع الكويت القيود على التجنس ولبعض

حكام ساحل عمان علاقات طيبة بحكومة طهران . وقد توافدوا على زيارتها بعد إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب . وتعتبر دبى هى أكثر المدن[1] التى يلمس فيها الوجود الإيرانى .

على أن قضية الجزر الثلاث التى استولت عليها إيران فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ قد جاءت لتثير الخلاف العربى الإيرانى على نطاق أوسع . وتتردد أصداء هذا النزاع إلى ماوراء دول الخليج . وهذه الجزر هى أبو موسى، وطنب الصغرى والكبرى .

وأبو موسى هى أكبر تلك الجزر وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية ، إذ تبلغ مساحتها ثلاثين كيلو متراً مربعاً ، ويستخرج منها أكسيد الحديد ، كما ينتظر تفجر البترول فى مياهها الإقليمية . وتقع الجزيرة على مسافة ٤٥ كيلو متراً من الشارقة صاحبة السيادة عليها ، أى داخل الجرف القارى العربى .

أما الجزيرتان الأخريان فتقعان فى الجرف القارى الإيرانى ، ولكنهما من الناحية التاريخية كانتا تتبعان لفترة طويلة حاكم رأس الخيمة . وتكاد الجزيرتان تخلوان من السكنى الدائمة ، إذ يتردد عليها الصيادون ، ولا يستقر فيها سوى عدد بسيط لايتجاوز المائتين .

وقد سبق لإيران أن حاولت ضم تلك الجزر سنة ١٩٠٤ وأنزلت بالفعل بعض قوات الحراسة فيها ، وعينت بها موظفاً للجمرك ، ولم تلبث بريطانيا أن تدخلت باسم حاكمى الشارقة ورأس الخيمة ، وأجبرت إيران على الانسحاب . ثم تكررت المحاولة فى سنة ١٩٦٤ على أثر بدء التنقيب عن البترول الذى حصلت على امتيازه شركة أمريكية ، ولم تتجاوز المحاولة فى هذه المرة وضع علامات ترمز إلى السيادة الإيرانية قرب الجزيرة وقد أزيلت تلك العلامات فى الحال . ولفتت هذه المحاولة نظر الجامعة العربية إلى ضرورة الاهتمام بإمارات ساحل عمان .

(١) انظر للمؤلف بحثاً فى السياسة الدولية بعنوان : إيران ، الخليج ، عدد إبريل سنة ١٩٦٦.

ولاشك أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد أحيا الآمال الإيرانية فى الاستيلاء على هذه الجزر ، وأخذت تمدلها ، وخاصة بعد أن تنازلت عن البحرين ، كنوع من أنواع الحفاظ على الهيبة لحكومة الشاه . هذا هو الهدف الرئيسى من وراء التحرك الإيرانى . وهناك أهداف أخرى تتمثل فى مصالح اقتصادية واستراتيجية باعتبار أن الجزر تقع قريباً من مضيق هرمز ولا شك أن إيران قد استفادت من مركزها السياسى والعسكرى لتحقيق أهدافها دون عناء . فهى على علاقات طيبة بالدول الكبرى على اختلاف نزعاتها . فإن التحاقها بالحلف المركزى لم يمنع من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ، وخاصة بعد زيارة كوسجين لها فى سنة ١٩٦٦ ، وما ترتب على ذلك من تنشيط العلاقات الاقتصادية مع حكومة موسكو .

كيف واجه العرب الإجراء الإيرانى ؟ لقد حملت بعض الحكومات العربية ولاسيما ليبيا والعراق بريطانيا مسئولية هذا الإجراء . فقطعت حكومة العراق العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيران . وعمدت ليبيا إلى تأميم المصالح البترولية البريطانية فيها .

أما الطرف المعنى بالدرجة الأولى ، فهو دولة الاتحاد الناشئة ، ولم يكن بوسعها أن تجابه بالقوة الإجراء الإيرانى . وليس لأى من الدول العربية المتاخمة للخليج قوة بحرية تضارع الأسطول الإيرانى . وطالما أنه لاتوجد وراء الحق قوة تحميه ، فإنه يصبح بوسع بعض الناس أن يبرروا موقفهم بالخضوع للأمر الواقع . هكذا برر حاكم الشارقة اتفاقه مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ، وقال إنه بدون هذا الاتفاق ما كان يستطيع الحصول على شىء . نخير له أن يحصل على بعض المكاسب الاقتصادية من أن يفقد كل شىء .

وفيما يلى خلاصة الاتفاق .

١ — احتفاظ الشارقة بالسيادة النظرية على الجزيرة ، وبقاء سكانها رعايا لحاكم الإمارة ورفع علم الشارقة على الجزيرة .

٢ — تستمر الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز فى التنقيب عن البترول فى أبو موسى ومياهها الإقليمية .

٣ — ترابط قوات إيرانية فى منطقة بالجزيرة يتفق عليها بين الطرفين .

٤ — تقدم إيران مساعدة مالية للشارقة تقدر بمليون جنيه ونصف سنوياً لمدة تسع سنوات . وتتوقف هذه المساعدات متى وصل دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني .

ويسود شك فى الشارقة بأن الاتفاق المعلن لايمثل الحقيقة .

أما حاكم رأس الخيمة فقد اتبع أسلوباً مختلفاً ، إذ رفض التنازل عن حقوقه فى جزيرتى طمب الصغرى والكبرى . وظل يصدر الاحتجاج تلو الآخر وذكر أن سلبية حكومة الاتحاد فى مسألة الجزر هى التى جعلته يتردد فى الالتحاق به . ولم ترق طريقة حاكم الشارقة لعديد من السكان : فقامت المظاهرات ضده ، ولعل هذا من الأسباب التى شجعت صقر بن سلطان على محاولة استرداد حكمه . تلك المحاولة التى انتهت بمقتل خالد القاسمى المسئول عن الاتفاق مع إيران . إلا أن المحاولة أحبطت فى الحال إذ أن جيش الاتحاد الذى وقف متفرجاً على ضياع الجزر ، تحرك بسرعة لحماية الاتحاد من فتح ثغرة فى صفوفه ، وذلك بتعيين صقر بن محمد شقيق الحاكم السابق حاكماً على الشارقة باعتباره موالياً لنظام الاتحاد .

خاتمة

يعد عام ١٩٧١ نقطة تحول فى تاريخ الخليج المعاصر . ففيه انتهى ذلك العهد الطويل من السيطرة البريطانية فى المجالين العسكرى والسياسى وبرزت إلى الوجود أربع دول خليجية انضمت إلى الجامعة العربية ، وإلى الأمم المتحدة .

وممارسة الاستقلال هى فى رأينا أشد صعوبة من مكافحة السيطرة الأجنبية التى تستند فى عصرنا على التفاوت بين الدول المتقدمة و متخلفة وقد تغطى ثروة النفط المشكلات العاجلة التى تواجهها الدول المستقلة ، ولا تترك فرصاً لحركات ثورية راديكالية سيما وأن المثل الثورى الوحيد فى شبه جزيرة العرب هو القائم فى اليمن الجنوبية الشعبية ذات الموارد المحدودة وهى ليست من الأقطار المنتجة للبترول بينما أن الأقطار الغنية تعيش فى ظل النظم التقليدية .

والقضية المطروحة فى هذه الأقطار هى مدى الأخذ بالنظام الدستورى العصرى . ويتفاوت موقف كل حكومة حسب ظروف بيئتها فعمان التى خرجت بالكاد من عزلتها التامة عن العالم الخارجى تحتاج إلى مرحلة تطور قبل أن تطرح مسألة الحكم النيابى . وعلى العكس توجد حركة قوية فى البحرين تنادى بالنظام الدستورى .

وفى نفس الوقت شهدت البحرين تجدد الاحتجاجات العمالية فى بداية عهد الاستقلال .

وقد استجاب الشيخ عيسى بن سلمان جزئياً للمطالب الشعبية فكلف لجنة بوضع دستور ، ولم يشأ أن يترك هذه المهمة لجمعية تأسيسية منتخبة على غرار ماحدث فى الكويت ، وكما كان يرجو الأهالى ، كما أن المجلس النيابى الذى يتكون من ثلاثين مقعدا بالانتخاب ، أضيف إلى عضويته الوزراء كأعضاء معينين .

وقد أعقب الانسحاب البريطانى بعض محاولات التغيير السياسى ، وهى فى الواقع لاتعدو أن تكون صراعا على السلطة بين أفراد الأسر الحاكمة . فنى الشارقة اغتال صقر بن سلطان ابن عمه حاكم الإمارة فى يناير سنة ١٩٧٢ إلا أن محاولته باءت بالفشل نتيجة وقوف جيش الاتحاد فى وجهه وعلى العكس تمكن رئيس وزراء قطر حمد بن خليفة آل ثانى من الاستيلاء على السلطة دون اتخاذ إجراءما نظراً إلى أنه كان يتولى السلطات الفعلية من قبل . وكان حاكم قطر متغيباًفى إيران . ومع ذلك فقدأراد الحاكم الجديد أن يعطى لحركته مظهر التغيير الإصلاحى .

وبخصوص الاتحاد فالتصريحات الرسمية تكرر رغبة المسئولين فى توسيع الاتحاد بحيث يشمل قطر والبحرين على الأقل ، ولكن تجارب تاريخ العرب المعاصر توضح بجلاء كيف أنه ما أن تخرج دولة إلى الوجود وتتخذ مظاهر الدولة العصرية من علم وتمثيل دبلوماسى ، ونشيد خاص بها ، حتى يتعذر بعد ذلك التنازل عن هذه المظاهر . وما كان فى الماضى مجرد جنسية قانونية يتحول بالتدريج إلى وطنية مهما كان حجم هذا الوطن صغيراً .

و لم تعد بريطانيا تحتل وحدها المكان الرئيسى فى العلاقات الخارجية لدول الخليج بعد استقلالها كما توقع البعض ، فإن انتشار أزمة الطاقة جعل أنظار دول كثيرة تتجه إلى الخليج . فبعد أن كانت فرنسا مثلا تقتصر على سفارة واحدة لها بالكويت ؛ رأت بعد استفحال أزمة النفط فى أعقاب حرب أكتوبر ،أن تنشىء أربع سفارات جديدة فى دول الخليج الأخرى . كذلك عملت اليابان على زيادة روابطها مع هذه الدول بعد أن كان اهتمامها يكاد يقتصر على التنقيب عن النفط .

على أن أهم تغيير شهدته منطقة الخليج فى علاقاتها الدولية هو ذلك التحول الذى نجم عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فحتى ذلك الحين كان مركز الولايات المتحدة يبدو وكأنه يحل بالتدريج محل بريطانيا . فالولايات المتحدة هى التى تزود الكويت والسعودية بكميات كبيرة من الأسلحة حتى قيل إنها تريد أن تنافس

الاتحاد السوفييتى الذى يؤدى نفس الدور فى العراق . كما أن الولايات المتحدة حصلت على تسهيلات لأسطولها فى إحدى موانى البحرين ، وذلك بمجرد انسحاب بريطانيا من الخليج . فلما وقعت حرب أكتوبر ، وتردد صداها فى الدول ولمست بمرارة كيف تحيزت الولايات المتحدة لإسرائيل تحيزاً كلياً ، وحرمت العرب من فرصة الانتصار العسكرى الحاسم ، اجتاح هذه الأقطار شعور معاد للولايات المتحدة تمثل فى قطع النفط عنها كلياً ، وبادرت حكومة البحرين بالإضافة إلى ذلك إلى إلغاء الاتفاق الخاص بالتسهيلات البحرية للأسطول الأمريكى وإن لم تخرج عن نص الاتفاقية التى تشترط ألا يعمد أحد الطرفين إلى إلغاء الأتفاق إلا بعد مضى سنة من التبليغ عن رغبته .

وفى نفس الوقت خفتت إلى حد كبير حدة المخاوف التى كانت تشعر بها دول الخليج إزاء الاتحاد السوفييتى فأعلنت السعودية عن استعدادها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السوفييت ، وهى العلاقات التى قطعت منذ زمن طويل . وكان لبرقية التهنئة التى بعث بها الملك فيصل إلى الكرملين بمناسبة عيد الثورة السوفيتية فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ دلالة ذات مغزى كبير . يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفييتى وهو من الدول المصدرة للنفط ، أخذ يبدى اهتماماً باستغلال بعض آبار النفط فى جنوب العراق على أسس جديدة من العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . وحضر كوسيجين بنفسه تدشين أول ناقلة سوفيتية تنقل النفط عبر مياه الخليج وتحت وطأة أزمة الطاقة لن يمضى زمن طويل حتى يحتاج الاتحاد السوفييتى بدوره إلى استيراد النفط العربى . وفى هذه الحالة فإن تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ودول الخليج سيكون كسباً كبيرا بالنسبة له .

أما من حيث استيراد الأدوات الاستهلاكية لحاجات المنطقة فستظل أوربا الغربية واليابان هى أهم الدول المصدرة لهذه السلع ومن الأرجح أن تحل بالتدريج محل الولايات المتحدة .

المراجع العربية

أحمد فوزى : قاسم والكويت – بيروت سنة ١٩٦١ .

أمين الريحانى : ملوك العرب ، جزآن ، بيروت ١٩٢٩

جمال زكريا قاسم : الإمارات العربية فى الخليج العربى ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .

: (الخليج العربى – دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ – ١٩٤٥ القاهرة ١٩٧٣)

: دولة البوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٣ .

حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة سنة ١٩٣٥ .

حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسى ، بيروت من سنة ١٩٦٢ – ١٩٧٠ .

حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق (مجموعة وثائق نشرتها حكومة الكويت) بيروت سنة ١٩٦١ .

حمد يوسف العيسى : الكويت والمستقبل .

خالد العدسانى : نصف عام من الحكم النيابى فى الكويت ، بيروت سنة ١٩٤٧ .

خيرى حماد : قضايانا فى الأمم المتحدة القاهرة سنة ١٩٦٥ .

راشد البراوى : حرب البترول فى الشرق الأوسط ، القاهرة

روبرت لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، بيروت سنة ١٩٧٠ .

: شبه جزيرة العرب فى العصر الحديث سنة ١٩٦٩ .

: المشرق العربى المعاصر القاهرة سنة ١٩٩٠

عبد الرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ، بيروت سنه ١٩٦٥ .

عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، بيروت بدون تاريخ .

عرض المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

عزيز محمد حبيب : الكويت ، من سلسلة العالم العربى ، ح ١ ، القاهرة سنة ١٩٧١

عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى : نشر مركز الأبحاث التابع لشركة أرامكو ، القاهرة سنة ١٩٥٢ .

لنزويسكى جورج : الدولة والبترول فى الشرق الأوسط ، بيروت سنة ١٩٥٧ .

محمد محمد جواد العبوسى : بترول البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

محمدلبيب شقير وصاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول فى البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٦٠ .

محمد بهجت سنان : الكويت زهرة الخليج العربى ، بغداد سنه ١٩٥٥ .

محمود الداوود : تاريخ عمان الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٤ .

نجاة عبد القادر : تطور الكويت السياسى والاقتصادى بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٣ .

دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين : محافظ الحجاز

ابن بشر (عثمان) : عنوان المجد تاريخ نجد ، جزءان القاهرة ١٣٤٩ هـ

جمال زكريا قاسم : الإمارات العربية فى الخليج العربى

حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٥٥

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦

السيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ، القاهرة ١٩٦٠

صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠

عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى ، بيروت ١٩٤٨

عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، الطبعة الثانية ، بيروت

عرض حكومة المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٥٥

عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى : من منشورات شعبة البحث التابعة لشركة أرامكو القاهرة ١٩٥٢

محمد بن خليفة النبهانى : التحفة النبهانية فى إمارات الجزيرة العربية — بغداد ١٣٢٢ هـ .

محمد لبيب شقير : امتيازات وعقود البترول فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٦٠

محمود على الداود : (أ) الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠/١٩١٤ القاهرة ١٩٦١

(ب) التطور السياسى الحديث لقضية عمان — القاهرة ، ١٩٦٤

(حـ) العلاقات البرتغالية مع الخليج العربى ١٥٠٧/١٦٥٠ بحث منشور فى حولية كلية الآداب ببغداد ١٩٦٠

نور الدين بن عبد الحميد السالمى : تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان القاهرة ١٣٥٠ هـ — جزءان .

نور الدين عبدالله بن حميد السالمى

المراجع الأجنبية

وثائق لم تنشر

«١» وثائق بريطانية :

(أ) مكتب الهنـــد Indian Office المعروف الآن بمكتب علاقات الكومنولث Common Wealth Reglation Office

- Bombay Political Consultation.
- Secret Letters from Bombay.
- Factory Records, Persia and the Persian Gulf.
- Home Miscellaneous.

(ب) وثائق وزارة الخارجية Foreign Office

F.O. 54 (Muscat)
F.O. 60 (Persia)
F.O. 84 (Slave Trade)
F.O. 406 (Kuwait)

«٢» وثائق فرنسية :

(أ) وثائق وزارة الخارجية

- Correspondances de Perse Comprenant la Correspondance Politique, les Memoires et Documents.
- Correspondance Consulaire (Muscat).

(ب) وثائق وزارة المستعمرات

C. 4. Ile de France, tome 112 a tome 132. Conservés aux Archives Nationales.

وثائق منشورة

- Aitchison (C.V.) "A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries".
توجد منه طبعات مختلفة وقد اعتمدنا على الطبعتين القديمتين : الأولى صادرة في كلكتا سنة ١٨٧٦ والثانية سنة ١٨٩٢ .

- Documents Diplomatiques Français. Affaire de Mascat-Commerce des armes 1912-1914, Paris 1914.

- Foreign and British State Papers.

- Gardanne Alfred. la Mission du Général Gardanne en Perse sous le Ier Empire. Paris, 1865.

- Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War, 1898-1914. London, 1938. Vol. 6-10.

- Hurewitz. Diplomacy in the Near and Middle East. 11 Vols. New York, 1956.

- Kaye, John William. "The Life and Correspondence of Major General Sir John Malcolm". London, 1856.

- "Report from the Select Committee for the Slave Trade". London, 1871.

- Saldanha, J. A. "Selection from State Papers Connected with the Persian Gulf, with Summery of events 1680-1800. Bombay, 1905.

- "Selection from the Records of the Government of Bombay No. 24. Bombay, 1856.

- United Nation's Report of the Ad hoc Committee on Oman" New York, January 1965.

الدراسات والرحلات :

1 - Adamiyat, F. "Bahrein Islands" New York, 1954.

2 - Auzoux, A. "La france et muscat au 18e et au 19c Siècle," Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris, 1910.

3 - Badger, History of the Sayeds and Imams of Oman. London,1871.

4 - Brunet-Millon. "les Boutriers de la mer des Indes". Affaire de Zanzibar et de Muscat, Paris, 1910.

5 - Brydges, Sir Harford Johns "an Account of His Majesty's Mission to the Conrt of Persia in the year 1807 to 1811" London,1834.

9 - Charles-Roux, François, "L'Angleterre et l'Expédition Française en Egypte, Le Caire, 1925.

7 - Cherley, "A True Report of Sir Antony Cherley's Journey over land to Venisia and thenth by sea to Antioch, Aleppo and so to Persia", London, 1600.

8 - Coupland, R. East Africa and its invaders, London 1938.

6 - Cnrzon, Lord, "Persia and the Persian Question", Lon,1891.

10- Dickson, A. "Kowait and her Neighbours", Lon. 1956.

11- Driault, "La Politique Qrientale de Napoléon er Paris.

12- El Baharna Husein : The Legal Status of Arabian Gulf States, London, 1968.

13- El Mallakh, Ragai : Economic Development and Regional Co-operation Kowait, Chicago, 1967.

14- Faria Ysousa "The Porhiquese Asia", the History and discovery of India English translation, 3 vols., London, 1695.

15- Farroughy, Abbas, "The Bahrein Islands", 1750—1951. New York, 1951.

16- Firouz, Kajar, "Le Sultanat d'Oman et la question de Muscat" Paris, 1914.

17- Fontanier, V. "Voyage de la Côte de Malabar of Constantinople par le Colfe Persique, l'Arabie et la Mésopotamie etc." Paris 1844.

18- Graves, Philip, "The Life of Sir Percy Gox", London., 1941.

19- The Gulf, Implication of British Withdrawal, New-Series, No. 8, Washington, 1969.

20- Hay, Sir Rnpert, "The Persian Gulf States", Washington, 1959.

21- Heude, (William), Voyage de la côte de la Malabar à Constantinople par le Golfe persique, l'Arabie, Mésopotamie etc. Persia, 1820.

22- Hurewitz : Diplomacy in the Near and Middle East, 2 Vols, New York, 1956,

23- Kelly, John : Eastern Arabian Frontiers, London, 1964.
Britain and the Persian Gulf (1795—1880), London, 1968.

24- Kowait, A Welfare State, Ministry of Information, 1961.

25- Longrigg, H. Stephen
1- "Four Centuries of Modern Iraq" Oxford 1925.
2- "Oil in the Middle East", London, 1954.

26- Lorimar, G.J., Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta 1915.

27- Low, Charles, "History of the Indian Navy", 161?—1863, London, 1877.

28- Mann, Major Clarence, "Abu Dhaby, Birth of an Oil Sheikhdom", London, 1964.

29- Marlowe, John, "The Persian Gulf in the Twentieth Centuy", London, 1962.

30- Maurizi, Vinanzo, "History of Sayed Said, Sultan of Muscat", London, 1819.

31- Mezerik Avraham : The Kowait-Irak Dispute, N.Y., 1961,

32- The Middle East and North Africa, Europa-Publications, 1971.

33- Milles, Samuel B., "The Countries and tribes of the Persian Gulf", London, 1919,

34- Outram, Sir James, "The Persian Campaign", London., 1860.

35- Philby, St. John : Arabia, London, 1930.

36- Printout, Henri, "L'ile de France sous Decacen, 1803-1810", Paris, 1901.

37- Rolland, J.F., "Les Portuguais à La Conquête de l'Asie".

38- Rouir, "La rivalté Anglo-russe au 19e siècle en Asie : Golfe persique et frontière de l'Inde", Paris, 1908.

39- Rowlinson (Major general Sir Henry), "England and Rnssia in East", London, 1875.

40- Ruete (Rudolf Said-Said bin Sultan 1791—1856) Ruler of Oman and Zauzibar. His place in the history of Arabia and Africa", London, 1929.

41- Sadlier (captain George), "A diary of a journey in inner Arabia" publié dans "Transactions of the literary of Bombay", en 1823.

42- Soulié Jean Louis : Le Royaume d'Arabie Séoudite, Paris, 1966.

43- Sykes-Percy, History of Persia, London, 1915.

44- United Nations Documents : Report of the Ad hoc Committee on Oman, New York, January, 1965.

Report of the personal representative of Secretary General in charge of the good Offiees Mission to Bahrein. Security Council, 30-4-1970.

45- Vernier : L'Irak d'aujourd' hui, Paris, 1962.

46- Wellsted (J.Q.), Travels in Arabia, London, 1838.

47- Wilson (Lt. Colonel sir Arnold T.), The Persian Gulf, A Historical sketch from the beginning to the 20th century". Gxford, 1959.

قائمة باختزالات المراجع الواردة فى الهوامش

A.A.E. = Archives des affaires étrangèrs
A.C. = Archives des Colonies
B.D.W. = British Documents on the origin of the war
B.P.C. = Bombay Political consultations
G.P.G = Gazetter of the Persian Gulf
S.L.B. = Secret letter from Bombay
S.P. = British and foreign state papers
S.R.B. = Selection from the records of the government of Bombay

قائمة المراجع